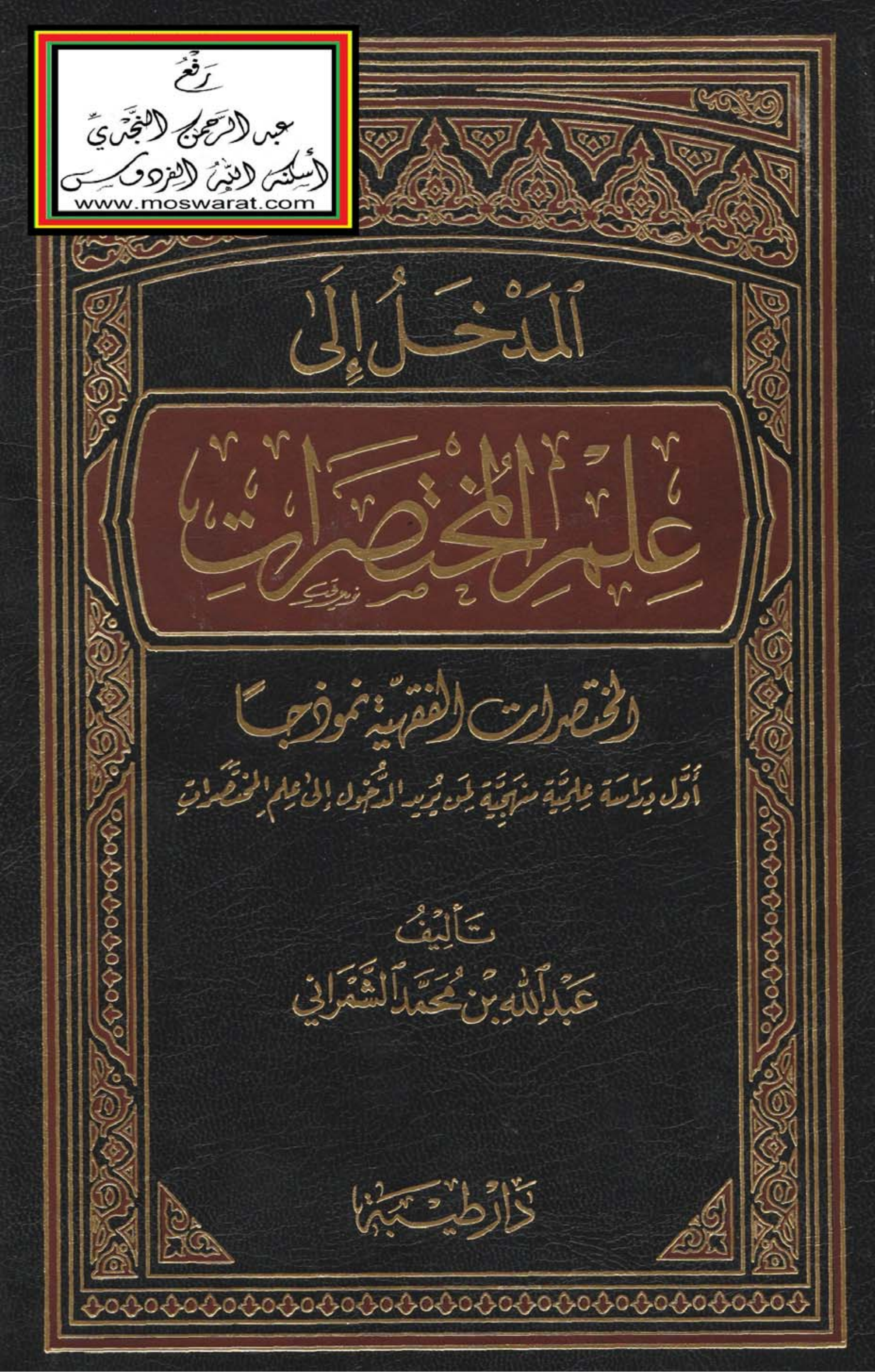

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
المدخل إلى
علم المختصرات
المختصرات الفقهية نموذجا
أول دراسة علمية منهجية لمن يريد الدخول إلى علم المختصرات
تأليف
عبد الله بن محمد الشمراني
دار طيبة


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

# المدخل إلى علم المختصرات

## المختصرات الفقهية نموذجا

أول دراسة علمية منهجية لمن يريد الدخول إلى علم المختصرات

تأليف
عبد الله بن محمد الشمراني

دار طيبة

*فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر*
الشمراني ، عبدالله محمد
المدخل إلى علم المختصرات / عبدالله محمد الشمراني
الرياض ،١٤٢٩هـ
٤٠٠ص ؛ ١٧ x ٢٤سم
ردمك: ٥ - ٠١ - ٨٠٠٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- القواعد الفقهية أ - العنوان
ديوي: ٢٥١,٦ ١٢١٧ / ١٤٢٩

رقم الإيداع: ١٢١٧ / ١٤٢٩
ردمك: ٥ - ٠١ - ٨٠٠٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨



الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م

دار طيبة للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - السويدي
ش. السويدي العام - غرب النفق - ص. ب ٧٦١٢
الرمز البريدي ١١٤٧٢ هاتف ٤٢٥٣٧٣٧ ( ٦ خطوط ) فاكس ٤٢٥٨٢٧٧

## [سُباعِيَّتانِ فِي الْعِلْمِ وَالْـمَنْهَجِ]

**[١] قَالَ الإِمَامُ أَبُو الطَّيِّبِ حَمْدَانُ الطُّرْسُوسِي رَحِمَهُ اللهُ:**

(**العُلَماءُ سَبْعَةٌ**؛ الأَوَّلُ: رَجُلٌ فَقِيهٌ. وَالثَّاني: رَاوِي الْحَدِيثِ. وَالثَّالِثُ: مُفَسِّرُ الْقُرْآنِ. وَالرَّابِعُ: يَشْرَحُ الْحِكْمَةَ وَيُفَسِّرُهَا، وَيُمَيِّزُ الظَّاهِرَ وَالبَاطِنَ. وَالْخَامِسُ: رَجُلٌ مُتَكَلِّمٌ. وَالسَّادِسُ: رَجُلٌ مُذَكِّرٌ يَعِظُ النَّاسَ. وَالسَّابِعُ: رَجُلٌ يُحَدِّثُ عَنْ أَخْبارِ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

فَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم فَائِدَةٌ لَيْسَتْ فِي الآخرِ.

فَخُذْ مِنَ الْفَقِيهِ الْفِقْهَ، وَمِنْ رَاوِي الْحَدِيثِ الإِسْنَادَ، وَخُذْ مِنَ الْـمُفَسِّرِ التَّفْسِيرَ، وَمِنْ شَارِحِ الْحِكْمَةِ الْحِكْمَةَ، وَخُذْ مِنَ الْـمُتَكَلِّمِ الْحُجَّةَ، وَخُذْ مِنَ الْـمُذَكِّرِ الْعِظَةَ، وَخُذْ مِنْ صَاحِبِ بَنِي إِسْرَائِيلِ الْعِبْرَةَ.

فَإِذَا أَخَذْتَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَظًّا يَنْفَعُكَ اللهُ بِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى) أ.هـ

[«السُّبَاعِيَّاتُ» (ص ٣٨ـ٣٩)]

**[٢] قَالَ الْعَلاَّمَةُ: حَاجِّي خَلِيفَةُ رَحِمَهُ اللهُ:**

(**إِنَّ التَّأْلِيفَ عَلَى سَبْعَةِ أَقْسَامٍ**، لاَ يُؤَلِّفُ عَالِمٌ عَاقِلٌ إِلاَّ فِيهَا؛ وَهِيَ:

[١] إِمَّا شَيْءٌ لَمْ يُسْبَقْ إِلَيْهِ؛ فَيَخْتَرِعَهُ.

[٢] أَوْ شَيْءٌ نَاقِصٌ؛ يُتَمِّمُهُ.

[٣] أَوْ شَيْءٌ مُغْلَقٌ؛ يَشْرَحُهُ.

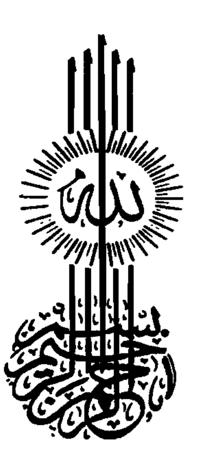
[٤] أَوْ شَيْءٌ طَوِيلٌ يَخْتَصِرُهُ؛ دُونَ أَنْ يُخِلَّ بِشَيْءٍ مِنْ مَعَانِيهِ.

[٥] أَوْ شَيْءٌ مُتَفَرِّقٌ؛ يَجْمَعُهُ.

[٦] أَوْ شَيْءٌ مُخْتَلِطٌ؛ يُرَتِّبُهُ.

[٧] أَوْ شَيْءٌ أَخْطَأَ فِيهِ مُصَنِّفُهُ؛ فَيُصْلِحُهُ) أ.هـ

[«كَشْفُ الظُّنُونِ» المقدمة (١/ ٣٥)]



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الحمدَ لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مُضل له، ومن يُضلل، فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب].

**أما بعد:**

فهذه دِراسةٌ علميَّةٌ منهجيَّةٌ حولَ «علم المختصرات»، ركّزتُ فيها على المختصراتِ الفقهيَّةِ، واعتبرتُها نموذجًا للمختصراتِ، وجعلتُ الكلامَ مُنْصَبًّا عليها، وتوسَّعتُ ـ عَمْدًا ـ في مباحثِها؛ لتكونَ مُغْنِيَةً، وشامِلةً.

وقد أكثرتُ من النقولِ؛ لأهمِّيتِها، وتركتُ بَعْضَها مُعَبِّرًا عَنِ الموضوعِ، دونَ تعليقٍ، أو تعقيبٍ.

ومن أرادَ التَّوسُّعَ، أو الاستزادَةَ؛ فعليه بالمراجع التي أذكرها عند كُلِّ مبحثٍ

في المتن، أو في الحاشية(١).

وقد وضعتُ في آخرِ كُلِّ مبحثٍ ورقةً بيضاء للتعقيب أو الاستدراك، لمن أراد ذلك.

وهذه الدِّراسةُ حصيلةُ الجمعِ والتقييدِ، والبحث والتنقيب، لسنواتٍ مضت، كنتُ خِلالها أدون كلَّ ما أجدُه مناسبًا للموضوعِ.

وكنتُ قد نشرتُ أصلَ هذه الدِّراسةِ في أوائل عام: (١٤٢٤هـ)، في موقع «ملتقى أهل الحديث»(٢)، على شكلِ دُرُوسٍ [حلقاتٍ] أسبوعيَّةٍ، وكانت وقتَها دروسًا مُيَسَّرةً حولَ المختصراتِ الفقهيَّةِ، ولم أتوسَّعْ حينئذ؛ لتكونَ سهلةَ التناولِ، وسهلةَ القراءَةِ، ولكي يستفيدَ منها طلابُ العلمِ المبتدئونَ، والمتوسِّطونَ.

ولَّما رأيتُ طَبْعَها ونشْرَها للفائدةِ، وجدتُّها لا تفي بالغرضِ العلميِّ الذي أبْتَغيهِ، فأعدتُ صياغَتَها من جديدٍ، وزِدتُ فيها ما شاءَ اللهُ، وقدَّمتُ، وأخَّرتُ، وأضفتُ إليها الكثير مِنَ المباحثِ، والفوائدِ، المتعلِّقَةِ بالفِقْهِ المذهبي المنهجي التأصيلي؛ كالكلامِ على: رِجَالِهِ، وكُتُبِهِ،

(١) ولما انتهيتُ من الكتابِ، وقدمته للطبعِ؛ رأيتُ بحثين قَيِّمَيْنِ في الباب:
**الأوَّلُ**: «قواعدُ الاختصارِ المنهجي في التأليف»؛ منشورًا في: «**مجلة البحوث الإسلاميَّة**» العدد (٥٩)؛ (ص ٣٣٧ ـ ٣٧٦)؛ بقلم: الدكتور: عبدالغني أحمد جبر مزهر وفقه الله.
**والثاني**: «دِفاعٌ عن ظاهرة المتون وما بُنِي عليها»؛ للأستاذ الدكتور: عبدالكريم محمد الأسعد؛ وهو المقالة الحادية عشرة؛ ضمن: «**مقالات منتخبة في علوم اللغة**»؛ (ص ٤٣٠ ـ ٤٩٥)، وكلامه ينصب على علم النحو.

(٢) موقع: «ملتقى أهل الحديث»: [www.Ahlalhdeeth.com].

وحَواشِيهِ، ومناهِجِ مُصَنِّفِيها[1]...

كـما أنّني عُنِيتُ عنـدَ ذِكْـرِ الأعـلامِ، بِـذِكْرِ الأسـماءِ كامِلـةً، في المـتن أو الحاشـية، مـعَ ذِكْـرِ تـاريخِ الـولادة، والوفـاةِ، والمـذهب الفقهـي، و (أحيانًـا) نبـذة عنـه، مـع ذكـر مـصادر ترجمتـه، كُلُّ ذلـك عنـد أوَّلِ موضـعٍ يـرد فيـه، وإذا وُجِـدَ العلـمُ بـدون ذلـك؛ فليرجـع إلى « فهـرس الأعـلام »، لمعرِفَـةِ أوَّلِ موضعٍ ورد فيه.

ولم أتطرقْ عند كلامِي على « المختصراتِ » إلى مختصراتِ الْـمُحْدَثينَ لِكُتبِ السَّلَفِ، وعبثِ بعضهم بِهَا، فلِذَلك مقامٌ آخَرُ[2].

---

(١) وكثيرٌ من هذه الفوائد كان مُدوَّنًا في« كُنَّاشَةٍ » لي، فرأيت إخراج ما يتعلَّق بـ « الدراسات الفقهيَّة المذهبية »، ووضعته في مكانه المناسب من هذا الكتاب، فكوَّنت هذه الفوائد في غالب حواشي الكتاب.

وهذه الحواشي كثيرةٌ، وبعضها طويلٌ، وفيها استطرادٌ ربما خرج عن الموضوع الأصلي، ومع ذلك أحببتُ تجريدَها من« الكُنَّاشة »؛ لأنّها مفيدَةٌ ـ جدًا ـ لمن أرادَ معرفَةَ أسماءِ« المتون الفقهيَّة »، وأصلِها، وما لِحَقَها من أعمالٍ، ومنزلَتِها في مذهبِ مصنِّفِها.

وسيلحقُ هذه الطبعة ـ إنْ شاء الله ـ طبعةٌ مختصرةٌ، مجرَّدةٌ عن هذه الحواشي، ومُقْتَصِرةٌ على الموضع الأصل، بعد تهذيبِه، واختصارِه.

(٢) ومن أمتع ما كُتِبَ في هذا المقام كتابُ: « أخطارٌ على المراجعِ العلميَّة لأئمة السَّلف »؛ للشيخ: عثمان عبدالقادر الصافي.

وهناك مقالاتٌ متعدِّدَةٌ، لا يخلو بعضها عن حِدَّةٍ في الأسلوب، وشدَّةٍ على المخالف، على ما فيها من فائدة.

أسألُ اللهَ ـ تعالى ـ أنْ أكونَ قد وُفِّقْتُ في هذه «الدِّراسةِ»، وأنْ أكونَ قد قدَّمتُ مُصَنَّفًا جديدًا في وضْعِهِ، وترتيبِهِ[1].

كما أسألُهُ ـ تعالى ـ أنْ ينفعَ بهذه «الدِّراسةُ»، وأنْ يغفرَ لِي، ولمنْ قرأها، آمين[2].

وكتبه:
**أبو محمد، عبدالله بن محمد، الحوالي، الشمراني**
**ص ب: (١٠٣٨٧١) ــ الرياض: (١١٦١٦)**
Email: Shamrani45@Hotmail.com
**فاكس المكتبة: (٠١/٤٩١٠٦٤٢)**
**جوال: (٠٥٥٥٢٨١٥١٨)**

* * *

(١) وإنْ كُنْتُ عالَةً على كُتُبِ مَنْ سبَقَني من أهلِ العلمِ، في القديمِ والحديثِ.

(٢) أنبه في الأخيرِ إلى أنَّني لا أعد هذه النسخة النهائية لهذه الدراسة، بل لا تزال في طور البحث والإعداد والصياغة، ولكني مررتُ ـ وما زلت أمر ـ بظروفٍ الله أعلم بها، تركتُ من أجلها مكتبتي، وأبحاثي، وطال الأمرُ، فرأيتُ ـ بعد إلحاحٍ من بعض طلبة العلم ـ إخراج هذا البحث على ما هو عليه، وبشكله الحالي، وسيتبعه إن شاء الله بحوثٌ أخرى على ما هي عليه من مدة، دون زيادة أو تعديل، فما لا يدرك كله، لا يترك جله، واللهَ أسأل أن يجعل لي من أمري يسرًا، والحمد لله أولاً وآخرًا...

## [خُطَّةُ الْبَحْثِ]

سبق وأنْ قلت إنَّ هذه «الدِّراسة» كانت متفرقة، نُشرَ بَعْضُها مُهَذَّبًا، وبَعْضُها لم يُنشرْ بعد، ولمَّا عزمتُ على جمعِها في بحثٍ واحدٍ مترابط، رأيت أنَّ تكون بعدَ التهذيبِ، والترتيب الجديد على النحو الآتي[1]:

**المَبْحَثُ الأَوَّلُ**: [تَعْرِيفُ الْمُخْتَصَرِ، وَالْمَتْنِ].

**المَبْحَثُ الثَّانِي**: [نَشْأَةُ الْمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ، وَأَنْوَاعُهَا، وَأَغْرَاضُهَا].

**المَبْحَثُ الثَّالِثُ**: [مَحَاسِنُ الْمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ].

**المَبْحَثُ الرَّابِعُ**: [الْمَآخِذُ عَلَى الْمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ].

**المَبْحَثُ الخَامِسُ**: [أَسْبَابُ شَرْحِ الْمُخْتَصَرَاتِ، وَأَسَالِيبُ الشَّرْحِ، وَآدَابُهُ، وَمَهَمَّتُهُ].

**المَبْحَثُ السَّادِسُ**: [نَمَاذِجُ لأَشْهَرِ الْمُخْتَصَرَاتِ الفِقْهِيَّةِ فِي الْمَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ].

**المَبْحَثُ السَّابِعُ**: [سَعَةُ الْمَادَّةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي الْمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ].

**المَبْحَثُ الثَّامِنُ**: [حُكْمُ الإِفْتَاءِ مِنَ الْمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ].

**المَبْحَثُ التَّاسِعُ**: [مُقَابَلَةُ «الْمُخْتَصَرِ» عَلَى «الأَصْلِ» عِنْدَ التَّحْقِيقِ].

**المَبْحَثُ العَاشِرُ**: [الْمَصَادِرُ العَامَّةُ، وَالْخَاصَّةُ لِدِرَاسَةِ الْمُتُونِ الْفِقْهِيَّةِ].

**ملحقٌ فيه**: إيرادُ إشكالٍ أو جوابِهِ حولَ الإمامِ الشِّهَاب الرَّمْلي، وابنيه الشمس والجمال.

---

(١) وقد كان الكتاب في صورته الأولى مُقَسَّمًا على دروس (عشرة دروس) بدلاً من المباحث؛ لذلك كان الاسم القديم للكتاب: «دروس في علم المختصرات»، وبه اشتهر.

**الْفَهَارِسُ:**

فَهْرَسُ الأَعْلامِ.

فَهْرَسُ الْكُتُبِ.

فَهْرَسُ الْبُلْدَانِ، وَالأَمَاكِنِ ، وَالأَزْمِنَةِ.

فَهْرَسُ الفِرَقِ، والْـمَذَاهِبِ، وَالْـمَدَارِسِ.

فَهْرَسُ اللُّغَةِ، وَالْـمُصْطَلَحَاتِ.

فَهْرَسُ الْفُرُوقِ، وَالضَّوَابِطِ،

فَهْرَسُ الأَوَائِلِ.

قَائِمَةُ الْـمَصَادِرِ وَالْـمَرَاجِعِ.

الْفَهْرَسُ التَّفْصِيلِيّ لِلمَبَاحِثِ، والْفَوَائِدِ.

الْفَهْرَسُ الإِجْمَالِي للمَبَاحِثِ.

❊ ❊ ❊

# المَبْحَثُ الأوَّلُ

## [تَعْرِيفُ الْمُخْتَصَرِ، وَالْمَتْنِ]

## الْفَرْعُ الأَوَّلُ:
## [تَعْرِيفُ «الْمُخْتَصَرِ»]

**[الأَصْلُ اللُّغَوِي]:**

**جاء في: «اللسان»**[١]:

(الْخَصْرُ: وَسَطُ الإِنْسَانِ، وَجَمْعُهُ خُصُورٌ.

وكَشْحٌ مُخَصَّرٌ. أَيْ: دَقِيقٌ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ ﷺ: (نَهَى عَنِ اخْتِصَارِ السَّجْدَةِ)[٢].

وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَخْتَصِرَ الآيَةَ الَّتِي فِيهَا السُّجُودُ، فَيَسْجُدَ بِهَا.

وَالثَّانِي: أَنْ يَقْرَأَ السُّورَةَ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَى السَّجْدَةِ جَاوَزَهَا، وَلَمْ يَسْجدْ لها[٣].

---

(١) «لسان العرب» مادة: [خَصَرَ] (٤/ ٢٤٠ ـ ٢٤٣) [باختصار].

وانظر: «تهذيب اللغة» (٧/ ١٢٦ ـ ١٢٩)، و «مقاييس اللغة» (٢/ ١٨٨ ـ ١٨٩)، و «الصّحاح» (٢/ ٦٤٦)، و «تاج العروس» (٦/ ٣٤٦ ـ ٣٤٨).

(٢) لم أجد من ذكره مُسْنَدًا، والله أعلم.

وانظر: «الغَرِيبَيْن» (٢/ ٥٦٠)، و «الفائق» (١/ ٣٧٥)، و «النهاية» (٢/ ٣٦).

(٣) انظر: «الفائق» (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥)، و «النهاية» (٢/ ٣٦)، مادة: [خَصَرَ].

وقال أبو محمد ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في: «المغني» (١/ ٨):

(وَقَدْ «نَهَى ﷺ **عَنْ اخْتِصَارِ السُّجُودِ**». وَمَعْنَاهُ:

جَمْعُ آيِ السَّجَدَاتِ، فَيَقْرَؤُهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَحْذِفَ الآيَةَ الَّتِي فِيهَا السَّجْدَةُ، وَلا يَقْرَؤُهَا) أ.هـ

وانظر (٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١) من المرجع نفسه.

وخَصْرُ النَّعْلِ: مَا اسْتَدَقَّ مِنْ قُدَّامِ الأُذُنَيْنِ مِنْهَا.
واخْتِصَارُ الطَّرِيقِ: سُلوكُ أَقْرَبِهِ.
ومُخْتَصَرَاتُ الطُّرُقِ: التي تَقْرُبُ في وُعُورِها، وإِذَا سَلَكَ الطَّرِيقَ الأَبْعَد كَانَ أَسْهَلَ.
وَاخْتِصارُ الْكَلامِ: إِيجَازُهُ.
وَالِاخْتِصَارُ فِي الْكَلامِ: أَنْ تَدَعَ الْفُضُولَ، وَتَسْتَوْجِزَ الَّذِي يَأْتِي عَلَى الْـمَعْنَى. وَكَذَلِكَ الِاخْتِصَارُ فِي الطَّرِيقِ.
وَالِاخْتِصَارُ فِي الْجَزِّ: أَلاَّ تَسْتَأْصِلَهُ.
وَالِاخْتِصَارُ: حَذْفُ الْفُضُولِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) أ.هـ

**[الْمَعْنَى الِاصْطِلَاحِيّ]:**

**قالَ الإمامُ ابن فارس[1] رَحِمَهُ اللهُ:**

(الاخْتِصَارُ: أَخْذُ أَوْسَاطِ الْكَلامِ، وَتَرْكُ شُعَبِهِ، وَقَصْدُ مَعَانِيه. يُقالُ: اخْتَصَرَ فُلانٌ الرَّمْلَ. إِذَا أَخَذَ خُصُورَه، وَهِيَ أَوْسَاطُهُ) أ.هـ.

---

(١) في: «حلية الفقهاء» (ص ٢٩ ـ ٣٠).
وانظر: «مقاييس اللغة» (٢/ ١٨٩)، و «لسان العرب» مادة: [خَصَرَ] (٤/ ٢٤١)، و «الكُلِّيَّات» (ص ٦٠)، و «كشَّاف اصطلاحات الفنون» (١/ ١١٤ ـ ١١٥).
وابن فارس؛ هو: الإمامُ: أبو الحسين، أحمدُ بن فارس، القزويني، الرَّازي، الشافعي، ثم المالكي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٢٠٦ تقريبًا ـ ٣٩٥هـ)، كان شافعيًّا، ولما سكن «الري» تحوّل إلى المذهب المالكي، وقال: (أخذتني الحميّة لهذا الإمام، أنْ يخلو مثل هذا البلد عن مذهبه).
من مصنفاته: «مجمل اللغة»، و «مقاييس اللغة»، الذي طُبع مرارًا باسم «معجم مقاييس اللغة».
انظر ترجمته في: «إرشاد الأريب» (١/ ٤١٠ ـ ٤١٨)، و «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٠٣ ـ ١٠٦)، و «بغية الوعاة» (١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣)، و «معجم المؤلفين» (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤).

**وقالَ الإمامُ: ابن قُدامة المقدسي(١):**

(قال رَحِمَـهُ اللهُ(٢): (اخْتَـصَرْتُ هَـذَا الْكِتَـابَ). يَعْنِـي: قَرَّبْتُـهُ، وَقَلَّلْـتُ أَلْفَاظَـهُ، وَأَوْجَزْتُهُ.

وَالِاخْتِصَارُ؛ هُوَ: تَقْلِيلُ الشَّيْءِ، وَقَدْ يَكُـونُ اخْتِـصَارُ الْكِتَـابِ بِتَقْلِيـلِ مَسَائِلِهِ، وَقَدْ يَكُونُ بِتَقْلِيلِ أَلْفَاظِهِ مَعَ تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى) أ.هـ

**وقالَ الإمامُ النَّووي(٣) رَحِمَهُ اللهُ:**

---

(١) في: «المغني» (١/ ٧).

وهو: الإمام المجتهد، شيخ الإسلام، الفقيه: موفق الدين، أبو محمد، عبدُالله بن أحمد، بن قُدامة، الجمّاعيلي، المقدسي، الحنبلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٥٤١ ـ ٦٢٠هـ).

من مصنفاته في العقيدة: «الاعتقاد»، و«مسألة العلو»، وفي الأصول: «روضة الناظر»، وفي الرقاق: «التوابين»، و«الرقة والبكاء»، وفي الفقه مصنفاتٌ ستأتي (ص ١٠٢).

وكتابه «المغني» يشهد بإمامته في فقه الخلاف العالي.

انظر ترجمته في: «الذيل على: (طبقات الحنابلة)» (٢/ ١٣٣ ـ ١٤٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ١٦٥ ـ ١٧٣).

(٢) أي: الخِرَقِي في: «مختصره».

(٣) في: «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ٩٠ ـ ٩١)، مادة: «خَصَرَ».

وهو: الإمامُ المجتهد، شيخ الإسلام، المحدث، الفقيه: أبو زكريا، يحيى بن شرف، النَّووي، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٦٣١ ـ ٦٧٦هـ). وفَّى السبكي حين أوجز فقال: (أستاذ المتأخِّرين، وحُجَّة الله على اللاَّحِقين، والداعي إلى سبيل السالفين، كان ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ سيِّدًا وحَصُورًا، ولَيْثًا على النفس هَصُورًا).

ولعل من دلائل رِضَا الله عن هذا الإمام ما كتبه الله لكتبه: «الأربعون في مباني الأحكام»، و«الأذكار»، و«منهاج الطالبين» من القبول والانتشار.

انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٧٠ ـ ١٤٧٤)، و«طبقات الشافعيَّة» (٨/ ٣٩٥ ـ ٤٠٠).

(اختلفت عباراتُ العلماءِ في معنى «المختصرِ»:

فقالَ الشيخُ أبو حامدٍ الإِسْفَرّايِيني - شيخُ أصحابِنا العراقيين - في «تَعْلِيقِهِ»[1]:

حقيقةُ «الاختصارِ»: ضمُّ بعضِ الشيءِ إلى بعض.

قالَ: ومعناهُ عند الفقهاءِ:

ردُّ الكثيرِ إلى القليلِ، وفي القليلِ معنى الكثيرِ.

قالَ: وقيلَ:

هو إيجازُ اللَّفظِ معَ استيفاءِ المعنى، ولمْ يذكرْ صاحبُ «الشامل»[2] غيرَ هذا الثاني. وذكرهما جميعًا المَحَامِلِيّ في: «المجموع»[3]، وقال صاحب

---

(١) «تعليق» أبي حامد - رَحِمَهُ اللهُ - وضعه شرحًا على «مختصر المزني».

قال النَّووي - رَحِمَهُ اللهُ - في: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢١٠):

(«تعليقُ» الشيخِ أبي حامدٍ في نحو خمسينَ مجلدًا، جمعَ فيه من النفائسِ ما لم يُشَارَكْ في مجموعِهِ، من كَثْرَةِ المسائلِ، والفروعِ، وذَكَرَ فيها مذاهبَ العلماءِ، وبسطَ أدلَّتَها، والجوابَ عنها) أ.هـ

والإِسْفَرّايِيني، هو: شيخ الشافعيّة بـ «بغداد»: أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد - رَحِمَهُ اللهُ - (٣٤٤ - ٤٠٦هـ)، عدَّه بعض العلماء مجدد الدين على رأس (المائة الرابعة).

انظر ترجمته في: «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٠٨ - ٢١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٩٣ - ١٩٧).

(٢) هو: شيخ الشافعيّة: أبو نصر، عبدالسيد بن محمد، المعروف بـ: «ابن الصباغ» - رَحِمَهُ اللهُ - (٤٠٠ - ٤٧٧هـ)، وكتابه: «الشامل» في الفقه، من أجود كُتُبِ الشافعية، وأصحِّها نقلاً، وأثبَتِها أدلَّةً. قاله ابن خِلِّكان.

انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٣/ ٢١٧ - ٢١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٦٤ - ٤٦٥).

(٣) المَحَامِلِيّ؛ هو: شيخ الشافعيّة: أبو الحسن، أحمد بن محمد، الضَّبِّي، البغدادي - رَحِمَهُ اللهُ - (٣٦٨ - ٤١٥هـ)، ويقع «المجموع» في: عِدة مجلدات.

انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٠٣ - ٤٠٥)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٤٨ - ٥٦).

« الحاوي »[١]:

قَالَ الخليلُ بن أحمد[٢]:

هو ما دلَّ قليلُهُ على كثيرِهِ. سُمِّي « اختصارًا »؛ لاجتماعه) أ.هـ

**وقالَ العلامةُ أبو البقاء الكفَوي[٣] رَحِمَهُ اللهُ:**

(وهو ـ الاختصارُ ـ عُرْفًا: تقليلُ المباني، مع إبقاءِ المعاني.

أو حذفُ عَرَضَ الكلامِ) أ.هـ

---

(١) « الحاوي » (١/ ١٠)، باختصار.

وصاحب « الحاوي »؛ هو: أبو الحسن، علي بن محمد، الماوردي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٣٦٤ ـ ٤٥٠هـ)، وكتابه: « الحاوي الكبير » من أوسع كتب الفقه الشافعي، وقد ذكر فيه الخلاف العالي، وقال فيه: (بسطت في الفقه أربعة آلاف ورقة). وهو شرحٌ لـ: « مختصر المزني ».

(٢) هو: الإمام، اللغوي، منشئ « علم العَروض »، ومخترع حركات الإعراب (الضبط بالشكل): أبو عبدالرحمن، الخليل بن أحمد، الفَرَاهِيدي، البصري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٠٠ ـ ١٧٥هـ).

انظر ترجمته في: « وفيات الأعيان » (٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٨)، و « سير أعلام النبلاء » (٧/ ٤٢٩ ـ ٤٣١).

ولم أجد كلامه هذا في كتابه « العين »، بعد طول بحث، والذي وجدته قوله:

(الاختصار في الكلام: تَرْكُ الفُضولِ، واستيجاز ما يأتي على الْـمَعْنَى) أ.هـ

انظر: « العين » (٤/ ١٨٣).

وانظر: « تهذيب اللغة » (٧/ ١٢٧)، و « مقاييس اللغة » (٢/ ١٨٩)، و « الصّحاح » (٢/ ٦٤٦)، و « لسان العرب » (٤/ ٢٤٣).

(٣) في: « الكُلِّيَّات » (ص ٦٠).

وانظر: « شمس العلوم » (٣/ ١٨٢٢).

و الكفَوي؛ هو: العلامةُ، القاضي: أبو البقاء، أَيُّوب بن موسى، الكفَوي، الحسيني، الحنفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٠٢٨ ـ ١٠٩٤هـ).

**[الْفَرْقُ بَيْنَ الِاخْتِصَارِ، وَالِاقْتِصَارِ، وَالإِيجَازِ]:**

**قَالَ الإمامُ ابنُ فارسٍ(١) رَحِمَهُ اللهُ:**

(نَاسٌ يُفَرِّقُونَ بين الِاخْتِصَارِ وَالإِيجازِ؛ فيقُولُونَ:

الِاخْتِصَارُ: إِيرَادُ اللَّفْظِ القَلِيلِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى المعَانِي الكثيرةِ.

وَالإيجازُ: الإِتْيَانُ باللَّفْظَةِ تحتَها مَعْنى واحِدٌ) أ.هـ

**وقالَ العلامةُ: أبو البقاء الكفَوي(٢) رَحِمَهُ اللهُ:**

(والاقْتِصَارُ أَيْضًا: الْحَذْفُ لِغَيْرِ دَلِيلٍ.

والِاخْتِصَارُ: الْـحَذْفُ لدَلِيلٍ) أ.هـ

**وقالَ العلامةُ: محمدُ أعلى التَّهَانَوي(٣) رَحِمَهُ اللهُ:**

([الاختصارُ] هو عندَ بعضِ أهلِ العربيَّة مُرَادِفٌ للإيجازِ.

---

(١) في: «حلية الفقهاء» (ص ٢٩ ـ ٣٠).

وانظر: «تاج العروس» (٦/ ٣٤٧).

(٢) في: «الكُلِّيَّات» (ص ١٥٩).

(٣) في: «كشاف اصطلاحات الفنون» (١/ ١١٤ ـ ١١٥).

ومصنفه، هو: العلامةُ: محمدُ أعلى بن علي، الفاروقي، التَّهَانَوي، الهندي، الحنفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ١١٩١هـ).

ضنت المصادر بترجمة موسعة عنه، وكتابه «الكَشَّاف» يدل على أَنَّه كان متبحِّرًا في العلوم، ومُقَدِّماتِها، ومُلِمًّا بها.

من مصنفاته: «أحكام الأراضي» [ط]، و«سبق الغايات في نسق الآيات».

انظر ترجمته في: «إيضاح المكنون» (٢/ ٣٥٣)، و«معجم المطبوعات» (١/ ٦٤٥)، و«الأعلام» (٦/ ٢٩٥).

وهو ـ كما هو ظاهرٌ من اسمِهِ ـ غير العلامة: ظَفَر أحمد التَّهانوي (١٣١٠ ـ ١٣٩٤هـ)، المحدث الحنفي الشهير، صاحب: «إعلاء السنن»، ومقدمته: «قواعد في علوم الحديث».

وقيلَ: أَخَصُّ منه؛ لأَنَّه خاصٌّ بحذفِ الجُمَلِ، بخلافِ الإيجازِ.

وقيلَ: الإيجازُ ـ عندَ السَّكَّاكِيّ[١] ـ ما يكونُ بالنسبَةِ إلى المتعارَفِ.

والاختصارُ عنده: ما يكونُ بالنسبةِ إلى مُقْتَضَى المقامِ.

وقال عبدالعلي البرجندي[٢]: في «حاشية: (شرح:«الملخّص»)»[٣]:

الإيجازُ: بيانُ المعنى المقصودِ، بأقلِّ مِمَّا يمكنُ من اللفظِ، من غيْرِ حذفٍ.

والاختصارُ: عبارةٌ عن الحذف مع قرينةٍ تدلُّ على خصوص المحذوف.

والاقتصارُ: عبارةٌ عن حذفٍ لا يكونُ كذلك.

---

(١) هو: الإمام، اللغوي، الأديب: يوسف بن أبي بكر بن محمد، أبو يعقوب، الـخُوارِزْميّ، الحنفي (٥٥٥ ـ ٦٢٦هـ)، من تصانيفه: «مفتاح العُلوم»، وهو مصنفٌ بديعٌ، يدلُّ على سعة علمه، وتبحره.

قيل عنه كلامٌ، وحُكِيت عنه قِصصٌ، إنْ صَحَّت؛ فهو من السَّحرة، والعياذُ بالله.

انظر: ترجمته في: «الجواهر المضيَّة» (٣/ ٦٢٢ ـ ٦٢٣)، و «تاج التراجم» (٢٨٤)، و «الفوائد البهيَّة» (ص ٢٣١ ـ ٢٣٢).

وهو غير الخَوَارِزمي ت (تقريبًا ٣٨٠هـ) صاحب: «مفاتيح العلوم»، وهو: أبو عبدالله، محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب.

(٢) عبدالعلي بن محمد البرجندي ت (٩٣٢هـ).

من تصانيفه: «شرح: (الآداب)» للعضدي، و «شرح التذكرة»، و «حواشي: (شرح: «الملخص»)».

انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٨٢٠)، و (١/ ٤١)، و (٣٩١)، و (٢/ ١٨٢٦)، و «أبجد العلوم» (ص ٥٥٧).

(٣) «حاشية: (شرح:«الملخّص»)»: تعليقٌ على: «شرح: (الملخّص)» لموسى بن محمود الرومي، المعروف بـ: قاضي زاده (كان حيًّا ٨١٥هـ)، و «الملخّص» لمحمود بن محمد الجغميني الخوارزمي، واسمه الكامل: «الملخّص في الهيئة البسيطة»، وهو مختصرٌ مشهورٌ في «علم الهيئة».

انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٨١٩ ـ ١٨٢٠)، و «أبجد العلوم» (ص ٥٥٦ـ ٥٥٧).

وقدْ يُستعملُ الاختصارُ مُرادِفًا للإيجازِ. انتهى.

وقدْ يُراد بالاختصارِ: الحذفُ بدليلٍ.

وبالاقتصارِ: الحذفُ بغير دليلٍ...) أ.هـ

**[مسألةٌ: حولَ حدِّ «الاختصار»]:**

قالَ العلامةُ الدردير رَحِمَهُ اللهُ[1]:

(**الاختصار**: تقليل اللفظ مع كثرة المعنى)[2] أ.هـ

ووضع العلامة الدُّسُوقي[3] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ على هذا التعريف حاشيةً، قالَ فيها:

---

(١) في: «الشرح الكبير» (١/ ١٨).

والدردير؛ هو: العلامةُ: أبو البركات، أحمدُ بن محمد، العدوي، الأزهري، الخلوتي، المالكي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١١٢٧ ـ ١٢٠١هـ)، من أكبر علماء المالكيَّة في عصره، كان على علمه، كريم النفس، خلوقًا، مُهَذَّبًا، وله قَبْرٌ يزار، والله المستعان.

وقد وافق تاريخ وفاته بحساب الجُمَّل «رَضِيَ الله عَنْهُ».

له عناية بـ «مختصر خليل»، فكتب عليه: «الشرح الكبير»، و «الصغير».

أمَّا «الكبير» فهو شرحٌ على: «مختصر خليل». وأمَّا «الصغير» فهو شرحٌ على مختصره لـ «مختصر خليل»، واسمه: «أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك».

وهو عدويٌّ: نسبة إلى مَحَلِّ ولادَتِه في «بني عَدِيّ»، بـ «مصر».

انظر ترجمته في: «تاريخ الجبرتي» (٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٥)، و «حلية البشر» (١/ ١٨٥ ـ ١٨٨)، و«معجم المطبوعات» (١/ ٨٦٩ ـ ٨٧٠)، و «شجرة النُّور» (١/ ٣٥٩)، و «الأعلام» (١/ ٢٤٤)، و «معجم المؤلفين» (١/ ٢٤٢).

(٢) وبنحوه قال المناوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في: «اليواقيتِ والدُّرَر» (١/ ٢١٦)، وزاد: (واختصر ذلك بعضهم؛ فقال: إقلال بلا إخلال) أ.هـ

(٣) في: «حاشية الدُّسُوقي» (١/ ١٨ ـ ١٩).

والدُّسُوقي؛ هو: العلامة: محمد بن أحمد عرفة، المالكي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ١٢٣٠هـ)، أتقن علم الهيئة، والهندسة، والتوقيت، إضافة للعلوم الشرعية، والعربية.

=

(الـمختصرُ: ما قلَّ لفْظُهُ، وَكَثُرَ معناهُ.

ويقابِلُهُ **الـمُطَوَّلُ**؛ وهو: ما كَثُرَ لَفْظُهُ، ومعْناهُ.

وعلى هذا؛ فما كَثُرَ لفظُهُ، وقلَّ معناهُ. أو قَلَّ لفظُهُ ومعناهُ، واسِطةٌ بين المُخْتَصَرِ والمُطَوَّلِ.

والحقُّ: أنَّه لا واسِطةَ بينهما، وأنَّ **المُخْتَصَرَ**: ما قَلَّ لفْظُهُ، وكَثُرَ معناهُ أَمْ لاَ.

وأَنَّ **المُطَوَّلَ**: ما كَثُرَ لَفْظُهُ، كَثُرَ معناهُ أَوْ قَلَّ.

فقولُ الشَّارِحِ: (**الِاخْتِصَارُ**: تَقَلِيلُ اللَّفْظِ مَعَ كَثْرَةِ المَعْنَى).

هَذا أَحَدُ القَوْلَيْنِ.

وَالآخَرُ: أَنَّهُ تَقْلِيلُ اللَّفظِ مُطْلَقًا.

أَيْ: سَوَاءٌ كَثُرَ المعَنْى، أَمْ لاَ) أ.هـ

**[تَتِمَّةٌ: حَوْلَ مَوْقِفِ الْعَرَبِ مِنَ الِاخْتِصَارِ]:**

الاختصارُ «فنٌّ» من فنونِ الكلامِ، اهتمَّ به العربُ في كلامِهم، وما استخدامهم للضمائرِ، إلا دليلٌ على رغبتِهم في الاختصارِ.

ولذلِكَ افتخرَ النبيُّ ﷺ بما حباهُ الله ـ تعالى ـ من الفضائلِ، ومنها أنَّ الله فضَّلَهُ على غيرِه بأمورٍ؛ منها: أنَّه أُعْطِي «جَوَامِعَ الْكَلِمِ»، ولم يُعْطِها أحدٌ قبلَهُ؛ فقالَ ﷺ:

=

له حواش علميَّة مفيدة على بعض الكتب؛ منها: «الشرح الكبير» للدردير في الفقه، و«مغني اللبيب» لابن هشام في النحو، و«شرح: (تلخيص: «المفتاح»)» للتفتازاني في البلاغة.

انظر ترجمته في: «تاريخ الجبرتي» (٤/ ٣٦٤ ـ ٣٦٦)، و«حلية البشر» (٣/ ١٢٦٢ ـ ١٢٦٤)، و«معجم المطبوعات» (١/ ٨٧٥ ـ ٨٧٦)، و«شجرة النُّور» (١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢)، و«تاريخ الأدب العربي» (١٠/ ٦١)، و«الأعلام» (٦/ ١٧)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٨٢).

«**بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ**»(١).

**يقولُ العلامَةُ: أبو البقاء الكفَوي(٢) رَحِمَهُ اللهُ:**

(([الاختصارُ]: جُلُّ مقصودِ العربِ، وعليه مبنى أكثرِ كلامِهم، ومِنْ ثَمَّ وضعوا الضمائرَ؛ لأنَّها أخصرُ من الظواهِرِ، خُصُوصًا «ضميرَ الغَيْبَة»، فإنَّه في قولِه تعالى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً﴾ [الأحزاب: ٣٥]. قامَ مقامَ عشرينَ ظاهرًا. كما

(١) أخرجه البخاري في: «الصحيح»؛ كتاب: الجهاد. باب: قول النبي ﷺ: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَة شَهْرٍ». (٣/ ١٠٨٧)؛ برقم: (٢٨١٥).

ومسلمٌ في: «الصحيح»؛ كتاب: المساجد ومواضع الصلاة. (١/ ٣٧١ - ٣٧٢)؛ برقم: (٥٢٣).

والنسائي في: «السنن»؛ كتاب: الجهاد. باب: وجوب الجهاد. (٦/ ٣١٠ - ٣١١)؛ برقم: (٣٠٨٧).

من طريق: الزهري، عن ابن المُسَيِّب، عن أبي هريرة ﷺ (مرفوعًا).

وأخرجه مسلمٌ في: «الصحيح»؛ كتاب: المساجد ومواضع الصلاة. (١/ ٣٧١)؛ برقم: (٥٢٣).

وأحمد في: «المسند»؛ (١٥/ ١٩٤ - ١٩٥)؛ برقم: (٩٣٣١).

والترمذي في: «السنن»؛ كتاب: السير. باب: ما جاء في الغنيمة. (٤/ ١٠٤-١٠٥)؛ برقم: (١٥٥٣).

من طريق: العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ (مرفوعًا)، بلفظ:

«**أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ**».

وأخرجه مسلمٌ في: «الصحيح»؛ كتاب: المساجد ومواضع الصلاة. (١/ ٣٧٢)؛ برقم: (٥٢٣).

وأحمد في: «المسند»؛ (١٥/ ٤٤٠)؛ برقم: (٩٧٠٥).

عن أبي هريرة ﷺ (مرفوعًا)، بلفظ:

«**أُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ**».

وأخرجه البخاري في: «الصحيح»؛ كتاب: الجهاد. باب: قول النبي ﷺ: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَة شَهْرٍ». (٦/ ٢٥٦٨ - ٢٥٦٩)؛ برقم: (٦٥٩٧).

عن أبي هريرة ﷺ (مرفوعًا)، بلفظ:

«**أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْكَلِمِ**».

(٢) في: «الكُلِّيَّات» (ص ٦٠).

قالَ بَعْضُ المحقِّقِين.

والاختصارُ أمرٌ نسبيٌّ؛ يُعْتَبَرُ تارةً إضافته إلى متعارف الأوساط، وتارة إلى كونِ المقام خليقًا بعبارةٍ أبسطَ من العبارةِ التي ذُكِرَت.

وقد أكثروا من الحَذْفِ، فتارَةً لحرفٍ من الكلمةِ، وتارَةً للكلمةِ بِأَسْرِها، وتارة للجملةِ كُلِّها[1]، وتارَةً لأكثرَ من ذلك.

ولهذا تجدُ الحذفَ كثيرًا عند الاستطالة، كحذفِ عائدِ الموصولِ، فإنَّه كثيرٌ عندَ طولِ الصِّلة) أ.هـ

**[التَّعْرِيفُ الْعُرْفِيُّ لِـ «الْـمُخْتَصَرِ»]:**

تكلَّمتُ فيما مضى على كلِمةِ «الاختصارِ»، وبيَّنْتُ معناها في الُّلغَةِ، والاصطلاحِ، وهنا أتكَلَّمُ على المعنى العُرفي لهذِهِ الكَلِمَةِ في عُرف العلماءِ، والمصنِّفين؛ فأقولُ وبالله التوفيقُ:

**قالَ شيْخُنا أ.د. عبدُالوهاب أبو سليمان[2] حَفِظَهُ الله:**

(كلمةُ «المختصرِ» شاعَ استعمالُها لـ الكتاب يُخْتَصرُ، وتُسْتَلُ مادَّتُهُ مِنْ كتابٍ آخرَ مطوَّلٍ.

ولكنْ لا تعني هذا المعنى دائمًا.

---

(١) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣].

فإنَّ ما ورد جملتان، بينهما حرفُ عطفٍ (الواو).

الجملة الأولى، كُتِبت كاملة، أما الجملة الثانية، فقد حُذِفَ خَبَرُها بأكمله؛ لدلالة خبر الجملة الأولى عليه، والأصل في الكلام بعد التقدير: أنَّ الله بريءٌ من المشركينَ، ورسولُهُ ـ أيضًا ـ بريءٌ من المشركين. أو عبارة نحوها، والله أعلم.

(٢) في: «منهج البحث في الفقه الإسلامي» (ص ١٤٤).

فقدْ يُطلق على الكتابِ «مختَصَرًا» لا بالمعانِي السَّابِقةِ؛ لـ اشتمالِهِ على أهمِّ المعلوماتِ في ذلكَ الفنِّ بأخْصَرِ العباراتِ، وأوجزِها، دونَ أنْ يكونَ اختِصَارًا من كتابٍ معينٍ؛ مثل:

- كتابِ «مختَصَرِ القُدُوري» في فقه الحنفيَّة؛ تأليف العلامةِ، الفقيهِ، الشيخِ: أحمدَ القُدُوري[1] ت (٤٢٨هـ).

- «مختصرِ» سيدي خليل[2] بن إسحاق المالكي ت (٧٦٧هـ)، في فقهِ المالكيَّةِ.

- «مختصرِ الخِرَقِي»؛ للخِرَقِي[3]، في فقهِ الحنابلةِ.

جميعُ هذه الكتبِ الفقهيَّةِ، وغيرُها، أُطْلِقَ عليها هذا العنوانُ[4] ابتداءً بذلك المعنى، وليستْ في الحقيقةِ اختصارًا لكتابٍ معينٍ) أ.هـ

وسيأتي كلامٌ **للعلامة: مصطفى الزَّرْقَا**[5] - رَحِمَهُ اللهُ - يمكن أن نستخلص منه

---

(١) ستأتي ترجمة القُدُوري، والكلام على «مختصره» (ص ١٩٧). وانظر فهرسي الأعلام والكتب.

(٢) ستأتي ترجمة خليل، والكلام على «مختصره» (ص ١٣٣). وانظر فهرسي الأعلام والكتب.

(٣) هو شيخ الحنابلة في وقته، العلامة: أبو القاسم، عمر بن الحسين الخِرَقِي، البغدادي، الحنبلي - رَحِمَهُ اللهُ - (... - ٣٣٤هـ).

انظر ترجمته في: «طبقات الحنابلة» (٣/ ١٤٧ - ٢١٠)، و «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٦٣ - ٣٦٤).

وسيأتي الكلام على مختصره (ص ٢١٦). وانظر فهرسي الأعلام والكتب.

(٤) أي أطلق عليها «مختصر».

(٥) (ص ١٦١).

والزرقا هو: العلامَةُ الفقيه: مصطفى ابن العلامة أحمد ابن العلامة محمد، الزَّرْقَا - رَحِمَهُمُ اللهُ - (١٣٢٥ - ١٤٢٠هـ)، أحد كبار فقهاء الأمة في هذا العصر.

له ترجمةٌ في مقدمة «الفتاوى» له (ص ٢١ - ٣٦) كتبها فضيلة الشيخ: مجد مكي حَفِظَهُ اللهُ.

وانظر: «علماء ومفكرون عرفتهم» (٢/ ٣٤٣ - ٣٧٠)، و «ذيل: (الأعلام)» (٢/ ١٩٠ - ١٩١).

تعريفًا للمختصرات؛ حيث قال:

(وطريقةُ المتونِ هذه يعمد فيها المتأخرون إلى وضع مختصرات يجمعون فيها أبواب العلم كلَّها، في ألفاظٍ ضيِّقةٍ) أ.هـ

وعليه؛ فـ «المختصر»: متنٌ في عِلْمٍ من العلوم، تُجْمع فيه أبوابُ هذا العلم في ألفاظٍ ضيِّقةٍ.

**وَمِنْ الأَسْمَاءِ الَّتِي تَأْتِي لِهَذَا النَّوعِ مِنَ الْكُتُبِ[1]:**

«المختَصر»، و«المتن»، و«الوجيز»، و«المُوجِز»، و«التهذيب»، و«التقريب»، و«التلخيص»، و«المُلَخَّص»، و«الخُلاصة»، و«الغاية»، و«المقدِّمة»، و«التَّذْكِرة»، و«الزُّبَد».

*** من خلال ما سبق رأينا أنَّ لـ «الاختصار» معنيين؛**

أحدهما: اصطلاحي،

والآخر: عُرفي.

**وَالسُّؤالُ الآنَ: هَلْ لِهَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ أَصْلٌ فِي الُّلغَةِ؟**

**وَالْجَوَابُ:** نعم؛ لأنَّه مِمَّا أخذنا في الأصل الُّلغوي لـ (خَ صَ رَ):

اخْتِصَارُ الطَّرِيقِ؛ وهو: سُلوكُ أَقْرَبِهِ.

ومُخْتَصَرَاتُ الطُّرُقِ: التي تَقْرُبُ في وُعُورِها، وإذا سَلَكَ الطَّرِيقَ الأبْعَد كانَ

(١) هذه الأسماء اخترتها من الذَّاكرة، وهي في أصلها عناوين (أو جزء من عنوان) لمجموعة من المختصرات العلميَّة، خاصة المختصرات الفقهيَّة.

أسهلَ.

وعليه؛ فهناك تناسبٌ بين الاختصارِ بمعنَيَيْهِ الاصطلاحي والعُرفي، وبين الأصلِ الُّلغَوي.

**يقولُ العلامةُ الزَّبيدي**(١) **رَحِمَهُ اللهُ:**

(اِخْتَصَرَ الكَلامَ: أَوْجَزَهُ.

وَيُقَالُ: أَصْلُ الاخْتِصَارِ في الطَّرِيقِ، ثُمَّ اُسْتُعْمِلَ فِي الْكَلامِ مجَازًا) أ.هـ

* * *

(١) في: «تاج العروس» (٦/ ٣٤٧).

وهو: الإمام: أبو الفيض، مُرْتَضى، محمدُ بن محمد، الزَّبيدي، الحسيني، الحنفي - رَحِمَهُ اللهُ - (١١٤٥-١٢٠٥هـ)، شارح: «إحياء علوم الدين»، و«القاموس المحيط».

انظر ترجمته في: «تاريخ الجبرتي» (٢/ ٣٠٣-٣٢١)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٦٨١-٦٨٢).

## الْفَرْعُ الثَّانِي:
## [تَعْرِيفُ «الْـمَتْنِ»]

### [الأَصْلُ اللُّغَوِي]:
### قالَ العلامَةُ الجوهري[1] رَحِمَهُ اللهُ:

---

(١) في: «الصحاح» (٦/ ٢٢٠٠).
وانظر: «مجمل اللغة» (٣/ ٨٢٢)، و«أساس البلاغة» (ص ٤٢٠)، و«لسان العرب» (١٣/ ٣٩٨)، و«القاموس المحيط» (ص ١٢٣٣)، و«غِرَاس الأساس» (ص ٤١٩)، و«الكليات» (ص ٨٧٤)، و«دائرة معارف القرن العشرين» (٨/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥)، و«محيط المحيط» (ص ٨٣٧)، و«المعجم الوسيط» (٢/ ٨٥٣).
والجوهري، هو: إمام اللُّغة: أبو نصر، إسماعيلُ بن حمَّاد، الجوهري، الفارابي، التركي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ بعد ٣٩٦هـ)، (كان من أعاجيب الزمان ذكاءً، وفِطْنة، وعِلـمًا. وهو إمامٌ في علم اللغة، والأدب، وخطُّه يضرب به المثل في الجودة. وهو مع ذلك من فرسان الكلام في الأصول). قاله ياقوت رَحِمَهُ اللهُ، وعنه السيوطي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بلفظ: (من فرسان الكلام والأصول).
انظر ترجمته في: «إرشاد الأريب» (٢/ ٦٥٦ ـ ٦٦١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٨٠ ـ ٨٢)، و«بغية الوعاة» (١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٨)، و«معجم المؤلفين» (١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).
**[فائدةٌ: حولَ تحديد تاريخ وفاة الجوهري]:**
تاريخُ وفاة الإمام الجوهري محلُّ بحثٍ عند المؤرِّخين؛ حتى إنَّ العلامة أبا عبدالله، شهاب الدين، ياقوت بن عبدالله، الحموي، الرومي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٥٧٤ تقريبًا ـ ٦٢٦هـ) قالَ في: «إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب» ـ الشهير بـ: «معجم الأدباء» ـ (٢/ ٦٥٨):
(ومن العجب أنّي بحثت عن مولده، ووفاته، بحثًا شافيًا، وسألت عنهما الواردين من «نيسابور»، فلمْ أجدْ مخبرًا عن ذلك...) أ.هـ
فقيل في وفاته: (٣٩٣هـ)، و(٣٩٦هـ)، و(حدود ٤٠٠هـ)...
وقد اعتمدت في ذكري لتاريخ وفاة الجوهري، على نَصٍّ لياقوت جاء تتمة لكلامه السابق؛ حيث يقول:
(ووقفتُ على نسخةٍ بـ (كذا) «الصّحاح» بخطِّ الجوهري بـ: «دمشق»، عند الملك المعظم بن العادل ابن أَيُّوب صاحب «دمشق»، وقد كَتَبَها في سنة: ستة وتسعين وثلاث مئة) أ.هـ
وعليه؛ فمن أرَّخ وفاته قبل هذا التاريخ فقد أخطأ.

(مَتْنَا الظَّهْرِ: مُكْتَنَفَا الصُّلْبِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ مِنْ عَصَبٍ، وَلَحْمٍ، يُذَكَّرُ، وَيُؤَنَّثُ) أ.هـ

**وقالَ العلامَةُ ابن منظور[١] رَحِمَهُ اللهُ:**

(المَتْنُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: مَا صَلُبَ ظَهْرُهُ.

وَالجَمْعُ: مُتُونٌ، وَمِتَانٌ...

وَمَتْنُ كُلِّ شَيْءٍ: مَا ظَهَرَ مِنْهُ...

وَالمَتْنُ: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الأَرْضِ، وَاسْتَوى.

وَقِيلَ: مَا ارْتَفَعَ وَصَلُبَ) أ.هـ

**وقالَ العلامَةُ الفيروزآبادي[٢] رَحِمَهُ اللهُ:**

(المَتْنُ: النِّكَاحُ، والحَلِفُ، والضَّرْبُ، أو شديدُه، والذَّهَابُ في الأرْضِ، والمَدُّ، وما صَلُبَ من الأرْضِ وارْتَفَعَ...، والرَّجُل الصُّلْبُ...

مَتْنَا الظَّهْرِ: مُكْتَنَفَا الصُّلْبِ، ويُؤنَّث)أ.هـ

**وقال العلامة: أبو البقاء الكفوي[٣] رَحِمَهُ اللهُ:**

(الْـمَتْنُ: الظَّهْرُ، وَمَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ السَّنَدُ مِنَ الْكَلَامِ) أ.هـ

---

(١) في: «لسان العرب» (١٣/ ٣٩٨).

وهو: العلامَةُ: أبو الفضل، محمدُ بن مكرم بن منظور، الأنصاري، الإفريقي - رَحِمَهُ اللهُ - (٦٣٠ - ٧١١هـ).

(٢) في: «القاموس المحيط» (ص ١٢٣٣).

وهو: العلامَةُ: أبو الطاهر، محمدُ بن يعقوب، الفيروزآبادي، الشيرازي، الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - (٧٢٩ - ٨١٧هـ).

(٣) في: «الكُلِّيَّات» (ص ٨٧٤).

[الْـمَعْنَى الاصْطِلاَحِيُّ]:

لِـ «الْـمَتْنِ» مَعْنًى عُرْفِي، مَعْرُوفٌ عِنْدَ صِغَارِ الطَّلَبَةِ، قَبْلَ كِبَارِهِمْ.

وَهُوَ المعْنى المُسْتخدم في عُرْفِ العُلَماءِ مِنَ المصنِّفينَ، وغَيْرِهِم[1]، وَمِمَّنْ عَرَّفَه

---

(١) هناك تعريفٌ آخرُ لـ «المتنِ» في عُرْفِ المحدثينَ، وهو ما يُقابلُ السندَ.

وقد عَرَّفه أبو البقاء ـ كما سبق ـ بقوْلِه:

(مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ السَّنَدُ مِنَ الْكَلاَمِ) أ.هـ

وعَرَّفه العلامة الملا علي قاري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في: «شرح: (شرح: «نخبة الفكر»)» (ص ٥٤٤) بتعريفٍ أوسع؛ حيثُ قالَ:

(الْـمَتْنُ؛ هُوَ: مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الإِسْنَادُ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ الله ﷺ، أَوْ فِعْلِهِ، أَوْ مِنْ قَوْلِ الصَّحَابِي: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ كَذَا، أَوْ فَعَلَ كَذَا. وَهُوَ غَايَةُ الإِسْنَادِ) أ.هـ

**[فائدةٌ: تعريفُ «المتنِ» عندَ الحافظِ]:**

عَرَّفَ الحافِظُ ابنُ حجرٍ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ «المتنَ» في: «نُزهةِ النَّظَرِ» (ص ١٠٦) بقولِهِ:

(الْـمَتْنُ؛ هو: غَايَةُ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الإِسْنَادُ مِنَ الْكَلاَمِ) أ.هـ

وقدِ استشكلَ بعضُ العلماءِ هذا التعريف، بسببِ إدراجِ الحافظِ لكلمةِ «غاية»؛ يقولُ الحافظُ ابنُ قُطْلُوبُغَا ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في: «حاشيته» (ص ١٠٤ ـ ١٠٥):

(لفظة «غاية» زائدة، ومفسدٌ للمعنى؛ لأنَّ لفظَ «ما» المراد به الكلام، كما فسَّرَهُ بقولِه: (مِنَ الْكَلاَمِ). فيصير التقدير: المتنُ غايةُ كلامٍ ينتهي إليه الإسنادُ. فعلى هذا: المتنُ: حرفُ الَّلامِ من قولِه عليه الصلاة والسلام: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمُ الْجُمُعَةَ؛ فَلْيَغْتَسِلْ») أ.هـ

أي: أنَّ «المتنَ» ـ حسبَ تعريفِ الحافِظِ ابن حجر ـ هو حرفُ اللامِ الواقع آخر الفعل «يغتسلْ»، لأنَّ اللام هي غاية (نهاية) الكلام الذي انتهى إليه إسناد الحديث.

وقالَ الحافظُ عبدالرَّؤوفِ المناوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في: «اليواقيتِ والدُّرَر» (٢/ ١٧٥) بعدَ نَقْلِهِ لتعقيبِ ابن قُطْلُوبُغَا:

(ووافَقَهُ على ذَلِكَ [التعقيب] غَيْرُهُ؛ فقالَ: لا يخفى ما في هذا من الفَسَادِ، إذ الإسناد ينتهي إلى المتنِ، وقد جعَلَهُ غايةَ المنتهى إليه، فيكونُ الشَّيْءُ غايةً لنَفْسِهِ) أ.هـ

وقد دفَعَ هذا الإشكال القاري في: «شرح: (شرح: «النخبة»)» (ص ٥٤٣ ـ ٥٤٤).

بالمَعْنى العُرْفِي: **العلامَةُ: المُحِبِّي**[1] **رَحِمَهُ اللهُ؛ حيثُ قالَ:**

(الْـمَتْنُ: الْكِتَابُ الأَصْلِيُّ، الَّذي يُكْتَبُ فِيهِ أُصُولُ الْمَسَائِلِ.

وَيُقَابِلُهُ «الشَّرْحُ») أ.هـ

**وقالَ الأستاذُ: محمدُ فريد بن مصطفى وجدي**[2] **- رَحِمَهُ اللهُ - (١٢٩٢ - ١٣٧٣هـ):**

(**متْنُ الكتابِ**: خِلافُ الشَّرْحِ، والحَوَاشي) أ.هـ

**وفي: «المعجم الوسيط»**[3]:

(**متْنُ الكتابِ**: الأصْلُ الذي يُشْرَحُ، وتُضافُ إليه الحَوَاشي) أ.هـ

**وقالَ بُطْرُسُ البُسْتَاني**[4]:

---

(١) في: «قصد السبيل» (٢/ ٤٤٢).

وهو: العلامَةُ، المؤرخ: محمدُ الأمينُ بن فضل الله المُحِبِّي - رَحِمَهُ اللهُ - (١٠٦١ - ١١١١هـ)، وهو من كبار علماء عصره، خصَّ علماء القرن (١١هـ) بـ «خلاصة الأثر»، وخص ما ورد اللغةَ من الدخيل بـ: «قصد السبيل»، وذيَّل على كتاب الخفاجي بـ «نفحة الريحانة».

انظر ترجمته في: «سلك الدرر» (٤/ ٨٦ - ٩١)، و «هدية العارفين» (٢/ ٣٠٧)، و «الأعلام» (٦/ ٤١)، و «معجم المؤلفين» (٣/ ١٤٦).

(٢) في: «دائرة معارف القرن العشرين» (٨/ ٤٣٤ - ٤٣٥).

وانظر: «مُحِيط المحيط» (ص ٨٣٧).

(٣) «المعجم الوسيط» (ص ٨٥٣).

(٤) في: «محيط المحيط» (ص ٨٣٧).

وبُطْرُسُ هذا؛ هو: ابن بولس، النصراني (١٢٣٤ - ١٣٠٠هـ)، وهو أوَّلُ من وضع المعجم العربي العصري، وقدَّمه للخليفة العثماني، ونال به الوسام المجيدي الثالث، وهو صاحبُ: «دائرة المعارف».

وهو غير الأديب: بُطْرُس بن سليمان البُسْتَاني (١٣١٦ - ١٣٨٩هـ)، صاحب: «أدباء العرب»، والمشرف على طباعة بعض الكتب اللغويَّة، والأدبيَّة.

والرجلان مترجمان في: «الأعلام» (٢/ ٥٨ - ٥٩).

(الماتِنُ: اسمُ فاعلٍ، وفي اصطلاحِ المؤلِّفينَ: خلافُ الشَّارِحِ، أي: صَاحِبِ المتنِ) أ.هـ

وَيُلْحَظُ أنَّ هذِه التعاريف على إيجازِها، وتقارُبِها، إلا أنَّها عَرَّفَتِ المتنَ باعْتِبارِ ما يَلْحَقُهُ.

**ولكن عَرَّفه شيْخُنا العلامة: بكرُ بن عبدالله أبو زيد**(١) **- حَفِظَهُ الله -** بتعريفٍ أَشْمَلَ، وأدقّ؛ حيثُ قالَ:

(المتنُ: هُو مَا يَكْتُبُهُ مُؤَلِّفُهُ ابْتِدَاءً، أَو اسْتِخْلاصًا مِنْ كُتُبِ مَنْ سَبَقَهُ، دُونَ الارْتِبَاطِ بِشَرْحِ كِتَابٍ آخَرٍ.

ثم يلحقُ المتنَ: الشرحُ، وما إليه.

فالمتن إذًا يُطلق على «الكتاب» المقابل للشرح) أ.هـ

**وقال الأستاذ الدكتور: عبدالكريم محمد الأسعد**(٢) **حَفِظَهُ اللهُ:**

(المتنُ: مصطلحٌ جرى إطلاقه عند أهل العلم على: مبادئ فنٍ من الفنونِ تُكَثَّف في رسائل صغيرة غالبًا، وهي تخلو - في العادة - من كلِّ ما يُؤدي إلى الاستطرادِ أو التفصيلِ كالشواهدِ والأمثلةِ، إلا في حدودِ الضَّرورَةِ، وذلكَ لضيق المقامِ عن استيعابِ هذا ونحوِهِ) أ.هـ

وسيأتي كلامٌ **للعلامة: مصطفى الزَّرْقَا**(٣) **- رَحِمَهُ اللهُ -** عرَّفَ فيه «المتنَ» بقوله:

(جَمْعُ المسائلِ الأوليَّةِ البسيطة، في متونٍ صغيرةٍ، بعبارة سهلة؛ لتكون مبادئ لِشُدَاةِ الفقه) أ.هـ

---

(١) في: «المدخل المفصَّل» (٢/ ٦٧٨).

(٢) في: «دِفاعٌ عن ظاهرة المتون» (ص ٤٣٠).

(٣) (ص ١٦١-١٦٢).

هذه عِدَّةُ تعاريف موجزة، ومتقاربة، ومؤدِّية للمقصود، اقتصرت فيها على كلام المتأخرين، والمعاصرين؛ لأنَّهم هم الذين اهتموا بِبَيانِ هذا المصطلح، والله الموفق.

[مَسْأَلَةٌ: مَصْدُر هَذَا الِاصْطِلاحِ]:

نَبْحَثُ في هذه المسألة مصدر هذا الاصطلاح «المتن»؛ فهلْ هذا الاستعمالُ لكلِمةِ «المتنِ»، معروفٌ في الُّلغةِ، أو هو من قَبِيلِ الْـمُوَلَّدِ[١]؟

الصحيحُ؛ أنَّ استعمالَ «المتنِ» بهذا المعنى، ليسَ «عَرَبِيًّا»، بَلْ هُوَ اسْتِعْمَالٌ «مُوَلَّدٌ».

ونصَّ عَلَى ذَلِك المصنِّفونَ الَّذِينَ عُنُوا بِبَيانِ الكلِماتِ الدَّخِيلَةِ عَلَى العَرَبِيَّةِ؛ كـ: الخَفَاجي[٢]، والمُحِبِّي[٣]، ومُصَنِّفِي «المعجم الوسيط»[٤].

(١) [فائدةٌ: في تعريف: «المُوَلَّد»، و «الدَّخيل»، و «المُعَرَّب»]:

هذه فائدةٌ في تعريفِ هذه المصْطَلَحاتِ؛ لما رأيته من خَلْطٍ لدى بعضِ الباحثِينَ في التفريق بينها، وقد وَضعتُ تعرِيفَيْنِ لكل مصطلح؛ الأوّل من وَضْعِ مؤلِّف «المُوَلَّد في العربيَّة» (ص ٢٠٣)، والتعريف الثَّاني من وضع مُصَنِّفي «المعجم الوسيط» (١/ ١٦):

المُوَلَّد: لفظٌ عربي الأصلِ، نُقِلَت دلالَتُهُ إلى معنىً لم يَعْرِفْهُ العربُ القدماء.

وهو: الَّلفظُ الَّذي اسْتَعْمَلَهُ النَّاسُ قَدِيمًا بَعْدَ عَصْرِ الرِّواية.

الدَّخيل: لفظٌ دَخَلَ العربيَّةَ من اللغات الأجنبية، بلفظه، أو بتحريفٍ طفيفٍ في نطقه.

وهو: اللفظ الأجنبي الذي دخلَ العربيَّةَ دون تغيير؛ كـ: الأُكسجين، والتليفون.

المُعَرَّب: لفظٌ مُقْتَرَضٌ من اللغات الأجنبيَّة، وُضِعَ في الصيغ والقوالب العربيَّة.

وهو: اللفظ الأجنبي الذي غيَّره العرب بالنقص، أو الزيادة، أو القلب.

(٢) في: «شفاء الغليل» (ص ٢٨١).

وهو: العلامَةُ: شِهابُ الدين، أبو العباس، أحمدُ بن محمد الخفاجي، المصري، الحنفي - رَحِمَهُ اللهُ - (٩٧٩-١٠٦٩هـ).

(٣) في: «قصد السبيل» (٢/ ٤٤٢).

(٤) في: «المعجم الوسيط» (٢/ ٨٥٣).

**يقولُ العلامَةُ الخفاجي[١] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عن كلمة « المتن » بهذا المعنى:**

(« المَتْنُ »: مَتْنَا الظَّهْرِ: مُكْتَنَفَا الصُّلْبِ عَنْ يَمِينٍ، وَشِمَالٍ.

وَيُطْلَقُ عَلَى الظَّهْرِ بِجُمْلَتِهِ... وَهُوَ مَعْنًى شَائِعٌ أَيْضًا.

وَالْـمَقْصُودُ ـ هُنَا ـ بَيَانُ مَا اسْتَعْمَلَهُ الْـمُوَلَّدُونَ فِي الْكِتَابِ الأَصْلِ، الَّذِي لِكُتُبِ[٢] أُصُولِ المَسَائِلِ.

وَيُقَابِلُهُ الشَّرْحُ.

وَهَذَا لَمْ يَرِدْ عَنْ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِمَّا نَقَلَهُ الْعُرْفُ تَشْبِيهًا لَهُ بِالظَّهْرِ، فِي الْقُوَّةِ، وَالاِعْتِمَادِ) أ.هـ

**ويقولُ العلامَةُ المُحِبِّي[٣] رَحِمَهُ اللهُ:**

(« الْـمَتْنُ »:... مُوَلَّدٌ، لَمْ يَرِدْ عَنِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِمَّا نَقَلَهُ الْعُرْفُ، تَشْبِيهًا لَهُ بِظَاهِرِ الظَّهْرِ[٤]، الَّذِي هُوَ مَعْنَى « المَتْنِ » الأَصْلِي فِي الْقُوَّةِ، وَالاِعْتِمَادِ عَلَيْهِ) أ.هـ

**ويقولُ العلامَةُ مصطفى الزَّرْقا[٥] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ مُبَيِّنًا العلاقة بين الاستعمالين**

---

(١) في: « شفاء الغليل » (ص ٢٨١).

(٢) كذا في الطبعة المعتمدة في البحث. وفي ط. مكتبة الحرم الحسيني (ص ٢٤٦): (الذي تُكْتَبُ فيه أصول المسائل). ولعله أقرب.

(٣) في: « قصد السبيل » (٢/ ٤٤٢).

(٤) كذا في المطبوع من « قصد السبيل ».

والوارد في المصادر (تشبيهًا له بالظهر)، وكذا وجدته فيما وقفت عليه من طبعات « شفاء الغليل » ط. المنيريَّة (ص ٢١٣)، وط. مكتبة الحرم الحسيني (ص ٢٤٦)، وط. دار الشمال (ص ٤٥٥)، وط. دار الكتب العلميَّة (ص ٢٨١)، وهو الموافق لمعاجم اللغة، والله أعلم.

(٥) في: « المدخل الفقهي » (١/ ٢١٢)، ح (١).

وانظر: « المناهج والأُطُر التأليفيَّة » (ص ٢٥ ـ ٢٧، و ٣٠)، و « المدخل المفصَّل » (٢/ ٦٧٨).

**اللغوي والمولد (العرفي):**

(المتنُ: بفتحٍ، فسكون، أصلٌ؛ معناهُ في اللغة: ما يكونُ في جانِبِ صُلْبِ الحيوانِ، مِنْ لَحْمٍ، وعَصَبٍ. فللظَّهْرِ متنانِ عن جانبي العمودِ الفقري.

وقدْ يُطلقُ المتنُ في الاستعمالِ على الظَّهْرِ كُلِّه...

وقد سَمَّوا به في الاصطلاح هذه المختصرات العلميَّة، لأنَّها تتضمن المسائل الأساسيَّة التي يُحمل عليها غيرها[1]، كما أنَّ الظهر أساسٌ للركوبِ والحملِ) أ.هـ

ومن خلال ما سبق نعلم أنَّ لكلمة «المتن» استعمالَيْن:

الأول: عربي فصيح؛ ومن معانيه:

الظهر، وما صَلُبَ ظَهْرُه، وما ارتفع من الأرضِ، واستوى، وما ارتفعَ وَصَلُبَ، ومَتْنَا الظَّهْرِ: مُكْتَنَفَا الصُّلْبِ عَنْ يمينٍ وشمالٍ من عَصَبٍ ولحمٍ.

والثَّاني: مولّد؛ ومعناه ما يقابل «الشرح».

وقد ذكر العلماء أنَّ هذا المعنى العرفي المولد، أُخِذ لـ «المتن» للعلاقة التي وجدوها بينه وبين الظهر، في القوة، والاعتماد. فالمتون كتب علميَّة قوية، يعتمد عليها.

وذكر **العلامة الزمخشري**[2] أنَّ إطلاق «المتن» على الكتاب من قبيل المجاز.

---

(١) وكذلك مصطلح «متن الحديث»؛ فهو مأخوذٌ من المعنى اللغوي لـ: «المتن».

يقول العلامة: صديق بن حسن خان ت (١٣٠٧هـ) في: «أبجد العلوم» (ص ٥٠١):

(المتن: ما اكتنف الصلب من الحيوان، فمتن كل شيء ما يتقوّم به ذلك الشيء. فمتن الحديث ألفاظه التي يتقوّم بها المعنى) أ.هـ

(٢) في: «أساس البلاغة» (ص ٤٢٠).

وعنه الحافظ ابن حجر ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في: «غِرَاس الأساس» (ص ٤١٩).

والزمخشري؛ هو: العلامة، الأديب، اللغوي، النحوي: أبو القاسم، جارالله محمود بن عمر، المعتزلي (٤٦٧ ـ ٥٣٨هـ)، من أشهر مصنفاته: «الكشاف» في التفسير، و«الفائق» في غريب الحديث، و«المفصل» في النحو.

[مَسْأَلَةٌ: هَلْ «الْـمَتْنُ» مُرَادِفٌ لِـ «الْـمُخْتَصَرِ»؟]:

تكلَّمت فيما سبق على «المتنِ»؛ لأنَّه يأتي بمعنى «المختَصَر»، ولكنْ هل هذا أمرٌ مُطَّرِد في المتن؟ أو أمرٌ أغلبي؟

مِمَّا سبق يتبيَّن أنَّ «المتن» يأتي مقابلاً لـ «الشرح»؛ فيُقال: هذا متنٌ، وهذا شرحٌ.

وعليه؛ فإنَّ «المتنَ» لا يكون مختَصَرًا دائمًا، فكلُّ كتابٍ مشروحٍ يُعَدُّ متنًا، ولو كان هذا المتن المشروح مطولاً.

فنقول:

«صحيح البخاري» متنٌ، و «فتح الباري» شرح.

و «صحيح مسلم» متنٌ، و «منهاج النووي» شرح.

فكما أنَّ المتنَ يأتي مقابلاً للمختصر أحيانًا، فإنَّه يأتي مقابلاً للكتاب المشروح، صغيرًا كان أم كبيرًا.

وقد نتوسَّعُ أحيانًا؛ في هذا الباب، ونطلق مصطلح «المتن» على كل مشروح، ولو كان المشروح مادة أدبية، أو شعرية.

فنقول:

«ديوانُ المتنبي» متنٌ، و «شرحُ العُكْبَري» شرحٌ[1].

ولو كان المشروح معلمة كبيرة، فيُعد متنًا في مقابل الشرح.

---

(١) المتنبي؛ هو: أحمد بن الحسين، الجُعْفي، الكوفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٣٠٣ ـ ٣٥٤هـ).
والعُكْبَري؛ هو: محب الدين، أبو البقاء، عبدالله بن الحسين، البغدادي، الحنبلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٥٣٨ ـ ٦١٦هـ).

فنقول:

« القاموس المحيط » متنٌ، و « تاج العروس » شرحٌ.

ولو كان المشروحُ مشروحًا، فإنَّا نسميه - أيضًا - متنًا؛ فمثلاً:

« شرح: (شرح: « نخبة الفِكَر في مصطلحات أهل الأثر ») »؛ للملا علي القاري[1] رَحِمَهُ اللهُ، شرحٌ، وكتابُ « شرحِ: (نخبةِ الفِكَر) »[2] للحافظ ابن حجر متنٌ.

* * *

(١) الإمام: نور الدين، أبو الحسن، علي بن سلطان بن محمد، الهروي، الحنفي، الشهير بـ « ملا علي القاري » (٩٣٠ - ١٠١٤هـ)، وفي بعض المصادر: علي بن محمد بن سلطان.
انظر ترجمته في: « خلاصة الأثر » (٣/ ١٨٥ - ١٨٦)، و « البدر الطالع » (ص ٤٤٩)، و « معجم المطبوعات » (٢/ ١٧٩١ - ١٧٩٤)، و « تاريخ الأدب العربي » (٩/ ٨٦ - ١٠١)، و « الأعلام » (٥/ ١٢ - ١٣)، و « معجم المؤلفين » (٢/ ٤٤٦).

(٢) واسمه: « نزهة النظر ».

## [فَصْلٌ: أَنْوَاعِ الْـمُتُونِ]

في الغالِب نجد أنَّ مصطلحَ «المتن» لا يُطلق إلا على المواد العلميَّة؛ وهي على نوعين:

**النوع الأول: المتون المنثورة.**

وهي الكتب التي تحتوي على مسائل علميَّة، في علمٍ من العلوم الشرعيَّة، أو العربيَّة، أو غيرها، صيغت بطريقةٍ إنشائية[1].

وهذا النوع هو الأشهر في ظاهرة المتون العلميَّة، والأكثر تأليفًا، وشرحًا، وتدريسًا.

وهذا الكتابُ الذي تقرؤه - «**الْمَدْخَلُ إِلَى عِلْمِ الْـمُخْتَصَرَاتِ**» - كُتِبَ من أجلِ بيان هذا النوع من التأليف.

**النوع الثاني: المتون المنظومة.**

وهي القصائدُ التي تحتوي على مسائل علميَّة، في علمٍ من العلوم الشرعيَّة، أو

---

(١) وفي الغالب نجد أنَّ المصنفين في هذا الفنِّ لا يُراعونَ الجوانبَ الأدبيَّة والبيانيَّة، في أثناء كتابة «المتن»، بل الأهم عندهم هو جمع المواد العلميَّة، وربط بعضها ببعض، فهم يجمعون أكبرَ عدد من مسائل العلم الذي يكتبون فيه، في أقل ما يمكن من الـجُمَل، ليسهل - بعد ذلك - نسخ «المتن»، ونقله، وحفظه، واستحضار نصوصه.

وعليه؛ فلا ينبغي - بعد ما عرفت هذا - أن تسمح لأحدٍ بالمشاغبة في مجلسٍ أنت فيه، والقدح في «المتون الفقهيَّة»، وفي مصنِّفيها، ولاسيما التي كتبت بعد القرن التاسع، فيقول إنَّ ألفاظَها ركيكة، وجملها معقدَّة، وهي بعيدة عن الذوق الأدبي.

ولو شاء أئمة الفقه، وسادة العلم، الكتابة في الأدب والبيان، لأبدعوا في الصياغة نفسها، فضلاً عن الإبداع في العلم نفسه، وإتقانه، ولكن الجهد - عند كتابة «المتن» - انصرف إلى ما سبق ذكره.

العربيَّة، أو غيرها، صيغت بطريقة النظم الشعري.

وغالب من ينظم يستخدم «بحر الرجز»(١) لسهولته، ولسهولة نظم المسائل العلميَّة من خلاله(٢).

وهذا النوع جديرٌ بالذكرِ؛ لاهتمام طلاب العلم به، وانكباب العلماء على التأليف فيه.

**وهو على صورتين(٣):**

الصورة الأولى: [أن يكون النظم أصيلاً].

الصورة الثانية: [أن يكون النظم تبعًا].

**الصورة الأولى: [أن يكون النظم أصيلاً].**

وصورته: أنْ يعمد المصنِّف إلى علمٍ من العلوم، فيكتب ـ ابتداءً ـ في أصوله منظومةً علميَّةً.

---

(١) ووزنه «مُسْتَفْعِلُنْ» ست مرات؛ هكذا:
[مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ]

(٢) لذلك يُسمَّى: «حِمَارُ الشُّعَرَاءِ».

(٣) هذا بالنسبة إلى المتون المنظومة، أما المنثورة فسيأتي الحديث عنها عند الكلام على أنواع المختصرات (ص ٩٧-١٠٠).
وهناك من يذهب إلى أنَّ المتون المنظومة على نوعين:
الأول: نظم العلم؛ كـ «ألفيَّة ابن مالك».
والثاني: نظم لكتاب؛ كنظم العمريطي لمتن «الغاية والتقريب».
انظر: «المناهج والأُطُر التأليفيَّة» (ص ٣٠).
ولعله خلافٌ في التسميَّة، ولكن ما ذكرته في صلب الكتاب أولى، وأسلم من الاعتراض؛ لأنَّ النوع الأوَّل يَرِدُ عليه إشكالٌ، إذ يوجد منظومة علميَّة، وهي في أصلها نظمٌ لكتابٍ علمي، وكذلك النوع الثاني يَرِدُ عليه إشكالٌ؛ وهو وجود نظم لكتاب، وهو نظم للعلم أيضًا.

**ومثالـه:**

**في القراءات، ومخارج الحروف، والتجويد:**

« طيبة النشر في القراءات العشر »، الشهيرة باسم مؤلفها: « الجزريَّة »؛ للإمام، المقرئ: أبي الخير، شمس الدين، محمد بن محمد بن محمد، الجَزَرِي، الدمشقي، الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - (٧٥١ - ٨٣٣هـ).

**وفي التفسير:**

« التيسير العجيب في تفسير الغريب »؛ للعلامة، الخطيب، القاضي، أبي العباس، ناصر الدين، أحمد بن محمد، الجذامي، الإسكندراني، المالكي، المعروف بـ « ابن الْـمُنَيِّر »[1] - رَحِمَهُ اللهُ - (٦٢٠ - ٦٨٣هـ).

وهي منظومة عجيبة بلغت (٢٤٨٢) بيتًا، تناول فيها تفسير « القرآن الكريم » كُلِّه، دراية ورواية، مع الكلام على القراءات، وأسباب النزول، وأورد الآراء

---

(١) [**فائدة: ابنُ الْـمُنَيِّر وكتاب: « الانتصاف »**]:

ابنُ الْـمُنَيِّر هذا؛ هو العالم الذي رد على اعتزال الزمخشري في « الكشاف »، فألَّف: « **الانتصاف من: (الكشاف)** »، رَحِمَهُ اللهُ برحمته الواسعة، وتجاوز عنه، وأقال عثرته يوم القيامة.

وللفائدة أقول:

كانَ ابنُ الْـمُنَيِّر - غفر الله له - أشعري العقيدة، ولذا جاء منهجه في الرد على الزمخشري وِفْقًا لعقيدته.

وعليه؛ فنحن وإنْ سلمنا بالمسائل الاعتزاليَّة التي أخذها على الزمخشري، فلا يلزم من ذلك التسليم بمنهجه في الرد، ولا بالرد نفسه.

وأنصح من أراد التوسع في هذا، بالرجوع إلى كتابٍ ماتعٍ، ومفيدٍ في بابِهِ؛ وهو: « المسائل الاعتزاليَّة في: (تفسير الكشاف) للزمخشري، في ضوء ما ورد في كتاب: (الانتصاف) لابنِ الْـمُنَيِّر »؛ للشيخ: صالح بن غرم الله الغامدي وَفَّقَهُ الله.

المختلفة، مع شرح الألفاظ المختلفة، دون التنبيه على قائليها[١].

**وفي العقيدة:**

ـ «الحائية»؛ للحافظ ابن أبي داود، وهو: أبو بكر، عبدالله ابن الإمام (صاحب: «السنن») سليمان بن الأشعث، السِّجِسْتَاني، الحنبلي (٢٣٠ - ٣١٦هـ).

ـ «الدُّرَّة المضيَّة في عقد أهل الفرقة المرضيَّة»؛ والمشهورة نسبة إلى ناظمها: «السَّفَّارينيَّة»؛ للإمام: أبي العون، شمس الدين، محمد بن أحمد، السَّفَّاريني، الحنبلي (١١١٤ ـ ١١٨٨هـ).

**وفي الفقه:**

«صفوة الزُّبَد»؛ للشيخ: أبي العباس، أحمد بن حسين بن حسن بن أرسلان[٢]، الرَّمْلِي، الشافعي، (٧٧٣ ـ ٨٤٤هـ).

وعدَدُ أبياتِها نحو: (١٠٤٠) بيتًا.

وهي منظومة شهيرة في الفقه الشافعي، اعتنى بها المتأخرون كثيرًا.

**وفي الفرائض:**

«بغية الباحث عن جمل الموارث»، المشهورة بـ: «الرَّحْبِيَّة» نسبة لناظمها:

(١) انظر: مقدمة محقق: «التيسير العجيب» (ص ٦ ـ ٧).

(٢) كذا بهمزة في أوّله، وقد تحذف في الأكثر بل هو الذي على الألسنة. قاله السَّخَاوي في «الضوء».
انظر: ترجمته في: «الضوء اللامع» (١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٨)، و«الدليل الشافي» (١/ ٤٥)، و«شذرات الذهب» (٩/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣)، و«معجم المؤلفين» (١/ ١٢٨).
وسيأتي الكلام على هذه «المنظومة»، وأصلها، وعناية الشافعية بها (ص ١١٥).

الشيخ: أبي عبدالله، محمد بن علي، الرَّحْبِي[1]، (ابن الْـمُتَقِّنَة)، الشافعي[2] - رَحِمَهُ اللهُ - (٤٩٧ - ٥٧٧هـ).

**وفي النحو:**

«الكافِيَة الشَّافِيَة»؛ للإمام: أبي عبدالله، جمال الدين، محمد بن عبدالله ابن مالك، الطائي، الجيَّاني، الأندلسي، الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - (٦٠٠ - ٦٧٢هـ).

وهي منظومة علميَّة في علم النحو تقرب من (٣٠٠٠) بيتٍ.

**الصورة الثانية: [أنْ يكونَ النظمُ تبعًا].**

وصورته: أنْ يعمدَ المصنِّفُ إلى متنٍ مشهورٍ، في علمٍ من العلوم، فيقوم بنظم مسائل هذا المتنِ في منظومةٍ علميَّةٍ.

**ومثاله:**

**في القراءات:**

«حرز الأماني ووجه التهاني» (في القراءات السبع)، الشهيرة باسم مؤلفها: «الشاطبيَّة»؛ للإمام: أبي محمد، القاسم بن فِيْرُّة، الرعيني، الشاطبي، الأندلسي، المالكي، ثم الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - (٥٣٨ - ٥٩٠هـ).

وعدَدُ أبياتِها: (١١٧٣) بيتًا.

---

(١) (الرَّحْبي): براءٍ مفتوحة، فحاء مهملة ساكنة، نسبة إلى «رَحْبَة مَالِكِ بن طَوْقٍ»، انظر: «معجم البلدان» (٣/ ٣٤ - ٣٥)، وفيه قصة «ابن طوق» مع أمير المؤمنين هارون الرشيد ﷺ.

(٢) كما رأيت فالناظم شافعي المذهب، وبما أنَّه كذلك؛ فلن تجدَ في منظومته شيئًا يتعلق ببابي: «الرد»، و ميراث «ذوي الأرحام»؛ لأنَّ الشافعية لا يقولون بذلك.

ومن هنا يحسن بطالب العلم ألاَّ يغفل عن المذهب الفقهي لأي مؤلف يقرأ له؛ لأنَّ في ذلك أثراً في قراءته.

نظم فيها الشَّاطبي كتاب: «التيسير في القراءات السبع»؛ للإمام، المقرئ: أبي عمرو، عثمان بن سعيد، الدَّاني، الأندلسي، المالكي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٣٧١ ـ ٤٤٤هـ)، وزاد عليه.

**وفي مصطلح الحديث:**

«قصب السكر نظم نخبة الفِكَر»؛ للإمام: محمد بن إسماعيل الأمير، الحسني، الكحلاني، الصنعاني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٠٩٩ ـ ١١٨٢هـ).

وعدَدُ أبياتِها: (٢٠٣) أبْيات.

نظم فيها متن: «نخبة الفِكَر»؛ للحافظ: أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلاني، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ).

**وفي أصول الفقه:**

«تسهيل الطرقات في نظم الورقات»؛ للشيخ: شرف الدين، يحيى بن موسى، العِمْرِيطي، الأزهري، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (.... ـ حدود: ٨٩٠هـ)[(١)].

وعدَدُ أبياتِها: (٢١٥) بيتًا.

نظم فيها متن: «الورقات»؛ لإمام الحرمين: أبي المعالي، عبدالملك بن عبدالله، الجويني، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٤١٩ ـ ٤٧٨هـ).

---

(١) هذا تاريخُ وفاتِه عند كلِّ مَنْ ترجم له، سوى سركيس في: «معجم المطبوعات» (٢/ ١٣٨٥)، فإنَّه ذَكَرَ أنَّه نبغَ في (٩٨٩هـ)، وعنه بروكلمان في: «تاريخ الأدب العربي» (٨/ ١٩٣)، ومعناه أنَّه عاشَ بعد هذا التاريخ، ولعله أقرب.

ولعل سركيس استفاد هذا التاريخ مِمَّا قاله العِمْرِيطي في آخر نَظْمِه لـ «الورقات».

وانظر ما ذكرتُه في «الجامع للمتون» (ص ٧٧، و ٥٢٤)، فإنِّي كتبته قبل أن أقف على رأي سركيس.

**وفي النحو:**

- «الألفيَّة»[(١)]، المشهورة بنسبتها لناظمها: «ألفيَّة ابن مالك».

أودع فيها النَّاظم خلاصة[(٢)] ما جاء في كتابه: «الكافية الشافِيَة».

- «الدُّرَّة البهيَّة في نظم الآجُرُّومِيَّة»؛ للعمريطي (سبق).

نظم فيها المتنَ المباركَ: «المقدمة الآجُرُّوميَّة»؛ للإمام: أبي عبدالله، محمد بن محمد، الصِّنْهَاجِي، الفاسي، (ابن آجُرُّوم)[(٣)] - رَحِمَهُ اللهُ - (٦٧٢ - ٧٢٣هـ).

---

(١) سُمِّيت بـ «الألفيَّة» باعتبار عدد أبياتها، يقول الناظم في أوَّلها:

[وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ]

وهي من أشهر ما كُتب في النحو، وتناقلها العلماء بـ: الحفظ، والنَّسخ، والتدريس، والشرح، والإعراب، والاختصار، والتشطير.

يقول كارل بروكلمان في: «تاريخ الأدب العربي» (ق٣/ ٢٧٨):

(تكاد مخطوطاتُها توجد في كلِّ مكتبات العالم) أ.هـ

انظر جهود العلماء حولها في: «كشف الظنون» (١/ ١٥١ - ١٥٥)، و«إيضاح المكنون» (١/ ٢٧٧ - ٢٩١)، و«تاريخ الأدب العربي» (ق٣/ ٢٧٨ - ٢٩١)، و«جامع الشروح» (١/ ٢٢٢ - ٢٥٧)، ومقدمة محقِّق: «إتحاف ذوي الاستحقاق» (١/ ٥٨ - ١١٥).

(٢) لذا سُمِّيَت بـ «الخلاصة»، يقول النَّاظم في آخرها:

[أَحْصَى مِنْ الكَافِيَةِ الخُلاصَةْ كَمَا اقْتَضَى غِنَىً بِلاَ خَصَاصَةْ]

(٣) قال السيوطي - رَحِمَهُ اللهُ - في: «بغية الوعاة» (١/ ٢٣٨):

(«آجُرُّوم»: بألف ممدودة، وضمّ الجيم، والرّاء المشدّدة المضمومة، ومعناها بلغة «البربر»: الفقير الصوفي) أ.هـ

ولم أجد - بعد طول بحث - من نصَّ على مذهب (ابن آجُرُّوم)، فلم يذكر ذلك مَنْ ترجم له، ولم يترجم له مَنْ كَتَبَ في تراجم المالكية، ومن المؤكد أنَّه مالكي؛ لأمورٍ؛ منها: أنَّه في منطقة يتبع أهلها المذهب المالكي، وقد نعته الوزير ابن السراج بالفقيه، ومن أولاده الشيخ، الفقيه، المقرئ: (منديل)، وهو من علماء المالكيَّة، له ترجمة في: «نيل الابتهاج» (ص ٣١٢)، ومختصره: «كفاية المحتاج» (ص ٤٨٥)، والله أعلم.

## [فَصْلٌ: فِي مُصْطَلَحَاتِ أَسْمَاءِ الْـمُصَنَّفَاتِ الْفِقْهِيَّةِ]:

بعد الانتهاء من تعريف «المختصر»، و«المتن» لغة واصطلاحًا، وذِكْرِ بعض المباحث المتعلِّقة بهما؛ أقولُ: إنَّ المصطلحاتِ العلميَّة، الخاصة بأسماء المصنَّفات الفقهيَّة، تدور حول ستة(1) مصطلحات؛ وهي:

---

(١) هذه المشهورة، وسيكونُ التركيزُ عليها.

وهناكَ مصطلحاتٌ أخرى، تردُ في أسماء الكتب الفقهيَّة، وتأتي عنواناً مستقلاً، أو مضافة إلى غيرها؛ وبيان هذه المصطلحات تفصيلاً؛ سيخرجنا عن المقصود، والكتابُ ـ كما عَلِمْتَ ـ خاصٌّ بالمختصرات، واستطرادًا مني ذكرتُ المصطلحات الستة، واقتصرتُ عليها؛ للفائدة، ولشهرتها، والزيادة عليها لا يتحمَّلها المقام.

ومن المصطلحات الواردة في أسماء الكتب العلميَّة:

ـ مصطلحاتٌ تأتي ـ غالبًا ـ مرادفة لمصطلح «المُخْتَصَر».

وقد ذكرتُ مجموعةً منها عند ذكر [التعريف العرفي لـ «المخْتَصَر»]؛ (ص ٢٥).

ـ ومنها: «**النَّظْم**»؛ وسبق الكلامُ عليه ـ مفصلاً ـ عند ذكر أنواع المتون؛ (ص ٣٧-٤٣).

ـ ومنها: «**التنبيه**»: وهو مصطلحٌ يراد به توضيح عبارات معينة في متن معين، وغالبًا ما تكون هذه العبارات مُشْكِلة، أو بحاجة إلى بيان؛ مثل «التنبيه على مشكلات: (الهداية)» لابن أبي العز الحنفي ت (٧٩٢هـ). وهنا لا يلتزم المُصَنِّف بشرح الكتاب المختار، بقدر ما يهتم بالتنبيه على بعض المسائل العلميَّة الواردة فيه.

أما كتاب «التنبيه» للشيرازي ت (٤٧٦هـ)، فهو متنٌ مستقلٌّ، ولا يدخل تحت هذا المصطلح بالمعنى السابق.

**ـ ومنها: «الذيل»، و«المستدرك»، و«التكملة»، و«التتمة»، و«الصلة»، و«التذنيب»...؛ وهذا بيانها:**

ـ «**الذيل**» و«**التذييل**»: (الذيل)؛ هُوَ: آخِرُ كُلِّ شَيْءٍ. يُقَالُ: ذَيَّلَ الْكِتَابَ، أَوْ الْكَلامَ؛ أَيْ: أَرْدَفَهُ بِكَلامٍ، كالتَّتِمَّةِ لَهُ. وَ «**التَّذْيِيلُ**»: لَحْقُ الْكِتَابِ.

وغالبًا ما يكون هذا المصلح في كتب التاريخ، أو الطبقات، أو التراجم. وهو يُعنى بتتمة الكتاب من حيث انتهى المُصَنَّف المُذَيَّل عليه، وقد يأتي في «الذيل» موادُ علميَّة هي على شرط الكتاب الأصل، ولكنها لم تُذْكَرْ فيه.

انظر: «تاج العروس» (١٤/ ٢٥٦)، و«المعجم الوسيط» (١/ ٣١٨).

=

........................................................................

=

- «المستدرك»: أَصْلُ الكَلِمَةِ: «دَرَكَ»، وَأَدْرَكَ الشَّيْءَ: لَحِقَهُ، وَبَلَغَهُ، وَنَالَهُ. وَتَدَارَكَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ: أَتْبَعَهُ بِهِ. وَاسْتَدْرَكَ مَا فَاتَ: تَدَارَكَهُ. وَاسْتَدْرَكَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ: تَدَارَكَهُ بِهِ. وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ الْقَوْلَ: أَصْلَحَ خَطَأَهُ، أَوْ أَكْمَلَ نَقْصَهُ، أَوْ أَزَالَ عَنْهُ لَبْسًا.

انظر: «تاج العروس» (١٣/ ٥٥٢ ـ ٥٥٦)، و «المعجم الوسيط» (١/ ٢٨١).

- «**التكملة**»، و «**التكميل**»: أَصْلُ الكَلِمَةِ: «كَمَلَ»؛ وَكَمَلَ الشَّيْءُ: تَمَّتْ أَجْزَاؤُهُ، وَأَكْمَلَ الشَّيْءَ: أَتَمَّهُ. وَالتَّكْمِلَةُ: مَا يَتِمُّ بِهِ الشَّيْءُ.

ويرادُ بهذا المصطلح القيام بإتمام كتابٍ ناقص، لم يتمه مُصَنِّفُهُ.

وقد تكون «التَّكملة» زيادة مسائل أخرى على الكتاب المعني، وإنْ أكمله مُصَنِّفُهُ.

انظر: «تاج العروس» (١٥/ ٦٦٧)، و «المعجم الوسيط» (٢/ ٧٩٨).

- «**التتمة**»، و «**الإتمام**»: أَصْلُ الكَلِمَةِ: «تَمَّ»، وَتَمَّ الشَّيْءُ: كَمُلَ. وَأَتَمَّ الشَّيْءَ: أَكْمَلَهُ. وَالتَّتِمَّةُ مَا يَكُونُ بِهِ تَمَامُ الشَّيْءِ. وَتَتِمَّةُ كُلِّ شَيْءٍ: ما يَكُونُ تَمَامَ غَايَتِهِ.

ويراد بهذا المصطلح: إكمال كتابٍ سابق، إما بزيادة مسائل على شرطه ولم يذكرها، أو بزيادة مسائل ليست على شرطه للفائدة، وهو قريبٌ من معنى «الخاتمة».

انظر: «تاج العروس» (١٦/ ٧٥ ـ ٧٦)، و «سلّم المتعلّم» (١/ ١٤٠)، و «المعجم الوسيط» (١/ ٨٩).

وهي ـ كما رأيتَ ـ مصطلحاتٌ متقاربة، وقد يُستعمل أحدها، ويراد بها الآخر.

وفي: «الصحاح» (٥/ ١٨١٣)، و «القاموس المحيط» (ص ١٠٥٤) وغيرهما: «الكمال»، و «التمام» مترادفان؛ وعليه يكون مصطلحُ «التكملة» مرادفًا لمصطلحِ «التتمة».

وخالف في ذلك بعض أهل اللغة، يقول تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى ﴾ [المائدة:٣].

وقال العيني: (بينهما فرقٌ ظاهرٌ). ولم يذكره.

وقال جماعة: التمامُ الإتيانُ بما نقص من الناقص. والكمالُ الزيادةُ على التمام. فالكمالُ تمامٌ وزيادةٌ، فهو أخص.

وقيل: التمامُ يستدعي سبق نقص، بخلاف الكمال. وقد يُطْلَقُ كلٌّ على الآخر تجوّزًا.

والمقام لا يتسع لأكثر من هذا.

انظر: «تاج العروس»، و «المعجم الوسيط»: مادة: «كَمَلَ»، و «تَمَّ»، وسبقت الإشارة إليهما.

- «**التَّذْنِيبُ**»: جعل الشيء ذنابة للشيء، وهو كالتتميم، والتكميل لما قبله.

انظر: «سلّم المتعلّم» (١/ ١٤٠).

« الأصل »، و « المتن »، و « المختصر »، و « الشرح »، و « الحاشية »، و « التقرير ».

وقد سقتها وفق التسلسل الزمني لها، مع التنبيه على وجود مصطلح « الشَّرح » قبل استخدام « المختصر » بالمعنى الذي مرَّ معنا، والله أعلم.

(١) أمَّا « **الأصل** »؛ فله عدة معانٍ، والمرادُ ـ هنا ـ ما يأتي بمعنى « المتن »، أو أصل المختصر، وقد يأتي بمعنى المختصر أحيانًا.

هذا مدار استعمالات « الأصل » في الكتب الفقهيَّة.

(٢، ٣) أمَّا « **المتن** »، و « **المختصر** »؛ فقد سبق الكلام عليهما.

(٤) أمَّا « **الشرح** »؛ فقد وردت عنه إشارة جاءت عَرَضًا، عند الكلام على « المتن »، وسيأتي مزيد كلام عليه[١].

وأضيف هنا:

**قال الإمام: محمد بن أحمد الأزهري[٢] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٣٧٠هـ):**

(قال الليث[٣]: الشَّرْحُ والتَّشريح: قَطْعُ اللحمِ عن العُضو قَطْعًا. وكلُّ قِطْعةٍ

---

(١) في المَبْحَثِ الخَامِسِ: [أَسْبَابُ شَرْحِ الْـمُخْتَصَرَاتِ، وَأَسَالِيبُ الشَّرْحِ...] (ص ١٧٩-١٩١).

(٢) في: « تهذيب اللغة » (٤/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

وانظر: « مجمل اللغة » (٢/ ٥٢٨)، و « أساس البلاغة » (ص ٢٣٢)، و « لسان العرب » (٢/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨)، و « القاموس المحيط » (ص ٢٢٦)، و « غِرَاس الأساس » (ص ٢٥٣)، و « الكُلِّيات » (ص ٥٣٨)، و « دائرة معارف القرن العشرين » (٥/ ٣٧٣)، و « محيط المحيط » (ص ٤٥٩)، و « المعجم الوسيط » (١/ ٤٧٧).

(٣) هو: الليث بن المظفر الخرساني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (؟هـ)، كذا سماه الأزهري، وفي بعض المصادر: (ابن نصر)، وفي أخرى: (ابن رافع)، وهو صاحب الإمام الخليل بن أحمد، ويُحكى أنه هو الذي نَحَلَ الخليل « كتاب العين »، لينفقه باسمه، ويرغّب فيه من حوله، حيث إن الخليل مات قبل إتمام كتابه، وأنه إذا قال: (سألت الخليل بن أحمد)، أو (أخبرني الخليل بن أحمد)، أرادَ الإمام الخليل، وإذا قال: (قال الخليل)، أراد نفسه، وإنَّ الخللَ الواقع في « العين » جاء من جهته، لا من الخليل... كذا يُحكى.

=

منها: شَرْحَةٌ.

ويقال: شَرَحَ الله صَدْرَه؛ فانشَرَح؛ أي: وسَعَّ صَدْرَه لقَبولِ الحقِّ، فاتَّسع.

ويُقال: شرحَ فلانٌ أمره؛ أي: أوضحه.

وشرحَ مسألة مُشْكِلة؛ إذا بيَّنَها...

وقال أبو العباس(١): قال ابن الأعرابي(٢):

الشَّرْحُ: الحِفْظُ. والشَّرْحُ: الفَتْحُ. والشَّرْحُ: البيانُ. والشَّرْحُ: الفَهْم. والشَّرْحُ: افْتِضاض الأبكار(٣)) أ.هـ

**وقال العلامة: إسماعيل الجوهري(٤) رَحِمَهُ اللهُ:**

(**الشَّرْحُ**: الكَشْفُ؛ تقول: شَرَحْتُ الغَامِضَ؛ إِذَا فَسَّرْتَهُ. ومنه تَشْرِيحُ اللَّحْمِ) أ.هـ

إذًا؛ فـ «الشرح» يأتي بمعانٍ عدة؛ منها: التَّوسيع، والكشف، والبيان، والتوضيح، والتفسير، والفَهْم، والفتح.

وعليه؛ نجد أنَّ علاقة الاصطلاح العرفي لـ «الشرح»، بالأصل اللغوي، ظاهرةٌ.

---

= انظر ترجمته في: «البلغة» (٢٨٣)، و«بغية الوعاة» (١٩٥٩).

وانظر: «تهذيب اللغة» (١/ ٢٨ – ٢٩)، ومقدمة محقق: «العين» (١/ ١٩).

(١) أبو العباس هو: أحمد بن يحيى، الشيباني، الملقب بـ: (ثعلب) ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٢٠٠ ـ ٢٩١هـ).

(٢) هو: محمد بن زياد ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٢٣١)هـ.

(٣) **[فائدةٌ]:**

هكذا جاء في كتب اللغة أنَّ كلمة «الشرح» تأتي بمعنى «افتضاض الأبكار»؛ ولذلك نجد أنَّ العلماءَ يقولونَ لمنْ كانَ أوَّلَ شارحٍ لأحدِ المتونِ: (فهو أول من افتض بكارته)!

(٤) في: «الصحاح» (١/ ٣٧٨).

**يقول الإمام ابن فارس**[١] **رَحِمَهُ اللهُ:**

(شَرَحَ: الشين، والراء، والحاء، أَصَيلٌ يَدُلُّ على: الفتح، والبيان.

من ذلك: شرحتُ الكلام، وغيْرَه، شَرْحًا؛ إذا بَيَّنْتَهُ.

واشتقاقُهُ من: تشريح اللحم) أ.هـ

ويُفْهم مِنْ كلامِ من يرى المجاز، أنَّ استخدام مصطلح «الشرح» بالمعنى المتعارف عليه عند العلماء هو من قبيل المجاز[٢].

بقي الكلامُ على «الحاشية»، و «التقرير».

* * *

(١) في: «مقاييس اللغة» (٣/ ٢٦٩).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» (ص ٢٣٢)، و «غِرَاس الأساس» (ص ٢٥٣)، و «الكُلِّيات» (ص ٥٣٨).

**(٥) [تعريف «الحاشية»]:**

عند الرجوع لمادة (حَ شَ ي)، في المراجع اللغويَّة، وكتب القواميس، وجدتُ لها أكثر من معنى، ليس من بينها المعنى المراد عندنا[١].

وعليه؛ فكلمة «الحاشية» مصطلحٌ علميٌّ مولّد، وقد نصَّ على ذلك أهلُ الاختصاص؛ كـ: الخفاجي[٢]، والمحبي[٣].

ونص العلامة: مُرْتَضى الزَّبيدي[٤] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ على أنَّ مصطلح «الحاشية» مجازٌ.

**والتعريف الاصطلاحي لها؛ هو:**

(ما عُلِّقَ على الكتاب، من زياداتٍ، وإيضاحٍ)[٥].

**ولكن؛ هل لهذا الاصطلاح أصلٌ في اللغة؟**

بالرجوع للمراجع اللغوية، نجدهم يستخدمون كلمة الحاشية لصِغار الإبل، فكأنهم أطلقوا اسم «الحاشية» على الكتاب، تشبيهًا بحاشية الإبل التي تكون تابعةً، وذيلاً للإبل.

---

(١) انظر: «تهذيب اللغة» (٥/ ١٣٧ ـ ١٤١)، و«مجمل اللغة» (١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، و«الصّحاح» (٦/ ٢٣١٣ ـ ٢٣١٤)، و«أساس البلاغة» (ص ٨٤ ـ ٨٥)، و«لسان العرب» (١٤/ ١٧٨ ـ ١٨١)، و«القاموس المحيط» (ص ١٢٧٤)، و«تاج العروس» (١٩/ ٣٢٠ ـ ٣٢٥)، و«المعجم الوسيط» (١/ ١٧٧)، و«محيط المحيط» (ص ١٧١).

(٢) في: «شفاء الغليل» (ص ١٢٧).

(٣) في: «قصد السبيل» (١/ ٤١٧).

(٤) في: «تاج العروس» (١٩/ ٣٢٥).

(٥) «المعجم الوسيط» (١/ ١٧٧).

وانظر «محيط المحيط» (ص ١٧١).

**وأيضًا**: بالنظر إلى أنَّ كُتُبَ الحواشي بالنسبة لكتب الشروح، كصغار الإبل بالنسبة لكبارها.

ومن استعمالاتِ الْعَرَبِ لمادَّةِ (حَ شَ ي) قَوْلُهُم: حَشَوْتُ الوسادة وغيْرَها حَشْوًا، فإذا كانت الوسادة تُمْلأ بَزًّا، أو قطنًا؛ فإنَّ الكتابَ بوضع الحاشية عليه يُمْلأ عِلْمًا.

وهذا الكلام اجتهادٌ مني، والله أعلم.

ويرى شيخنا العلامة: محمد بن لطفي الصباغ[1] ـ حَفِظَهُ الله ـ (وهو أعلم مني): أنَّ هذا الاصطلاح مأخوذٌ من «الحاشية»، حيث إنَّ حاشية كل شيء، طرفه وجانبه. وحاشية الثوب: واحدة حواشي الثوب، وهما جَنَبَتَاه الطويلتان (طرفاه). وحاشية الكتاب طرفه، [وطُرَّتُه][2].

علمًا بأنَّ للمادة (حَ شَ ي) استعمالات أخرى، وهي بعيدة جدًا عن مرادنا؛ كقولهم:

الحَشْوُ من الكلام؛ الفضلُ الذي لا يعتمد عليه.

والحَشْوُ من الناس؛ الذي لا يُعْتَدُّ بهم.

**(الاشتقاق من الحاشية):**

لما وضعَ العلماءُ مصطلحَ «الحاشية»، وتعارفوا عليه، اشتقوا منه فعلاً؛ فقالوا: (حَشَّى فلانٌ على كتاب كذا) أي: وضع عليه حاشية[3].

---

(١) في: «المناهج والأُطُر التأليفيَّة» (ص ٥٢).

(٢) وانظر «تاج العروس» (١٩/ ٣٢٣).

(٣) انظر: «المعجم الوسيط» (١/ ١٧٧).

وقد نص العلامة الزَّبيدي[١] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ على أنَّ هذا الاستعمال عاميٌّ؛ فقال:
(حَشَّى الرَّجُلُ تَحْشِيَةً: كَتَبَ على حاشِيَةِ الكِتَابِ: عَامِّيَّةٌ.
ثُمَّ سُمِّيَ مَا كَتَبَ حَاشِيَةً مجَازًا) أ.هـ
فالكاتبُ: مُحَشٍّ. والكتابُ: مُحَشًّى[٢].
وجاء في: «المعجم الوسيط»[٣]:
(حَشَّى الكِتَابَ: جَعَلَ لَهُ حَاشِيَةً: مُوَلَّد) أ.هـ

* * *

(١) في: «تاج العروس» (١٩/ ٣٢٥).
(٢) انظر: «محيط المحيط» (ص ١٧١).
(٣) «المعجم الوسيط» (١/ ١٧٧).

[أسباب وجود الحواشي]:

هناك أسبابٌ عدة، استدعت وجود هذه «الحواشي»؛ منها:

١ ـ وجود الغموض في المتن، أو لشدة اختصاره، وعندها يُبَيِّنُ الُمحَشِّي السببَ لكتابة هذه الحاشية.

٢ ـ محبة التَّوَسّع من الـمُحَشِّي، للفائدة العلميَّة التي يرغب في إيصالها لطلاب العلم.

٣ ـ وقد تكونُ الحاشيةُ تعليقًا على الفوائد، والنكتِ العلميَّةِ، التي استفادها الُمحَشِّي من الدروسِ، وحِلق العلمِ.

٤ ـ رَغْبَةُ العَالِمِ في جمع عدَّة أعمالٍ ـ كالشروح، والحواشي، والإفادات ـ لمتنٍ واحدٍ، ونظْمُها في كتابٍ واحد يكون حاشية على المتن نفسه.

وتمتاز هذه الحاشية بأنها جمعٌ لعدَّةِ شروحٍ، لأكثر من عالمٍ.

وأمثلة ذلك كثيرة؛ منها:

**«حاشية الجَمَل[1] على: (شرح: «المنهج»)»**؛ للعلامة: سليمان

---

(١) اشتهرت بـ: «حاشية الجَمَل»، نسبة إلى جامعها، وقد سمَّاها جامعها بـ: «فتوحات الوهَّاب بتوضيح: (شرح: «منهج الطلاب»)»، ونص على ذلك في المقدمة (١/ ٣).

وهي حاشية على: «شرح: (المنهج)»؛ والمراد: «فتح الوهاب شرح: (منهج الطلاب)» للأنصاري (سيأتي). و«منهج الطُّلاب» له أيضًا، وهو متنٌ اختصر فيه «منهاج الطالبين» للنووي رَحِمَهُ اللهُ.

وللجمل: حاشيةٌ أخرى عُرِفَت بالاسم نفسه: «حاشية الجَمَل»؛ وهي حاشيةٌ على «تفسير الجلالين»، واسمها: «الفتوحات الإلهيَّة بتوضيح (تفسير الجلالين) بالدقائق الخفيَّة».

وعند الإطلاق يُراد الحاشية الفقهيَّة.

وله أيضًا: «حاشية على: (نهاية المحتاج)» للرملي.

ذُكِرَت في: «هدية العارفين» (١/ ٤٠٦)، ولا أعلم أنَّها طُبِعَت.

الجَمَل[١].

فإنَّ جامعها قال[٢] بعد الثناء على: «شرح: (المنهج)»:

(قد مَنَّ الله عليَّ بِتَلَقِّيهِ عن مشايخَ عظامٍ، ومطالعته مع إخوانٍ كرامٍ، ورأيت كلَّ حاشيةٍ من حواشيه لا تَفِي - على حدَتِها - بالكلامِ عليه، ورأيتُ المُرِيدَ لِفَهْمِهِ لا يستغني عن مطالَعَةِ:

«شرحِ الرَّمْلِي»[٣]،

---

(١) هو: العلامة، المفسر، الفقيه: أبو داود، سليمان بن عمر، العُجيلي، الأزهري، الشهير بـ: «الجَمَل» - رَحِمَهُ اللهُ - (أواسط ق ١٢ - ١٢٠٤هـ)، من مشاهير متأخري علماء الشافعيَّة، اشتهر بالزهد، وعفة النفس.

له مصنفات في الفقه، والتفسير، مرَّ ذِكْرُ أشهرها في الحاشية السابقة.

انظر ترجمته في: «تاريخ الجبرتي» (٢/ ٢٨٣ - ٢٨٤)، و«حلية البشر» (٢/ ٦٩٢ - ٦٩٣)، و«معجم المطبوعات» (١/ ٧١٠ - ٧١٢)، و«الأعلام» (٣/ ١٣١)، و«معجم المؤلفين» (١/ ٧٩٥).

(٢) في: «حاشية الجَمَل» (١/ ٢ - ٣) [باختصار].

(٣) اسم شرحه: «نهاية [غاية] المحتاج إلى شرح: (المنهاج)»، وهو شرحٌ على: «منهاج الطالبين» للنووي.

ويُعد «نهاية المحتاج»، من أهم مصنفات الرَّمْلِي، ومن الكتب المعتمدة للفتوى عند متأخري الشافعيَّة.

يقول العلامة: محمد بن سليمان الكردي - رَحِمَهُ اللهُ - (١١٢٧ - ١١٩٤هـ) في: «الفوائد المكيَّة»:

(ذهبَ علماءُ «مصرَ» - أو أكثَرُهم - إلى اعتمادِ ما قاله الشيخُ محمد الرَّمْلِي في كُتُبِه، خصوصًا في: «نهايته»؛ لأنَّها قُرِئت على المؤلِّف إلى آخِرها في أربعمائة من العلماء، فنقَدُوها، وصحَّحُوها، فبلغَ صحَّتُها إلى حدِّ التواتر) أ.هـ

نقل هذا عن الكردي السقاف في: «ترشيح المستفيدين» (ص ٥)، وذكره السيد البكري - مختصرًا - في: «إعانة الطالبين» (٤/ ٢٣٤)، دون نسبته إليه.

=

و «حواشيه»[(١)]، وفي استيفاءِ هذه الموادِّ - عند مطالعته - مشقةٌ كبيرةٌ، وخصوصًا مع عدمِ مساعدة الزمان.

= وانظر: «سلَّم المتعلِّم» (١/ ١٠٨ - ١٠٩)، وفي المصدر الأخير: (لا تجوز الفتوى بما يخالف ابن حجر [الْهَيْتَمِي]، والرملي، بل بما يخالف «التحفة» و «النهاية»، إلا إذا لم يتعرَّضا له).

وعلى «نهاية المحتاج» عدة حواشٍ؛ انظرها في: «جامع الشروح» (٣/ ١٩٢٦).

والرَّمْلي؛ هو: الإمام، الفقيه: أبو العباس، شمس الدين، محمد بن أحمد، الرَّمْلِي، الأنصاري، المصري - رَحِمَهُ اللهُ - (٩١٩ - ١٠٠٤هـ)، جمع الله - تعالى - له بين الحفظ، والفهم، والعلم، والعمل، وكان - رَحِمَهُ اللهُ - من أعيان المذهب الشافعي، بل عمدة المذهب في عصره، حتَّى لقبوه بـ: «الشافعي الصغير»، وعدّوه مجدِّدًا للقرن العاشر.

قال فيه العلامة شهاب الدين الخفاجي - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٠٦٩هـ):

فَضَائِلُهُ عَدُّ **الرِّمَالِ** فَمَنْ يُطِقْ ... لِيَحْوِيَ مِعْشَارَ الَّذِي فِيهِ مِنْ فَضْلِ

فَقُلْ لِغَبِيٍّ رَامَ احْصَاءَ فَضْلِه ... تَرِبْتَ اسْتَرِحْ مِنْ جُهْدِ عَدِّكَ **لِلْرَمْلِ**

من مؤلفاته الفقهيَّة:

«حاشية على: (شرح: «التحرير»)» لزكريا الأنصاري، و «حاشية على: (العباب)»، و «شرح: (البهجة الورديَّة)» وهي منظومة لابن الوردي، و «غاية البيان شرح: (زُبَد) ابن رسلان» وهو غير شرح والده الشهاب، و «الغُرَر البَهِيَّة في شرح: (المناسك النوويَّة)» وهو شرحٌ لـ «الإيضاح» للنووي...

انظر ترجمته في: «خلاصة الأثر» (٣/ ٣٤٢ - ٣٤٤)، و «معجم المطبوعات» (١/ ٩٥٢)، و «تاريخ الأدب العربي» (٨/ ١٩٥)، و «الأعلام» (٦/ ٧ - ٨)، و «معجم المؤلفين» (٣/ ٦١ - ٦٢).

* ومن ينظر في ترجمته، وترجمة والده الشهاب، يجد أنَّ هناك خلطًا في ذكر مصنفاتِهما، والأمر يحتاج إلى بحثٍ، وتحريرٍ، وانظر الملحق الذي أودعته آخر هذا الكتاب (ص ٢٧٩-٢٨٩).

(١) أي: حواشي شرح الرملي «نهاية المحتاج»، وهي: للشَّبْرَامَلِّسِي، وللرشيدي، وستأتي. وَيُحْتمل أنَّه أراد «حواشي» الرملي نفسه، والأوَّلُ أقربُ.

فأَحْبَبْتُ أنْ أجمعَ من تلكَ المواد « حاشيةً » يُسْتغنى بها عن مراجعَتِها كُلَّ مرةٍ.

وقد التزمتُ فيها:

نقلَ ما زاد بِهِ الشَّمس الرَّمْلِي في « شرحِه » على: « شرحِ: (المنهج) »[1]،

ونقلَ ما في « حاشيةِ الشَّبْرَامَلِّسِي »[2]،

و « الرشيدي »[3].

---

(١) المراد والله أعلم:

التزمت ذكر المسائل التي زادها الرملي في شرحه: « نهاية المحتاج » على ما ذكره الأنصاري في: « شرح: (المنهج) »، والمسمى بـ: « فتح الوهاب » [سيأتي].

(٢) حاشيةٌ على: « نهاية المحتاج » للرملي.

والشَّبْرَامَلِّسِي؛ هو: العلامة، الفقيه، شيخ الشافعيَّة في وقته: أبو الضياء، نور الدين، علي بن علي، الأزهري، القاهري، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٩٩٧ ـ ١٠٨٧هـ)، أصيب بالجدري وهو ابن ثلاث سنين، فكف بصره، ولكن الله أرادَ به خيرًا؛ ففقهه في الدين، فانفرد في جميع العلوم، وانتهت إليه الرئاسة، وكان حسن المنادمة، لا يتكلَّم إلا في ما يعنيه.

و « الشَّبْرَامَلِّسِي » كذا ضبطها المحبي، وعنه الكتاني، وهي نسبة إلى « شَبْرَامَلِّس » بالغربية في « مصر »، وأهلُها اليوم ينطقونها « شُبْرَامِلِّس » بضم الشين، وكسر الميم، أفاده الزركلي.

انظر ترجمته في: « خلاصة الأثر » (٣/ ١٧٤ ـ ١٧٧)، و « هدية العارفين » (١/ ٧٦١)، و معجم المطبوعات (١/ ١٠٩٧)، و « الرسالة المستطرفة » (ص ٢٠٠ ـ ٢٠١)، و « تاريخ الأدب العربي » (٨/ ١٩٨ ـ ١٩٩)، و « الأعلام » (٤/ ٣١٤)، و « معجم المؤلفين » (٢/ ٤٧٨).

(٣) أي: « حاشية الرشيدي »، وهي حاشيةٌ على: « نهاية المحتاج » للرملي.

والرشيدي؛ هو: الشيخ، الفقيه: شهاب الدين، أحمد بن عبدالرزاق، المعروف بـ: المغربي، دَرَس، وتدرَّج في العلم، حتى أصبح من كبار علماء الشافعيَّة، وألَّف التآليف العجيبة ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (.... ـ ١٠٩٦هـ).

انظر ترجمته في: « خلاصة الأثر » (١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣)، و « هدية العارفين » (١/ ١٦٣)، و « إيضاح المكنون » (١/ ٣٤٢، و ٤٠٤)، و (٢/ ٥٨٨)، و « معجم المطبوعات » (١/ ٩٣٦ ـ ٩٣٧)، و « تاريخ الأدب العربي » (٨/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦)، و « الأعلام » (١/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، و « معجم المؤلفين » (١/ ١٦٩ ـ ١٧٠).

والتزمتُ فيها ـ أيضًا ـ:

تلخيصَ ما في: « حاشية الحلبي »[1]،

و « حاشية البِرْمَاوي »[2]،

(١) هو الإمام، الفقيه، صاحب « السِّيرة »: أبو الحسن، نور الدين، علي بن إبراهيم، الحلبي، القاهري، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٩٧٥ ـ ١٠٤٤ هـ)، كان من أكابر علماء عصره، وقد جمع بين القول والعمل، وكان متحرِّيًا في الفتاوى، غاية في التحقيق، دقيقًا. وقد انتفع به خلق لا يحصون، أصبحوا بعده من علماء العصر، وهو من أحفاد الإمام برهان الدين الحلبي (سِبْط ابن العَجَمِيّ) (٧٥٣ ـ ٨٤١هـ).

أَلَّف في السيرة النبوية: « إنسان العيون في سيرة النبي المأمون »، فانتشرت، وعُرِفت باسمه: « السيرة الحلبية ».

له في الفقه: « حاشية على: (منهج الطلاب) » لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، و « حاشية على: (كنز الراغبين) » للجلال المحلي.

انظر ترجمته في: « خلاصة الأثر » (٣/ ١٢٢ـ ١٢٤)، و« هدية العارفين » (١/ ٧٥٥ـ٧٥٦)، و« فهرس الفهارس » (١/ ٣٤٤ـ ٣٤٥)، و« الأعلام » (٤/ ٢٥١ ـ ٢٥٢)، و« معجم المؤلفين » (٢/ ٣٨٦).

(٢) هو العلامة، الفقيه: برهان الدين، إبراهيم بن محمد، الأنصاري، البِرْمَاوي، شيخ « الجامع الأزهر » (... ـ ١١٠٦هـ)، دَرَسَ على جماعة من علماء عصره؛ كـ: الشمس الشَّوْبَري، والسلطان المزاحي، ومحمد البابلي، وعلي الشَّبْرَامَلِّسِي، ولازم درس العلامة شهاب الدين القليوبي، واختصَّ به، وتصدَّر بعده للتدريس في محلِّه.

له حاشية على: « فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ: (التقريب) »؛ للعلامة: محمد بن قاسم، أبي عبدالله، شمس الدين، الغزي (٩١٨هـ). ولهذا الشرح اسم آخر؛ هو: « القول المختار في شرح: (غاية الاختصار) »، وكلتا التسميتَيْن ذكرها الشارح في مقدمة شرحه (ص ٩). و « الغاية » متنٌ مشهور سيأتي الكلام عليه (ص ١١٢-١١٤). وانظر فهرسي الأعلام والكتب.

وللعلامة البِرْمَاوي ـ أيضًا ـ حاشيةٌ على: « شرح: (منهج الطلاب) ».

انظر ترجمته في: « تاريخ الجبرتي » (١/ ٢٧)، « هدية العارفين » (١/ ٣٦)، و « إيضاح المكنون » (٢/ ١٣٦)، و « معجم المطبوعات العربية » (١/ ٥٥٢ ـ ٥٥٣)، و « الأعلام » (١/ ٦٧ ـ ٦٨)، و« معجم المؤلفين » (١/ ٥٧، و٩٠).

=

و «حاشية ابن قاسم»(١)،

و «حاشية الشَّوْبَري»(٢)،

=

[تنبيهٌ]:

يخلطُ بعضُ الباحثينَ في الدِّراسات الفقهيَّة المنهجيَّة، بين العلامة إبراهيم البِرْمَاوي المُتَرْجَمِ له هنا، وبين الإمام: أبي عبدالله، شمس الدين، محمد بن عبدالدائم بن موسى، البِرْمَاوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٧٦٣ ـ ٨٣١هـ) شارح «البخاري»، وصاحب «الألفيَّة» الأصوليَّة الشهيرة، وتُسمَّى: «النبذة الألفيَّة في الأصول الفقهيَّة»، وله: «شرح: (مختصر: «منهاج الطالبين»). والأوَّل فقيهٌ متأخرٌ، والثاني إمامٌ متقدمٌ، وهو مترجمٌ في: «الضوء اللامع» (٧/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢)، و «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ١٣١ ـ ١٣٣)، و «البدر الطالع» (ص ٦٩٧ ـ ٦٩٨).

وإذا أُطلق «البِرْمَاوي» في كلام متأخري فقهاء الشافعيَّة؛ فالمراد الفقيه إبراهيم البِرْمَاوي.

(١) هو العلامة، المفسر، الفقيه، الأصولي، النحوي: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن قاسم، العبّادي، الأزهري، الشافعي (... ـ ٩٩٤هـ).

من أعماله الفقهيَّة:

ـ «حاشيةٌ على: (تحفة المحتاج)»، لابن حجر الهيتمي، وستأتي قريبًا.

ـ «حاشيةٌ على: (الغُرُر البَهِيَّة)»، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، و«الغُرر» شرحٌ لمنظومة «البهجة الورديَّة» لابن الوردي وستأتي.

ـ «فتح الغفار بكشف مخبآت: (غاية الاختصار)»؛ و «الغاية» هي «مختصر أبي شجاع» سيأتي.

انظر ترجمته في: «الكواكب السائرة» (٣/ ١١١)، و «شذرات الذهب» (١٠/ ٦٣٦ ـ ٦٣٧)، و «معجم المطبوعات» (١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، و «تاريخ الأدب العربي» (٨/ ١٩٢ ـ ١٩٣)، و «الأعلام» (١/ ١٩٨)، و «معجم المؤلفين» (١/ ٢٣٠).

(٢) للعلامة، الفقيه: شمس الدين، محمد بن أحمد، الخطيب، الشَّوْبَري، الأزهري، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٩٧٧ ـ ١٠٦٩هـ)، شيخ الشافعية في وقته، بل كان يلقب بـ «شافعي الزمان»، درس على كبار علماء بلده كالشمس الرملي، والنور الزيادي، وغيرهما، وأجازوه، وانتفع به خلقٌ، منهم النور الشَّبْرَامَلِّسِي، وكان جميع معاصريه يرجعون إليه في المسائل المشكلة.

=

و « حاشية الشَّبْرَامَلِّسِي على: (الشارح) »[(١)].

وكثيرٌ ما أنقلُ فيها من:

« حاشية الزِّيادي »[(٢)]،

ومن « شرح ابن حجر »[(٣)]،

---

له ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ حاشيةٌ على: « تحفة الطلاب »، لزكريا الأنصاري، وهي شرحٌ لـ: « تحرير: « تنقيح اللباب » له أيضاً، و« تنقيح: (اللباب) » للإمام أبي زُرعة العراقي ت (٨٢٦هـ)، وهو تنقيحٌ لكتاب: « اللباب » في الفقه الشافعي للإمام: أبي الحسن أحمد بن محمد الضبي المحاملي ت (٤١٥هـ).

انظر ترجمة الشَّوْبَري في: « خلاصة الأثر » (٣/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦)، و « هدية العارفين » (٢/ ٢٨٧)، و « إيضاح المكنون » (٢/ ٦٠٣)، و « الرسالة المستطرفة » (ص ٢٠١)، و « تاريخ الأدب العربي » (٨/ ١٩٨)، و « الأعلام » (٦/ ١١)، و « معجم المؤلفين » (٣/ ٦٢ ـ ٦٣).

(١) الشَّبْرَامَلِّسِي؛ تقدم، وحاشيته هذه على « تحفة المحتاج »، والسابقة على « نهاية المحتاج ».

(٢) الإمام، الفقيه: نور الدين، علي بن يحيى، الزِّيادِي، المصري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ١٠٢٤هـ)، كان يحضرُ دروسَه العلماءُ الكبار، وهم في غاية الأدب، وكانت حلقته صفوفًا منهم، الأفضل فالأفضل، والأمثل فالأمثل، وكان يُقال: فلانٌ من الطبقة الأولى، وفلانٌ من الثانية، وكان له في دَرْسِهِ محتسبٌ يُجْلِسُ كُلَّ أحدٍ منهم في مكانه.

والزِّيادِي: نسبة إلى محلة « الزِّياد » في « البحيرة »، بـ « مصر ».

و« حاشية الزِّيادي »؛ هي حاشيةٌ على « شرح: (المنهج) »، المُسمَّى بـ: « كنز الراغبين في شرح: (منهاج الطالبين) »؛ لجلال الدين المحلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٨٦٤هـ).

انظر ترجمته في: « خلاصة الأثر » (٣/ ١٩٥ ـ ١٩٧)، و« كشف الظنون » (٢/ ١٦١٣، ١٨٧٦)، و« هدية العارفين » (٢/ ٧٠٤)، و« إيضاح المكنون » (٢/ ٤٤٣)، و« معجم المؤلفين » (٢/ ٥٤٣).

(٣) هو: الإمام، الفقيه، المحدث: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن محمد، بن حجر الهَيْتَمِي، المكي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٩٠٩ ـ ٩٧٣هـ)، من رؤوس أئمة الشافعيَّة المتأخرين بلا منازع، ويكفي في أمره أنَّه أُذِن له بالتدريس والإفتاء، وهو دون العشرين، حج ثلاث مرات، وفي الأخيرة استقرَّ بعياله في « مكة المكرمة »، يُدَرِّس، ويفتي، ويؤلِّف، حتى تُوفي بها؛ لذا نجد أنَّ مَنْ بـ « الحجاز » يقدِّمون ـ عند الخلاف ـ قوله على الشمس الرَّملي، ومَنْ بـ « مصر » يقدِّمون قول الشمس الرملي، رَحِمَ الله الجميع. =

=

والْهَيْتَمِي: نسبة إلى محلة «أبي الهيتم» من أقاليم «الغربية» بـ «مصر».
وفي بعض المراجع الهيثمي، وهذا إما تصحيفٌ من الطابع، أو وهمٌ من الكاتب.
انظر ترجمته في: «النور السافر» (ص ٣٩٠ـ٣٩٦)، و «الكواكب السائرة» (٣/ ١٠١ـ١٠٢)، و «ريحانة الألبا» (١/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦)، و «شذرات الذهب» (١٠/ ٥٤١ ـ ٥٤٣)، و «البدر الطالع» (ص ١٢٤ ـ ١٢)، و «معجم المطبوعات» (١/ ٨١ ـ ٨٤)، و «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٧ـ٣٤٠)، و «معجم المؤلفين» (١/ ٢٩٣ـ٢٩٤).
واسم شرحه: «تحفة المحتاج»، وهو شرحٌ على: «منهاج الطالبين» للنووي رَحِمَهُ اللهُ.
و «تحفة المحتاج» من أنفس شروح «المنهاج»، صنَّفه ابن حجر في ستة أشهر، وهو قرين «نهاية المحتاج» للرملي في عناية علماء الشافعيَّة بهما.
وللشافعيَّة عناية بـ «التحفة»، وممَّن اعتنى بها مؤلفها ـ ابن حجر ـ حيث كتب عليها حاشيةً بعنوان: «طرفة الفقير بتحفة القدير»، ولم تُطْبَعْ هذه الحاشية إلى اليوم، ولا أعلمُ أنَّ أحدًا ذكر مكان وجودها.
ولعلماء حضرموت عناية خاصة بابن حجر الهيتمي بصفة عامة، وبـ «التحفة» بصفة خاصة، وقد ذكرَ «حاشيةَ: (التحفة)» العيدروسُ في «النور السافر» (ص ٣٩٥)، فلعلَّ نُسَخَها توجد عندهم، والله أعلم.
وانظر عناية الشافعيَّة بـ «التحفة» في: «جامع الشروح» (٣/ ١٩٢٣ ـ ١٩٢٥)، و «الإمام ابن حجر الهيتمي وأثره في الفقه الشافعي»، ومقدمة تحقيق «المنهاج القويم» (١/ ٤٢ـ ٤٣).
**[فائدتان: حول اعتماد الشافعيَّة على «التحفة»، و «النهاية»]:**
**[الفائدة الأولى]:**
الإجماع منعقدٌ عند علماء الشافعيَّة على جلالة «تحفة المحتاج» للهيتمي، و «نهاية المحتاج» للرملي، وتقديمهما، وإنَّ كلامَ شيخِ الإسلام زكريا الأنصاري، والشهاب الرملي (والد الشمس)، والخطيب الشربيني، والنور الزيادي، وعبدالله بن عمر بامخرمة (٩٠٧ ـ ٩٧٢هـ) رَحِمَهُمُ اللهُ، وغيرهم من نظرائهم، لا يخرج ـ غالبًا ـ عمَّا قالاه.
ولكن إنْ حصل الخلاف فيما لو اختلفا:
فأكثر علماء مصر، يقدِّمون «النهاية».
وعلماء: الشام، والأكراد، وداغستان، وحضرموت، وأكثر علماء الحجاز، واليمن، يقدِّمون «التحفة».
انظر: «بشرى الكريم» (ص ٤٣)، و «ترشيح المستفيدين» (ص ٥)، و «مختصر: (الفوائد المكيَّة)» (ص ٧٤ ـ ٨٥).

=

و « حاشيته »[(١)]،

و « شرح: (الرَّوض) »[(٢)]،

=

[الفائدة الثانية]:

لا يجوز - عند متأخري الشافعيَّة - الإفتاء بما يخالف الهيتمي، والرملي، بل بما يخالف « التحفة »، و« النهاية »، ولكن إن لم يوجد لهما قولٌ في المسألة، فيُفتى بكلام شيخ الإسلام « زكريا الأنصاري » في كتابه: « شرح: (البهجة) الصغير »، ثم ما في كتاب « منهج الطلاب »، و« شرحه »، ثم ما اختاره « الخطيب الشربيني »، ثم ما اختاره « أصحاب الحواشي »، ما لم يخالفوا أصل المذهب.

و « أصحاب الحواشي » مرتّبون في المذهب - حسب التقديم - كالآتي:

المقدَّم كلام « حاشية الزِّيَادي »، ثم « حاشية ابن قاسم »، ثم كلام « عَمِيرَةَ »، ثم « حاشية الشَّبْرَامَلِّسِي »، ثم « حاشية الحلَبِي »، ثم « حاشية الشَّوْبَرِي »، ثم « حاشية العِنَانِي ».

وقد تم التعريف بهذه الحواشي، ومصنفيها.

انظر: « إعانة الطالبين » (١/ ١٩)، و « ترشيح المستفيدين » (ص ٥)، و « مختصر: (الفوائد المكيَّة) » (ص ٧٦ - ٧٨)، و « المذهب عند الشافعيَّة » (٤٣ - ٤٤).

* هذا الترتيب في تقديم « الحواشي » في الجملة، وفي المسألة تفريعات، يحسن الرجوع إليها في المصادر المذكورة، وغيرها.

(١) لعله يقصد: « طرفة الفقير بتحفة القدير »؛ وقد سبق الكلام عليها قبل قليل.

(٢) « شرح: (روض الطالب) »؛ لشيخ الإسلام: زكريا الأنصاري، وعنوانه: « أسنى المطالب شرح: (روض الطالب) ».

أمَّا « روض الطالب »، فهو: مختصرٌ لـ « روضة الطالبين » للإمام النووي، و « روضة الطالبين » مختصرٌ من « العزيز شرح: (الوجيز) » - ويُسَمَّى بـ « الشرح الكبير » - للإمام: عبدالكريم بن محمد الرَّافعي (٥٥٥ - ٦٢٣هـ)، و « الوجيز » للإمام محمد بن محمد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥هـ).

ومؤلف « روض الطالب »؛ هو: الإمام، الأديب: أبو محمد، شرف الدين، إسماعيل بن أبي بكر، المعروف بـ (ابن المقرئ)، اليمني، الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - (٧٥٤ - ٨٣٧هـ)، إمام في الفقه، والأصول، والعربية، والمنطق، وهو صاحب كتاب « عنوان الشرف الوافي في علم الفِقْه والعَرُوض والتاريخ والنحو والقوافِي »، وهو كتاب عجيب، ألفه في نسقٍ لم يسبق إليه، حيث =

و «شرح: (البهجة)»(١)،

=

جعل الكتاب مصنَّفًا في علم الفقه، والتزم أنْ يخرج منه علومًا غير العلم الذي وضع الكتاب له، فاحتوى الكتابُ على خمسةِ فنون، فرتَّب حروف كتابه ترتيبًا بديعًا، بحيث لو قرأه القارئ بالترتيب المعتاد كان كتاب فقهٍ، ولو قرأ أوائل السطور فقط، أو أواسطها فقط، أو أواخرها فقط، لوجد أنَّه يقرأ في علومٍ أخرى غير علم الفقه؛ وهي: العَرُوض، والتاريخ، والنحو، والقوافي، فانبهر الناس لهذا الصنيع.

انظر ترجمته في: «إنباء الغمر» (٨/ ٣٠٩ ـ ٣١٠)، و «الضوء اللامع» (٢/ ٢٩٢ ـ ٢٩٥)، و «شذرات الذهب» (٩/ ٣٢١ ـ ٣٢٢)، و «البدر الطالع» (ص ١٥٨ ـ ١٦١)، و «الأعلام» (١/ ٣١٠ ـ ٣١١)، و «معجم المؤلفين» (١/ ٣٦٠).

**[فائدةٌ: تحديد مولد ابن المقرئ]:**

الصواب في تاريخ مولده، ما ذكرت، وهو: (٧٥٤هـ)، وأرَّخ مولده الزركلي في: (٧٥٥هـ)، ولعله بناه على ما وجد بخطِّ ابن المقرئ نفسه، ولكنَّ ابنَ المقرئ تراجع عن ذلك، وصحَّ له أنَّه ولد في: (٧٥٤هـ)، ذكر ذلك السخاوي، فالعمدة هنا ما ذكره الرجل نفسه عن مولده، أمَّا الحافظ ـ وعنه ابن العماد ـ فقد أرَّخ مولده في: (٧٦٥هـ)، وهذا غريبٌ، والله أعلم

(١) «البهجة الورديَّة» منظومة في الفقه الشافعي، لابن الوَرْدِي، وهي عملٌ فقهي، نظَمَ فيه كتاب «الحاوي الصغير» [سيأتي (ص )] للإمام: نجم الدين، عبدالغفار بن عبدالكريم، القَزْويني، الشافعي (... ـ ٦٦٥هـ)، لذا تُسَمَّى: «بهجة الحاوي».

وشَرْحُها: «الغُرَر البَهِيَّة»، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري.

وابن الوَرْدِي؛ هو: الإمام، الفقيه، القاضي، الأديب: أبو حفص، عمر بن مظفّر، المَعَرِّي، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٦٩١ ـ ٧٤٩هـ).

قال العلامة ابن العماد رَحِمَهُ اللهُ:

(كان إمامًا بارعًا في: اللغة، والفقه، والنحو، والأدب، مُفَنَّنًا في العلم، وَنَظْمُه في الذروة العليا، والطبقة القصوى، وله فضائل مشهورة) أ.هـ

قلت: اشتهر بقوة الشعر، وأعذبه، حتى قال عنه العلامة السبكي رَحِمَهُ اللهُ:

(شعره أحلى من السكر المكرر، وأغلى قيمة من الجوهر) أ.هـ

=

و «شرح الجلال المحلي»[1]،

=

انظر ترجمته في: «أعيان العصر» (٣/ ٦٧٧ ـ ٧٠٦)، و «فوات: (الوفيات)» (٣/ ١٥٧ ـ ١٦٠)، و «طبقات الشافعيَّة» (١٠/ ٣٧٣ ـ ٣٧٧)، و «شذرات الذهب» (٨/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦).

والقزويني صاحب «الحاوي الصغير» مترجمٌ في: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، و «طبقات الشافعية» للأسنوي (٢/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣)، و «هدية العارفين» (١/ ٥٨٧)، و «معجم المؤلفين» (٢/ ١٧٤).

(١) اسم شرحه: «كنز الرَّاغبين شرح: (منهاج الطالبين)»، وهو شرحٌ مختصرٌ في غاية التحرير، وهو من الشروح المعتمدة لـ «المنهاج».

وأهم شروح «المنهاج»، التي عليها التعويل لدى متأخري الشافعيَّة، أربعة شروح، هذا منها، وانظر (ص ).

وقد اعتنى العلماء بـ «الكنز»، وكتبوا عليه عدة حواشٍ تجد بيانها في: «جامع الشروح» (٣/ ١٩١٧ ـ ١٩١٨).

والمحلّي؛ هو: الإمام، المفسر، الأصولي، الفقيه، النحوي: أبو عبدالله، جلال الدين، محمد بن أحمد، المصري، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٧٩١ ـ ٨٦٤هـ)، قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ: (كان علامة، آية في الذكاء، والفهم، كان بعضُ أهل عصره يقول فيه: إنَّ ذهنه يثقب الماس. وكان يقول عن نفسه: (أنا فهمي لا يقبل الخطأ). وقال الشوكاني: (كان مفرط الذكاء، صحيح الذهن، لا يقبل ذهنه الغلط). كان ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ آمرًا بالمعروف، ناهيًا عن المنكر، يواجه في ذلك أكابر الظلمة، والحكام، وكانوا يأتون إليه في بيته، فلا يلتفت إليهم، ولا يأذن لهم بالدخول عليه.

صنَّف، وشرح، وحشَّى، وإليه يُنْسَب التفسير الشهير بـ «الجلالين»، بالاشتراك مع الجلال السيوطي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٩١١هـ).

قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ:

(ألَّف كُتبًا تُشَد إليها الرِّحال، في غاية الاختصار، والتحرير، والتنقيح، وسلامة [وسلاسة] العبارة، وحسن المزج والحل بدفع الإيراد. وقد أقبل عليها الناس، وتلقَّوْها بالقبول، وتداولوها).

=

و « القَلْيُوبي » عليه[1].

وَمِنَ اللغة، والتفاسير بحسب ما يقتضيه المقام.

ومن « حواشي: (التحرير) »، و « الخطيب ».

والتزمتُ فيها ـ أيضًا ـ: « تقرير » شيخنا الشيخ عطية الأَجْهُوري[2].

---

= له في الفقه: « مختصر: (التنبيه) » للشيرازي ت (٤٧٦هـ)، وفي الأصول: « شرح: (جمع الجوامع) » لتاج الدين، عبدالوهاب بن علي، السُّبْكِي، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٧٢٧ ـ ٧٧١هـ).

والمحلّي، نسبة إلى « الْـمَحَلَّة الكبرى » في محافظة « الغربية »، بـ « مصر ».

انظر ترجمته في: « الضوء اللامع » (٧/ ٣٩ ـ ٤١)، و « وجيز الكلام » (٢/ ٧٢٩ ـ ٧٣٠)، و « حسن المحاضرة » (١/ ٣٧١)، و « البدر الطالع » (ص ٦٣١ ـ ٦٣٢)، و « شذرات الذهب » (٩/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨)، و « الأعلام » (٥/ ٣٣٣)، و « معجم المؤلفين » (٣/ ٩٣).

(١) أي: « حاشية القَلْيُوبي » على: « شرح المحلي ».

والقَلْيُوبي؛ هو: العلامة، الفقيه، النحوي، الطبيب الحاذق: أحمد بن أحمد، شهاب الدين، أبو العباس، القَلْيُوبي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ١٠٦٩ هـ).

أَلَّف في الفقه، والنحو، والتراجم، والطب.

انظر ترجمته في: « خلاصة الأثر » (١/ ١٧٥)، و « هدية العارفين » (١/ ١٦١)، و « الأعلام » (١/ ٩٢)، و « معجم المؤلفين » (١/ ٩٤).

و « حاشية القَلْيُوبي » مشهورة في المذهب الشافعي، وهي معتمدة في الفتوى عند المتأخرين.

وإذا ذُكِرَت « حاشية القَلْيُوبي »؛ فيُذْكَر معها: « حاشية عَمِيرَةَ »، وهي حاشيةٌ على: « كنز الراغبين »، وهي ـ أيضًا ـ معتمدة في الفتوى.

لذا نجد أنَّهما يُطْبعان في كتابٍ واحدٍ، مع « كنز الراغبين »، ويُذْكَران هكذا: « حاشية قَلْيُوبي وعَمِيرَةَ ».

وللقَلْيُوبي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ حاشيةٌ على: « تحفة الطلاب » للأنصاري.

(٢) هو العلامة، الفقيه، المسند: عطية الله بن عطية، الأَجْهُوري، البرهاني، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ١١٩٠هـ)، تعلَّم، وعَلَّم في « القاهرة »، وتُوفي بها، وكان ضريرًا. =

وكثيرًا من « تقرير » أستاذنا الشمس الحِفْنَاوي[1]) أ.هـ

فكما رأيتَ؛ فهذه « الحاشية »، نفيسةٌ جدًا، وهي جمعٌ، وتلخيصٌ للكثير من: « شروح »، و « حواشي »، و « إفادات »، و « تقارير » المشايخ الأجلاء.

**وعلى المنهج نفسه سار كلٌّ من:**

ـ العلامة الدُّسُوقي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في: « حاشيته » على: « الشرح الكبير »[2].

=

و « الأَجْهُوري » نسبة إلى « أَجْهُور الورد » لكثرة ما يزرع فيها من الورد، وهي قريبة من « القليوبية »، بـ « مصر »، ويُطلق عليها اليوم « أَجْهُور الكبرى ».

له: حاشية على « شرح ابن قاسم »، و حاشية على « شرح البيقونية » للزرقاني.

انظر ترجمته في: « سلك الدرر » (٣/ ٢٦٥ ـ ٢٧٣)، و « تاريخ الجبرتي » (٢/ ٣ ـ ٤)، و « إيضاح المكنون » (١/ ٦٠)، و (٢/ ٣٩٥)، و « فهرس الفهارس » (٢/ ٧٧٨)، و « الأعلام » (٤/ ٢٣٨)، و « معجم المؤلفين » (٢/ ٣٨٠ ـ ٣٨١).

* أرَّخ المرادي، والكتاني وفاته في (١١٩٤هـ).

(١) هو الشيخ، المسند: أبو المكارم، شمس الدين (ونجم الدين)، محمد بن سالم الحِفْناوي [الحِفْنِي]، الأزهري، الشافعي، الخلوتي! ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١١٠١ ـ ١١٨١هـ).

حَشَّى على عدة كتب؛ منها: « شرح: (الرَّحْبِيَّة) » للشنشوري، و « شرح: (الجامع الصغير) » للعزيزي، و « شرح: (الألفيَّة) » للأشموني.

والحِفْناوي: نسبة إلى « حِفْنا »، قرية قديمة، من قرى مركز « بلبيس »، بمحافظة « الشرقية »، بـ « مصر »، والنسبة إليها: « حِفْنَاوي »، و « حِفْني »، و « حِفْنَوِي ».

انظر ترجمته في: « التقاط الدرر » (ص ٤٦٤ ـ ٤٧٦)، و « سلك الدرر » (٤/ ٤٩ ـ ٥٠)، و « تاريخ الجبرتي » (١/ ٤٦٠ ـ ٤٧٣)، و « معجم المطبوعات » (١/ ٧٨١ ـ ٧٨٢)، و « فهرس الفهارس » (١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٥)، و « الأعلام » (٦/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، و « معجم المؤلفين » (٣/ ٣٠٩).

(٢) « الشرح الكبير »؛ هو: شرح الشيخ: أحمد الدردير ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ على: « مختصر خليل »، [تقدم].

ـ والإمـام الشَّرْقَـاوي[١] ـ رَحِـمَـهُ اللهُ ـ في: «حـاشيتـه» علـى: «شـرح: (التحرير)»[٢].

٥ ـ وقد يكونُ المُحَشِّي مُغْرمًا بأحد المتون، فيُعلِّقُ عليه حاشيةً تخصُّهُ؛ وذلكَ للاستذكارِ، والمراجعةِ، أو تحضيرًا لدروسه التي يلقيها على طلاب العلم، فتُوجد بعد وفاته، ثم تُجرَّد، ويتداولها الناس، وتُطْبع.

لذلك نجد أنَّ بعض النُّسَّاخ يذكرون ما يَدُلُّ على ذلك، سواءٌ في أوَّل الحاشية، أو في آخِرِها.

(١) الإمام، أحد شيوخ الأزهر: عبدالله بن حجازي، الشَّرْقَاوي، الأزهري، الخلوتي، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١١٥٠ ـ ١٢٢٧هـ).

له «الحاشية» الشهيرة، و «فتح المبدي بشرح: (مختصر) الزبيدي» على البخاري.

ولـه كتـابٌ في «طبقـات الشافعيَّة»، سماه: «التحفـة البهيَّـة في طبقـات الشافعيَّة» لم يطبـع، واختلفت النقـول عنـه، فمـنهم مـن قـال إنَّـه تـرجم فيـه للمتقـدمين والمتـأخرين مـن الشافعية، ومـنهم من قـال ابتـدأه مـن سـنة (٩٠٠هـ) إلى سنة: (١٢٢١هـ)، ومـنهم مـن قـال ابتـدأه مـن القـرن التاسـع، ومـن المؤكـد أنَّـه تـرجم فيـه لأهـل عـصره. وقـد ذكـر الجبرتي أنَّـه تـرجم فيـه للمتقـدمين والمتـأخرين، أمـا تـراجم المتقـدِّمين فقـد نقلهـا مـن «طبقـات» السبكي، والإسـنوي، أمـا المتـأخرون فقـد نقـل تـراجمهم بـالحرف الواحـد مـن تاريخـه «عجائب الآثار»، وفي هذا غمزٌ ظاهر.

انظـر ترجمتـه في: «تـاريخ الجـبرتي» (٤/ ٢٥٦ ـ ٢٦١)، و«معجـم المطبوعـات» (١/ ١١١٥ ـ ١١١٧)، و«تـاريخ الأدب العـربي» (١٠/ ٣٨ ـ ٣٩)، و«فهـرس الفهـارس» (٢/ ١٠٧١ ـ ١٠٧٣)، و«الأعلام» (٤/ ٧٨)، و«معجم المؤلفين» (٢/ ٢٣٤).

(٢) اسم الشرح: «تحفة الطلاب»، سبق الكلام عليه.

**ـ مثالٌ لما وُجِدَ في أوَّل الحاشية:**

**قالَ ناسخُ «حاشية البُجَيْرِمي»[(١)]:**

(يقول: عثمان ابن العلامة الشيخ سليمان السويفي الشافعي وفقه الله: إنِّي اطلعت على: «شرح الخطيب»[(٢)] على: «أبي شجاع»[(٣)] بخطٍّ شيخِنا العلامة: سليمان البُجَيْرِمي[(٤)]؛ فرأيت عليه حواشيَ رقيقةً، ونكاتٍ دقيقة،

---

(١) في مقدمة نَسْخِه لـ «الحاشية» (١/ ٢) [باختصار].

والبُجَيْرِمي ستأتي ترجمته، واسم حاشيته: «تحفة الحبيب على: (شرح الخطيب)».

(٢) اسم شرح الخطيب: «الإقناع في حلِّ ألفاظ: (أبي شجاع)»؛ للعلامة، المفسر الفقيه: محمد بن أحمد الخطيب الشِّرْبيني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (.... ـ ٩٧٧هـ).

والشِّرْبيني من متأخري فقهاء الشافعيَّة، ومؤلفاته الفقهيَّة تحظى باحترام قوي، ومعتمدة في الفتوى؛ منها: «الإقناع»، و«مغني المحتاج» سيأتي الكلام عليه، وله أيضاً: «شرح: (التنبيه)».

قال نجم الدين الغزي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٠٦١هـ):

(شرحَ كتاب: «المنهاج» [للنووي]، و«التنبيه» [للشيرازي]، شرْحَيْن عظيمَيْن، جمع فيهما تحريرات أشياخِه بعد القاضي زكريا [الأنصاري]، وأقبل الناس على قراءتِها، وكتابتهما في حياتِه، وله على «الغاية» [لأبي شجاع] شرحٌ مطولٌ، حافلٌ) أ.هـ

انظر ترجمته في: «الكواكب السائرة» (٣/ ٧٢ ـ ٧٣)، و«شذرات الذهب» (١٠/ ٥٦١ ـ ٥٦٢)، و«معجم المطبوعات» (٢/ ١١٠٨ ـ ١١٠٩)، و«تاريخ الأدب العربي» (٨/ ١٩٠ ـ ١٩١)، و«الأعلام» (٦/ ٦)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٦٩).

(٣) «أبو شجاع» مصطلحٌ شافعي مشهورٌ، يُرادُ به «متن أبي شجاع»، سيأتي الكلام عليه (ص١١٢).

(٤) هو: العلامة، الفقيه: سليمان بن محمد بن عمر، البُجَيْرِمي، المصري، الشافعي، الأزهري، ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١١٣١ ـ ١٢٢١هـ)، وذكر الجبرتي أنَّه تجاوز المئة فَلْيُتَحقَّق.

و«البُجَيْرِمي» نسبة إلى «بُجَيْرِم» قرية قديمة تابعة لمحافظة «المنوفيَّة».

له حاشيتان: «تحفة الحبيب» سبقت، و«التجريد لنفع العبيد»، وهي حاشيةٌ على «شرح: (المنهج)» للأنصاري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ وستأتي ترجمته والكلام على كتبه.

انظر ترجمته في: «تاريخ الجبرتي» (٤/ ٤٣ ـ ٤٤)، و«حلية البشر» (٢/ ٦٩٤ ـ ٦٩٥)، و«معجم المطبوعات» (١/ ٥٢٨ ـ ٥٢٩)، و«الأعلام» (٣/ ١٣٣)، و«معجم المؤلفين» (١/ ٧٩٧).

وتحريراتٍ شريفة، مما نقله من الحواشي المعتمدة، وتلقَّاه عن أشياخه الفضلاء.

ثمَّ إنَّ شيْخَنا المذكور، وكثيرًا من الإخوان المخلصين طلبوا مني تجريد ذلك ليكونَ حاشية مستقلة؛ فيعم بها الانتفاع) أ.هـ

وقد انتهى الشيخ عثمان السويفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ من تجريد هذه «الحاشية» سنة: (١٢٠٨هـ).

**مثالٌ آخرٌ:**

**وقال ناسخ «حاشية ابن قاسم على: (التحفة)»[1]:**

(يقول العبد الفقير إلى الله: منصور سِبْطُ الشيخ الطَّبْلاوي الشَّافعي[2]:

هذه حواشٍ رقيقةٌ، ونُكاتٌ دقيقةٌ، وتحريراتٌ شريفةٌ، وتنبيهاتٌ مهمةٌ، وفروعٌ مسلمةٌ. جمعتها من خطِّ محرِّرِها: شيخنا: أحمد بن قاسم العبادي، على: «شرح: (المنهاج)» لشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي) أ.هـ

وسيأتي ـ بعد قليل ـ مثالان آخران لما وُجِدَ في أوَّل الحاشية.

---

(١) في مقدمة نَسْخِه لـ «الحاشية» (١/ ٥ ـ ٧) [باختصار].

(٢) هو العلامة: منصور بن... الطَّبْلاوي، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ١٠١٤هـ)، برع في التفسير، والفقه، والحديث، والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والمنطق، والأصول، وغيرها، وعلى الشهرة العلمية التي حازها الطَّبْلاوي إلا أنَّ المصادر لم تذكر من هو أبوه، والذي ذكروه أنَّه سِبط الإمام ناصر الدين محمد بن سالم الطَّبْلاوي رَحِمَهُ اللهُ.

من مؤلفاته: «السر القدسي في تفسير آية الكرسي»، و«منظومة في المجاز والاستعارات».

والطَّبْلاوي: نسبة إلى بلدةٍ في «المنوفيَّة»، بـ«مصر».

انظر ترجمته في: «خلاصة الأثر» (٤/ ٤٢٨)، و«هدية العارفين» (٢/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦)، و«تاريخ الأدب العربي» (٨/ ١٩٦ ـ ١٩٧)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٩١٦).

**ـ مثالٌ لما وُجِدَ في آخر الحاشية:**

**قالَ ناسخُ «حاشية الرَّمْلِي على: (أسنى المطالب)»(١):**

(هذا آخرُ ما وجدتُّه بخطِّ شيخِ الشيوخ: الشهاب الرَّمْلِي، وخاتمةِ العلماء، ولدِه: محمدٍ الرَّمْلِي(٢)، وذلك بهامش «الروضِ»، و«شَرْحِه» لشيخ الإسلام، ونجز تجريد هذا الربع في يوم الاثنين المبارك سابع عشر شوال من شهور سنة ثلاثة عشر وألف على يد العبد الفقير إلى الله: محمد ابن أحمد الشَّوْبَرِي، ثم الأزهري) أ.هـ

**وقالَ ناسخُ «حاشية الشلبي»(٣):**

---

(١) في خاتمة نَسْخِه لـ«الحاشية» (٤/ ٥٠٩) [باختصار].

وناسخ «الحاشية»؛ هو: العلامة، الفقيه: محمد بن أحمد، الشَّوْبَري، الأزهري.

(٢) هذا يدلُّ على اشتراك الشيخين في هذه الحاشية، وسيأتي مزيدُ إيضاحٍ لذلك بعد قليل.

(٣) في خاتمة نَسْخِه لـ: «الحاشية» (٧/ ٥١٢ ـ ٥١٣) [باختصار].

وهي حاشية كَتَبَها العلامة الشَّلَبِي على نسخته من كتاب: «تبيين الحقائق شرح: (كنز الدقائق)»؛ للشيخ: عثمان بن علي الزَّيْلَعي ت (٧٤٣هـ) رَحِمَهُمَا الله.

[تنبيهٌ: حول ترجمة الشَّلَبِي]:

صاحب «الحاشية»؛ هو: العلامة، المُحَقِّق، المُدَقِّق: أحمد بن يونس، شهاب الدين، أبو العباس، المِصْري، الحنفي، المعروف بـ«ابن الشَّلَبِي» ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ٩٤٧هـ).

له: «حاشية على: (شرح العقائد النَّسَفِيَّة)»، و«منسك»، و«فتاوى» جمعها له حفيده: نور الدين علي بن محمد ت (١٠١٠هـ).

انظر ترجمته في: «الكواكب السائرة» (٢/ ١١٦)، و«شذرات الذهب» (١٠/ ٣٨٢)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٢١٨، ١٨٢٩)، و«تاريخ الأدب العربي» (٨/ ١٤١)، و«الأعلام» (١/ ٢٧٦).

* وتذكر كُتُبُ التراجم: الشيخ: أحمد بن شهاب الدين محمد بن أحمد بن يونس، أبو العباس، الشَّلَبِي، المِصْري، الحنفي ت (١٠٢١هـ).

له «فتاوى»، و«منسك»، و«الدرر الفرائد على: (شرح: «الآجرومية») للشيخ خالد»، وهي حاشيةٌ على: «شرح» الشيخ: خالد بن عبدالله الأزهري، الشافعي ت (٩٠٥هـ).

=

(هذا آخر ما حرَّرَهُ: الشيخُ الإمامُ، العالمُ، العلامةُ، شيخُ الشيوخِ: أحمد بن يونس، الشهير بـ: «الشلبي»، على طراز نسخته، من «شرح: (الكنز)» للإمام الهمام الشيخ عثمان الشهير بـ «الزيلعي»، فجرَّدُّتها، وأثبتها في هذه الأوراق؛ رَوْمًا لنفعها، وتعميمًا لفائدتها على المستفيدين، قاصدًا بذلك وجهه الكريم. وحاولتُ نقلَ ما أفاده، ولو تكرَّرَتِ الكتابةُ، مُشيرًا لذلك بـ: «كتب ما نصُّه») أ.هـ

**وقال ناسخُ «حاشية ابن قاسم» على: «الغُرَر البَهِيَّة»**[1]:

(هذا تمامُ ما وجدته من الحواشي الشريفة، والتحريرات المنيفة، لمولانا خاتمة الأئمة والأعلام: شهاب الدين أحمد بن القاسم العبادي، مما رقمه بخطِّه الشريف، بهوامش «شرح: (البهجة) الكبير»، وتَمَّ ذلك على يدِ مجرِّدِها العبد الفقير إلى مولاه: محمد بن أحمد، الشَّوْبَري، الشافعي) أ.هـ

و «حاشية: (المقنع)» للإمام: سليمان بن عبدالله آل الشيخ[2] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ

---

= انظر ترجمته في: «كشف الظنون» (٢/ ١٢٢٤، ١٧٩٧، ١٨٢٩)، و «إيضاح المكنون» (١/ ٤٦٧)، و (٢/ ٥٥٦)، و «هدية العارفين» (١/ ١٥٣)، و «معجم المؤلفين» (١/ ٢٥٠).

وفي الترجمتين تشابهٌ كبير؛ لذا نجد أنَّ بعض المصادر خلطت بينه وبين الأوّل، في نسبة بعض المصنفات، وبعض المصادر جعلتهما رجلاً واحدًا. ويرُدُّه اختلاف تاريخ وفاة كل منهما، والله أعلم.

(١) «حاشية: (الغُرَر البَهِيَّة)» (١٠/ ٤٨٩ ـ ٤٩٠)، باختصار.

(٢) هو: الإمام، المحدث، المجاهد، الشهيد (بإذن الله): سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، النجدي، الحنبلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٢٠٠ ـ ١٢٣٣هـ).

انظر ترجمته في: «علماء نجد» (٢/ ٣٤١ ـ ٣٤٩)، و «روضة النَّاظِرين» (١/ ١٢٢ ـ ١٢٣)، و«معجم مصنفات الحنابلة» (٦/ ٦٠ ـ ٦٥).

وقد كَتَبْتُ في ترجمته، ومؤلفاته، ورسائله، كتابًا موسَّعًا، بعنوان: «الإمام المحدث سليمان بن عبدالله آل الشيخ حياته وآثاره»، وهو مطبوع.

(١٢٠٠ ـ ١٢٣٣هـ) وُجِدَت بعد وفاته على نُسْخَتِه من «المقنع» لابن قدامة، فقام الشيخ عبدالرحمن التويجري[(١)]، بتجريدها من المقنع، ونسخها، ثُمَّ قامَ أخوه شيْخُنا العلامة حمود[(٢)] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بمقابلتها على الأصل، وتصحيحها، ثم أُرْسِلَت إلى «مصر» فطبعت مع «المقنع»[(٣)].

*** ويلحظ أنَّ نُسَّاخ «الحواشي» يتحلّوْن بالأمانة العلميَّة، فنجدهم يلتزمون بتجريد ما وجدوه كما هو دون تصرفٍ، وإنْ حصلَ منهم خلافُ الأصلِ فإنَّهم يُبَيِّنوه.**

ومن ذلك فِعْلُ ناسخِ «حاشية ابن قاسم» على: «الغُرَر البَهِيَّة»؛ حيث قال في بداية نسخه[(٤)]:

(هذا ما يسَّرَ الله بتجريده، وتحريره، وتقييده، مِمَّا كتبه أستاذ عصره، وشيخ مصره، شيخ بعض مشايخنا: الشهاب العبادي، الشهير بابن قاسم، أفاض الله عليه جزيل الأيادي، على نسخته «شرح: (البهجة الورديَّة)» ذي الغرر البهيَّة، تأليف الجد

---

(١) فضيلة الشيخ: عبدالرحمن بن عبدالله بن حمود، التويجري، النجدي، الحنبلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٣٣٦ ـ ١٤١٦هـ).

انظر ترجمته في: «علماء نجد» (٣/ ٩٠ ـ ٩٢)، و«الدرر السنية» (١٦/ ٤٨٣)، و«معجم مصنفات الحنابلة» (٧/ ٣٣١ ـ ٣٣٣).

(٢) شيْخُنا، العلامة: حمود بن عبدالله بن حمود، التويجري، النجدي، الحنبلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٣٣٤ ـ ١٤١٣هـ).

انظر ترجمته في: «علماء نجد» (٢/ ١٤١ ـ ١٤٥)، و«معجم مصنفات الحنابلة» (٧/ ٢٧٨ ـ ٢٩٠)، و«تتمة: (الأعلام)» (١/ ١٥٤ ـ ١٥٦)، و«ذيل: (الأعلام)» (١/ ٧٦).

(٣) انظر: «الإمام المحدث سليمان» (ص ٣٤٦).

(٤) «حاشية: (الغُرَر البَهِيَّة)» (١/ ٩ ـ ١٠)، باختصار.

وسأُعَرِّفْ بمنْ لم أُعَرِّفْ به في كلام العلامة سليمان الجمل السابق.

الأكبر: شيخ الإسلام: زكريا الأنصاري.

واعلم أنِّي لم أتصرف عليه بنقصٍ، ولا زيادةٍ، حتى ذكرت فيه ما تكرر لفظه، أو وصف معناه بالإعادة، أو وضعه على محل والأنسب ذكره بغيره، غير أنَّه أشار إلى ما اعتمده شيخ شيوخنا الشمس ابن الرَّمْلِي بلفظ (م.ر) فزدتُّ ضميرًا، أو اسم إشارة، أو عطفًا. أو تعلق بالقلم الهندي؛ فأتيت به صريحًا ليحسن وقعه، ويظهر نفعه، ولم أقل أشار إلى كذا، خشية توهم نسبته للشارح، مع أنَّه يلزم على إيضاحه تطويل العبارة، وهذه رموزه:

(ب.ر) لشيخه الشهاب البرلسي الشهير بعَمِيرةَ[1]، مع أنَّه قد يصرح به، و(ح.ج) لشيخه الشهاب ابن حجر الْهَيْتَمِي، وقد يقول (ح.ر)، وقد يقول (ح).

ثُمَّ إنَّه قد يزيد عليه (د) إشارة لـ «شرح: (الإرشاد)»[2].

---

(١) عَمِيرَة؛ هو: العلامة، الفقيه: أحمد، شهاب الدين، البُرُلُّسي، المصري - رَحِمَهُ اللهُ - (... - ٩٥٧هـ)، عُرِف بالزهدِ، والورعِ، وحُسْنِ الأخلاق، انتهت إليه الرئاسة في تحقيق المذهب، لا يزال يُدَرِّسُ ويُفْتِي، حتى أصابه الفالج، ومات - رَحِمَهُ اللهُ - به.

له «حاشية» على: «كنز الراغبين»، سبقت الإشارة إليها عند الكلام على «حاشية القَلْيُوبي».

انظر ترجمته في: «الكواكب السائرة» (٢/ ١٢٠)، و «شذرات الذهب» (١٠/ ٤٥٤)، و «معجم المطبوعات» (٢/ ١٣٨٦)، و «الأعلام» (١/ ١٠٣).

(٢) المراد بـ «الإرشاد»: «إرشاد الطلاب» لابن المقرئ (سبق)، وهو مختصرٌ لكتاب «الحاوي الصغير» للقزويني (سبق)؛ لذا يُسَمَّى: «إرشاد الغاوي إلى مسالك الحاوي».

وقد شرحه المُصَنِّفُ - ابن المُقرئ - في كتابٍ سماه: «إخلاص النَّاوي في شرح: (إرشاد الغاوي)».

والمرادُ - هنا - بـ «شرح: (الإرشاد)»: «الإمداد في شرح: (الإرشاد)»؛ للإمام ابن حجر الهيتمي رَحِمَهُ اللهُ.

=

و (هـ.ب) إشارة لـ «شرح: (المنهاج)»[(١)]،

أو (ع) إشارة إلى «شرح: (العباب)»[(٢)]، وقد يزيد عليها (ش)، وقد يطلق، وقد يصرح باسمه، و (م.ر) إشارة إلى شيخه الشمس ابن الرَّمْلِي.

وقد يزيد عليه (ش)، إشارة إلى «شرح: (المنهاج)»[(٣)].

و(س.م) إشارة إلى نفسه[(٤)] رَحِمَهُ اللهُ تعالى) أ.هـ

**وقالَ ناسخُ «حاشية الرَّمْلِي على: (أسنى المطالب)»[(٥)]:**

=

ولابن حجر نفسه «فتح الجواد على: (شرح: «الإرشاد»)»، وهو ليس شرحًا مباشرًا على كتاب «الإرشاد»، بل هو شرحٌ على شرحٍ على «الإرشاد»، وهو: «إخلاص النَّاوي»؛ لذا يُسَمَّى: «فتح الجواد في شرح: (الإخلاص)».

انظر عن «الإرشاد» لابن الـمُقرئ، وجهود العلماء حوله في: «كشف الظنون» (١/ ٦٩)، و «جامع الشروح» (١/ ١٤٩ ـ ١٥٣).

وانظر عن «الحاوي» للقزويني، وجهود العلماء حوله في: «كشف الظنون» (١/ ٦٢٥ ـ ٦٢٧)، و «جامع الشروح» (٢/ ٧٩٤ ـ ٨٠٤).

(١) المراد: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي.

(٢) «شرح: (العُبَاب)»؛ للإمام ابن حجر، واسمه: «الإيعاب في شرح: (العُبَاب)».

و«العُبَاب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب» للإمام: أبي السرور، صفي الدين، أحمد بن عمر، الزبيدي، اليمني، الشافعي، (المُزَجَّد) ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٨٤٧ ـ ٩٣٠هـ).

انظر ترجمته في: «النور السافر» (ص ١٩٥ ـ ٢٠٢)، و «الكواكب السائرة» (٢/ ١١٤ ـ ١١٥)، و «شذرات الذهب» (١٠/ ٢٣٥ ـ ٢٣٧)، و «معجم المؤلفين» (١/ ٢١٩).

(٣) المراد: «نهاية المحتاج» للشمس الرملي (سبق).

(٤) أي العلامة: ابن قاسم العبادي رَحِمَهُ اللهُ.

(٥) في مقدمة نَسْخِهِ لـ «الحاشية» (١/ ٢) [باختصار].

وناسخ «الحاشية»؛ هو: العلامة: محمد الشَّوْبَري؛ تقدم.

(هذه حواشٍ لطيفةٌ، وفوائدُ شريفةٌ، جرَّدتُّها من خطِّ شيخ مشايخنا أبي العباس أحمد الرَّمْلِي[١] بهامش نسخَتِه «شرحِ: (الرَّوْض)»، تابعًا له فيما رمزَ إليه، من علامَةِ الكتبِ، وأصحابِها، وما كتب عليه علامة التصحيح، أو التضعيف أشير إليه بقولي: وأشار إلى تصحيحه، أو أشار إلى تضعيفه، وربما كتب شيخُنا ولدُه[٢] توضيحًا، أو تتمة، أو زيادة أخرى، أو أشار إلى تصحيح؛ فأميزها بنحو: وقال شيْخُنا. وأرجو الله النفع بذلك) أ.هـ

* **ومِمَّا يُلحظ في «الحواشي»:**

١ ـ أنَّها لا تكون على كل عبارات الكتاب، بل على ما يراه الْمُحَشِّي غامضًا، أو محتاجًا إلى زيادة إيضاح.

يقول العلامة ابن عَابِدِين[٣] رَحِمَهُ اللهُ:

---

(١) هو: الإمام، الفقيه: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن أحمد بن حمزة، الأنصاري، الرَّمْلي، المنوفي، المصري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ٩٥٧هـ)، وهو من أخص تلاميذ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وقد أذن له بمراجعة كتبه، والتعديل فيها، ولم يأذن لغيره بذلك. وهو صاحب الحاشية على: «أسنى المطالب شرح: (روض الطالب)»، وله «الفتاوى».

وقد وجدت في مصادر ترجمته اضطرابًا، وخلطًا مع ترجمة ابنه الشمس، فيما يخص مؤلفاتهما، وقد ذكرت ذلك مفصلاً في ملحقٍ بآخر هذا الكتاب.

(٢) أي: الإمام: الشمس، محمد الرملي رَحِمَهُ اللهُ.

(٣) في: «منحة الخالق على: البحر الرائق» (١/ ١٠).

وابن عَابِدِين؛ هو: الإمام، الفقيه: أبو النور، محمد أمين بن عمر، الحسيني، الدمشقي، الحنفي، الشهير بـ «ابن عَابِدِين» ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١١٩٨ ـ ١٢٥٢هـ).

انظر ترجمته في: «حلية البشر» (٣/ ١٢٣٠ ـ ١٢٣٩)، و «معجم المطبوعات» (١/ ١٥٠ ـ ١٥٤)، و «أعيان ق ١٣» (ص ٣٦ ـ ٣٩)، و «غاية المرام» (٢/ ٦٨٠ ـ ٦٨٢)، و «فهرس الفهارس» =

(هذه حواشٍ جعلتُها سلكًا لدررِ: «البحر الرائق»[1]... فتحتُ بِها مُقْفَلَهُ، وحَلَلْتُ بها مُعْضِلَه، ولستُ أتعرضُ فيها غالبًا إلا لما فيه إيضاحٌ، أو تقويةٌ، أو لما فيه بحثٌ، أو إشكالٌ. بعباراتٍ تَفُكُّ الأسرَ، وتَحُلُّ العقالَ) أ.هـ

٢ ـ كما أنَّها تكون على «المتن»، وتكون على «الشرح»، بل وتكون على «المتن»، و«الشرح» معًا.

٣ ـ أنَّ أصلَ «الحاشية» قد لا يكون مُصَنَّفًا ابتداءً. بل قد يكتبها المُحَشِّي على هوامش نسخته من الكتاب، ثم يرى بعد ذلك نسخها، وتسميتها، ثم يأذن بتداولها لتكون مصنفًا جديدًا.

يقول العلامة ابن عَابِدِين[2] رَحِمَهُ اللهُ:

(هذه حواشٍ جعلتُها سلكًا لدررِ: «البحر الرائق»... عَلَّقْتُها أوَّلاً على هامشِ صفحَاتِهِ، ثم جمعْتُها هنا؛ لتكونَ تذكرةً للعبدِ بعدَ وفاته) أ.هـ

---

=

(٢/ ٨٣٩ ـ ٨٤١)، و«روض البشر» (ص ٢٤٩ ـ ٢٥٢)، و«تاريخ الأدب العربي» (١٠/ ١٤١ ـ ١٤٣)، و«الأعلام» (٦/ ٤٢)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ١٤٥).

وقد صدرت رسالة علمية أصيلة بعنوان «ابن عَابِدِين وأثره في الفقه الإسلامي»؛ للدكتور: محمد عبداللطيف بن صالح الفرفور حَفِظَهُ اللهُ.

(١) «البحر الرائق شرح: (كنز الدقائق)»؛ للإمام: زَيْن الدين [العابدين] بن إبراهيم (ابن نُجَيْم)، المصري، الحنفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٩٢٦ ـ ٩٧٠هـ)، مؤلف «الأشباه والنظائر».

و«كنز الدقائق» للنسفي سيأتي.

انظر ترجمة ابن نُجَيْم في: «الكواكب السائرة» (٣/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، و«شذرات الذهب» (١٠/ ٥٢٣)، و«معجم المطبوعات» (١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦)، و«تاريخ الأدب العربي» (٨/ ١٤١ ـ ١٤٩)، و«الأعلام» (٣/ ٦٤)، و«معجم المؤلفين» (١/ ٧٤٠ ـ ٧٤١).

(٢) في: «منحة الخالق» (١/ ١٠).

٤ ـ وأهم ما يميز «الحاشية» عن غيرها أنَّها تكون خلاصة للأعمال السابقة التي كُتِبَت حول «المتن» وأصوله، وهذا يعرفه كل من قرأ الحواشي.

ومن أعجب الحواشي التي تؤكد هذا الكلام:

ـ «حاشية: (الروض المربع)» للعلامة ابن قاسم[1] رَحِمَهُ اللهُ، فمن قرأها قراءةَ بحثٍ، ودرسٍ، علم صدق مقالتي.

ـ «حاشية: (المقنع)»؛ للإمام سليمان بن عبدالله آل الشيخ (سبق).

وقد رأيتَ عندما سقتُ نصوصًا لمقدمات الحواشي، كيف أنَّها تكون خلاصة لأعمال وأقوال سابقة.

* * *

(١) العلامة: عبدالرحمن بن محمد القاسم النجدي، الحنبلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٣١٢ ـ ١٣٩٢هـ)، الجامع لـ «فتاوى» شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، وصاحب «الحواشي» العلميَّة المفيدة على: «كتاب التوحيد»، و «الأصول الثلاثة»، و «الدرة المضية»، و «الرَّحْبيَّة»، و «الآجرومية».

**(٦) [تعريف «التقرير»]:**

«التقريرُ» آخرُ مصطلحٍ نتكلّم عليه في هذا المَبْحَثِ الأول [تَعْرِيفُ المُخْتَصَرِ، وَالْمَتْنِ]؛ فأقول وبالله التوفيق:

إنَّ «التقريرَ» أحدُ المصطلحات العلميَّة للتأليف، ولم يكون موجودًا من القديم، بل هو حادث في العصور المتأخرة، وعليه؛ فهو من المصطلحات المولّدة(١).

وهو كلماتٌ يسيرةٌ(٢) يكتبها الشيخ(٣)، أو الناسخ(٤)، على الكتاب(٥)، لتوضيح عبارة، أو تحقيق مسألة، أو زيادة حكم، أو استدراك، أو إيراد إشكال، ودفعه.

وتكون من الشيخ في أثناء المبحث (إملاءً)، فتكتب عنه، وقد يعلّقها هو على نسخته.

وتكون على: «المتن»، و«الشرح»، و«الحاشية».

---

(١) انظر: «المعجم الوسيط» (٢/ ٧٢٥).

ولم أجدْ من عرَّفه كمصطلح من مصطلحات التأليف؛ سوى إشارة يسيرة في: «المعجم الوسيط» (٢/ ٧٢٥)، و«المناهج والأُطُر» (ص ٥٩ ـ ٦٠).

وأكثر ما يُستعمل مصطلح «التقرير» في عصرنا على (الإخبار بالواقع في دعوى، أو حادثة)، بعد تحليلها، والتحري في أمرها، ويجمع على «تقارير».

انظر: «محيط المحيط» (ص ٧٢٦).

(٢) ولو كانت كثيرة لكانت حاشية، أو شرحًا.

(٣) بقلمه في البيت، في أثناء الاستذكار، والمراجعة، والتحضير. أو تكون إملاءً في مجلس العلم.

(٤) بقلمه إن كان عالمًا، أو بأمرٍ إن كان ينسخ بأمرِ شيخٍ.

(٥) مطبوعًا كان الكتاب، أو مخطوطًا. وقولي (على الكتاب) بمعنى حول مسائل الكتاب، لا على ورَقِهِ، فلو كُتِبَتْ في ورقٍ مستقلٍ، لاستوى الأمر.

وأكثر ما تكون على «الحواشي»، متمِّمة لها[١].

ولا تختص هذه «التقارير»، بعلم الكتاب نفسه، فقد تكون مكتوبة على كتاب فقهي، وتحتوي على موادَّ نحويَّة، ولغويَّة، زيادة على الفقهيَّه.

**يقول الأستاذ الدكتور: عبدالكريم محمد الأسعد[٢] حَفِظَهُ الله:**

(**«التقريرات»** بمثابةِ هوامش كانَ يُسَجِّلها المُعَلِّمونَ والمُصَنِّفونَ على أطْرافِ نُسَخِهم مِمَّا يعن لَهُمْ من الخواطِر والأفكارِ، والملاحظات على نُقطة مُعَيَّنَةٍ أو نقاطٍ متعددةٍ، من هنا وهناك، أثناء قيامِهم بالتدريسِ مِنَ الشروحِ والحواشي أو بالتصنيفِ عليها، يستدركونَ من خلالِها ما يَعدُونَهُ نَقْصًا، أو خَطأً أو غُموضًا فيها، ومعَ الأيامِ طُبعت هذه «التقريرات»، في مكانِها من الهوامشِ، إلى جانبِ الشُّروحِ والحواشي، وأصبحَت لأكْثَرِها أَهَمِّيَةً بالغةً، وقيمةٌ كبيرةٌ.

وهي في إطارِها الخاص، وطابعها الموجز، ومحتواها المكثَّف أشبه بالمتونِ[٣]، وإنْ اختلفت عنها بأنَّها نُتَفٌ متفرِّقة في معارِف متنوعة، ليس فيها ما في المتون من الرَّابِط العلمي العام، والجامع الموضوعي المُشْتَرَك، ولا يَرْبِطُها ما يَرْبِطُ المتونَ من اتِّساق وتساوق، ولا يَنْتَظِمُها ما يَنْتَظِمُ المتونَ من تسلسلٍ في الموضوعاتِ، ووحدَةٍ في البحث، بل هي شذراتٌ تكونُ على بعضِ ما هو مهمّ في الشُّروحِ والحواشي، ولا تكونُ على سائرِ محتوياتِها) أ.هـ

---

(١) انظر: «المناهج والأُطُر» (ص ٥٩ ـ ٦٠).

(٢) في: «دِفاعٌ عن ظاهرة المتون» (ص ٤٣١).

(٣) قوله: (وهي في إطارها الخاص... أشبه بالمتون).

قلت: لا ينسحب هذا على كل «التقريرات»، بل ولا على غالبها؛ يؤكده ما سيأتي.

* وقد يُتساهل في « التقريرِ »، فيُسمَّى « حاشيةً »، وكذلك « الحاشية الصغيرة » قد تُسَمَّى « تقريرًا ».

فهذا الإمام أحمد الدمياطي(١) - رَحِمَهُ اللهُ - يكتب « حاشية » على « شرح: (الورقات) »(٢)، وجاء في مقدمة الناسخ(٣):

(هذه تقريراتٌ شريفةٌ، وعباراتٌ لطيفةٌ، لشيخِنا أحمد الدمياطي على شرح [« الـ] ورقات »، جَرَّدْتُها بأمرِهِ من خطِّهِ، بهامش نسخته، حين قراءته « الشرحَ » المذكور لجمعٍ من الطلبة) أ.هـ

**وهذه أسماءٌ لبعض « التقارير العلميَّة » المطبوعة:**

١ - « تقريرات الرَّافعي »(٤)،

---

(١) هو العلامة، المحدث، الفقيه: شهاب الدين، أحمد بن محمد، البناء، ابن عبدالغني الدمياطي، النقشبندي، الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - (... - ١١١٧هـ)، أخذ عن علماء « مصر »، ثم رحل طالبًا العلم، إلى « الحجاز »، و« اليمن »، ثم عاد إلى « دمياط »، بعدها رحل إلى « المدينة »، وجاور بها، وتوفي بها، وكان على سعة علمه، صوفِيًّا، على الطريقة النَّقْشَبنديَّة قد تدرّج في الطريقة حتى بلغ منها مبلغًا، فلقن الذكر، وأصبح يلقنه، وقُصِدَ للزيارة، والتبُّرك، فالله يغفر له.

من مؤلفاته: « مختصر: (السيرة الحلبية) »، و« إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر »، و« أشراط الساعة ».

انظر ترجمته في: « تاريخ الجبرتي » (١/ ١٦٠ - ١٦١)، و« هدية العارفين » (١/ ١٦٧ - ١٦٨)، و« معجم المطبوعات » (١/ ٨٨٥)، و« الأعلام » (١/ ٢٤٠)، و« معجم المؤلفين » (١/ ٢٤٤).

(٢) « شرح: (الورقات) » للإمام: جلال الدين محمد بن أحمد، المحلِّي، الشافعي (٧٩١ - ٨٦٤هـ).

(٣) « حاشية: (شرح: « الورقات ») » (ص ٢٧)، [باختصار].

(٤) اسم « تقريرات الرافعي »: « التحرير المختار لـ: (رد المحتار) »؛ وصاحبها هو: مفتي الديار المصرية، الشيخ: عبدالقادر بن مصطفى، الرَّافعي، الفاروقي، الأزهري، الحنفي - رَحِمَهُ اللهُ - (١٢٤٨ - ١٣٢٣هـ).

كتب تقريره على الحاشية من أولها إلى آخرها، خلال قراءته لها عدة مرات، وقد جرَّدها ابنه الشيخ محمد رشيد، بعد الاستئذان من أبيه؛ يقول - رَحِمَهُ اللهُ - في أولها:

=

على «حاشية ابن عَابِدِين»[١].

٢ ـ «تقريرات» العلامة: محمد عُلَيْش[٢] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ على «حاشية

=

(إنَّ شيخي العلامة عبدالقادر الرافعي، لما قرأ عدة مرات «حاشية ابن عَابِدِين»، ووقف في كل مرة منها على غوامضها، وأسرارها، علَّق عليها تقريرًا، أنفق فيه شطر العمر، بين مراجعة، وتنقيب، وإيضاح، وتقريب، وتحرير، وبحث، وتقرير.
ولما رأيت منه هذه العناية؛ استأذنته ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في تجريده من هوامش نسخته، فأذن لي، وقابلته معه بعد تجريده، فكان بعد ذلك عنده في موضع حاجة النفس، لم يزل يتعهَّده بالنظر، والتنقيح، حتى كان آخر عهده به قبل وفاته ببضعة أيام) أ.هـ [باختصار]
انظر: «ابن عَابِدِين وأثره في الفقه الإسلامي» (٢/ ٦٩١ ـ ٦٩٢).
وانظر ترجمة الرَّافعي في: «معجم المطبوعات» (١/ ٩٢٤)، و «تاريخ الأدب العربي» (١٠/ ٦٩ ـ ٧٠)، و «الأعلام» (٤/ ٤٦)، و «معجم المؤلفين» (٢/ ١٩٨ ـ ١٩٩).

(١) اسم «حاشية ابن عَابِدِين»: «رد المحتار على: (الدر المختار)»، و «الدر» شرحٌ على: «تنوير الأبصار وجامع البحار».
ـ و «الدر»؛ لمفتي الحنفيَّة بـ«دمشق»، الإمام: علاء الدين، محمد بن علي، الحَصْكَفي، الدمشقي، الحنفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٠٢٥ ـ ١٠٨٨هـ).
انظر ترجمته في: «خلاصة الأثر» (٤/ ٦٣ ـ ٦٥)، و «عَرْفُ البَشَامِ» (ص ٨١ ـ ٨٤)، و «الأعلام» (٦/ ٢٩٤)، و «معجم المؤلفين» (٣/ ٥٤٣ ـ ٥٤٤).
ـ و «التنوير»؛ لشيخ الحنفيَّة في عصره، الإمام: شمس الدين، أبي صالح، محمد بن عبدالله، الخطيب، التَّمرتاشي، الحنفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٩٣٩ ـ ١٠٠٤هـ).
انظر ترجمته في: «خلاصة الأثر» (٤/ ١٨ ـ ٢٠)، و «معجم المطبوعات» (١/ ٦٤١ ـ ٦٤٢)، و «تاريخ الأدب العربي» (٨/ ١٥٠ ـ ١٥٥)، و «الأعلام» (٦/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، و «معجم المؤلفين» (٣/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨).
وسيأتي الكلام على «حاشية ابن عَابِدِين» (ص ٢٦١-٢٦٢). وانظر فهرسي الأعلام والكتب.

(٢) العلامة: أبو عبدالله، محمد بن أحمد، عُلَيْش، الأشعري، المغربي، الأزهري، المالكي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٢١٧ ـ ١٢٩٩هـ)، شيخ المالكية بالأزهر، من تصانيف: «منح الجليل شرح (مختصر خليل)»، و «فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك».

=

الدُّسُوقي»[(١)].

٣ - «تقريرات» العلامة البكري، على كتابه «إعانة الطالبين»[(٢)].

٤ - «تقريرات» الشيخ الذهبي[(٣)] على «حاشية الشرقاوي».

=

انظر ترجمته في: «اكتفاء القنوع» (ص ٤٩٥)، و «معجم المطبوعات» (٢/ ١٣٧٢ - ١٣٧٤)، و «الأعلام» (٦/ ١٩ - ٢٠)، و «معجم المؤلفين» (٣/ ١٠٤).

(١) «حاشية الدسوقي» حاشيةٌ على «الشرح الكبير» للدردير، و «الشرح الكبير» سبق الكلام عليه، وعلى مصنفه (ص ٢٠).

(٢) «إعانة الطَّالبين على حل ألفاظ: (فتح المعين)»؛ للعلامة: أبي بكر [وقيل: بكري، وقيل: عثمان] ابن محمد شطا، السيد البكري، الدمياطي، المكي، الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - (١٢٦٦ - ١٣١٠هـ).

و «فتح المُعين بشرح: (قرة العيْن بمهمَّات الدِّين)»؛ للعلامة: زين الدين بن عبدالعزيز، المعبري، الْـمَلِّيباري، الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - (.... - ٩٨٧هـ)، و «قرة العيْن» له أيضًا.

والبكري؛ مترجمٌ في: «هدية العارفين» (١/ ٢٤١)، و«معجم المطبوعات» (١/ ٥٧٧ - ٥٧٨)، و«تاريخ الأدب العربي» (١٠/ ٢٢٥-٢٢٦)، و«الأعلام» (٤/ ٢١٤)، و«معجم المؤلفين» (١/ ٤٤٤).

و الْـمَلِّيباري؛ مترجمٌ في: «معجم المطبوعات» (٢/ ١٧٦٢ - ١٧٦٣)، و «تاريخ الأدب العربي» (٩/ ٢٣٤ - ٢٣٥)، و «الأعلام» (٣/ ٦٤)، و «معجم المؤلفين» (١/ ٧٤١).

ونسبه بروكلمان - وعنه كحالة - إلى المذهب الحنفي، والصحيح ما رأيت، والسبب في هذا الوهم أنَّ «الْـمَلِّيباري» من جنوب شرق آسيا، ولكن المتابع لتاريخ هذه المنطقة يجد أنَّ للمذهب الشافعي حضورًا كثيفًا، سببه تُجَّار «الحجاز»، و «اليمن»، وبالأخص «حضرموت» الذين تواصلوا مع هذه المنطقة تجاريًا، ومنهم من استوطنها، وقد أخرجت هذه المنطقة: الفقيه: محمد نووي الجاوي ت (١٣١٥هـ)، والمسند: محمد ياسين بن عيسى الفاداني ت (١٤١٠هـ) رَحِمَهُمَا الله، وهما من علماء الشافعيَّة.

(٣) هو الشيخ، الفقيه: مصطفى بن حنفي، الذهبي، المصري، الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - (.... - ١٢٨٠هـ). له هذه «التقريرات»، و «الرسائل الذهبية في المسائل الدقيقة المنهجية»، وهي مسائل فقهيَّة كتبها على «فتح الوهاب» للأنصاري.

انظر ترجمته في: «معجم المطبوعات» (١/ ٩١٢)، و«الأعلام» (٧/ ٢٣٢)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٨٦٣).

٥ ـ وهناك بعض « التقريرات » لبعض العلماء على الكتب المطبوعة في « مصر » قديمًا، بعضها « تقريرات علميَّة » للعلماء، وبعضها « تصحيحيَّة » للمصحِّحين ـ وكانوا علماء[١] ـ حول بعض العبارات.

* ولم تكن « التقارير » خاصة بكتب الفقه، بل كُتِبَت « التقارير » على غير كتب الفقه:

**ومن أمثلة ذلك:**

« حاشية الصَّبَّان[٢] على: (شرح الأشموني)[٣] »؛ فقد كُتِبَ حوْلها عدة « تقارير »؛ منها:

١ ـ « تقريرات »؛ الشيخ منصور العدوي[٤] رَحِمَهُ اللهُ.

---

(١) منهم: أبو الوفاء، نَصْر بن نَصْر، الوفائي، الهُوريني، الأزهري، الأشعري، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ١٢٩١هـ)، رئيس التصحيح بـ « المطبعة الأميرية »، وهو صاحب الكتاب العجيب « المطالع النصرية للمطابع المصريَّة في الأصول الخطية ».

وقد قام بتصحيح الكثير من الكتب؛ منها: « القاموس المحيط » للفيروزآبادي (سبق).

انظر ترجمته في: « اكتفاء القنوع » (ص ٤٦٦)، و « معجم المطبوعات » (٢/ ١٩٠٢ ـ ١٩٠٣)، و « الأعلام » (٨/ ٢٩)، و « معجم المؤلفين » (٤/ ٢٥).

ومن المصحِّحين المشهوريين: طه بن محمود، ومحمد الزهري الغمراوي، ومحمد بن عبدالرحمن قطة العدوي، ومحمود مصطفى رَحِمَهُم الله.

(٢) الشيخ: أبو العرفان، محمد بن علي، الصَّبَّان، المصري، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ١٢٠٦هـ).

انظر ترجمته في: « تاريخ الجبرتي » (٢/ ٣٤٧ ـ ٣٥٤)، و « حلية البشر » (٣/ ١٣٨٤ ـ ١٣٩٣)، و « معجم المؤلفين » (٣/ ٥١٦ ـ ٥١٧)، و « الأعلام » (٦/ ٢٩٧).

(٣) ستأتي ترجمة الأشموني (ص ١٧٢)، أمَّا شرحه فهو على « الألفيَّة » لابن مالك رَحِمَهُ اللهُ.

(٤) الشيخ: منصور بن كسَّاب، العدوي، المصري، المالكي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ١٢٨٠هـ).

انظر ترجمته في: « هدية العارفين » (٢/ ٤٧٦)، و « معجم المؤلفين » (٣/ ٩١٨).

٢ ـ «تقريرات»؛ الشيخ أبي الفداء الحامدي[1] رَحِمَهُ اللهُ.

* * *

(١) الشيخ: أبو الفداء، إسماعيل بن موسى، الحامدي، الأزهري، المالكي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٢٢٦ ـ ١٣١٦هـ)، شيخ رواق الصعايدة بالأزهر.

انظر ترجمته في: «معجم المطبوعات» (١/ ٧٣٩)، و «الأعلام الشرقية» (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)، و «معجم المؤلفين» (١/ ٣٨٢).

## [مَسْأَلَةٌ: حُكْمُ الْـمَسَائِلِ الَّتِي سَكَتَ عَنْهَا صَاحِبُ «التَّقْرِيرِ»]:

كما ذكرتُ قبل قليل؛ فإنَّ «التقرير» لا يكون شاملاً لكل مسائل الكتاب، وإنما يكونُ على بعض المسائل.

* فما رأي «المُقَرِّر» في المسائل التي سكت عنها، ولم يُقَرِّرْ عليها؟

يرى شيخُنا العلامة د. محمد بن لطفي الصباغ[1] ـ حَفِظَهُ الله ـ أنَّ الأمور التي سكت عنها صاحبُ «التقرير»، تعد محل موافقة منه عليها.

وهذا لا إشكال فيه إذا نص صاحب «التقرير» على هذا، أو نُقل عنه هذا بالنص، أو عُرف ذلك بالتتبع.

ولكن... هل يكون كلامُ شيخِنا قاعدةً في الباب؟

الذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أنَّ الأمرَ يحتاج إلى تتبع، واستقراء، لبعض «التقارير» المطبوعة، وإنْ كانَ الأمر لا يبعد كثيرًا عمَّا قاله شيخُنا وفقه الله، ولاسيما إذا عرفنا أنَّ كاتب «التقرير» ينتمي ـ دائمًا ـ إلى مذهب مؤلف الكتاب المُقرّر عليه، وبالله التوفيق.

* * *

(١) في: «المناهج والأُطُر» (ص ٥٩).

[فَائِدَةٌ: فِي الْفَرْقِ بَيْنَ التَّأْلِيفِ، وَالتَّرْتِيبِ، وَالتَّنْظِيمِ]:

قال العلامة العَسْكَري[1] رَحِمَهُ اللهُ:

(إنَّ «التأليفَ» يُسْتَعْمَلُ فيما يُؤَلَّفُ على اسْتِقامَةٍ، أو اِعْوِجَاجٍ.

و «التَّنْظيمُ»، و «التَّرتيبُ» لا يُسْتَعْملانِ إلا فِيما يُؤَلَّفُ على اسْتِقامةٍ.

ومع ذلك فإنَّ بين «التَّرْتيب»، و «التَّنْظيم» فَرْقًا؛ وهو:

أنَّ «التَّرْتيب» هو وَضعُ الشيءِ مَعَ شَكْلِهِ. و«التَّنْظِيم» هو وَضْعُهُ مع ما يظهر به، ولهذا استعمل النظم في العقود والقلائد؛ لأنَّ خرزها ألوان يُوضعُ كُلُّ شيءٍ منها مع ما يظهر به لونه) أ.هـ

* * *

(١) في: «الفروق» (ص ١٦٧).

وانظر: «تعريفات العلوم» (ص ٥٤، و ٥٩)، و«الكليات» (ص ٢٨٨)، و «كشاف اصطلاحات الفنون» (١/ ٣٧٦، و٤١١).

والعَسْكَري؛ هو: العلامة، اللغوي، الأديب: أبو هِلال، الحسن بن عبدالله، ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٣١٠ تقريبًا ـ ٤٠٠هـ).

من مؤلفاته: «الأوائل»، و «ما تلحن فيه الخاصة»، و «جمهرة الأمثال».

انظر ترجمته في: «معجم الأدباء» (٢/ ٩١٨ ـ ٩٢٢)، و «بغية الوعاة» (١/ ٥٠٦ ـ ٥٠٧)، و «الأعلام» (٢/ ١٩٦).

وهو غير: الحسن بن عبدالله (أبي أحمد) العسكري مؤلف: «تصحيفات المحدثين»، وأبو هلال وأبو أحمد متعاصران.

## خاص بالاستدراك والتعقيب
## [ المبحث الأول ]

خاص بالاستدراك والتعقيب

[ المبحث الأول ]

..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................
..............................................................................................




# المَبْحَثُ الثَّانِي

## [نَشْأَةُ الْمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ، وَأَنْوَاعُهَا، وَأَغْرَاضُهَا]

**[نَشْأَةُ الْمُخْتَصَرَاتِ]**[(١)]:

ما زالَ أهلُ العلمِ في البحثِ والتحصيلِ، والرِّحلةِ، والسَّماعِ، وحفظِ المتونِ، وجَرْدِ المطوَّلاتِ حتى عصورٍ متأخرةٍ، إلى أنْ ضعفت الهمم، وقصر الطموح، وفترت العزائم، وتغيّر القوم...

**يقول الإمام ابن الجوزي**[(٢)] **رَحِمَهُ اللهُ:**

(كانت هِمَمُ القدماءِ من العلماءِ عَلِيَّةً، تَدلُّ عليها تصانيفُهم التي هي زُبدةُ أعمارِهم إلاَّ أنَّ أكثرَ تصانيفِهم دَثَرَتْ؛ لأنَّ هِمَمَ الطُّلابِ ضَعُفَتْ، **فصاروا يطلُبونَ المختصراتِ**، ولا يَنْشَطونَ للمطوَّلاتِ.

ثم اقتصَروا على ما يدرُسونَ بِهِ من بعضِها، فدَثَرَتِ الكتبُ، ولم تُنْسَخْ)[(٣)] أ.هـ

---

(١) انظر عن نشأة المختصرات، وأسباب ذلك في:
«تذهيب: (التهذيب)» (١/ ١٠٦)، و «غاية المرام» (١/ ١٥ ـ ١٦)، و «الفكر السَّامي» (٣/ ١٨٩)، و«المدخل الفقهي» (١/ ٢١١ ـ ٢١٤)، و «منهج البحث في الفقه» (ص ١٤٤ ـ ١٤٥)، ومقدمة تحقيق: «مختصر: (كتاب النظر)» (ص ٩٣)، و «دِفاعٌ عن ظاهرة المتون» (ص ٤٣٠).
وسيأتي نقلُ ما جاءَ في «المدخل الفقهي» (ص ١٥٩-١٦٢).

(٢) في: «صيد الخاطر» (ص ٧٠٦).
وهو: الإمام: أبو الفرج، جمال الدين، عبدالرحمن بن علي، ابن الجوزي، الحنبلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٥١٠ ـ ٥٩٧هـ). انظر ترجمته في:« سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٣٦٥ ـ ٣٨٤).

(٣) انتهى المراد نقله؛ ولأنَّ في تتمة كلامه فوائد؛ فأحب أنْ أنقله كاملاً، لما فيه من شحذ همم طلاب العلم، حيث قال رَحِمَهُ اللهُ:
(فسبيلُ طالبِ الكمالِ في طَلَبِ العلم، الاطِّلاعُ على الكتبِ، التي قد تخلَّفَتْ من المصنَّفاتِ، فَلْيُكْثِرْ من المطالعةِ، فإنَّه يرى من عُلومِ القومِ، وعلوِّ هممِهِم، ما يَشْحَذُ خَاطِرَه، ويُحرِّكُ عَزِيمتَه للجدِّ، وما يخلو كتابٌ من فائدةٍ.

=

فلمَّا رأى العلماءُ ما حلَّ بالنَّاسِ، وجدوا أنَّ خيرَ طريقٍ لدعوةِ النَّاس إلى العلمِ، وتقريبه لهم يكون في اختصارِ المطّولات، فكانت هذه بداية ظهور: «علم المختصرات» بأنواعها: الحديثيَّة، والفقهيَّة، والنحويَّة...

**ففي مجال «الحديثِ»:**

صنَّفَ الإمامُ عبدالغني المقدسي[1] رَحِمَهُ اللهُ:

---

=

وأعوذُ بالله مِنْ سِيَرِ هؤلاءِ الذينَ نُعاشِرهم! لا نرى فيهم ذا هِمَّةٍ عاليةٍ؛ فيَقْتَدِي بها المبتدي [المقتدي]، ولا صاحبَ ورعٍ؛ فيستفيدَ منه الزاهدُ.

فالله الله عليكُم بملاحظةِ سِيَرِ السَّلفِ، ومطالعةِ تصانيفِهم، وأخبارِهم، فالاستكثارُ من مطالعةِ كتبِهم رؤيةٌ لهم؛ كما قال:

فَاتَنِي أَنْ أَرَى الدِّيارَ بِطَرْفِي  فَلَعَلِّي أَرَى الدِّيَارَ بِسَمْعِي

**وأني أُخْبِرُ عن حالي** [الكلام لابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ]:

ما أشبعُ من مطالعةِ الكُتُبِ، وإذا رأيتُ كتابًا لم أَرَه؛ فكأني وقعتُ على كنزٍ، ولقد نظرتُ في ثَبَتِ الكتبِ الموقوفةِ في «المدرسة النّظاميَّة» [مدرسة كبيرة في «بغداد»]، فإذا بِهِ يحتوي على نحو (ستةِ آلافِ) مجلَّدٍ. وفي ثَبَتِ كتبِ أبي حنيفةَ، وكتبِ الحُمَيْدِيِّ، وكتبِ شيخِنا عبدِالوهاب، وابن ناصرٍ، وكتبِ أبي محمدِ بن الخشَّاب، وكانت أحمالاً... وغير ذلك من كلِّ كتابٍ أَقْدِرُ عليه.

ولو قلتُ: إنِّي طالعتُ (عشرينَ ألفَ) مجلَّدٍ كانَ أكثرَ، وأنا بعدُ في الطَّلَبِ.

فاستفدتُ بالنَّظرِ فيها من ملاحظةِ سِيَرِ القومِ، وقَدْرِ هِمَمِهِم، وحِفْظِهم، وعباداتِهم، وغرائبِ عُلُومِهِم، مالا يعرِفُه مَنْ لم يُطالعْ، فصرتُ أستزري ما النَّاسُ فيه، وأحتقِرُ هِمَمَ الطُّلابِ. ولله الحمدُ) أ.هـ

(١) هو: الإمام، الحافظ، أحد الأولياء، الأنقياء، الأتقياء: تقي الدين، أبو محمد، عبدالغني بن عبدالواحد، الجمّاعيلي، المقدسي، الحنبلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٥٤١ ـ ٦٠٠هـ).

من مؤلفاته: «الكمال في أسماء الرجال»، و«عمدة الأحكام الصغرى»، و«الكبرى».

انظر ترجمته في: «الذيل على: (طبقات الحنابلة)» (٢/ ٥ ـ ٣٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٤٣ ـ ٤٧١).

«العمدة في الأحكام عن خير الأنام محمد ﷺ»؛

اقتصرَ فيه على أحاديثِ الأحكامِ التي في صحيحي «البخاري»، و«مسلم».

وصنَّفَ الحافظُ ابن حجر[1] رَحِمَهُ اللهُ:

«بلوغ المرام من أدلة الأحكام»؛

جمعَ فيه أحاديث الأحكام من الأمهات فكان أشمل من «عمدة الأحكام».

وتجاسر قومٌ على اقتحام حمى «الصَّحيحيْن»، فجرَّدوهما من الأسانيد، وحُرِمَ القارئُ من لذة سماع «حدثنا» و«أخبرنا».

وحذفوا المكرر من المتون، وحذفوا ـ أيضًا ـ ما رأوا أنَّ في غيره غنية عنه.

كلُّ ذلك تجاوبًا مع فتور العزائم، وضعف الهمم، والله المستعان.

**وفي مجال «تاريخ الرجال» (رجال الحديث):**

ألف الإمام عبدالغني المقدسي رَحِمَهُ اللهُ: «الكمال في أسماء الرجال».

---

(١) هو: الإمام وكفى: شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن علي، العسقلاني، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ).

خصَّه تلميذه الإمام السخاوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٨٣١ ـ ٩٠٢هـ) بـ: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»؛ ويُعد هذا العمل، أوّلَ، وأعظمَ، وأوسعَ ترجمة كُتِبَت عن الحافظ رَحِمَهُ اللهُ، وقد تجاوز السخاوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في كتابه هذا فن التراجم إلى الفوائد العامة في غالب الفنون، واستطرد في بعض المواضع، حتى خرج عن مقصوده في الترجمة، ولم يغبْ عن ذهنه هذا الاستطراد حتى إنَّه ينبه في بعض الأحيان إلى أنَّه سيخرج عن المقصود، استطراداً وبحثاً عن الفائدة.

كما عني د. شاكر عبدالمنعم، بجمع مؤلفاته في: «ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودِراسةٌ في منهجه وموارده في كتابه: (الإصابة)»، وهو في غاية الجودة، ومن أتى بعده فهو عالة عليه.

ثم اختصره[(١)] الإمام: يوسف بن الزكي عبدالرحمن، جمال الدين، أبو الحجاج، المزي، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٦٥٤ ـ ٧٤٢هـ) في: «تهذيب: (الكمال في أسماء الرجال)».

ثم قام باختصاره كل من:

الإمام: محمد بن أحمد، شمس الدين، أبو عبدالله، الذهبي، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ) في: «تذهيب: (تهذيب: «الكمال في أسماء الرجال»)».

والحافظ: أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ) في: «تهذيب: (التهذيب)».

ثم قام الحافظُ نَفْسُه باختصارِ «تهذيبه» في: «تقريب: (التهذيب)».

كما قام الحافظ: أحمد بن عبدالله، صفي الدين، الخزرجي ـ رَحِمَهُ اللهُ (٩٠٠ ـ كان حيًّا ٩٢٣هـ) ـ باختصار «تذهيب» الذهبي في: «خلاصة: (تذهيب: «التهذيب»)».

(١) لم يكن اختصارًا مجرَّدًا، بل كان كما قال في مقدمته (١/ ١٤٨):
(أردتُ «تهذيبَ» الكتابِ، وإصلاحَ ما وقعَ فيه من الوهْمِ، والإغفالِ، واستدراكَ ما حصلَ فيه من النَّقْصِ، والإخلالِ) أ.هـ
وقد زادت الأسماء التي أضافها للأصل عن (١٧٠٠) اسمًا.
وكذلك الحال بالنسبة للكتب الآتية بعد قليل في المتن.
فـ «تذهيب» الذهبي لم يكن اختصارًا مجرَّدًا، بل زاد على الأصل زياداتٍ ميَّزها بقوله في أولها: (قلت)، وهي قليلة، كما ذكر في مقدمته (١/ ١٠٦).
وكذلك: «تهذيب» الحافظ الآتي، كما يظهر من مقدمته (١/ ٧٤).
و «خلاصة» الخزرجي ـ أيضًا ـ كما يظهر من مقدمته (١/ ٣).

وأخصر هذه الكتب: «التقريب»، و«الخلاصة».

**وأما في مجالِ «الفقهِ»:**

فكانَ مشاعًا بين علماءِ المذاهبِ الأربعةِ؛ حيثُ صنَّفَ علماءُ كلِّ مذهبٍ مختصراتٍ فقهيَّة، اقتصروا فيها على القولِ الرَّاجحِ، على تفاوتٍ في مناهجهم.

وكانت هذه المختصرات ـ في الأعمِّ الأغلب ـ معتمدة على سرد الكلام سردًا.

أما ذِكْرُ الخلافِ؛ فلم يكن يظهر على هذه المختصرات، سوى إشارات يسيرة في مواطن عزيزة، يُفهم منها وجود خلاف في المسألة، أو تشير إلى وجود رواية أخرى خلاف ما نصَّ عليه المصَنِّفُ.

وفي المقابل؛ نجدُ أنَّ هذه المختصرات قد أتت مجرَّدةً عن الأدلة، والتعليلات، وما ورد في بعضها، فيسيرٌ، لا يخرج عن الإطار العام لهذه الظاهرة.

**[تغيّر الزمان، وأهله]:**

وإنْ قلنا إنَّ قصرَ الطموح، وفتور العزائم من أسباب نشأة المختصرات، إلا أنَّ هناك سببًا آخر لنشأة المختصرات يذكره بعض العلماء[1]، وهو تغيّر الزمان وأهله، فلكلِّ زمان ما يناسبهم من طرق طرح العلم، وتحصيله.

وهذا السبب (تغيّر الزمان، وأهله)، أعمُّ من السبب الأوّل (قصر الطموح، وفتور العزائم)، إذ يمكننا أنَّ نجعل (تغيّر الزمان، وأهله) سببًا رئيسًا، يتفرع عنه أسبابٌ فرعيَّة، يأتي في مقدمتها (قصر الطموح، وفتور العزائم).

**يقول الإمام ابن حجر الهيتمي[2] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ متحدثاً عن سَبَبِ كتابة**

---

(١) انظر على سبيل المثال: «غاية المرام» (١/ ١٥ـ ١٧).

(٢) في: «الدُّر المنضود» (ص ٣٣ ـ ٣٤).

**تأليفٍ مختصرٍ عن فضل الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ:**

( فقصَدتُ إلى ذَلكَ على غايةٍ من الإيجاز حتَّى إنَّها بالنسبة إلى غَيْرِها تكادُ أن تُعَدَّ من الألغازِ، لَـمَّا أنَّ هِمم أبناءِ الزمان آلتْ إلى الدَّعَة والرفاهية، ومالتْ عن المعالي الباقية، إلى الأعْرَاضِ الفانيةِ) أ. هـ

**ومن الأسباب أيضًا**[1]:

أنَّ المتأخِّرين لَمَّا وجدوا المتقدِّمين صنَّفوا المصنَّفات توسَّعوا في ذلك ذاكرين أسانيدهم فيما يحكونه من أحاديثٍ، وآثارٍ، وأقوالٍ، بما في ذلك أقوالِ المخالفين، بل حتَّى إنَّ القصصَ والأخبارَ كانت تُذْكَرُ بالأسانيدِ.

أقول: لَمَّا وجدَ المتأخِّرون هذا في كتب المتقدِّمين رأوا أنَّ العلومَ قد دُوِّنت بهذه الطريقة، ووُثِّقت، وأصبحت كتبُ السلفِ مراجعَ لمن أراد الاستزادة من العلم بالمسألة، والتَّوسّع في الموضوع، ورأوا أنَّ سوق الأسانيد لكل حديث أو أثر، في كل قول أو مسألة، كان لازمًا في العصر الأوَّل (عصر الرواية والتدوين)، فانتقل فن التنصيف من لونٍ إلى لون، وأصبحت الحاجة إلى سوق الأسانيد غير ضروريَّة، وكذا الاستطراد في ذكر الآثار، والأقوال الأخرى في المسألة.

**يقول الشيخ محمد أديب الحصني**[2] **ـ رَحِمَهُ اللهُ:**

(هناك طريقة للأقدمين من موجبات التطويل، وهي نقلهم لجميع مسائل

---

(١) ويمكن أن يكون هذا السببُ داخلاً ضمن السبب الرئيس (تغيّر الزمان، وأهله).

(٢) في: «غاية المرام في منتخبات تواريخ دمشق الشام» (١/ ١٦).

ومؤلفه؛ هو: الشيخ: محمد أديب بن محمد آل تقي الدين، الحصني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٣٨٥هـ)، وطُبِعَ كتابه باسم: «منتخبات التواريخ لدمشق»، والصحيح في اسم الكتاب ما ذكرته، وبه سمَّاه مصنفه كما في مقدمته (١/ ١٣).

العلوم ـ كيفما كانت ـ بالسند إلى المنقول عنه، وهي طريقةٌ لا تُحْمَدُ في كُلِّ عصرٍ، وإن كانت حسنة في إسناد العلم إلى قائله، والعلم أمانةٌ كما يقولون. غير أنه استغني عن تلك الطريقة في العلوم التي تقررت، ولم يبق مجال للشك فيها، ولاسيما الحديث؛ لإجماع الأمة الإسلامية على تلقي أمهاته بالقبول، الذي لاشك في نسبة تلك الأمهات إلى أصحابها الثقات، واستقرار رأيهم على ذلك؛ فلم يبق لهم إلا خدمة تلك الأمهات بالحفظ، والتفهم، والعمل.

وقد قلنا إنَّ العلمَ يتلَوَّنُ بتلَوُّنِ الأجيالِ والعصورِ... ) أ.هـ

**ومن الأسباب أيضاً**(١) :

وجودُ بعضِ الكتبِ التي لا يمكنُ الانتفاع منها بحالتها التي هي عليها، وإنْ كانت نافعةً في الزَّمنِ الذي كُتبت فيه، فتُخْتَصَرُ بإزالة ما يكونُ سبباً في عدمِ الانتفاعِ بها على الوجهِ التي هي عليه، وذلك بحذفِ ما استُغني عنه، وما لم يَعُد لذكرِهِ فائدة، وبِحَذفِ الـمُتكَرِّر، وما طال بيانُه، فخرجَ عن الاستدلالِ إلى الاستطرادِ.

**وَالْـخُلَاصَةُ:**

أنَّ المتقدِّمينَ اهتموا بِجَمْعِ العِلْمِ، وتدْوينِهِ، وتوثيقه.

أمَّا المتأخِّرون؛ فقد اهتموا بتحريرِ هذا العِلْمِ، وتهذيبِه، وترتيبِه، وإعادَةِ صياغتِه، بعدَ الاستقرار على وضع الحدود، والمصطلحات الجديدة، وحذف ما يرون أنَّ الحاجة ـ في عصرهم ـ لا تتطلبه، اكتفاء بما في كتب المتقدِّمين.

وهكذا نجدُ أنَّ فنَ الاختصارِ جاءَ تمشِّيًا مع التطور العلمي لمسيرة التصنيف.

---

(١) انظر «غاية المرام» (١/ ١٧).

هذه كلمة يسيرة على نشأة المختصرات، أردت بها وصف هذه الظاهرة، ولم أرد تقويمها، وقد أفردت لذلك مَبْحَثَيْنِ مُسْتَقِلَّيْن[1].

[فَائِدَةٌ: أَوَّلُ الْـمُخْتَصَرَاتِ]:

أفادَ شيخُنا العلامة الدكتور: بكر بن عبدالله أبو زيد[2] - حَفِظَهُ الله - أنَّ (أوَّلَ ما ظهرت فِكْرَةُ الاختصارِ على يدِ: عبدالله بن عبدالحكم[3] (٢١٤هـ)، الذي أَلَّفَ ثلاثة مختصراتٍ في فقه الإمامِ مالكٍ؛ وذلك لما كثر المَلَلُ والكَلَلُ في القرائحِ، بسبب كثرة الفقه التقديري).

* * *

(١) انظر المَبْحَثَيْنِ التاليين:

المبحثُ الثَّالِثُ: [مَحَاسِنُ الْـمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ] (ص ١٠٧-١٢٧).

المَبْحَثُ الرَّابعُ: [الْـمَآخِذُ عَلَى الْـمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ] (ص ١٢٩-١٧٧).

(٢) في: «المدخل المفصَّل» (٢/ ٦٧٩).

(٣) سيأتي الكلام عليه وعلى مختصراته في: المبحثِ السَّابعِ: [سَعَةُ المَادَّةِ العِلْمِيَّةِ في الـمُخْتَصَراتِ الفِقْهِيَّةِ]؛ (ص ٢٢٧-٢٢٨).

**[أَنْوَاعُ الْـمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ]:**

**الْـمُخْتَصَرَاتُ الْفِقْهِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:**

**النَّوْعُ الأَوَّلُ**: أنْ يكونَ المختَصَرُ ابتداءً؛ مثل:

[١] «مختصر القُدُوري» عند الحنفيَّة، ويُسَمَّى «الكتاب».

[٢] «مختصر خليل» عند المالكيَّة.

[٣] «مختصر أبي شجاع» عند الشافعيَّة، ويُسَمَّى «الغاية والتقريب».

[٤] «مختصر الخِرَقِي» عند الحنابلة.

وكما رأيت فإنَّ الغالب في مختصرات هذا النوع ـ ولاسيما المشهور منها ـ أنَّها تُنْسب إلى أصحابِها.

**النَّوْعُ الثَّانِي**: أنْ يكون المختَصَرُ تابعًا لكتابٍ (أصل) اخْتُصِرَ منه، واحتوى مسائله[١]؛ مثل:

[١] «كنز الدقائق» عند الحنفيَّة، اختصره النسفي من كتابه: «الوافي»[٢].

[٢] «التهذيب» عند المالكيَّة، اختصره البَرَاذِعي[٣] من كتاب «المدونة»

(١) وإنْ زادَ على مسائلِ الأصلِ، أو حَذَفَ منه، أو اسْتَدْرَكَ عليه، أو غيَّرَ في بعض أحكامه...؛ فإنَّ ذلك ـ إن كثر ـ يجعله خارجًا عن وضع الاختصار، ولا ينفي تبعية المختصر للأصل الذي بنى عليه عمله، وسيأتي مناقشة هذا الأمر، والضابط فيه (ص ٢٤٧-٢٤٨).

(٢) سيأتي الكلام على النسفي وكتابيه: «الوافي»، و«الكنز» (ص ١٩٨).

(٣) هو: أبو سعيد، خلف بن محمد، الأزدي، القيرواني، المالكي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ بعد ٤٣٠هـ)، من مصنفاته: «الوعظ»، و«اختصار: (الواضحة)» لعبد الملك بن حبيب الأندلسي المالكي رَحِمَهُ اللهُ، وعني بـ«المدونة» كثيرًا؛ فكتب حولها: «تمهيد مسائل: (المدونة)»، و«التهذيب في اختصار: (المدونة)»، و«الشرح والتتمات لمسائل: (المدونة)».

انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» (٧/ ٢٥٦ ـ ٢٥٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٢٣)، و«الديباج» (١/ ٣٤٩ ـ ٣٥١).

للإمام مالك رضي الله عنه.

[٣] «روض الطالب» عند الشافعيَّة، اختصره المقرئ من كتاب «روضة الطالبين» للنووي.

[٤] «زاد المستقنع» عند الحنابلة، اختصره الحجَّاوي من كتاب «المقنع» لابن قدامة.

**النَّوْعُ الثَّالِثُ**: أنْ يكون المختَصَرُ تابعًا لعدة كتبٍ (أصول) اخْتُصِرَ منها، واحتوى مسائِلَها، فكان زبدة هذه الكتب؛ مثل:

[١] «مخزن الفقه»[١]، عند الحنفيَّة.

جمع فيه مصنِّفه[٢] مسائلَ عشرة كتب في الفقه الحنفي؛ وهي:

«عيون المسائل» لأبي الليث السمرقندي ت (بعد ٣٧٣هـ).

و«الهداية شرح: (بداية المبتدي)» للمرغيناني ت (٥٩٣هـ).

و«وقاية الرواية في مسائل: (الهداية)» لمحمود المحبوبي ت (٦٧٣هـ).

و«المختار للفتوى» للموصلي ت (٦٨٣هـ).

و«مجمع البحرين وملتقى النيِّرين» لابن الساعاتي ت (٦٩٤هـ).

---

(١) انظر الكلام عليه، ومصادره، ومنهجه، وأهميته في: «المذهب الحنفي» (٢/ ٤٩٠ ـ ٤٩١).

(٢) مصنفه؛ هو الفقيه، خازن الكتب: مُصْلِح الدين، موسى بن موسى، الأَمَاسِيّ، الرُّومي، الحنفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ٩٣٨هـ)، و «الأَمَاسِيّ» نسبة إلى بلده «أمَاسية»، حيث كان قيِّمًا على كتب «جامع السلطان بايزيد خان العثماني»، واشتهر بلقب «حافظ الكتب»، وكان عمله هذا في عهد سليم الأوّل، وكان ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ صاحب رحلة في الطلب، في بلادي العرب والعجم، وكان متصوِّفًا، وقد انقطع في آخر عمره لإقراء الطلبة، والإفتاء في بلده، وفي تاريخ وفاته خلافٌ، فليُحَرّر.

انظر ترجمته في: «كشف الظنون» (٢/ ١٦٣٩)، و«هدية العارفين» (٢/ ٤٨١)، و«تاريخ الأدب العربي» (٩/ ٣٢٦ـ ٣٢٧)، و«الأعلام» (٧/ ٣٢٩)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٩٣٨).

و« كنز الدقائق » للنسفي ت (٧١٠هـ).

و« النقاية مختصر: (الوقاية) » لعبيدالله المحبوبي ت (٧٤٧هـ).

و« التكملة »؟!.

و« لطائف الإشارات » لابن قاضي سماونة ت (٨١٨هـ).

و « غرر الأحكام » لمولى خسرو ت (٨٨٥هـ).

[٢] « مختصر ابن الحاجب »(١)، عند المالكيَّة.

---

(١) للإمام: أبي عمرو، جمال الدين، عثمان بن عمر، ابن الحاجب، المالكي - رَحِمَهُ اللهُ - (٥٧٠ - ٦٤٦هـ)، كانَ من أذكياءِ العَالَمِ، رأسًا في العربيَّةِ، وعِلْمِ النَّظَرِ، وسارتْ بمصنفاتِهِ الرُّكْبانُ، وخالفَ النُّحاةَ في مسائلَ دقيقةٍ، وأوردَ عليهم إشكالاتٍ مُفْحِمَةً. قاله الذهبي.

من مؤلفاته: « مختصرٌ » في الأصول، وآخر في الفقه، و« الكافية » في النحو، و« شرْحها » و« الشافية » في الصرف، و« شرْحها ».

انظر ترجمته في: « وفيات الأعيان » (٣/ ٢٤٨ - ٢٥٠)، و« سير أعلام النبلاء » (٢٣/ ٢٦٤ - ٢٦٦)، و « الديباج » (٢/ ٨٦ - ٨٩)، و « معجم المؤلفين » (٢/ ٣٦٦ - ٣٦٧).

**[فَائِدَةٌ: فِي: تَسْمِيَةِ « مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ »، وَتَحْرِيرِ أَصْلِهِ]:**

لهذا الكتاب عدة أسماء؛ منها:

- « مختصر ابن الحاجب »؛ نسبة لمؤلفه.
- و « المختصر الفرعي »؛ تمييزًا له عن « مختصر ابن الحاجب » في « علم أصول الفقه ».
- و « الجامع بين الأمهات »؛ لما سيأتي بعد قليل في المتن.

فهذه - كما رأيتَ - أسماء متعدِّدة، لكتابٍ واحدٍ، وقد أخطأ من عدَّدها بتعدد أسمائها.

والسبب في التسميَّة الثالثة محلُّ خلافٍ، حتَّى بين مؤرخي المذهب المالكي.

* فيرى الثَّعالبيُّ أنَّ « مختصر ابن الحاجب » هو مختَصَرٌ لـ « التهذيب » للبراذِعي.

* ويرى أبو زيد ابن الإمام ت (٧٤٣هـ)، وابن كثير، وابن حجر (وهما شافعيَّان)، والدسوقي، ومخلوف أنَّه مختصرٌ لـ « عِقْد الجواهر الثمينة » لابن شاس، وهو قول ابن شاس نفسه.

والغريبُ أنَّ ابنَ الحاجب لما ذُكِرَ له ذلك؛ قال: (بل ابنُ شاس اختصر كتابي).

يقول ابن قطرال المراكشي - رَحِمَهُ اللهُ - ت (٧١٠هـ) [كما في: « نفح الطيب » (٥/ ٢٢١)]:

=

قيل: إنَّ ابن الحاجب ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ جمع في «مختصره» هذا خلاصة ما جاء في الأمهات الفقهيَّة المالكيَّة؛ كـ: «المدونَةِ»، ومختصراتِها، وغيرِها من الكتب التي بلغت (ستين) ديوانًا.

لذا كان يُسَمَّى هذا المختصر: «الجامع للأمهات»[1].

**والنَّوْعُ الثَّانِي[2] عَلَى حَالَتَيْنِ:**

**الْـحَالَةُ الأُولَى:** أن يَقْتَصِر المخْتَصِرُ على ألفاظِ، وعباراتِ الكتاب الأصل، فيكتفي بحذف المكرَّر، وما يراه حشوًا، دون زيادة على ما ورد في الأصل، أو استدراك، أو تعقيب.

=

(هو [أي: ابن الحاجب] أعلم بصناعة التأليف من ابن شاس، **والإنصافُ أنَّه لا يخرج عنه**، وعن ابن بشير إلا في الشيء اليسير، فهما أصلاه، ومعتمداه، ولا شكَّ أنَّ له زيادات، وتصرفات تنبئ عن رسوخ قدمه، وبُعْد مَداه) أ.هـ

* وجاء النص في مطبوعة «التوشيح» (ص ١٤٩ ـ ١٥٠) ـ وأظنه مصحفًا ـ هكذا: (**والإنصاف أنَّه يخرج عنه**، وعن ابن بشير إلا في الشيء اليسير، فيما أَصَّلاه، ومهَّداه...).

وأحسن من بحثَ هذه المسألة، وأجاد فيها أ.د. حَميد بن محمد لَحْمَر في مقدمة تحقيقه لـ: «عِقْد الجواهر» (١/ ٥٥ ـ ٥٨)، والذي توصَّل إليه ـ بأدلةٍ قويَّة ـ أنَّ ابن الحاجب بنى «مختصره» على «عِقْد الجواهر» لابن شاس، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

وانظر: «البداية والنهاية» (١٧/ ٣٠٢)، و«رفع الإصر» (١/ ٢٠٥)، و«توشيح الدِّيباج» (ص ١٤٩ ـ ١٥٠)، و«نفح الطيب» (٥/ ٢٢١)، و«حاشية الدسوقي» (٤/ ٣٣٣)، و«شجرة النُّور» (١/ ١٦٥)، و(١/ ١٦٧)، و«الفكر السَّامي» (٤/ ٤٥٧)، و«اصطلاح المذهب» (ص ٣٤٤، و٤٠٥ ـ ٤٠٦).

(١) انظر الكلام على هذه التسميَّة في الحاشية السابقة.

(٢) وهو: أنْ يكون المختَصَرُ تابعًا لكتابٍ (أصل) اخْتُصِرَ منه، واحتوى مسائله.

**الْـحَالَةُ الثَّانِيَةُ:** أنْ يَزيد - بعدَ الاختصارِ - عباراتٍ، وجُمَلاً، ومسائلَ يراها مُكَمِّلة للمُخْتَصَر.

وهذه الأنواع معروفة، وأمثلتها معلومة عند طلاب العلم(١).

وقد اشتهر كلُّ مذهبٍ بـ «مختصراتٍ» تخصّه عوّل عليها علماؤهم، فـ «دَرَسُوها»، و «دَرَّسُوها»، و «شرحوها»، و «نظموها»، وكتبوا عليها «الزوائد»، و...

**قال أ.د: محمد أبو الأجفان(٢):**

(كُتُبُنَا الفقهيَّة القديمة، التي تمثل ثروة نفيسة، ومصدرًا هامًا، جاءت مختلفة في أسلوب عرضها للمسائل؛ فمنها:

المخْتَصَر(٣)، ومنها المبسوط.

وكثيرًا ما يعمد المؤلف، في فن معين، إلى وضع عدة مؤلفات فيه، متفاوتة في الإيجاز والإطناب، مراعيًا مستوى طبقة القُرَّاء الموجه إليهم

---

(١) سيأتي مزيد إيضاح لهذه الأنواع في: المَبْحَثِ التَّاسِعِ: [مُقَابَلَةُ «الْـمُخْتَصَرِ» عَلَى «الأَصْلِ» عِنْدَ التَّحْقِيقِ] (ص ٢٤٣-٢٤٩).

(٢) في مقدمة تحقيقه لـ: «مختصر: (كتاب النظر)» (ص ٩٣).

وانظر: «الحاوي» (١/ ١٠ - ١١)، و «كشف الظنون» (١/ ٣٥)، و «منهج البحث في الفقه الإسلامي» (ص ١٤٣ - ١٤٧)، و «المدخل المفَصَّل» (٢/ ٦٧٨ - ٦٧٩)، و «المتون الفقهيَّة» (ص ٢٤٣ - ٢٤٩).

(٣) قد يحمل كتاب فقهي اسم «مختصر»، رغم كبر حجمه، ولعلَّ السر في هذه التسمية، أنَّه يبدو مختصرًا، بالنسبة لغيره من المدونات الموسوعة، أو لأنَّه لم يشتملْ على كل الأحكام الفقهيَّة، وذلك مثل: «مختصر ابن عرفة». [أبو الأجفان]

الكتاب[١].

وظاهرةُ الاختصارِ ملحوظةٌ في الكثيرِ من الكتبِ الفقهيَّة، كما شملت سائر الفنون في ثقافتنا الإسلاميّة، وتشير مقدمات أغلب المختصرات إلى دواعيها؛ التي منها: تقلص الهمم، التي تمكن من تتبع المطولات.

والكتبُ التي تُنعتُ بالاختصارِ؛ تكونُ تارةً منصبَّة على كتابٍ معين[٢]، تختصر عباراته، وتصغر حجمه، وتارة تنصب على مجموعة كتب، تختصرها في واحد[٣].

وبعض الكتب، الموسومة بالاختصار، لم تختصرْ أصلاً معينًا، وإنَّما سُمِّيَت بذلك؛ لما اتسمت به من الإيجاز، في أسلوب تقديم المسائل[٤]) أ.هـ

* * *

(١) ومثال ذلك: الإمام: موفق الدين ابن قدامة ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٥٤١ ـ ٦٢٠هـ) حيث كتب في «الفقه الحنبلي» عدة مصنفاتٍ، مناسبة لكافة الناس، على تفاوت أعمارهم، وعقولهم، ومسالكهم في الطلب.

فنجده قد ألَّف: «العدة»، و «المقنع»، و «الكافي»، و «المغني».

فكتاب: «العمدة» خاص بالمبتدئين، اقتصر فيه على القول المعتمد، في المذهب.

وكتاب: «المقنع»، أكبر من سابقه، متوسط في حجمه، وأطلق في كثيرٍ من مسائله روايتين؛ ليتدرب طالب العلم المبتدئ، على الترجيح.

وكتاب: «الكافي»، أوسع من: «المقنع»، وقد ذكر الأدلة على الكثير من مسائله، مع الكلام على روايات المذهب.

وكتاب: «المغني»، خاصٌّ بالعلماء، ولمن أراد معرفة الأقوال، بقائليها، وأدلتهم، ومناقشتها، مع ترجيح الرَّاجح، والرد على المرجوح، وهو عام، وشامل لكل المذاهب الأربعة، وماسواها، من أقوال الصحابة ﷺ، والتابعين رَحِمَهُم الله، ومن بعدهم.

انظر: «المدخل» (ص ٤٣٣ ـ ٤٣٤)، و «المدخل المفصَّل» (٢/ ٧١٩).

(٢) مثل: «اختصار مقدمات ابن رشد»؛ للرعيني. [أبو الأجفان]

(٣) مثل: «المختصر الفرعي»؛ لابن الحاجب، الموسوم بـ: «جامع الأمهات». [أبو الأجفان]

(٤) مثل: «مختصر الطَّحاوي»، و «مختصر خليل»، و «مختصر الخِرَقي».

**[أَغْرَاضُ الِاخْتِصَارِ]**(١):

للاختصارِ أَغْرَاضٌ عِدة، حملتِ العلماءَ، وطلابَ العلمِ إليه.

ويمكنُ معرفةُ هذِهِ الأغراضِ بتأملِ ما قيلَ في «نشأةِ المختصراتِ».

ويمكنُ إيجازُ هذِهِ الأغراضِ فيما يأتي:

**(١)** دعوةُ النَّاسِ إلى الخيرِ، وحَثُّهُم علَى تعلُّمِ العِلْمِ، وتعليمِهِ، ويكونُ ذلكَ بأمورٍ من أهمِّها اختصارُ المطوّلات.

**(٢)** تقريبُ العلومِ الشرعيَّة، والعربيَّة للنَّاسِ، وتيسيرُ حِفْظِهَا للمبتدئين من الطَّلَبَةِ؛ نظرًا لِضَعْفِ الهِمَمِ، وَقِصَرِ الطُّموحِ.

**(٣)** مُساعدةُ العلماءِ، وطلابِ العلم ـ وبالأخصِ الفقهاء ـ في سرعةِ استحضارِ المسائلِ العلميَّةِ.

**(٤)** دعوةُ النَّاسِ إلى العملِ بقولٍ واحدٍ، وهو الرَّاجحُ.

**(٥)** تقريبُ الكتبِ المطوَّلةِ، وجَعْلُ زُبْدَتِهَا في متناولِ الطلبة.

*** وهذه بعضُ النصوصِ في ذلك [إضافة لما سبق]:**

**قال الإمام ابن الحاجب ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في مقدمة مختصره في «الأصول»**(٢):

(لَمَّا رَأَيتُ قُصُورَ الْهِمَمِ عَنِ الإِكْثَارِ، وَمَيْلِهَا إِلَى الإِيجَازِ، والِاخْتِصَارِ؛ صَنَّفْتُ مُخْتَصَرًا فِي «أُصُولِ الْفِقْهِ»، ثُمَّ اخْتَصَرْتُهُ عَلَى وَجْهٍ بَدِيعٍ، وَسَبِيلٍ مَنِيعٍ، لا يَصُدُّ

---

(١) انظر المراجع الواردة عند نشأة المختصرات، والقولُ في أغراضِ المختصرات مستفادٌ من الكلام على نشأتها؛ فتأمل.

وانظر ـ أيضًا ـ ما سيأتي في: المَبْحَثِ الثالثِ: [مَحَاسِنُ الْمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ] (ص ١٠٧-١٢١).

(٢) «مختصر: (منتهى السَّؤل)» (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

اللَّبِيبَ عَنْ تَعَلُّمِهِ صَادٌّ، وَلا يَرُدُّ الأَرِيبَ عَنْ تَفَهُّمِهِ رَادٌّ) أ.هـ

**وقال الإمام: محمد بن عبدالواحد بن الهمام، الحنفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٧٨٨ ـ ٨٦١هـ) في مقدمة مختصره في «الأصول»**[1]:

(وَبَعْدُ؛ فَإِنِّي بَعْدَ أَنْ صَرَفْتُ طَائِفَةً مِنَ الْعُمُرِ فِي طَرِيقَيِ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ فِي الأُصُولِ؛ خَطَرَ لِي أَنْ أَكْتُبَ كِتَابًا مُفْصِحًا عَنْ الاصْطِلاحَيْنِ، بِحَيْثُ يَطِيرُ مَنْ أَتْقَنَهُ إِلَيْهِمَا بِجَنَاحَيْنِ، إِذْ كَانَ مَنْ عَلِمْته أَفَاضَ فِي هَذَا الْـمَقْصُودِ لَمْ يُوضِحْهُمَا حَقَّ الإِيضَاحِ، وَلَمْ يُنَادِ مُرْتَادَهُمَا بَيَانُهُ إِلَيْهِمَا بِحَيَّ عَلَى الْفَلاحِ، فَشَرَعْتُ فِي هَذَا الْغَرَضِ، ضَامًّا إِلَيْهِ مَا يَنْقَدِحُ لِي مِنْ بَحْثٍ وَتَحْرِيرٍ، فَظَهَرَ لِي بَعْدَ قَلِيلٍ أَنَّهُ سِفْرٌ كَبِيرٌ، وَعَرَفْتُ **مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ انْصِرَافَ هِمَمِهِمْ ـ فِي غَيْرِ الْفِقْهِ ـ إِلَى الْـمُخْتَصَرَاتِ، وَإِعْرَاضَهُمْ عَنْ الْكُتُبِ الْـمُطَوَّلاتِ؛ فَعَدَلْت إِلَى مُخْتَصَرٍ** مُتَضَمِّنٍ ـ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ـ الْغَرَضَيْنِ[2]، وَافٍ ـ بِفَضْلِ اللهِ سُبْحَانَهُ ـ بِتَحْقِيقِ مُتَعَلَّقِ الْعَزْمَيْنِ[3]) أ.هـ

**وقال الإمامُ الخِرَقِي في مقدمة «مختصره»**[4]:

(اخْتَصَرْتُ هَذَا الْكِتَابَ عَلَى مَذْهَبِ الإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ

---

(١) «التحرير» (١/ ١١ ـ ١٢).

(٢) (يَعْنِي – وَاللهُ أَعْلَمُ – غَرَضَهُ الَّذِي هُوَ ذِكْرُ الاصْطِلاحَيْنِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَصَدَهُ مِنْ الإِيضَاحِ وَالإِتْقَانِ، وَغَرَضَ أَهْلِ الْعَصْرِ الَّذِي هُوَ الاخْتِصَارُ فِي الْبَيَانِ) أ.هـ بنصه من: «التقرير والتحبير» (١/ ١٢).

(٣) (يَعْنِي – وَاللهُ أَعْلَمُ – بِأَحَدِ الْعَزْمَيْنِ: الْعَزْمَ عَلَى بَيَانِ الاصْطِلاحَيْنِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ. وَبِالآخَرِ: الْعَزْمَ عَلَى ضَمِّ مَا يَنْقَدِحُ لَهُ مِنْ بَحْثٍ وَتَحْرِيرٍ إِلَى ذَلِكَ) أ.هـ بنصه من: «التقرير والتحبير» (١/ ١٢).

(٤) «مختصر الخِرَقِي» (ص ١٣).

ﷺ؛ لِيَقْرُبَ عَلَى مُتَعَلِّمِهِ) أ.هـ

**فقالَ الإمامُ ابن قُدامة المقدسي[١] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ تعليقاً على كلامه:**

(فَائِدَةُ الاخْتِصَارِ: التَّقْرِيبُ، وَالتَّسْهِيلُ عَلَى مَنْ أَرَادَ تَعَلُّمَهُ، وَحِفْظَهُ، فَإِنَّ الْكَلامَ يُخْتَصَرُ لِيُحْفَظَ، وَيُطَوَّلُ لِيُفْهَمْ.

وَقَدْ ذَكَرَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ مَقْصُودَهُ بِالاخْتِصَارِ؛ فَقَالَ: (لِيَقْرُبَ عَلَى مُتَعَلِّمِهِ). أَيْ: يَسْهُلَ عَلَيْهِ، وَيَقِلَّ تَعَبُهُ فِي تَعَلُّمِهِ) أ.هـ

وسيأتي[٢] كلامٌ **للعلامة الحجوي** ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ يقول فيه عن الْـمُخْتَصِرِين:

(وفكرتهم هذه مبنية على مقصدين؛ وهما:

تقليل الألفاظ تيسيرًا على الحفظ[٣].

وجمع ما هو في كتب المذهب من الفروع، ليكون أجمع للمسائل...

ثم قال:

المقصود الذي لأجله وقع الاختصار، وهو جمعُ الأسفارِ في سفرٍ واحدٍ، وتقريبُ المسافةِ، وتخفيفُ المشاقِّ، وتكثيرُ العِلْمِ، وتقليلُ الزَّمَنِ) أ.هـ

* * *

---

(١) في: «المغني» (١/ ٨).

(٢) (ص ١٥٦).

(٣) كذا؛ والأقرب: (تيسيرًا للحفظ)، أو (تيسيرًا على الحفاظ).

خاص بالاستدراك والتعقيب
[ المبحث الثاني ]

........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................




# المَبْحَثُ الثَّالِثُ

# [مَحَاسِنُ الْمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ]

الأصلُ في النَّقْدِ أنْ يُقدِّمَ النَّاقدُ المحاسنَ على المساوئ؛ لذا قدّمت الكلام على محاسن المختصرات.

ويلحظ أنَّي ركّزت في كلامي على المحاسن على «المختصرات الْفِقْهِيَّةِ»، وهذا متمشٍّ مع ما ذكرته في عنوان الكتاب، وفي مقدمته، ويمكن أن نستفيد من ذلك في محاسن المختصرات عمومًا.

ومعلومٌ أنَّ محاسنَ المختصراتِ الفقهيَّةِ كثيرةٌ؛ وسأكتفي بِذكرِ بعضِها:

**(١) تقريبُ المذهبِ الفقهي لطلاب العِلْمِ[١]، وضبطُ مسائلِهِ العلميَّة.**

وهذا من أهم ما يميز المختصرات عن الكتب المطوَّلة، فنجد أنَّ طالب العلم يضع جهده في حفظ مختصرٍ في ورقات معدودة، ويجمع بحفظه هذا مئات - بل آلاف - المسائل الشرعيَّة، في كافةِ الأبوابِ الفقهيَّة[٢].

يقول شيخُنا العلامة الدكتور: محمد بن لطفي الصباغ[٣] حَفِظَهُ الله:

(أمَّا محاسنها؛ فهي: ضبطُ مادَّةِ العِلْمِ في ذهنِ طَلَبَةِ العِلْمِ، واستحضارها دائمًا، وقد كان الطلاب يستحضرون هذه المتون، ويظلون يُردِّدُونها بين الحين والحين) أ.هـ

وانظر الكلامَ الآتي لشيخِنا القاضي عبدالعزيز ابن قاسم - حَفِظَهُ الله - في آخر هذا المبحث، رقم: (١، ٢، ٣).

**(٢) معرفة أحكام المسائل بيسر وسهولة[٤].**

وانظر الكلام الآتي لشيخنا القاضي ابن قاسم - حَفِظَهُ الله - في آخر هذا المبحث.

---

(١) انظر تعليق ابن قدامة على كلام الْخِرَقي الوارد قبل قليل.

(٢) انظر: المبحثَ السَّابع: [سَعَةُ الْـمَادَّةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي الْـمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ] (ص ٢٢١-٢٢٨).

(٣) في: «المناهج والأُطُر التأليفيَّة» (ص ٣١).

(٤) انظر: «منهج البحث في الفقه» (ص ١٤٤)، و«المتون الفقهيَّة» (ص ٣٢٧).

**(٣) سهولة تدريسها، وحفظها**[١].

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي رَحِمَهُ اللهُ:

(الكلامُ يُبَسَّط لِيُفْهَم، ويُخْتَصر لِيُحْفَظ)[٢] أ.هـ

وانظر الكلام الآتي لشيخنا القاضي ابن قاسم -حَفِظَهُ الله- في آخر هذا المبحث، رقم: (٧).

**(٤) اعتماد غالبها على قولٍ واحد.**

وهذا مما ساعد على الاهتمام بالمختصراتِ، وحفظِها؛ لأنَّ هذا القول الذي يُبْنَى عليه المخْتَصَر، هو القول الراجح في المذهب، وهو ما اختاره المحقِّقون من المذهب، العارِفون بأصوله، وهو المُفْتَى به عند المتأخرين[٣].

**(٥) اشتمالها - رغم قصرها - على أكبر قدرٍ من المسائل الفقهيَّة الفرعيَّة.**

وسيأتي مزيد بيان لهذا الأمر عند المبحث السَّابع[٤].

**(٦) حفظها يعين العلماء، وطلاب العلم على سرعة استحضار المسائل الفقهيَّة.**

---

(١) انظر: «منهج البحث في الفقه» (ص ١٤٤).

(٢) انظر: «مغني المحتاج» (١/ ٩).

(٣) هذا هو المفترض في القول الذي يكتفي به المُخْتَصِر.

ولذلك أخذ أهل العلم على العلامة الحَجَّاوي - رَحِمَهُ اللهُ - أنَّه أورد في «زاد المستقنع» مسائلَ خالفَ فيها الرَّاجح في المذهب، المعمول به عند المتوسطين.

وأورد فيه - أيضًا - مسائلَ خالف فيها الرَّاجح في المذهب، المعمول به عند المتأخرين.

وقد قمت بدراسة فقهية مذهبية لبعض هذه المسائل في: «المسائف الفقهية التي خالف فيها الحجاوي الراجح من المذهب»، وهو تحت الطبع.

(٤) انظر: المَبْحَثَ السَّابع: [سَعَةُ المَادَّةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي الْـمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ] (ص ٢٢١-٢٢٨).

قالَ العلامةُ: محمد الفيروزآبادي[١] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في معرَضِ حديثِهِ عن كتب العلوم:

(تنحصرُ في جهَةِ المقدارِ في ثلاثَةِ أصنافٍ:

ـ **مختصرة**: لفظها أوجز من معناها.

وهذه تُجْعَلُ تذكرةً لرؤوسِ المسائلِ، ينتفعُ بها المنتهي للاستحضارِ، وربما أفادت بعضَ المبتدئينَ من الأذكياء الشُّهاء، لسرعة هجومهم على المعاني من العبارات الدقيقة.

ـ **ومبسوطة**: تقابل المختصرة؛ ويُنْتَفَعُ بها للمطالعة.

ـ **ومتوسطة**: لفظها بإزاء معناها؛ ونفعها عام) أ.هـ

**(٧) تدريب طالب العلم على الصبر والجد والاجتهاد، وتمييزه عن غيره.**

**يقولُ الأستاذُ الدكتور: عبدالكريم محمد الأسعد[٢] حَفِظَهُ الله:**

(إنِّي اعتقدُ أنَّ هذا الأسلوبَ مِنَ التَّصْنِيفِ[٣] يُرَبِّي فضِيلةَ البحثِ والتَّمْحِيصِ، وَيُنَمِّي حِلْيَةَ الصَّبْرِ، والاعْتِمادَ عَلَى النَّفْسِ، ويُعَوِّدُ عَلَى دِقَّةِ المُلاحَظَةِ) أ.هـ

وانظر الكلامَ الآتي لشيخِنا القاضي ابن قاسم ـ حَفِظَهُ الله ـ في آخر هذا المبحث، رقم: (٥، ٦، ٧، ٨).

---

(١) في: «بصائر ذوي التمييز» (١/ ٤٩).

وأخَذَ هذا الكلامَ بنصِّهِ جماعةٌ دون نسبته إلى الفيروزآبادي؛ منهم: حاجي خليفة في: «كشف الظنون» (١/ ٣٥)، في معرض حديثه عن أقسام التدوين، وأصناف المدونات.

وعنه: صدِّيق بن حسن خان في: «أبجد العلوم» (ص ١٠٧)، والتونكي في: «معجم المصنفين» (١/ ٧٩ ـ ٨٠)، وشيخنا الصباغ في: «المناهج والأُطُر التأليفيَّة» (ص ٢٢).

(٢) في: «دِفاعٌ عن ظاهرة المتون» (ص ٤٥٧).

(٣) أسلوب المتون والمختصرات.

**(٨) نظرًا لصغر حجمها؛ فإنَّ طالب العلم يستطيع الاطلاع على فكر مذهب فقهي بكامله، ويكون ـ غالبًا ـ قد اطّلع على أرجح روايات ذلك المذهب**[1].

ومن يقرأ مقدمة «المختصرات» يلمس هذا، وسأختارُ بعض المقدمات؛ لتأكيد ذلك:

**[١] مقدمة: «إرشاد السالك إلى أشرف المسالك»؛ لعبدالرحمن بن محمد بن عسكر، شهاب الدين، المالكي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٦٤٤ ـ ٧٣٢هـ):**

(فإنَّ الولدَ السعيد سألني أنْ أضع له كتابًا، يكون مع كثرة معانيه، وجيز اللفظ، سهل التناول، والحفظ) أ.هـ

**[٢] مقدمة: «مختصر خليل»؛ لخليل بن إسحاق، الجندي، المالكي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ٧٦٩هـ):**

(قد سألني جماعة: مختصرًا على مذهب الإمام مالك، مبينًا لما به الفتوى؛ فأجبت سؤالهم) أ.هـ

**[٣] مقدمة: «التنبيه»؛ لإبراهيم بن علي، أبي إسحاق، الشيرازي، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٣٩٣ ـ ٤٧٦هـ):**

(هذا كتابٌ مختصرٌ في أصولِ مذهبِ الشافعي، إذا قرأه المبتدي، وتصوّره؛ تنبَّه به على أكثر المسائل، وإذا نظر فيه المنتهي؛ تذكَّر به جميعَ الحوادث) أ.هـ

**[٤] مقدمة: «الغاية والتقريب»؛ لأحمد بن الحسن [الحسين]، الأصْبَهَاني**[2] **ـ**

(١) انظر: «المتون الفقهيَّة» (ص ٣٢٧).

(٢) الإمام، القاضي، أبو الطيب، شهاب الدين، العَبَّادَانِيّ، البصري، الشهير بـ (أبي شجاع)، دَرَّس بـ «البصرة» أَزْيَدَ من أربعين سنة على مذهب الشافعي، روى عنه الحافظ السِّلَفِيّ، وقال: (هو من أولاد الدهر).

له ـ غير «المختصر» ـ شرحٌ على «الإقناع» للماوردي، رآه السبكي.

=

رَحِمَهُ اللهُ ـ (٤٣٤ ـ ٥٩٣هـ):

=

وعلى جلالة هذا العالم، وشهرة «مختصره»؛ إلا أنَّه لم يُتَرْجم له في كتب طبقات الشافعيَّة، سوى ترجمة يسيرة جدًا عند السبكي، جُلُّها منقولٌ عن ياقوت الحموي رَحِمَهُمَا الله.

من أجَلِّ مصنفاتِه: «الغايةُ والتقريب»، ويُسَمَّى: «غاية الاختصار»، وهو متنٌ شافعيٌّ مشهورٌ بالنسبة إلى مُصَنِّفه؛ فيُقال: «متن أبي شجاع»، و«مختصر أبي شجاع»، بل سُمِّيَ بأخصرَ من هذا، وأُطْلِق عليه: «أبو شجاع»، فيقولون: [شَرَحَ فلانٌ «أبا شجاع»]، أو [جاء في «شرح: (أبي شجاع)» كذا...].

وعناية فقهاء الشافعيَّة بهذا المتن ظاهرة لمن له أدنى نظر في مصنفات الفقه الشَّافعي.

[تَنْبِيهٌ: تَحْقِيقُ تَارِيخِ وَفَاةِ أَبِي شُجَاعٍ]:

لا شك في أنَّ ولادة أبي شجاع كانت سنة (٤٣٤هـ)؛ لأنَّه هو الذي أخبر به، وعند سركيس، وعنه الزركلي (٥٣٣هـ) وهو خطأ، هذا عن مولده.

أمَّا عن تاريخ وفاته، فقد وقع فيه اضطرابٌ، فقد جاء في «كشف الظنون» ـ وعنه «هدية العارفين» ـ أنَّ وفاته كانت سنة (٥٠٠هـ)، وهو خطأ؛ لأنَّ الحافظ السِّلَفِيّ قال: (ذكر لي في سنة خمسمائة، وعاش بعد ذلك ما لا أتحقَّقه).

* ولمَّا تحقَّقنا من تاريخ مولده، وحيث أنَّ ياقوت ذَكَرَ أنَّه دَرَّس بـ «البصرة» أَزْيَدَ من أربعين سنة، وقد ذكرت بعض المصادر أنَّه دَرَّسَ بـ «البصرة» بعد ما بلغ الأربعين؛ حينها نجزم بأنَّه عاش إلى سنة: (٥١٤هـ)، بل تجاوزها، وهذه المدة أكثر من (٨٠) ثمانين سنة، بمدة لا نستطيع تحديدها، و (الثمانون) سنة لا تتفق مع قول الحافظ السِّلَفِيّ: (هو من أولاد الدهر). وقد ذكرَ بعضُ أهل العلم أنَّ أبا شجاع هذا من المُعَمَّرين، حيث عُمِّرَ (١٦٠) سنة، وكانت وفاته سنة: (٥٩٣هـ)، والله أعلم.

انظر ترجمته في: «معجم البلدان» (٤/ ٧٤)، و«طبقات الشافعيَّة» (٦/ ١٥)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٦٢٥)، و«هدية العارفين» (١/ ٨١ ـ ٨٢)، و«معجم المطبوعات» (١/ ٣١٨)، و«تاريخ الأدب العربي» (٤/ ٥٣)، و«الأعلام» (١/ ١١٦ ـ ١١٧)، و«معجم المؤلفين» (١/ ١٢٥).

وانظر عناية فقهاء الشافعيَّة بـ «مختصر أبي شجاع» زيادة على ماسبق في: «إيضاح المكنون» (٢/ ١٣٦، و٤٤٧ ـ ٤٤٨)، و«جامع الشروح» (٢/ ١٢٦٠ ـ ١٢٦٩).

(سألني بعض الأصدقاء: أنْ أعملَ مختصرًا في الفقه على مذهبِ الإمامِ الشافِعيِّ، في غاية الاختصار[1]، ونهاية الإيجاز؛ ليقربَ على المتعلِّم دَرْسُهُ[2]، ويَسهُلَ على المبتدي حفظُهُ، وأنْ أُكْثِرَ فيه من التقسيماتِ، وحَصْرِ الخِصَال...) أ.هـ

**[٥] مقدمة «زاد المستقنع»؛ لموسى بن أحمد، الحَجَّاوي، الصَّالِحِي - رَحِمَهُ اللهُ - (٨٩٥-٩٦٨هـ):**

(هذا مختصرٌ في الفقه من «مقنع» الموفق أبي محمد، على قولٍ واحدٍ، وهو الرَّاجحُ في مذهب أحمد، وربما حذفتُ منه مسائلَ نادرةَ الوقوعِ، وزدت ما على مثله يُعْتَمَدُ، إذ الهممُ قد قَصُرَت، والأسبابُ المثَبِّطَةِ عن نَيْلِ المرادِ قد كَثُرَت، وهو - بعونِ الله - مع صِغَرِ حَجْمِهِ حَوى ما يُغْنِي عن التطويلِ) أ.هـ

**[٦] مقدمة: «أخصر المختصرات»؛ لمحمد بن بدر الدين بن بَلْبَان، الدمشقي، الحنبلي - رَحِمَهُ اللهُ - (١٠٠٦-١٠٨٣هـ):**

(قد سنحَ بخَلَدِي أنْ أختَصِرَ كتابي المُسَمَّى بِـ: «كافي المبتدي» الكائن[3] في فقه الإمام أحمد؛ ليَقْرُبَ تناولُه على المبتدئين، ويَسْهُلَ حفظُهُ على الرَّاغبين، ويقلَّ

(١) ولهذه العبارة سُمِّي هذا المتن بـ: «الغاية في الاختصار».

(٢) في نسخة: (يَخِفُّ على الطالب فهمه).

(٣) [فَائِدَةٌ]:

أُثبتت هذه الكلمة [الكائن] في كلِّ طبعاتِ الكتابِ وشروحِه؛ وهي حَشْوٌ لا مُسَوِّغَ لِوُجُودِهِ، ثم إنَّ هذا الكتاب من المختصرات، والمُخْتَصِرُون يحذفونَ - طَلَبًا للاختصار - ما فيه فائدة، فكيف بإدراجِ الحشْوِ الذي لا فائدة فيه، وقد كَثُرَ استعمال هذه الكلمة [الكائن] في مناسباتٍ عِدة، وحرف الجر الذي يتلوها يُغني عنها، ومن هذا الباب قول الناس اليوم: (الحفلُ في بَيْتِنا الكَائِن في شارِعِ كذا)، والأمرُ كما عَلِمْتَ.

وانظر: «معجم الأخطاء الشائعة» (ص ٢٢٤).

حجمُهُ على الطَّالبين) أ.هـ

**[٧] مقدمة منظومة: «الزُّبَد»[١] للشيخ أبي العباس ابن أرسلان (سبق) رَحِمَهُ اللهُ:**

(وبعـــدُ هــذي زُبَدٌ نَظَمْتُهَا ... أبياتُهَا ألفٌ بِما قـد زِدْتُها
يَسْهُلُ حِفْظُهَا عـلى الأطفالِ ... نافِعةٌ لِمُبتـــدِي الرِّجـــالِ
تكفي مـع التوفيق للمُشْتَغِلِ ... إنْ فُهِمَت وأُتْبِعَت بالعمـلِ) أ.هـ

**قال الإمام: أبو الحسن الماوردي[٢] رَحِمَهُ اللهُ:**

(المختصر أقرب إلى الحفظ، وأبسط للقارئ، وأحسن موقعًا[٣] في النفوس؛

---

(١) أو «صفوة الزُّبَد»؛ وهي نظمٌ لكتاب «الزُّبَد» في الفقه الشافعي؛ للفقيه: هبة الله بن عبدالرحيم، أبي القاسم، شرف الدين، (ابن البارِزِي)، الجهني، الحموي، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٦٤٥ــ ٧٣٨هـ).

وقد اهتم بشرح هذه «المنظومة»:

الإمام الشهاب الرَّمْلِي ت (٩٥٧هـ) في: «فتح الرحمن بشرح: (الزُّبَد) لابن رسلان».

وابنه الإمام الشمس الرَّمْلِي ت (١٠٠٤هـ) في: «غاية البيان في شرح: (زُبَد) ابن رسلان».

الشيخ أحمد الفشني في: «مواهب الصمد شرح: (الزُّبَد)».

الشيخ محمد بن زياد الوضَّاحي الشرعبي ت (١١٣٥هـ).

الشيخ يوسف بن محمد البطاح الأهدل ت (١٢٤٦هـ)، وشرْحُه اقتصر على قسم العبادات فقط.

الشيخ مطر بن مهدي الغرباني في: «فيض المنان».

الشيخ محمد بن علي (المفتي الحبيشي) ت (١٢٨٣هـ) في: «فتح المنان شرح: (زُبَد) ابن رسلان».

انظر: «جامع الشروح والحواشي» (٢/ ١٠٠٦ـ ١٠٠٩).

(٢) في: «الحاوي» (١/ ١١).

وعنه ـ دون نسبة ـ الإمام ابن أمير الحاج في «التقرير» (١/ ١٢).

(٣) كذا في الأصل، ولعلها: (وَقْعًا)، والله أعلم.

ولذلك تداول[١] إعجاز قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ ﴾ [البقرة: ١٧٩]؛ لاختصار لفظه، وإجماع معانيه.

وعجبوا من وجيز قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤].

ومن اختصار قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي ﴾ [هود: ٤٤].

وقالوا: إنَّها أَخْصَرُ آيةٍ في: «كتاب الله تعالى».

واستحسنوا اختصار قوله عز وجل: ﴿ وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلۡأَعۡيُنُ ﴾ [الزخرف: ٧١]، كيف جمع بهذا اللفظ الوجيز بين جميع المطعومات، وجميع الملبوسات؟!

ولفضل الاختصار على الإطالة؛ قال النبي ﷺ:

«**أُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَاخْتُصِرَتْ لِيَ الْحِكْمَةُ اخْتِصَارًا**»[٢].

---

(١) كذا في الأصل، والفعلُ ـ كما ترى ـ بدون فاعل؛ ولعلَّ الأقرب: (تَداولوا)، أو (تُدُووِلَ)، وفي: «التقرير»: (تداولَ الناسُ).

(٢) سبق تخريج الشطر الأوّل (ص ٢٢).

أما الشطر الثاني؛ فوجدته بلفظ: «**واختصر لي الكلام اختصارًا**».

رواه العسكري في: «الأمثال»؛ عن جعفر بن محمد، عن أبيه (مرسلاً).

انظر: «المقاصد الحسنة» (ص ٢١٨ ـ ٢١٩)؛ برقم: (٢٦٦)، و «كشف الخفاء» (١/ ١٥ ـ ١٦)؛ برقم: (٨)، و (٢/ ٢٦٣)؛ برقم: (٨١٩).

وبلفظ: «**واختصر لي الحديث اختصارًا**».

أخرجه الدارقطني في: «السنن»؛ كتاب: النّوادر والأحاديث المتفرقة. (٤/ ١٤٤ ـ ١٤٥)؛ برقم: (٨)؛ عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ (مرفوعًا)، وسنده: ضعيف.

وأخرجه البيهقي في: «الجامع لشعب الإيمان»؛ بابٌ: في حبِّ النبي ﷺ. فصل: في بيان النبي ﷺ وفصاحته. (٤/ ٥٤)؛ برقم: (١٣٦٧)، عن عمر بن الخطاب ﷺ (مرفوعًا)، وسنده: ضعيف.

=

وقال الحسن بن علي [رَضِيَ الله عَنْهُمَا]:

=

وأخرجه عبدالرزاق في: «المُصَنَّف»؛ كتاب: أهل الكتاب. باب: مسألة أهل الكتاب. (٦/ ١١٢ ـ ١١٣)؛ برقم: (١٠١٦٣)، من طريق: معمر، عن أيُّوب، عن أبي قلابة، عن عمر بن الخطاب ﷺ (مرفوعًا)، ضمن قصة (مطوَّلاً).

وأخرجه أبو يعلى في: «مسنده»، كما في: «مجمع الزوائد»؛ كتاب: العلم. باب: ليس لأحدٍ قولٌ مع رسولِ الله ﷺ. وباب: الاقتداء بالسلف. (١/ ١٧٣ و ١٨٢)، و «المقاصد الحسنة» (ص٢١٨ ـ ٢١٩)؛ برقم: (٢٦٦)، و «كشف الخفاء» (١/ ١٥ ـ ١٦)؛ برقم: (٨).

والعقيلي في: «الضعفاء» (٢/ ٣٦٩).

كلاهما ـ أبو يعلى والعقيلي ـ من طريق: علي بن مسهر، عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن خليفة بن قيس، عن خالد بن عُرفطة، عن عمر بن الخطاب ﷺ، (مطوَّلاً)، وفيه قصة عمر ﷺ التي في «مصنف عبدالرزاق»، وسنده ضعيف.

[**فَائِدَةٌ: حول مُسْنَدَيْ أبي يعلى**]:

المراد بـ: «مسند أبي يعلى»: «المسند الكبير» الذي عند أهل أصفهان، من طريق: أبي بكر محمد بن إبراهيم (المقرئ)، عنه، وهي (الرِّواية المطوّلة)، وهو كبير جدًا كما قال الذهبي في: «السير» (١٤/ ١٨٠).

وهو الذي اعتمده الحافظان:

أحمد البوصيري ت (٨٤٠هـ) في: «إتحاف الخيرة المهرة».

وشيخه: ابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢هـ) في: «المطالب العالية».

وهذا «المسند الكبير» غير «المسند الصغير»، الذي رواه: أبو عمرو بن حمدان الحيري، عنه، وتُسمَّى (الرِّواية المختصرة)، وهو المطبوع بين أيدينا، وهو الذي اعتمد عليه الحافظ أبو الحسن الهيثمي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٨٠٧هـ) في: «مجمع الزوائد».

وعليه؛ فمن وجد عزوًا لأحد الأئمة إلى «مسند أبي يعلى»، ولم يجده في المطبوع، فلا يستعجل بتوهيم من عزاه إليه، فالأمرُ كما رأيت.

(خَيْرُ الْكَلَامِ مَا قَلَّ وَدَلَّ، وَلَمْ يَطُلْ فَيُمَلَّ)[1]...) أ.هـ

---

(١) لم أعرفْ مَنْ أخرجه بعد طول بحث، وقد ذكره جمعٌ من المتأخرين، وهو مذكورٌ في كتب الأدب والبلاغة، وبعضهم نسبه إلى الحسن ﷺ، وبعضهم نسبه إلى غيره، وبعضهم ذكره مرسلاً دون نسبة.

وفي كتب «البلاغة»، و«الأدب» الكثير من مثل هذه العبارات بعضها تأتي منسوبة وبعضها دون نسبة.

وهذه بعض النقول المفيدة في الباب، تؤكد لنا أهميَّة الاختصار، وفائدته، وأنَّه من البلاغة:

- **قال العلامة: أبو علي، الحسن بن رشيق القيرواني - رَحِمَهُ اللهُ - ت (٤٥٦ أو ٤٦٣هـ) في: «العمدة في صناعة الشعر» (١/ ٣٨٢ - ٣٩٣):**

(**بابُ البلاغة**: سُئِلَ بعضُ البُلَغاءِ: ما البلاغة؟ فقال: قليلٌ يُفهم، وكثيرٌ لا يُسئم. وقالَ آخرُ: البلاغةُ: إجاعةُ اللفظِ، وإشباعُ المعنى. وسُئِلَ آخرُ: فقالَ: معانٍ كثيرٌ في ألفاظٍ قليلة. وقيل لأحدِهم ما البلاغة؟ فقالَ: إصابةُ المعنى، وحُسْنُ الإيجازِ. وقالَ المفضَّل الضَّبي: قلتُ لأعرابي: ما البلاغة عندكم؟ فقالَ: الإيجازُ من غير عَجْزٍ، والإطنابُ من غير خطل. وكتبَ جعفرُ بنُ يحيى بن خالد البرمكي إلى عمرو بن مسعدة: إذا كان الإكثارُ أبلغَ كانَ الإيجازُ تقصيرًا، وإذا كانَ الإيجازُ كافيًا كانَ الإكثارُ عِيًّا. وقالَ معاويةُ لعمرِو بنِ العاص: مَنْ أبلغ النَّاس؟ فقالَ: مَنْ اقتصَرَ على الإيجاز، وتَنَكَّبَ الفضول. وسُئِلَ ابن المقفع: ما البلاغةُ؟ فقالَ: اسمٌ لمعانٍ تجري في وجوهٍ كثيرةٍ؛ فمنها ما يكونُ في السُّكُوتِ... والإيجازُ هو البلاغةُ. قالَ أبو علي صاحبُ الكتابِ: فهذا ابن المقفع جَعَلَ من السُّكُوتِ بلاغةً؛ رغبةً في الإيجازِ. وقالَ الخليلُ: البلاغةُ ما قَرُبَ طرفاه، وبَعُدَ منتهاه. وقال أبو العيناء: البليغُ منْ أَجْزَأَ [اجتزأ] بالقليلِ عن الكثيرِ، وقَرَّبَ البعيدَ إذا شاء، وَبَعَّدَ القريبَ، وأخفَى الظَّاهِرَ، وَأَظْهَرَ الخفي. ومِنْ كلامِ ابنِ المعتز: البلاغةُ بُلوغُ المعنى، ولم يَطُلْ سَفَرُ الكلامِ. وقالَ ابنُ الأعرابي: البلاغةُ التَّقَرُّبُ مِنَ البُغْية، ودلالةُ قليلٍ على كثيرٍ. ومِن كلامِ أبي منصور عبد الملك بن إسماعيل الثعالبي، قالَ: قالَ بعضُهم: البلاغةُ ما صَعُبَ على التَّعاطِي، وسَهُلَ عَلَى الفِطْنَةِ. وقالَ: خيْرُ الكلامِ ما قَلَّ وَدَلَّ، وَجَلَّ وَلم يُمَلَّ. وقالَ: أَبْلَغُ الكلامِ مَا حَسُنَ إِيجازُهُ، وَقَلَّ مَجَازُهُ، وَكَثُرَ إِعْجَازُهُ... وَكانَ بعضُهم يقولُ: تلخيصُ المعاني رِفْقٌ، والاستعانةُ بالغريبِ عَجْزٌ، والتَّشَادُقُ في غَيْرِ أهلِ البادِية نَقْصٌ، والخروجُ مِمَّا بُنِيَ عليه =

=

الكلام إسهاب. وقالَ عبدُ الله بن محمد بن جميل المعروف بالباحثِ: البلاغةُ الفهمُ والإفهام، وكَشْفُ قناع المعاني بالكلام، ومعرفةُ الإعراب، والاتساعُ في اللفظِ، والسَّدَادُ في النَّظْم... والاكتفاء بالاختصار عن الإكثار، وإمضاء العزم على حكومة الاختيار.

**بابُ الإيجاز**: الإيجازُ عند الرُّماني على ضربين: مطابق لفظُه لمعناه: لا يزيد عليه، ولا ينقص عنه، كقولك: «سَلْ أهلَ القرية»، ومنه ما فيه حَذْفٌ للاستغناء عنه في ذلك الموضع؛ كقولِ الله عَزَّ وجل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. وعَبَّرَ عن الإيجاز بأنْ قالَ: هو العبارةُ عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف، ونِعم ما قال... والضربُ الثَّاني مما ذَكَرَ الرماني، وهو قولُ الله عزَّ وجل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ يسمونه «الاكتفاء»، وهو داخلٌ في باب المجاز. وفي الشِّعرِ القديم والـمُحْدَثِ منه كثيرٌ، يحذفونَ بعضَ الكلامِ لدَلالةِ الباقي على الذاهب؛ من ذلك قولُ الله تبارك اسمُه: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الرعد:٣١]. كأنَّه قالَ: لكانَ هذا القرآن. ومِثلُه قولُهم: (لو رأيتَ عليًّا بين الصفين). أي: لرأيتَ أمرًا عظيمًا، وإنَّما كانَ هذا معدودًا مِنْ أنواعِ البلاغةِ؛ لأنَّ نَفْسَ السَّامِعِ تَتَّسِعُ في الظَّنِّ والحِسَابِ، وكُلُّ معلومٍ فهو هيِّنٌ؛ لِكَوْنِهِ محصورًا. ومن الحذْفِ قولُ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. أي: فيقالُ لهم: أكفرتم بعد إيمانكم. ومِنْ كلامِ النَّبي ﷺ قولُه للمهاجرين، وقد شكروا عنده الأنصار: «**أَلَيْسَ قَدْ عَرَفْتُمْ ذَلِكَ لَهُمْ؟**». قالوا: بَلَى، قالَ: «**فَإِنَّ ذَلِكَ**». يُريدُ فإنَّ ذلكَ مُكافأة لهمْ. وقالَ الطرماح يومًا للفرزدق: يا أبا فِراس، أنت القائلُ:

إنَّ الذي سمكَ السَّماءَ بنى لنا بيتًا دعائمه أعز وأطول

أعزُّ مِمَّاذا؟! وأطولُ مِمَّاذا؟! وأَذَّنَ المؤذن، فقال له الفرزدق: يا لكع ألا تسمع ما يقول المؤذن؟! (الله أكبر). أكبرُ مِمَّاذا؟ أعظمُ مِمَّاذا؟! فانقطع الطرماح انقطاعًا فاضحًا. ومِنَ الإيجازِ البديع المعجز؛ قولُ الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَقِيلَ يَـٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَـٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [هود:٤٤]. وقولُه تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤]. فكلُّ كَلِمَة من هذه الكلماتِ [في] مقامِ كلامٍ كثيرٍ، وهي على ما ترى مِنَ الإحِكْامِ والإيجازِ، ومثلُ ذلكَ قولُه تعالى: ﴿تَحْسَبُونَ كُلَّ

=

=

صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ ٱلْعَدُوُّ﴾ [المنافقون: ٤]. وقولُه تعالى: ﴿وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُواْ عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَا﴾ [الفتح:٢١]. وقولُه: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم:٢٣]. وقال النبي ﷺ للأنصار ﷺ: «**إِنَّكُمْ لَتَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفَزَعِ، وَتَقِلُّونَ عِنْدَ الطَّمَعِ**». وقالَ: (كَفَى بِالسَّلامَةِ دَاءً). [هذا ليس حديث بل مثل سائر]. ومثلُ هذا كثيرٌ في كلامِه ﷺ. ومَنْ أولى مِنه بالفصاحَةِ؟! أو أحقّ بالإيجاز، وقد قال ﷺ: «**أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ**»؟!) أ.هـ [باختصار]

**ـ وقال الإمام: حسين بن محمد (الراغب الأصفهاني) ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (كان حيًّا في ٤٥٠هـ) في: «محاضرات الأدباء» (ص ٥٨ ـ ٥٩):**

(مِمَّا جَاءَ في البَلاغَةِ ومَا يُضَادُّها:

**ما حدّ بِهِ البلاغة:** قيلَ: البلاغةُ ما اجتيازُهُ فسادُهُ. وقيلَ: الإيجازُ من غَيْرِ عَجْزٍ، والإطنابُ من غَيْرِ خطل. وسُئِلَ حكيمٌ عن البليغ؛ فقالَ: ما إذا أخذَ شِبراً كفاهُ، وإنْ أخذَ طومارًا أَمْلاه.

**ما حُدَّ بِه الإيجازُ ووصْفُهُ:** سُئِلَ بعضُهم فقالَ: اللمْحَةُ الدَّالَةُ. قالَ جعفرُ بن يحيى البرمكي: إنْ استطعتُم أنْ تَكُونَ كُتبكُمْ توقِيعات فافعلوا. ووقَّعَ محمد بن طاهر أيامَ الفتنةِ إلى الكُتَّاب: لِتُدَقَّق الأقلام، ويُخْتَصر الكلام، فالقراطيسُ لا تُرام. وقيلَ: مَنْ أطالَ الحديثَ؛ فقدْ عَرَّضَ أصحابَهُ لِلسَّآمَةِ، وسوءِ الاستماعِ. وقيلَ: الكلامُ إذا طالَ اخْتَلَّ، وإذا اخْتَلَّ اعْتَلَّ. منصورُ الفقيه: ولا تُكثِرنّ، فخيرُ الكلامِ القليلُ الحروفِ، الكثيرُ المعاني. وقيلَ: خيرُ الكلامِ ما قَلَّ ودَلَّ، ولم يُطِلْ فيُمَلَّ.

**كلماتٌ موجزةٌ:** ذِكْرُ ذلكَ يطولُ ولكنْ لابُد مِنْ ذِكْرِ أَحْرُفٍ تكونُ أمثلةً. سُئِلَ جعفرُ بن يحيى عن أوْجَزِ كَلامٍ فقالَ: قولُ سليمانَ ﷺ إلى ملكة سبأ: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل٣٠]. فجَمَعَ في ثلاثَةِ أَحْرُفٍ: العنوانَ، والكتابَ، والحاجَةَ، وإظهارَ الدِّينِ، وعَرْضِ الرَّشَادِ إلى المكتوبِ إليهم. وكتبَ المعْتَصِم إلى مَلِكِ الرُّومِ جَواباً عن كِتابٍ تهَدَّدَهُ فيه: (الجوابُ ما تَرَى، لا ما تَسْمَع، وسَيَعْلَمُ الكَافِرُ لمن عُقْبَى الدَّارِ، والسَّلامُ). وأمَرَ المأمونُ عَمرو ابن مسعدة أنْ يَكْتُبَ كِتَابَ عِنَايةٍ مُوْجَزةٍ فَكَتَبَ: (كِتَابي كِتَاب واثِقٍ بِمَنْ كُتِبَ إِلَيْهِ، مُعْتَنى بِمَنْ كُتِبَ لَهُ، وَلَنْ يضيع بين الثقة والعناية موصله).

**الإيجازُ والأطنابُ في مَحَلَّيْهِما:** قيلَ لأبي عَمرو بن العلاء: لم كانتِ العرَبُ تُطيلُ؟ قالَ: ليُسْمع مِنها. قيلَ: فِلَمَ تُوجِزُ؟ قالَ: لِيُحْفَظ عَنْها؛ وقَدْ قالَ الشاعرُ في هذا المعنى:

=

ومن أهم ما يُشار إليه عند الكلام على محاسن المختصرات؛ هو بيان أنَّ بعض المختصرات فاقت أصولها في الشهرة، والاعتماد.

* * * *

=

يرمون بالخطب الطوال، وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء

وقالَ ابنُ قدامة: البلاغةُ ثلاثة مذاهب: المساواة؛ وهي مطابقةُ اللفظِ والمعنى لا زائدًا ولا ناقصًا. والإشارَةُ؛ وهي أنْ يكونَ اللفظُ كاللمْحَةِ الدَّالَةِ...

يكفي قليل كلامه وكثيره ثبت إذا طال النضال مُصيب

وأمرَ يحيى بنُ خالد كاتِبَيْنِ أنْ يَكْتُبا في معنى، فأوجزَ أحدُهما، وأطالَ الآخرُ، فقالَ للمُوْجِزِ، لَمَّا نَظَرَ في كِتَابِهِ: لَمْ أجدْ مَوْضِع مزيد، وقالَ للمُطيل: لَمْ أجدْ مَوْضِع نُقْصان. وقالَ جعفرُ بنُ يحيى: إذا كانَ الإيجازُ كافيًا؛ كانَ الإكْثارُ هذراً، وإذا كانَ التطويلُ واجبًا؛ كانَ التَّقْصِيرُ عَجْزًا.

**ذَمُّ إِطَالَةِ الْحدِيثِ:** قِيلَ: مَنْ أطالَ حَدِيثَهُ؛ فَقَدْ عَرَّضَ أَصْحَابَهُ لِلسَّآمَةِ وطُولَ الاسْتِماعِ. وقالَ سقراط لِرَجُلٍ: أنْسَانِي أَوَّلُ كَلامِكَ بَعْدَ الْعَهْدِ بِآخِره، وفَارَقَ آخِرُهُ فهْمِي لِتَفَاوُتِهِ. وخَطَبَ رَجُلٌ خِطْبَةَ نِكَاحٍ، فَأَخَذَ يُطِيلُ؛ فَقَامَ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ، فَقَالَ: إذا فَرَغَ الْخَطِيبُ فَبَارَكَ الله لَكُم، فَإِنِّي عَلَى شُغُلٍ) أ.هـ [باختصار]

**[الْـمُخْتَصَرَاتُ الَّتِي فُضِّلَتْ عَلَى أُصُولِهَا]:**

**يقول الإمام: جلال الدين، أبو الفضل، عبدالرحمن بن الكمال، السيوطي، الشافعي[١] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٩١١هـ):**

(قال أبو الحسن الشَّاري[٢] في «فهرسته»، كانَ شيْخُنا أبو ذر[٣] يقول: المختصراتُ التي فُضِّلَت على الأُمَّهات أربعة:

«مختصر: (العين)» للزُّبَيْدِي[٤].

و «مختصر: (الزَّاهر)» للزَّجاجي[٥].

و «مختصر: (سيرة ابن إسحاق)» لابن هِشام.

---

(١) في: «المزهر» (١/ ٨٧).

(٢) هو: الإمام، الحافظ، شيخ المغرب: أبو الحسن، علي بن محمد، الغافقيّ، الشَّارِّيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٦٤٩هـ).

انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٢٧٥ ـ ٢٧٨).

(٣) هو: العلامة اللغوي: أبو ذر، مصعب بن محمد، الخُشَنِي، الجَيَّاني ت (٦٠٤هـ)، مؤلف: «شرح غريب: (السيرة)» لابن إسحاق رَحِمَهُ اللهُ.

انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨).

(٤) هو: الإمام النَّحْوي: أبو بكر، محمد بن الحسن، الزُّبَيْدِي، الأندلسي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٣٧٩هـ).

انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤١٧ ـ ٤١٨).

وأصل مختصره؛ هو: كتاب «العين»؛ للخليل بن أحمد ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (سبق).

(٥) هو: شيخ العربيَّة: أبو القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق، الزَّجَّاجي البغدادي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٣٤٠هـ)، مؤلِّف كتاب «الجُمَل» في النحو، وهو تلميذ العلامة أبي إسحاق الزَّجَّاج.

انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦).

وأصل مختصره؛ هو: كتاب «الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس»؛ للشيخ: محمد بن القاسم الأنباري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٣٢٨هـ).

و « مختصر: (الواضحة) » للفضل بن سَلَمة[1]) أ.هـ

(١) هو: الإمام: أبو سَلَمة، فضل بن سَلَمة، الجهني، البَجَّاني، الإلبيري، المالكي - رَحِمَهُ اللهُ - ت (٣١٩هـ)، وقيل: (٣١٧هـ)، وأغرب الذهبي - رَحِمَهُ اللهُ - فقال: (٣٠٩هـ).
وأصل مختصره؛ هو: « الواضحة في السنن والفقه » معلمة في المذهب المالكي؛ للإمام: عبدالملك ابن حبيب، الأندلسي، المالكي - رَحِمَهُ اللهُ - ت (٢٣٩هـ).
[تنبيهٌ: حول « مختصر: (الواضحة) » للفضل بن سَلَمة]:
١- يرى حاجي خليفة (وعنه بعض المحققِّين): أنَّ « مختصر: (الواضحة) » للفضل بن سَلَمة، هو مختصرٌ لـ: « الواضحة في تجويد الفاتحة »؛ للشيخ: إبراهيم بن عمر الجعبري ت (٧٣٢هـ)، وهي منظومة دالية في اثنين وعشرين بيتًا.
انظر: كشف الظنون » (٢/ ١٩٩٦).
وهذا وهمٌ منه؛ لأنَّ الجعبري تُوفي بعد الفضل بأكثر من أربع مئة سنة، فكيف يختصرُ الفضلُ كتابَه؟!
٢ـ ويرى شيخنا العلامة. د. محمد الصباغ، أنَّها مختصرٌ لـ: « الواضحة في إعراب القرآن »؛ لعبدالملك بن حبيب، المالكي، الأندلسي ت (٢٣٩هـ).
انظر: « المناهج والأُطُر التأليفيَّة » (ص ٢٩).
والصواب ما قلتُ سابقًا؛ ويدلُّ على ذلك:
أ- قول أبي محمد الرّشاطي ت (٤٤٢هـ) في: « اقتباس الأنوار » عن الفضل بن سَلَمة:
(سمع من يوسف بن يحيى المغامي « واضحة ابن حبيب » ، واختصرها اختصارًا حسنًا) أ.هـ
انظر: حاشية المعَلِّمي على « الأنساب » (١/ ١٩٧).
ب- وقول القاضي عياض في: « ترتيب المدارك » (٥/ ٢٢٢) عنه:
(له: « مختصر » في المدونة، و « مختصر: (الواضحة) »، زاد فيه من فقهه، وتعقب على ابن حبيب كثيرًا من قوله، وهو أحسن كتب المالكيين) أ.هـ
فهذان النَّصَّان صريحان في أنَّ الفضل اختصر « الواضحة » في الفقه لابن حبيب.
فالكتابُ إذًا ليس في « إعراب القرآن »، نعم لابن حبيب كتابٌ في « إعراب القرآن »، ولكن لم يُسمَّ بـ « الواضحة »، وإنَّما « الواضحة » كتابٌ فقهيٌّ جامعٌ، مشهورٌ في المذهب المالكي.
ج- وهذا هو قول ابن فرحون في: « الدِّيباج المُذْهَب » (٢/ ١٣٧ - ١٣٨)، ومخلوف في: « شجرة النُّور » (١/ ٨٢)، والثعالبي في: « الفكر السَّامي » (٣/ ١٢٧)، وغيرهم.

=

وبعد أنِ انتهيتُ من الكلامِ في هذا المبحث [مَحَاسِنُ الْمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ]؛ رأيتُ كلامًا ماتِعًا لشيخنا القاضي: **عبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم ـ حَفِظَهُ الله ـ** حيثُ يقولُ[1]:

(النَّاظِرُ في هذا النِّظامِ من التصنيفِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كُلِّ ما قيلَ فيه مِنْ قَدْحٍ؛ يجدُ فيه:

١ ـ عُمْقًا عِلْمِيًّا، يتجلَّى في كَثْرَةِ المعلوماتِ، وتنوُّعِها، وترْتِيبِها تَرْتِيبًا مُحْكَمًا.

٢ ـ إضافةً إلى ما فيها من الفوائِدِ، والإضافاتِ الَّتِي لا تُوْجَدُ في المطوَّلاتِ.

٣ ـ تَكْوِينُ صُورةٍ مُجْمَلَةٍ لِلفنِّ الذي أُلِّفَتْ فيهِ، يَسْتطيعُ الطَّالِبُ الإحاطةَ بِها في زمنٍ قليلٍ، وما هي إلا مَدْخَلٌ للعلومِ، وليستْ هي الغايةَ، وإليها النِّهايةُ، بَلْ هي الأساسُ والبِدايةُ.

=

د ـ ثم إنَّ المراجع التي وقفتُ عليها في ترجمة الفضل بن سَلَمة، لم تذكرْ ما قاله حاجي خليفة، أو شيخنا الصباغ.

بل منهم من ذكر أنَّ له «مختصر الواضحة» فقط، ولم يزدْ على ذلك.

ومنهم من اكتفى بقوله: (له مختصرٌ حسنٌ).

ومنهم من لم يذكر شيئًا عن هذا «المختصر» فضلاً عن تحديد أصله العلمي.

وعليه؛ فالصحيح ما ذكرته؛ وهو أنَّ «مختصر» الفضل بن سَلمة، مختصرٌ لـ «الواضحة» في الفقه المالكي لابن حبيب.

وانظر: «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ٥٩٢ ـ ٥٩٣)، و«طبقات الفقهاء» (ص ١٦٤)، و«جَذْوَة الْمُقْتَبِس» (٢/ ٥٢٠ ـ ٥٢١)، و«بُغْيَة الْمُلْتَمِس» (٢/ ٥٨١ ـ ٥٨٢)، و«تاريخ الإسلام» [وفيات ٣٠١ ـ ٣١٠] (ص ٢٧٤)، و«الدِّيباج الْمُذْهَب» (٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، و«شجرة النُّور» (١/ ٨٢)، و«الفكر السَّامي» (٣/ ١٢٧)، وحاشية المعَلِّمي على: «الأنساب» (١/ ١٩٧)، و«معجم المؤلفين» (٢/ ٦٢٣)، و«اصطلاح المذهب» (ص ٢٢١).

(١) في: «الدليل إلى المتون العلميَّة» (ص ٧١ ـ ٧٣).

٤ ـ إنَّ العلمَ الذي في المتونَ، أَكْثَرُ منه فيما تلاها، من المؤلَّفاتِ الحديثَةِ، وأَعْظَمُ فائدةً.

٥ ـ هذه المتونُ يحتاجُ الدَّارِسُ لَهَا إِلَى: الصَّبْرِ، والجِدِّ، والاجتهادِ في فَهْمِها، ويُكَوِّنُ هذا الجِدُّ والاجْتِهَادُ مَلَكَة لا تُوْجَدُ لِغَيْرِ دارِسِها.

٦ ـ إنَّ الغموضَ الذي عِيبَت به المتونُ، ليس مِمَّا يُعابُ، بَلْ هو ـ في الحقيقةِ ـ مَدْحٌ لها، لا قَدْحٌ فيها؛ لأنَّه لا يستوي منْ يُحَصِّلُ العِلْمَ بِيُسْرٍ وسُهولَةٍ، ومَنْ يُحَصِّلُهُ بَكَدٍّ، ومَشَقَّةٍ، وعَناءٍ، و أينَ مستوى هذا مِنْ ذاكَ؟! وبهذا يَشْرُفُ قَدْرُ العَالِمِ، وتَفْضُلُ مَنْزِلَتُهُ، ولو كانَ العِلْمُ كُلُّهُ بَيِّنًا، لاستوى في عِلْمِهِ جميعُ من سَمِعَهُ، فيَبْطُلُ التَّفَاضُلُ.

قالَ الخليلُ بْنُ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

(مِنَ الأبوابِ ما لَوْ شِئنا أنْ نَشْرَحَهُ، حتَّى يستوي فيه القَويُّ، والضعيفُ، لَفَعَلْنا؛ لكنْ يَجِبُ أنْ يكونَ للعَالِمِ مَزِيَّةٌ بَعدَنا)[١].

وقالَ بعضُهم عن المتونِ:

(حَفِظَتْ من العِلْمِ جَوْهَرَهُ ولُبَابَهُ، وقامتْ ولا تَزالُ تَقُومُ بدَوْرِها الكريمِ في مَسْرَحِ التَّعْلِيمِ، مِنْ ذلكَ العصْرِ البعيدِ، إلى عصرِنا الجديدِ)[٢].

٧ ـ المتونُ تجمعُ حقائقَ العِلْمِ في وَرَقَاتٍ يَسْهُلُ حِفْظُهَا، ويَسْهُلُ اسْتِحْضَارُها في الدُّرُوسِ والمناسَباتِ.

---

(١) انظر: «شرح: (المفصل)» لابن يعيش (١/ ٢).

(٢) انظر: «عصر سلاطين المماليك» (٧/ ٢٥٩).

٨ ـ قالَ صاحبُ «النَّحْوِ والنُّحاةِ بينَ الأزْهرِ والجامِعةِ»[١]:

(العَالِمُ إِنَّما يمتازُ بِفَهْمِ الغَامِضِ، وإِدْراكِ البعيدِ، وحَلِّ المُسْتَغْلِقِ، وذلكَ لا يكونُ إلا بتعويدِ المرءِ على شيءٍ من الصِّعابِ، لِيُمَرِّنَ عَقْلَهُ على حَلِّ ما يُماثِلُها. وكما أنَّ المرءَ الرِّياضيّ لا يكونُ قويًّا على حَمْلِ الأثْقالِ، إلا بالتَّعوُّدِ على حَمْلِ أحْمالٍ ثقيلةٍ، مُتَدَرِّجًا في ذلكَ؛ كذلكَ لا يكونُ عَقْلُهُ قادِرًا على حَلِّ الصِّعابِ إلا إذا عَوَّد عَقْلَهُ على حَلِّ مسائِلَ عويصَةٍ مُتَدَرِّجًا في ذلكَ).

٩ ـ الذين يُحيطونَ بالمتونِ، ويُتْقِنُونَها، ولا يشتكون منها، أقربُ إلى الابتكارِ، وإلى الاجتهادِ، من غيْرِهم. ومن قال عن المتونِ: (إنَّها غامضةٌ، وعميقةٌ). قد يكونُ كلامُهُ هذا من عَدَمِ القُدْرَةِ على الفَهْمِ.

١٠ ـ وجُودُ بَعْضِ النَّاسِ مِمَّنِ اعْتنى بالمتونِ، ولم يُفْلِحْ، لا يُحْكَمُ بِهِ على الأكْثرِ.

١١ ـ النَّاظِرُ في تراجِمِ العلماءِ، وكيفِيَّةِ طَلَبِ العِلْمِ بالنِّسبَةِ لهُم؛ يُدْرِكُ تمامًا صحةَ هذه الطريقةِ.

١٢ ـ هذا الأسلوبُ من التصنيفِ يُربِّي فضيلَةَ البحثِ، والتَّمْحيصِ، ويُنَمِّي حِلْيَةَ الصَّبْرِ، والاعتمادِ على النَّفْسِ، ويُعَوِّدُ على دقَّةِ الملاحظةِ) أ.هـ

[فَائِدَةٌ]:

قال الحافظ ابن حجر[٢] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عَنِ المصَنَّفَاتِ في «المصطلح» قَبْلَ الحافظِ ابنِ الصَّلاح رَحِمَهُ اللهُ:

(وَاخْتُصِرَتْ لِيَتَيَسَّرْ فَهْمُهَا) أ.هـ

---

(١) (ص ٧٠ ـ ٧١).

الإحالات الثلاث السابقة مستفادة من: «دِفاعٌ عن ظاهرة المتون» (ص٤٥٠، و ٤٥٢، و ٤٥٣).

(٢) في: «نزهة النظر» (ص ٣٩).

فأورد عليه تلميذه الإمام: قاسم بن قُطْلُوبُغا[1]، أبو العدل، زين الدين، الحنفي، المصري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٨٠٢ ـ ٨٧٩هـ) بقوله:

(أوردتُ عَلَى الـمُصَنِّفِ: أنَّ الاخْتِصَارَ لِتَيْسِيرِ الحِفْظِ، لا لِتَيْسِيرِ الفَهْمِ!

فَأَفَادَ: أَنَّ المُرَادَ فَهْمٌ مَتِينٌ، لا يَزولُ سَرِيعًا، فإنَّها إذا اخْتُصِرَتْ سَهُلَ حِفْظُهَا، وَحِينَئذٍ يَسْهُلُ فَهْمُهَا، بِسَبَبِ حِفْظِهَا. وَلا كذلِكَ المَبْسُوطَةُ؛ فَإِنَّه إذا وَصَلَ إِلَى الآخِرِ، قَدْ يَغْفُلُ عَنِ الأوَّلِ) أ.هـ

وأوردَ هذا التعقيبَ الإمامُ: محمدُ عبدالرؤوف، زين الدين، المناوي[2]، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٩٥٢ ـ ١٠٣١هـ)، وقال بعده:

(وَلَخَّصَ لَكَ بَعْضُهُمْ؛ فَقَالَ: اخْتُصِرَتْ لِتَيْسِيرِ الْفَهْمِ الـمُعِينِ عَلَى الحِفْظِ، الذَّي هُو فِي نَفْسِ الأَمْرِ عِلَّةُ الاخْتِصَارِ، فَيَكُونَ فَهْمًا رَاسِخًا، لا يَزُولُ) أ.هـ

وقال الإمام: الملا علي بن سلطان، الهروي، القاري[3] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٩٣٠ ـ ١٠١٤هـ):

(الظاهرُ أنْ يقول[4] «حِفْظَها»، لكنْ لَمَّا كانَ الاختصارُ سبَباً لتيسيرِ الحِفْظِ، وهو يَستلزِمُ تيسيرَ الفَهْمِ غالِبًا ـ لأنَّ التطويلَ يُشَتِّتُ الفِكْرَ، ويُصْعِبُ فَهْمَ المرادِ، والمقصودُ الحقيقي هو الفَهْمُ ـ وُضِعَ مَوْضِعَ الحِفْظِ) أ.هـ

ثم نقل كلام الإمام ابن قُطْلُوبُغا السابق.

* * *

(١) في: «حاشية على: (شرح: «نخبة الفكر»)» (ص ٢٢).

(٢) في: «اليواقيت والدرر» (١/ ٢١٥ ـ ٢١٦).

(٣) في: «شرح: (شرح: «نخبة الفكر»)» (ص ١٤٣ ـ ١٤٤).

(٤) يقصد الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ.

خاص بالاستدراك والتعقيب
[ المبحث الثالث ]

# المَبْحَثُ الرَّابِعُ

# [المَآخِذُ عَلَى الْمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ]

يمكن أن نطلق على هذا المبحث: «غوائل الاختصار».

ومهما قيل في المآخذ على المختصرات؛ إلا أنَّ محاسنها أظهر، لذا حَثَّ العلماءُ عليها، وعلى تدارسها، وحفظها.

ويُلْحظُ أنِّي ركّزتُ في كلامي على المآخذ على «المختصرات الْفِقْهِيَّةِ»، وهذا متمشٍّ مع ما ذكرته في عنوان الكتاب، وفي مقدمته، ويمكن أن نستفيد من ذلك في معرفة المآخذ على المختصرات عمومًا.

**يقول العلامة محمد الثعالبي**[1] **رَحِمَهُ اللهُ:**

(الواقع في الفقه هو الواقع في «النحو»، و«الصرف»، و«البيان»، و«الأصول»، حتَّى إنَّ صاحب «جمع الجوامع» ـ لتمكن فكرة الاختصار منه ـ ادعى في آخره استحالة اختصاره.

وكل العلوم وقع فيها ذلك) أ.هـ

ومعلومٌ أنَّ للمختصرات الفقهيَّة ـ على أهميتها ـ مآخذ عدة؛ أسردها مع الكلام عليها، والاستشهاد بكلام أهل العلم في هذا الباب[2]:

---

(١) في: «الفكر السامي» (٤/ ٤٦٣).

وكتاب: «الفكر السَّامي في تاريخ الفقه الإسلامي»؛ لمحمد بن الحسن، الحجوي، الثعالبي، الفاسي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٢٩١ ـ ١٣٧٦هـ)، من أنفع ما كُتِب في نشأة الفقه الإسلامي، وتاريخه، وأطواره، ورجاله، وكتبه، وهو عمدة لمن أتى بعده.

(٢) انظر في المآخذ على المختصرات الفقهيَّة:

«مقدمة ابن خلدون» (ص ١٠٢٨ ـ ١٠٢٩) [وأكثرُ من تكلَّمَ في البابِ عالةٌ عليْهِ]، و«نيل الابتهاج» (٢/ ٦٩ ـ ٧٠)، و«نفح الطيب» (٥/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، و«كشف الظنون» (١/ ٣٥ ـ ٣٧)، و(٢/ ١٦٠٠)، و(٢/ ١٨٥٣)، و«الحلل السندسيّة» (١/ ٦٠٠ ـ ٦٠٣)، و«أدب

=

**(١) إهمال النَّاس للأصول، وعزوف الناس عنها إلى المختصرات[1].**

ولذلك نجد بعض أتباع المذاهب يهتمون ببعض المختصرات، أو أحدها،

=

الطلب» (ص ١٣٤)، و«أبجد العلوم» (ص ١٣٣)، و«غاية المرام» (١/ ١٦ ـ ١٧)، و«معجم المصنِّفين» (١/ ٨٦ ـ ٨٧)، و«الفكر السَّامي» (٣/ ١٨٩)، و(٤/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧)، و(٤/ ٤٥٧ ـ ٤٦٣)، و«أصول الفقه» (ص ١٧ ـ ١٨)، و«ورقات عن حضارة المرينيّين» (ص ٣٨١)، و«تاريخ الفقه» للأشقر (ص ١٥٠ ـ ١٥٤)، و«ماذا خسر العالم» (ص ١٨٥)، و«المدخل الفقهي» (١/ ٢١١ ـ ٢١٤)، و«منهج البحث في الفقه» (ص ١٤٥ ـ ١٤٧)، و«المتون الفقهيَّة» (ص ٢٤٧، و ٣٢٧ ـ ٣٢٨)، و«المناهج والأُطُر التأليفيَّة» (ص ٢٢ ـ ٣٢، و ٣٦ ـ ٢٧)، و«ضوابط للدراسات الفقهيَّة» (ص ٢٤)، و«تاريخ الفقه» للطريفي (ص ١٦٥)، و«الانحرافات العقديَّة» (٢/ ٢٩ ـ ٣٨)، و«الدليل إلى المتون» (ص ٧٠ ـ ٧١)، و«كتبٌ حذَّر منها العلماءُ» (١/ ١٤٨ ـ ١٥٦)، ومقدمة مُحقِّق: «مختصر: (كتاب النَّظر)» (ص ٩٤)، ومقدمة مُحَقِّق: «التفريع» (١/ ١١١ ـ ١١٣)، و«دفاعٌ عن ظاهرة المتون» (ص ٤٤٣ ـ ٤٤٧).

والمرجع الأخير خاصٌّ بمآخذ المتون والمختصرات في علم النحو، وما فيه قريبٌ مما قيل في المختصرات والمتون عمومًا.

* هذه مجموعةٌ ـ ممَّا وقفتُ عليه ـ من المراجع العلميَّة التي تحدَّثت عن المآخذ على المختصرات، وستجدُ فيها مَنْ تحدَّث عن هذه المآخذ كمطلبٍ أساس في بحثه، والآخرُ جاءَ كلامُهُ على المآخذ عرضًا.

وعند قراءتك لهذه المراجع، ولما انتخبته منها؛ ستجد أنَّ فيها ما هو محلُّ نظرٍ، والله الموفق.

* نقلتُ (ص ١٢٤-١٢٦) كلامًا طويلاً لشيخنا القاضي ابن قاسم ـ حَفِظَهُ الله ـ في مدح المتونِ، وطريقتها، وقد تضمَّنَ كلامُه ذِكْرًا لبعضِ المآخذ مع نقدها؛ ومن ذلك قوله:

ـ من قال عن المتونِ: (إنَّها غامضةٌ، وعميقةٌ). قد يكونُ كلامُهُ هذا من عَدَمِ القُدْرَةِ على الفَهْمِ.

ـ وجُودُ بعضِ النَّاسِ مِمَّن اعْتنى بالمتونِ، ولم يُفْلِحْ، لا يُحْكَمُ بِهِ على الأكْثَرِ.

* في: «أخطار على المراجع العلميَّة» (ص ٣٢ ـ ٣٤، وص ٧٣ ـ ٨٥) مفاسد اختصار كتب السلف من قِبَلِ المعاصرين، وهي ليست على شرطي، وإن كانت لا تخلو من فائدة.

(١) وانظر المأخذ [الثاني عشر]؛ فإنَّه قريبٌ من هذا.

ويتناولونه بالشرح، أو التعقيب، أو النظم. ونجد أنَّ الإنتاجَ العلمي فيما يخص كتب الأحاديث (أحاديث الأحكام)، نادرٌ.

وسأضرِبُ لكَ مثالاً واحِدًا؛ وهو المتن المالكي الشهير بنسبته إلى مؤلفه: «**مختصر خليل**»، فانظر إلى المكانة التي احتلها عند المالكيَّة، علماء، وطلاب علم[1]، وتأمل عنايتهم بهذا «المختصر»، ولكَ أنْ تحصي

(١) قال الشيخ الحطاب ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في: «مواهب الجليل» (١/ ٢).

(كَانَ مِنْ أَجَلِّ الْـمُخْتَصَرَاتِ عَلَى مَذْهَبِ الإِمَامِ مَالِكٍ: «مُخْتَصَرُ» الشَّيْخِ الْعَلاَّمَةِ وَلِيِّ الله تَعَالَى: خَلِيلِ بْنِ إِسْحَاقَ، الَّذِي أَوْضَحَ بِهِ الْمَسَالِكَ، إِذْ هُوَ كِتَابٌ صَغُرَ حَجْمُهُ، وَكَثُرَ عِلْمُهُ، وَجَمَعَ فَأَوْعَى، وَفَاقَ أَضْرَابَهُ جِنْسًا، وَنَوْعًا، وَاخْتَصَّ بِتَبْيِينِ مَا بِهِ الْفَتْوَى، وَمَا هُوَ الأَرْجَحُ، وَالأَقْوَى، وَلَمْ تَسْمَحْ قَرِيحَةٌ بِمِثَالِهِ، وَلَمْ يَنْسِجْ نَاسِجٌ عَلَى مِنْوَالِهِ) أ.هـ

وبلغ حب المالكيَّة، وولعهم بـ «مختصر خليل» إلى حد قول الشيخ: ناصر الدين اللقاني:

(إنَّما نحن خَلِيلِيّون، إنْ ضَلَّ ضللنا) أ.هـ

وعلَّق على ذلك أحمد السوداني بقوله:

(وذلك دليل دروس الفقه، وذهابه، فقد صار الناس من «مصر» إلى «المحيط الغربي» خَلِيلِيِّين، لا مالكية، إلى هنا انتهت الحالة) أ.هـ

ويقول العلامة محمد الثعالبي مستنكرًا حالة علم الفقه، وتطوره بعد «خليل»:

(لو اقتصرنا على ترجمة خليل، ولم نزد أحدًا بعده، ما ظلمنا جل الباقي؛ لأنَّ غالبهم تابعون له) أ.هـ

[تنبيه]:

نقل الشيخ بدر الدين القرافي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٩٤٦هـ) قول الشيخ: ناصر الدين اللقاني السابق بلفظ:

(نحنُ ناسٌ خَلِيلِيّون، إنْ ضَلَّ ضللنا).

ووجَّه ذلك بأنَّه كان يقوله (مبالغةً في الحرصِ على متابعَتِهِ؛ لكمالِ الاعتقادِ في فضْلِهِ وتحريرِه.

ومعناهُ: أنَّه على متابعَتِهِ دائمًا، لا أنَّه يَتْبَعه على الضلال، مع علمِ الخطأ في المسألِة، إذ لا يُظَنُّ مثلُ هذا بأهل العلم والعمل، إذا علمنا الخطأ في المسألة) أ.هـ

انظر: «توشيح الديباج» (ص ٩٥ ـ ٩٦)، و«الفكر السامي» (٤/ ٢٨٧).

مـا كتبـوا حولـه[1]، وكيـف أنَّهـم انـشغلوا بفـك رمـوزه، وبيـان احتمالاتـه، والنزاع في ذلك.

وفي المقابـل نجـدهم انـصرفوا عـن الأصـول العلميَّـة، ليـست الحديثيَّـة؛ كـ: «الكتـب الـستة» فحـسب، بـل الأصـول العلميَّـة في المـذهب؛ كـ: «الموطـأ»، و«المدونة»، و...

وقلْ مثلَ هذا في بقيَّةِ المذاهبِ.

وابحث في كتب الفقهاء المتأخرين، لتجد الاهتمام بالمختـصرات، ونقـلَ أقـوالِ العلماءِ في بيانِ أحكامِها، وخلافَهم في ذلك، ونجد أنَّ هذا أكثر مـن الاسـتدلال بالنصوص الشرعيَّة من «الكتاب»، و«السنة»، وأقوال الصحابة ﷺ، والتـابعين رَحِمَهُمُ الله، فضلاً عن نقل كلام أئمتهم المتقدمين.

أنا لا أقول هذا تهكُّمًا، بل أضرب مثالاً حيًّا لنعرف كيف أنَّ هـذه المختـصرات المتأخرة، حلَّت محل الأصول المتقدمة.

**(٢) ساعدت المختصرات على الجمود الفكري الذي بلَّد الأذهان.**

فنجد بعـض الطـلاب المهتمـين بالمختـصرات، ودراسـتها، لا يهتمـون بأصـول استنباط الأحكام من «الكتاب»، و«الـسنة»، وكيفيَّـة ذلـك، وهـذا مـن أهـم مـا ينفع، وينمي رياضة العقول، ويوسِّع المدارك العقليَّة لطالب العلـم، بـل نجـد أنَّ جهدَه يقف عند حفظ المختصر بعباراتـه الركيكـة، ثـم يطـالع مـا كُتِـب عـلى هـذا

---

(١) زاد ما كُتِب على «مختصر خليل» من الشروح والحواشي ـ في زمن مصنفه ـ عـلى (الـستين) كتابًا، فكيف بما كُتِبَ بعد ذلك؟!

انظر: «الفكر السامي» (٤/ ٢٨٧)، و«جامع الشروح والحواشي» (٣/ ١٥٩٥ ـ ١٦١٩).

المختصر من الشروح، والحواشي، ويكتفي بذلك.

**يقول فضيلة أ. د. عمر بن سليمان الأشقر (١) حَفِظَهُ الله:**

(هذه الطريقةُ فيها إفسادٌ للملكة العلميَّةِ؛ ولذلك فإنَّ الملكة العلميَّة تنعدمُ، أو تنشأُ قاصرةٌ، ولو دُرِّبَ طلبةُ العلْمِ على دراسةِ الأحكام من خلالِ النصوص من «الكتاب» و «السنة»، ومن خلالِ فهم العلماء لهذه النصوص؛ لصقلت المواهب، ونمت الملكات، وبرز العلماء الذين يحاكون علماء العصور الأولى) أ.هـ

**(٣) انعدام الدليل على المسائل غالبًا، والتعليل أحيانًا.**

لا شك أنَّ في النَّظر إلى الأحاديث، والآثار، والأسانيد، لذةً لا تخفى؛ ولذلك نجد بعض المتقدمين يذكرون بعض الأحاديث، والآثار في المسألة، ولو كانت ضعيفة (ضعفًا يسيرًا)، أو مرسلة، مع علمهم بعلتها، ولكنها ـ عندهم ـ أولى من ترك المسألة مجرّدة، مع لزوم التنبيه على الضعف أو الإرسال.

والمُخْتَصِر يستطيع الإتيان بالدليل، ولكن عذره أنَّ في ذكر الأدلة خروجًا عن الاختصار، لذا قللوا من ذكر الدليل في مختصراتهم، بل انعدم الدليل كُلِّيًّا في بعض المختصرات.

وكذلك القول في التعليل، وهو مهم، ومع ذلك تجد أنَّ الأحكام في المختصرات تأتي تِبَاعًا دون تعليلٍ، وإنْ وُجِدَ فقليلٌ (٢).

---

(١) في: «تاريخ الفقه الإسلامي» (ص ١٥٢).

(٢) وقد وقفتُ على كلامٍ جيِّدٍ عن خلو المصنفات الفقهيَّة من الدليل، والعذر في ذلك:

يقول فضيلة الشيخ: محمد الشيباني الشنقيطي ـ حَفِظَهُ الله ـ في: «تبيين المسالك» (١/ ٨ ـ ٩) عند كلامه على مصنفات المالكيَّة الفقهيَّة:

=

**(٤) ركاكةُ الأسلوب، وضعف الصياغة، والإخلال بالبلاغة.**

وهذا ظاهرٌ في جلِّ المختصرات المتأخرة.

**ـ يقول فضيلة شيخنا القاضي: عبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم[1] حَفِظَهُ الله:**

(وَانْتُقِدتْ[2] أيضًا: بأنَّ المهتمينَ بِهَا في النِّهايَةِ أَعْجَزُ من غَيْرِهم في التَّطْبِيقِ، وتَذَوُّقِ النُّصوصِ، ولاسيَّما النُّصوصُ الأدبيَّةُ) أهـ

وسيأتي الرد على هذا المآخذ في آخر هذا المبحث[3].

**(٥) ضغط العبارات، ودقتها، حتى إنَّ بعضها يشبه الألغاز.**

وكان مقصدهم من ضغط عبارات المختصر؛ حصر المعنى الواسع، في لفظ ضيق قليل موجز[4].

وأصلُ هذا العمل جيِّد، ويدل على كمال مهارة المُصَنِّف؛ فإنَّه لجودة ذهنه، وحسن عبارته، يتكلَّم على معانٍ دقيقة بكلام وجيز، كافٍ في الدلالة على المطلوب[5].

---

=

(أما التَّعَرّض للدليل من: «الكتاب»، و«السنة»، و«إجماع الأمة»؛ فإنَّه لا يحظى من معظم هذه المصنفات إلا بالنزر القليل.

وليس ذلك ـ فيما أرى ـ عن جهلهم بالدليل الأصلي، ولكن من ثقتهم بأئمة المذهب الذين دونوا الفروع عن الإمام مالك ﷺ.

فثقتهم بهم ـ وهم جديرون بهذه الثقة ـ جعلتهم لا يحتاجون للبحث عن أي دليل، مثلهم في ذلك مثل بعض التابعين في «الحديث المرسل»، يُرْسِلون الحديث لثقتهم بالصَّحابي الذي رووه عنه) أ.هـ

(١) في: «الدليل إلى المتون العلميَّة» (ص ٧١).

(٢) أي: (المتون).

(٣) انظر (ص ١٦٤-١٦٥).

(٤) انظر: «ضوابط للدراسات الفقهيَّة» (ص ٢٤).

(٥) انظر: «كشف الظنون» (١/ ٣٦).

ولكنَّ لشدة الاختصار، ولاسيما عند المتأخرين وصل - أحياناً - إلى التعقيد، والرَّكَاكة، فنتج عن ذلك غموضٌ في بعضِ الجملِ، حتى كادت تكون ألغازًا.

بل بعض المختصرات، أصبح - لشدة اختصاره - صعبَ القراءةِ إلاَّ لمن أُوتِيَ المهارة الفائقة[1].

فاشتغل العلماءُ وطلابُ العِلْمِ بحلِّ هذه الرموز والألغاز، وأجهدوا أنفسهم في ذلك، تاركين الكتبَ الأصول، وما حوته من علومٍ بأوضحِ عبارةٍ يعقبها الدليل في أحيانٍ كثيرةٍ.

**وهذه بعضُ عباراتِ أهلِ العِلْمِ في هذه المسألةِ[2]:**

- **قال العلامة: عَلَمُ الدين اللَّوْرْقي[3] - رَحِمَهُ اللهُ -** عن مبلغ اختصار: «المقدمة

---

(١) انظر: «كشف الظنون» (١/ ٣٥ - ٣٧)، و«كتبٌ حَذَّر منها العلماءُ» (١/ ١٥٠ - ١٥١).

(٢) وتجد في: «الانحرافات العقديَّة» (٢/ ٢٩ - ٣٨) نقولاً أخرى في الباب نفسه.

(٣) في: «المباحث الكامليَّة» (١/ ١) [عن: مقدمة محقق: «شرح: (المقدمة الجُزُوليَّة) الكبير» (١/ ٥٢)].

واللَّوْرْقي هذا؛ هو: العلامة، الفقيه، الأصولي، النحوي: أبو محمد (أبو القاسم)، القاسم بن أحمد، عَلَم الدين، الْمُرسي، اللَّوْرْقي، الأندلسي - رَحِمَهُ اللهُ - (٥٧٥ - ٦٦١هـ).

شرح: «المقدمة الجزولية» في النحو وسماه: «المباحث الكاملية»، وشرح: «الشاطبية» في القراءات وسماه: «المفيد في شرح القصيد»، و شرح «المفصل» في النحو للزمخشري في أربع (وقيل: عشر) مجلدات، وسماه «الموصل».

انظر ترجمته في: «شذرات الذهب» (٧/ ٥٣٢)، و«نفح الطيب»، و«معجم المؤلفين».

**[تنبيهٌ حول تكرار ترجمة اللَّوْرْقي في بعض المصادر]:**

ترجم المقري للَّوْرْقي في: «نفح الطيب» في موضعين (٢/ ٥٠)، و(٢/ ١٣٧).

وكذا كحالة في: «معجم المؤلفين» في (٢/ ٦٣٨)، و(٣/ ١١١) على أنَّه رجلانِ.

وعلى جلالة قدر كحالة وكتابه إلا أنَّه حدث في كتابه هذا تكرار لعدة تراجم.

الجُزُوليَّة »[١] في النحو؛ بقوله:

(لا ينكشفُ لكلِّ أحدٍ معناها، ولا يُدْرِكُ إلا بعد التأمل مغزاها، فربَّما قرأها الشادي فلم يَحْلَ منها بِقُرَّةِ عينٍ، أو حَفِظَها الْـمُبْتَدِئ فرَجِعَ عنها بِخُفَّي حنين، وهذا مِمَّا يُنَفِّر الطباعَ منها، ويصرفُ القلوبَ عنها، مع أَنَّها صَدَفَةٌ احتوت على نُكَتٍ أنفسَ من الجواهر) أ.هـ

**وقال العلامة ابن خَلِّكَان[٢] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بعد أن أثنى عليها[٣]:**

---

(١) نسبة لمؤلفها: الإمام النحوي: أبي موسى، عيسى بن عبدالعزيز، الجُزُولي، البربري، المراكشي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٥٤٠ ـ ٦٠٧هـ).

وهذه المقدمة ـ على صغر حجمها ـ اشتملت على جميع أبواب النحو، وهي من المقدمات المهمة في النحو.

قال العلامة ابن خَلِّكَان ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في ترجمته:

(كان إمامًا في علم النحو، كثيرَ الاطلاعِ على دقائِقِهِ، وغريبِهِ، وشاذِّهِ، وصَنَّفَ فيه المقدمةَ التي سمَّاها « القانون »، ولقد أتى فيها بالعجائب، وهي في غاية الإيجاز، مع الاشتمال على شيءٍ كثيرٍ من النحو، ولم يُسْبَقْ إلى مثلِها، واعتنى بها جماعة من الفضلاء فشرحوها) أ.هـ

واشتهرت باسم « المقدمة الجُزُوليَّة » نسبة لمصنفها، ولكونها مقدمة في النحو، وتُسمَّى أيضًا بـ: « الكُرَّاس »، و « الإملاء »، و « الاعتماد »، و « التقييد »، و « المجموع ».

أمَّا مصنفها فسمَّاها ـ كما سبق ـ بـ « القانون ».

انظر ترجمة الجُزُولي في: « وفيات الأعيان » (٣/ ٤٨٨ ـ ٤٩١)، و « إشارة التَّعْيين » (ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨)، و « بغية الوعاة » (٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧).

وانظر عن « الجُزُوليَّة »، وعناية العلماء بها، في مقدمة محقِّق: « شرح: (المقدمة الجُزُوليَّة) الكبير » (١/ ٥١ ـ٧٥). وعن « الجُزُوليَّة » مباحثُ تجدها في المرجع السابق؛ منها: هل هي في النحو، أوهي منطق لحدودها، وصناعتها العقليَّة؟ وهل هي حواشٍ على « جُمَلِ » الزجاج أو لا؟

(٢) في: « وفيات الأعيان » (٣/ ٤٨٩).

وهو العلامة: أبو العباس، أحمد بن محمد، شمس الدين، ابن خَلِّكَان ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٦٠٨ ـ ٦٨١هـ).

(٣) مرَّ ثناؤه قبل قليل في الحاشية.

(ومع هذا كله؛ فلا تفهم حقيقتها، وأكثر النُّحاة ممن لم يكن قد أخذوها عن مُوقِّف؛ يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده منها، فإنَّها كلها رموزٌ، وإشاراتٌ، ولقد سمعت من بعض أئمة العربية المشار إليهم في وقته، وهو يقول: أنا ما أعرف[1] هذه «المقدمة»، ما يلزم من كوني ما أعرفها، ألا أعرف النحو) أ.هـ

ـ **وقال العلامة ابن هشام[2] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عن شدة اختصار منظومة: «الخلاصة»، الشهيرة بـ: «ألفية ابن مالك»[3]:**

(إنَّ كتابَ «الخلاصَةِ»... كِتابٌ صَغُرَ حَجْمًا، وَغَزُرَ عِلْمًا، غَيْرَ أَنَّهُ لإفْراطِ

---

(١) لعل مراده ـ والله أعلم ـ أنَّه قرأها، ولم يفهم كلامها، لا أنَّه يجهلها، ولم يطلع عليها؛ يوضحه ما سيأتي.

وكونه لم يفهم كلامها؛ أي: أنَّ المادة العلميَّة المراد تحصيلها، لا تتضح للقارئ، وإلاَّ فالعالم بأي علمٍ، وأصوله، وقواعده، فإنَّه يعرف المراد عند قراءته لأي متنٍ ـ ولو كُتِب بالرموز ـ من متون ذلك العلم.

(٢) في: «أوضح المسالك» (١/ ١٩ ـ ٢٠).

وهو: العلامة، الفقيه، النحوي: عبدالله بن يوسف بن هشام، أبو محمد، جمال الدين، الأنصاري، الحنبلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٧٠٨ ـ ٧٦١هـ)، قُورِنَ بـ «سيبويه»؛ فقال العلامة ابن خلدون: (ما زلنا ونحن بـ «المغرب»، نسمع أنَّه ظهر بـ «مصر» عالم بالعربية، يُقال له «ابن هشام»، أنحى من «سيبويه») أ.هـ وقال الدماميني لولد ابن هشام: (لو عاش «سيبويه»؛ لم يمكنه إلا التلمذة لوالدك، والقراءة عليه) أ.هـ

من مؤلفاته: «قطر الندي وبل الصدى»، و «شرحه»، و «شذور الذهب»، و «شرحه»، و «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، وله شَرْحَانِ على «الألفية»، اشتهر منهما: «أوضح المسالك».

انظر ترجمته في: «بغية الوعاة» (٢/ ٦٨ ـ ٧٠).

(٣) تقدم الكلام على «الألفيَّة» (ص ٤٣).

الإيجاز، قد كادَ يُعَدُّ مِنْ جُمْلَةِ الأَلْغَازِ) أ.هـ

ـ وقال الإمام الحطَّاب[1] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بعد ثنائه على « **مختصر خليل** »:

(إلاَّ أَنَّهُ لِفَرْطِ الإِيجَازِ، كَادَ يُعَدُّ مِنْ جُمْلَةِ الأَلْغَازِ) أ.هـ

ـ وقال العلامة حاجي خليفة[2] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عن: « **مختصر ابن الحاجب** »:

---

(١) في: « مواهب الجليل » (١/ ٢).

وهو: الإمام، العلامة: محمد بن محمد، الرعيني، المغربي، المالكي، المعروف بـ: (الحطَّاب الصغير) ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٩٠٢ ـ ٩٥٤هـ)، من أئمة المالكية المتأخرين.

وكتابه « مواهب الجليل » من أنفس شروح « مختصر خليل »، أجاد فيه وأفاد، واستدرك على « خليل » وشراحه، سَوَّده ومات قبل أن يبيضه، فقام بذلك ابنه الشيخ « يحيى ».

وله أيضًا: « تحرير الكلام في مسائل الالتزام » عن مسائل إلزام الإنسان نفسه.

انظر ترجمته في: « توشيح الديباج » (ص ٢٢٩ ـ ٢٣١)، و « كفاية المحتاج » (ص ٤٦٨ ـ ٤٧٠)، و « نيل الابتهاج » (٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٨)، و « تاريخ الأدب العربي » (٩/ ٥١)، و « الأعلام » (٧/ ٥٨).

(٢) في: « كشف الظنون » (٢/ ١٨٥٣).

ومصنّفه؛ هو: العلامة: مصطفى بن عبدالله، القُسْطَنْطِيني، الرُّومي، الحنفي، المعروف بـ: « حاجي خليفة » ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٠١٧ ـ ١٠٦٧هـ)، ويُقال له: « الحاج خليفة »، و « ملا كاتب جلبي [شلبي] »، كان ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ رئيسًا لكتبة أسرار السلطان مراد الرابع (١٠١٨ ـ ١٠٤٩هـ)، ووزيرًا للماليَّة أيام سلطنته.

له باللغة التركيَّة: « تقويم التواريخ »، جداول تاريخية بلغ بها سنة (١٠٥٨هـ)، وهو عصارة كتب التاريخ، كما قال عنه مصنفه: (مشتملٌ على نتيجة كتب التواريخ). وله أيضًا: « ميزان الحق في اختيار الأحق »، في العقائد.

انظر: « مقدمة كشف الظنون » (١/ هـ ـ ط)، و « كشف الظنون » (١/ ٤٦٩)، و « هدية العارفين » (٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤١)، و « التعليقات السنيَّة » (ص ١٩)، و « اكتفاء القنوع » (ص ٣٧٧)، و « معجم المطبوعات » (١/ ٧٣٢ ـ ٧٣٤)، و « الأعلام » (٧/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)، و « معجم المؤلفين » (٣/ ٨٧٠ ـ ٨٧١).

=

(وهو مختصرٌ غريبٌ في صنعِهِ، بديعٌ في فنِّهِ، لغاية إيجازِهِ؛ يضاهي الألغازَ) أ.هـ

=

[فَائِدَةٌ: قِصَّةُ الْخِزَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ «كَشْفُ الظُّنُونِ»]:

أعظمُ كُتُبِ الحاج خليفة، وأجلُّهَا قَدْرًا في قلوب العلماء، والباحثين؛ هو: «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، ولتأليفه قصةٌ طريفةٌ ذكرها المصنف؛ فقال:

(كنتُ في أثناء إقامتي في «حلب» أتردد إلى حوانيت الكتبيين، وأتصفح ما فيها، وما يرد إليها من الكتب، والرسائل، فَأُلْهِمْتُ جَمْعَ كِتابٍ في أسماء الكتب، والمصنفات، فشرعت به من ذلك الحين. ثُمَّ لَمَّا رجعت إلى «استانبول»، وصل إليَّ مالٌ ورثته فابتعت به شيئًا من الكتب والمصنفات، فازدادَ حرصي على إتمام ما شرعت به.

وفي سنة (١٠٤٨هـ) مات رجلٌ من أقاربي، وورثت منه مالاً كثيرًا، فاستعنت بذلك المال على إصلاح حالي، والانقطاع لطلب العلم، والتصنيف، فأنفقت جانبًا عظيمًا من تلك الثروة التي وصلت إليَّ في اقتناء الكتب...

وجمعتُ كتابي هذا [«كشف الظنون»] من الكتب التي جمعتُها، والتي اطلعت عليها في «حلب»، و «استانبول»، والمصنفات الجليلة الموقوفة في الخزائن العموميَّة بـ «دار السلطنة»، ومن كتب «الطبقات»، و «التراجم»، وغيرها، في مدة (عشرين) سنة) أ.هـ [نقلاً عن: «معجم المطبوعات» (١/ ٧٣٣)].

[تنبيهٌ: حول الزيادات والتصحيحات، على «كشف الظنون» بعد موت مصنفه]:

قال الكُتُبِي: يوسف أليان سركيس ت (١٣٥١هـ) في: «معجم المطبوعات» (١/ ٧٣٣ ـ ٧٣٤):

(قال الأستاذ كرلو نلينو في كتاب «علم الفلك» ما معناه:

لما مَضَتْ مائةُ سنةٍ تقريبًا على موتِ حاجي خليفة، اعتنى: إبراهيمُ أفندي بن علي، المشهور بـ «عربه جي باشا» المتوفي (١١٩٠هـ) بتهذيبِ الكتابِ ـ «كشف الظنون» ـ فصحَّحَ بعضَ زلاَّتِ الأصلِ، وأزال منه ـ على قَدْرِ وسعه ـ كثيرًا مِمَّا كان في بيانِ تواريخِ الوفيات من النقصان، ورُبَّما ألحقَ إلحاقاتٍ مفيدةٍ.

ففي طبعة «ليبسيك»؛ كلُّ ما رواه «عربه جي باشي» جُعِلَ بين قوسين؛ ليتبينَ الأصلُ من الزياداتِ والتصحيحاتِ.

وطُبِعَ «كشف الظنون» في «بولاق»، وفي «الأستانة» مع الزياداتِ المذكورة، بدون الإشارة إليها) أ.هـ

وقال[1] عن: «**مجمع البحرين وملتقى النيرين**» للسَّاعاتي:

(رتّبه فأحسن ترتيبه، وأبدع في اختصاره... وهو كتابٌ حفظهُ سهلٌ؛ لنهاية إيجازه، وحلُّهُ صعبٌ؛ لغاية إعجازه) أ.هـ

- وقال العلامة ابن عَابِدِين[2] - رَحِمَهُ اللهُ - على: «**الدر المختار**»:

(حوى من الفروع المنقَّحَة، والمسائل المصحَّحة، ما لم يحوه غيره من كِبارِ الأسفار... بيد أنَّه لصغرِ حجْمِه، ووفورِ علمِهِ، قد بلغ في الإيجازِ، إلى حدِّ الألغاز) أ.هـ

**- وقال العلامة: محمد رشيد رضا الحسني[3] - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٣٥٤هـ) عند حديثه عن طريقة علماء البيان المتأخرين في التصنيف:**

(ثم تنافسوا في الاختصار والإيجاز[4]، حتى صارت كتب البيان أشبه بالمعمَّيات والألغاز، فضاعت حدودُه بتلك الحدود، ودَرست رُسومه بهاتيك الرسوم) أ.هـ

---

(١) في: «كشف الظنون» (٢/ ١٦٠٠).

(٢) في: «ردّ المحتار» (١/ ٣).

(٣) في مقدمته لـ: «أسرار البلاغة»، انظر (ص ١٢) من ط. العلامة محمود شاكر - رَحِمَهُ اللهُ - للكتاب نفسه، فقد نقل هذه المقدمة بنصِّها.

(٤) وربما لم يقنع بعضهم بهذا الإيجاز، وطالب بمزيد من ضغط العبارات، ويرى أنَّ بعض المختصرات - على شدة اختصارها - فيها حشو؛ ومن غريب ما وقفت عليه في هذا الباب:

أنَّ العالم ابن عرفة المالكي - رَحِمَهُ اللهُ - لما كان يدرِّس «مختصرَه»، مرَّ على قولِه في الإجارة: (بيع منفعة ما أمكن نقله، غير سفينة، ولا حيوان لا يعقل، بعوضٍ غير ناشئ عنها، بعضه يتبعض بتبعيضها). أورد عليه بعض تلاميذه أنَّ زيادة لفظ (بعض) هنا تنافي الاختصار [أي أنَّ حذْفَها أولى]؛ فما وجهه؟!

فتوقف يومين، وهو يتضرع إلى الله في فهمها، وأجاب في اليوم الثاني، بأنَّه لو أسقطها، لخرج النكاح المجعول صداقه منفعة، ما يمكن نقله، وناقشه تلميذه بما يطول جلبه.

انظر: «الفكر السامي» (٤/ ٤٥٩).

**ـ ويقول الشيخ: محمد أديب الحصني[(١)] رَحِمَهُ اللهُ:**

(لا يظن أنَّ الاختصارَ ـ كما يُؤخذ من مفهومِهِ اللُّغَوي ـ لا يكونُ إلا بتبديلِ العبارةِ الطويلَةِ بعباراتٍ موجزةٍ؛ فإنَّ هذا ربما كانت مضرته أكثر من نفعِه، كما وقع لكثيرٍ من المُخْتَصِرين، بل لكثيرٍ من المؤلِّفين المستقلِّين، أنَّهم يُبالِغون في تقليلِ الألفاظِ، وحشرِ المعاني الكثيرة فيها، حتَّى تضيقَ عن تأديتِها، ويجيءَ التكلّفُ، والغموضُ، والإغلاقُ، وتقومَ الإشكالاتُ، والاحتمالاتُ، في فَهْمِ المقصودِ، حتَّى يضيعَ برمته.

وإنَّما المُخْتَصِرُ الحاذقُ يُعْطي كلَّ مقامٍ ما يناسبه.

فالعباراتُ الطويلةُ الدَّالة على معنى بسيطٍ، يمكن أن يُؤَدَّى[(٢)] بأقلَّ من ذلك؛ يختار له من التراكيبِ على قدرِ معناه، من غيْرِ إخلالٍ.

ورُبَّ مقامٍ يحتاجُ إلى بسطٍ؛ فيبسطها ولو زاد على الأصل.

وحسبه أن يتبع سبيل البلاغة، بتعريفها المقرر في «علم البيان») أ.هـ

**ـ وقال الشيخ ابن باديس[(٣)] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ متضجِّرًا من طريقة تدريس كتب الفقه في عصره:**

(اقتصرنا على قراءة الفروع الفقهيَّة، مجردة بلا نظر، جافة بلا حكمة، وراء أسوار من الألفاظ المختصرة، تفنى الأعمار قبل الوصول إليها) أ.هـ

---

(١) في: «غاية المرام (١/ ١٧).

(٢) أي: المعنى.

(٣) كما في: «ابن باديس حياته وآثاره» (١/ ١٠٨).

وهو: رئيس جمعية العلماء المسلمين بـ «الجزائر»، المجاهد: عبدالحميد بن محمد بن باديس ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٣٠٥ ـ ١٣٥٩هـ)، وحياته وجهاده في المرجع المذكور.

**ـ وقال العلامة أبو زهرة[١] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بعد ذكره لبعض كتب الأصول:**

(وقد جاء العلماء، فلخصوا هذه الكتب، ثم اختصرت هذه التلخيصات، فاحتاجت المختصرات إلى شروح، واستفاضت الأقلام في هذه الشروح...

وقد اختصرَ هذين الكتابَيْن المذكورَيْن[٢] كثيرون، وكان الاختصارُ شديدًا أحيانًا، حتى بلغَ حدَّ الرموزِ.

ثم جاءتِ الشُّروحُ تحلُّ هذه الرموز، فكثر التلخيص، والاختصار، وكثر التوضيح، والشرح) أ.هـ

نعم؛ فنظرًا لدقة عبارات المختصرات، احتاجت إلى حلِّ عباراتها، وتوضيح مشكلاتها، فنشأ نوعٌ جديد من التأليف؛ وهو: «الشروح»، و«الحواشي»[٣]، وترتَّب على هذا جهد ووقت، يعرفه من رأى كثرة كتب «الشروح»،

---

(١) في: «أصول الفقه» (ص ١٧ ـ ١٨).

وهو: العلامة، الفقيه، الأصولي: محمد بن أحمد أبو زهرة ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٣٩٤هـ).

(٢) يقصد:

ـ «المحصول في علم أصول الفقه» للعلامة: محمد بن عمر الرَّازي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٦٠٦هـ).

ـ «الإحكام في أصول الأحكام» للعلامة: علي بن محمد الآمدي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٦٣١هـ).

(٣) وهذه «الشروح»، و«الحواشي» على فائدتها، إلا أنَّ فيها ـ أحيانًا ـ من التطويل، والحشو، ما خرجَ بها عن المقصود.

وانظر «البدر الطالع» (ص ٦٠٥)؛ فإن المصنِّفَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بعد أنْ أشار إلى جملة من «الشروح»، قال:

(مع أنَّ فيها جميعها ما لا تدعو إليه حاجة، بل غالبها كذلك، ولاسيما تلك التدقيقات التي في شروحها، وحواشيها، فإنَّها عن علم «الكتاب»، و«السنة» بمعزل) أ.هـ

و« الحواشي »[١].

ومن قرأ في كتب « الشروح »، و« الحواشي » رأى أنَّ أكثرها يحلُّ ألفاظَ « المختصراتِ » بكلامِ المتأخرين، ويشغلون أنفسهم بإيراد احتمالاتٍ بعيدة، وإشكالاتٍ عديدة مع أجوبتها، والتعويل على أقوال الفقهاء المتأخرين مع التخريج، والقياس عليه، والاستنباط منه، مع طرح الأدلة الشرعيّة إلا في مواضعَ يسيرة جدًا.

---

(١) بل نتج عن ذلك ما يُسَمَّى بـ: « حواشي الحواشي »، و« تقارير الحواشي ».

ومِمَّا وقفت عليه من « حواشي الحواشي »:

١ ـ « حاشية على: (حاشية السيالكوتي) »؛ للشيخ أحمد بن سليمان الكجراتي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١١١٢هـ).

وهي حاشية على: « التصريح على: (التلويح) ».

و« التصريح » حاشيةٌ للشيخ: عبدالله (اللبيب) بن عبدالحكيم السيالكوتي رَحِمَهُ اللهُ.

و« التلويح إلى كشف غوامض: (التنقيح) »؛ شرحٌ للعلامة: سعدالدين، مسعود بن عمر، التَّفتازاني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (ـ ٧٩٣هـ).

و« تنقيح الأصول »؛ متنٌ في أصول الفقه، للإمام: صدر الشريعة الأصغر، عبيد الله بن مسعود، المَحْبُوبِي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٧٤٧هـ).

٢ ـ « حاشية على: (حاشية الخضري) »؛ للشيخ: أحمد بن مصطفى، المكتبي، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٣٤٢هـ).

وهي حاشيةٌ على: « حاشية: (شرح ابن عقيل) »؛ للشيخ: محمد بن عبدالله، الدمياطي، الخضري، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٢٨٨هـ).

و « شرح ابن عقيل »؛ سيأتي (ص ١٧١).

وهو على: « الألفية »؛ لابن مالك، سبقت (ص ٤٣).

هذا عن « حواشي الحواشي »؛ أمَّا « تقارير الحواشي »؛ فسبق الكلام عليها عند الكلام على مصطلح « التقرير » (ص ٧٨-٨١).

لذا قيل: (من تتبع الحواشي؛ ما حوا شي)[1].

**ـ ويقول العلامة أبو الحسن الندوي[2] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ متحدثًا عن مظاهر الانحطاط الفكري والعلمي، في العصر العثماني:**

(وكذلك حلقات التعليم؛ رحلت عنها كتب المتقدِّمين، وحلَّت محلها كتب المتأخرين المتكلِّفين، وغصّت بـ «الحواشي»، و«التقريرات»، و«التلخيصات»، و«المتون»، التي ضن فيها مؤلفوها على القرطاس، وتعمدوا فيها التعقيد، والغموض، وكأنهم ألفوها في صناعة الاختزال، وكل ذلك ينبئ عن الانحطاط الفكري، والعلمي، الذي حلَّ بالعالم الإسلامي، وتغلغل في أحشائه) أ.هـ

**ـ ويقول شيخنا العلامة: محمد بن لطفي الصباغ[3] حَفِظَهُ اللهُ:**

(كثر اختصار المطولات، فعمد عددٌ من المؤلفين إلى بعضِ الكتبِ المطوَّلة فاختصروها لطلاَّبهم في كتبٍ صغيرةٍ، وكثَّفوا المعلومات، وعلى تقدُّم الزمان أصبح المؤلفون يتبارون في ضغط المعلومات ضغطًا شديدًا، بأوْجزِ عبارةٍ ممكنة، حتى تصل إلى ما يقرب من الألغاز، وتكاد كلُّ كلمة أو جملة تُشير إلى بحثٍ واسعٍ، أو مسألة تفصيليَّة، يعملون ذلك ليحفظها الطلبة، عن ظهر قلب) أ.هـ

(١) وبعد ما كثرت «الحواشي» و«الشروح»، ولكثرة الاستطراد إلى ما لا فائدة منه في الموضوع نفسه؛ خرجت لنا نتيجة عكسية لذلك، وهي ظاهرة اختصار كتب «الحواشي» و«الشروح»، وهو اصطلاح في التأليف جديد، لم يكن من قبل.
وانظر: «دِفاعٌ عن ظاهرة المتون» (ص ٤٣١ ـ ٤٣٢).

(٢) في: «ماذا خسر العالم» (ص ١٨٥).
وهو: العلامة، الأديب: أبو الحسن، علي بن عبدالحي، الحسني، الندوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٣٣٢ ـ ١٤٢٠هـ).

(٣) في: «المناهج والأُطُر التأليفيَّة» (ص ٢٧).

**ـ ويقول شيخنا: أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان[١] حَفِظَهُ الله:**

(كثيرًا ما يُطْلَق على بعضِ المدوناتِ الفقهيَّة (مختصرات)، حيثُ تُعْرَضُ أبوبُ الفقهِ، ومسائِلُه في عباراتٍ موجزةٍ جدًّا، وتَرْكِيباتٍ مُحْكَمَةٍ دقيقةٍ، تصلُ إلى حَدِّ الإِبْهَامِ والغموضِ.

كانَ هذا النَّمَطُ مِن التأليف إِبْدَاعًا في القديم، ودلالةً بارزةً على قُدْرَةِ الفقيه الفقهيَّة واللُّغَوِيَّة، تصبح معه الكلماتُ والحروفُ رموزًا على معانٍ عديدةٍ، وأحكامٍ مختلفةٍ، يَتَعَذَّرُ فهم المراد منها للوهلةِ الأولى، لا يستطيع الدَّارسُ العادي أنْ يَنْفُذ إلى المقصودِ منها بشكلٍ صحيحٍ، نتجَ عن هذا أنْ أصبحَ الاعتمادُ على مِثْلِ هذه الكتبِ كُلِّيَةً دونَ الرجوعِ إلى شروحِهَا المعتمدةِ غيرَ مأمون عَدَم الفهم لها، ومعرفة المراد منها، فمن ثَمَّ حذَّرَ العلماءُ من الاعتمادِ عليها) أ.هـ

[عَوْدَةٌ إِلَى: (الْـمَآخِذُ عَلَى الْـمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ)].

**(٦) صعوبة فهم الإحالات، وبعدها عن المراد واقعًا وذهنًا.**

فنجد المُخْتَصِر يقرِّر الحكم، ثم يعطف عليه كثيرًا، ولو وقف الطالب على إحدى الإحالات، لظن أنَّ المراد المسألة السَّابقة، بينما المخْتَصِر أراد مسألة متقدمة في أول الباب، وإحالته كانت عليها.

وهذا المأخذ يلحظه من يقرأ في المختصرات الفقهيَّة، ولاسيما التي كُتِبت في العصور المتأخرة.

**(٧) احتواءُ بعضِ المختصراتِ على مُطْلَقاتٍ مقيَّدةٍ في غيرها، وعموماتٍ مخصَّصة في غيرها.**

---

(١) في: «منهج البحث في الفقه» (ص ١٤٥).

وهذا مزلـقٌ خطير لمن أفتى من «المختصرات»، دون علمٍ بهذه المطلقات، والعمومات[(١)].

**(٨) كما أنَّ بعضَها فيه من الاختصارِ المخلِّ الذي لا يُفْهَم معناه إلى بعد الاطِّلاع على كتب «الشُّروح»، و «الحواشي»[(٢)].**

فالإيجازُ مطلوبٌ، ولاسيما في كتابٍ وُضِعَ ليكون مختصرًا، ولكن منْ حُسْنِ الإيجاز، بل وكمالِه، ألا يكون مُخِلاً بالفهم، غيرَ مُؤدٍّ للفائدة المنشودة للقارئ، فيقع طالب العلم ـ خاصة طالب العلم الشرعي ـ في الخطأ.

وقد نقل العلامة ابن عَابِدِين[(٣)] عن العلامة: صالح الجينيني ـ رَحِمَهُمَا الله ـ عدم جواز الإفتاء من الكتب المختصرة، والكتب التي لا يُعرف حال مؤلفيها، وسمَّى بعضَها، وأقرَّه ابن عَابِدِين على ذلك، وعلَّل عدم الجواز بقوله:

(إنَّ فيها من الإيجاز في التعبير، ما لا يُفهم معناه إلا بعد الاطلاع على مأخذه، بل فيها في مواضع كثيرة الإيجازُ المخِلُّ، يظهر ذلك لمن مارس مطالعتها مع «الحواشي» فلا يأمن المفتي من الوقوع في الغلط، إذا اقتصر عليها...)[(٤)] أ.هـ

(١) وسيأتي ـ بعد قليل ـ عن العلامة الجينيني عدم جواز الإفتاء من الكتب المختصرة.

(٢) انظر: «النافع الكبير» (ص ٢٦) وما بعدها.

وهذا المأخذ (الثامن) قريبٌ من المأخذ (الخامس)، وذكرتُ في (الخامس) عدةَ نقولٍ تؤكده، والفرق بين المأخذين: أنَّ (الخامس) في شدة الاختصار المخلة بالبيان، و (الثامن) في شدة الاختصار المخلة بالفقه، وفيهما تداخل.

(٣) في: «رَدّ المحتار» (١/ ٧٢ ـ ٧٣).

وسيأتي كلام العلامة الجينيني بنصه (ص ٢٣٤-٢٣٧).

(٤) وانظر كلام شيخنا أ. د. عبدالوهاب أبو سليمان ـ حَفِظَهُ الله ـ الوارد في آخر المأخذ الخامس: (ضغط العبارات، ودقتها...).

وسيأتي مزيدُ بيانٍ لهذين المزلقين (السابع)، و (الثامن) في: المَبْحَثِ الثَّامِنِ: [حُكْمُ الإفْتَاءِ مِنَ الْـمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ] (ص ٢٣١-٢٤١)؛ فهو مخصصٌ لهذا الموضوع.

**(٩)[1] في ظِلِّ وجودِ المختصرات وانتشارها، تضاءلَ، بل غاب - أحيانًا - النَّشاط العلمي.**

وأعني به انتعاش حركةِ التخريج، والترجيح، والتنظيم، في فقه المذاهب.

**(١٠) جَعَلَتْ مُريدَ الفِقْهِ يدرسُ كتابَ فقيهٍ معيَّن، من رجالِ مذهبه، ويكادُ بعضُهم يحصرُ اجتهادَه فيه.**

فلا تجده ينظر إلى الشريعة وفِقْهِهَا، إلا من خلال سطور هذا المختَصَر، بعد أنْ كان مُرِيدُ الفقهِ قَبْلاً يدرسُ «القرآنَ»، و«السنةَ»، و«أصولَ الشرعِ»، و«مقاصِدَهُ»، و«أدلةَ الأحكامِ».

**(١١) تسبَّبت في انحصار العملِ الفقهي في ترديدِ «أوراقٍ» معدودة، وحفظِها، ودراسةِ ألفاظها.**

فحلَّ الفكرُ العامي محلَّ الفكرِ العلمي، لدى كثيرٍ من متأخري رجالِ المذاهبِ الفقهيَّة.

**(١٢) عشق النَّاس كتب المختصرات، واقتنوها، وناقشوها[2].**

فحلَّت مختصرات المتأخرين محلَّ كتبِ المتقدمين القيِّمة في الدِّراسات الفقهيَّة.

**(١٣) إنَّ وجود كتب «الشروح»، و«الحواشي»، و«التقريرات»، كان نتيجة وجود المختصرات، فكثرت فيها المناقشات اللفظيَّة، لحلِّ عبارات، وألفاظ المختصر، دون المقاصد الجوهريَّة في العلمِ.**

---

(١) من رقم: (٩) إلى رقم: (١٥) من: «المدخل الفقهي» (١/ ٢١١ - ٢١٤)، بتصرفٍ يسير. وسيأتي - بعد قليل - نص كلامه كاملاً؛ لأهميته.

(٢) لا يتجه قبول هذا مأخذًا؛ إلا بالقيد المذكور (أن تحل محلَّ كتبِ المتقدمين).

وقد يضيع الموضوع الواحد، أو يتشتَّت، بين المتون، والشروح، والحواشي، والتقريرات.

ولا يعني هذا خلو كتب «الشروح»، و«الحواشي»، و«التقريرات»، من الفوائد العلميَّة، بل هي مشحونة بكثيرٍ من التحليل، والتحقيق، والتمحيص، والمباحث ذات الشأن، ولكنها قد مُزِجَ فيها اللباب بالقشور، وعانى الفقه فيها سقم الطريقة.

**(١٤) أصبحت صياغة المختصرات في القرن السَّابع وما بعده هم بعض العلماء، وطلاب العلم.**

وعلى أنَّ صياغة بعضها كانت بطريقة تعقيديَّة، إلا أنَّها اكتسحت السَّاحة العلميَّة الفقهيَّة، حتَّى إنَّ بعضَ كُتَّابِ المختصرات، تركت لهم مختصراتُهم أثرًا، وذِكْرًا عِلْمِيًّا، أكثر مِمَّن خدم العلم بمؤلّفٍ مستقلٍّ عمد[1] به إلى التجديد في أسلوب الفقه، ولغته، وفي تنقيحه وتقسيمه، وترتيبه وتبويبه، والرجوع بمسائله المشتتة في غير أبوابها إلى أبوابها، ومناسباتها، فأضاف إلى جهود المتقدمين الحميدة جهودًا جديدة.

**(١٥) أصبحت المختصرات بالعوامل التقليديَّة على أيدي المتأخرين أشواكًا وتعاريج تَوَعَّرَ بها طريق الفقه.**

فاعتاص على غير ذوي الاختصاص، وأصبحت دوحة الفقه تحمل الورق الكثير عوضًا عن الثمر اليانع.

**(١٦) بُعْدُ أسلوبِها، وصياغَتِها، عن الأَنْظِمَةِ، والمناهِجِ التربويَّةِ الحديثةِ.**

---

(١) أي: صاحب المُؤَلَّفِ المستَقِل.

- يقولُ فضيلةُ شيخنا القاضي: عبدالعزيز بن إبراهيم ابن قاسم[١] حَفِظَهُ اللهُ:

(وَانْتُقِدتْ[٢] أيضًا بـ... وأنَّها بِأَسَالِيبِهَا، ومحتوياتِها، ومناهِجِ تصنيفِها، لا تَتَّفِقُ مع الحقَائِقِ التَّرْبَوِيَّة الحديثةِ، والمناهِجِ التعليميَّةِ العصريَّةِ؛ لصعوبَةِ أُسْلوبِها، وَوُعُورَةِ مَضْمُونِها) أهـ

**(١٧) تَعَلُّقُ النَّاسِ بكتبِ المختصرات؛ لاعتقاد أنَّ عِلْمَ الشريعَةِ مُنْحَصِرٌ فيها[٣].**

قالَ الإمامُ الشوكاني[٤] - رَحِمَهُ اللهُ - في معرض كلامه على المُقَلِّدة:

(جعلوا غايةَ مطلبِهم، ونهايةَ مقْصِدِهم، العِلْمَ بمختصرٍ من مختصراتِ الفقه، التي هي مشتملةٌ على ما هو من عِلْمِ الرأيِ، والروايةِ، والرَّأيُ أغلبُ، ولم يرفعوا

---

(١) في: «الدليل إلى المتون العلميَّة» (ص ٧١).

(٢) أي: (المتون).

(٣) يُشَكِّل هذا المأخذ مظهرًا من مظاهر الغلو في نقد «المختصرات»؛ كما سيأتي بيانه.

(٤) في: «أدب الطلب» (ص ١٣٤).

وسأسوقُ كلامه رَحِمَهُ اللهُ؛ لأنَّه شاهدٌ في الباب، لِمَنْ يذكرون المآخذ على «المختصرات»، مع أنَّ لي تحفُّظًا على بعض كلامه، كما سيأتي.

وهذا التحفُّظُ ليس مختصًا بكلام الإمام الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ، بل سارٍ على بعض من تَكَلَّم على «المختصرات»، وسبق أن أشرت إلى مثل هذا (ص ١٣٢).

والشوكاني؛ هو: الإمام، القاضي: محمد بن علي الشوكاني، اليماني - رَحِمَهُ اللهُ - (١١٧٢ - ١٢٥٠هـ)، الإمام المعروف صاحب المصنفات الشهيرة في التفسير والفقه والحديث والأصول.

انظر ترجمته في: «البدر الطالع» (ص ٧٣٢ - ٧٤٢)، و «معجم المطبوعات» (٢/ ١١٦٠)، و «نيل الوطر» (٢/ ٣٤٤ - ٣٥٠)، و«تاريخ الأدب العربي» (١٠/ ٢٤٤ - ٢٤٦)، و «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٨٢ - ١٠٨٨)، و«الأعلام» (٦/ ٢٩٨)، و «معجم المؤلفين» (٣/ ٥٤١ - ٥٤٢).

إِلى غَيْرِ ذلكَ رأسًا، مِنْ جميعِ أنواعِ العلومِ، فصاروا جاهلينَ بـ «الكتابِ»، و«السُّنَّةِ»، وعِلْمِهِمَا، جهلاً شديدًا؛ لأَنَّهُ تَقَرَّرَ عندهم: أنَّ عِلمَ(١) الشريعَةِ مُنْحَصِرٌ في ذلكَ الْـمُخْتَصَرِ، وأنَّ ما عداهُ فَضْلَةٌ، أو فُضُولٌ(٢)، فاشتدَّ شغَفُهم بِهِ، وتكالبهم عليهِ، ورَغِبُوا عَمَّا عَدَاهُ، وَزَهِدُوا فيهِ، زُهْدًا شديدًا.

فإذا سَمِعوا آيةً من «كتابِ الله»، أو حديثًا من «سُنَّةِ رسولِ الله ﷺ» مُصَرِّحًا بِحُكْمٍ من الأَحْكَامِ الشَّرْعيَّةِ، تصريحًا يَفْهَمُهُ العامَّةُ من أهلِ طَبَقَتِهم، كانَ ذلكَ هَيِّنًا عندَهم، كأَنَّهُ لم يَكُنْ كلامَ الله، أو كلامَ رسُولِهِ ﷺ ويطرحونه لمجرد مخالفته لحرفٍ من حروف ذلك الكتاب، بل مفهومٍ من مفاهيمه(٣).

وهذا لا ينكره من صنيعهم، إلا من لا يعرفهم.

وقد عرفتُ منهم من لو جَمَعَ له الجامع مصنفًا مستقلاً من أدلة «الكتاب»، و«السنة»، يشتمل على أدلة «قرآنيَّة»، و«حديثيَّة»، ما يجاوز المئين، أو الألوف، كلها مصرح بخلاف حرف من حروف ذلك المختصر، الذي قد عرفه من الفقه،لم يلتفت إلى شيءٍ من ذلك.

ولو انْضَمَّ إلى «الكتاب»، و«السنة» المنقولة في ذلك المصنف، «إجماع الأمة»، سابقها، ولاحقها، كبيرها، وصغيرها، من كل من ينتسب إلى العلم، على خلاف ما في ذلك المختصر، لم يرفع رأسه إلى شيءٍ من ذلك.

---

(١) في أحد النسخ الخطيَّة: (حكم).

(٢) لا أعتقد أنَّ أحداً من الناس، ولو من العوام، من يعتقد أنَّ علم الشريعة منحصرٌ في مختصرٍ من المختصرات. ولو وُجِد ـ وهذا بعيد ـ لا يكونُ اعتقادُه الفاسد سببًا لنقدِ منهجٍ علميٍّ من مناهج التأليف، والتعليم.

(٣) هذه مبالغة منه رَحِمَهُ اللهُ، والتعميم لا يصلح في مثل هذا السياق.

ولا أستبعد أنَّه لو جاءه نبي مرسل، أو ملك مقرب، يخبره أنَّ الحق الذي شرعه الله لعباده، خلاف حرف من حروف ذلك المختصر، لم يسمع منهما، ولا صدقهما.

بل لو انشقت السماء وصرخ منها ملك من الملائكة، بصوت يسمعه جميع أهل الدنيا بأنَّ الحق على خلاف ذلك الحرف الذي في المختصر، لم يصدقه، ولا رجع إلى قوله)[1] أ.هـ

هذه أهم المآخذ التي أُخذت على المختصرات الفقهيَّة.

**ودُونَك بعضَ نصوصِ العُلماءِ في هذِه المآخِذِ[2]:**

**قال العلامَةُ ابن خلدون[3] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٨٠٨هـ):**

(الفصل السادس والثَّلاثون:

في أنَّ كثرةَ الاختصاراتِ الموضوعة في العلوم مخلةٌ بالتعليم:

ذهبَ كثيرٌ من المتأخرينَ إلى اختصار الطُّرقِ، والأَنحاءِ في العلوم، يولعونَ بها، ويدوِّنونَ منها برنامجًا مختصرًا في كل علمٍ، يشتملُ على حصرِ مسائله، وأدلَّتها،

---

(١) سياق هذه الأسطر كافٍ في طَرْحِها، وليتها لم تكن بقلم مَنْ لم تلد «اليمن» مثله، ونقلتها تعبيرًا عن رأي منتقدي المختصرات.

وأخشى أن يكون كلام الإمام الشوكاني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ على طائفةٍ من غلاة «الزيدية»، لقوله: (وقد عرفتُ منهم...)، والله أعلم.

(٢) وقد سبق بعضُها عند الكلام على المأخذين: (الخامس)، و (الثامن)؛ فراجعه.

(٣) في: «المقدمة» (ص ١٠٢٨ ـ ١٠٢٩)؛ [الباب السادس: في العلوم وأصنافها، والتعليم وطرقه، وسائر وجوهه...].

وقد ذكرتُ كلامه بطولِهِ؛ لأهميّته.

وأكثر من تكلَّمَ على غوائلِ الاختصارِ أشادَ بكلامِ ابن خلدون، واتكأ عليه.

وهو العلامَةُ المؤرِّخ: عبدالرحمن بن محمد الحضرمي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٨٠٨هـ).

باختصارٍ في الألفاظِ، وحشوِ القليل منها بالمعاني الكثيرة من ذلك الفنِّ، فصار ذلك مُخِلاًّ بالبلاغةِ، وعسيرًا على الفهم.

وربما عمدوا إلى الكُتُبِ الأمهاتِ المطوَّلة في الفنونِ للتفسير والبيان؛ فاختصروها تقريبًا للحفْظِ، كما فعله ابنُ الحاجبِ في «الفقه»، و«أصول الفقه»[1]، وابن مالكٍ في «العربيَّة»[2]، والخُوْنَجيُّ في «المنطق»[3]، وأمثالُهُم.

وهو فسادٌ في التعليم، وفيه إخلالٌ بالتحصيلِ؛ وذلك لأنَّ فيه تخليطًا على المبتدئ، بإلقاءِ الغاياتِ من العلمِ عليه، وهو لم يستعدَّ لقبولِها بَعْدُ، وهو من سوءِ التعليمِ كما سيأتي.

ثم فيه مع ذلكَ شغلٌ كبيرٌ على المتعلِّمِ، بتتبّعِ ألفاظِ الاختصارِ العويصةِ للفهمِ، بتزاحمِ المعاني عليها، وصعوبة استخراجِ المسائلِ من بينها؛ لأنَّ ألفاظَ المختصراتِ نجدُها لأجلِ ذلكَ صعبةً عويصةً، فينقطع في فهمها حظٌّ صالحٌ من الوقت.

ثم بعد ذلك كلِّهِ فالمَلَكَةُ الحاصِلة من التعليمِ في تلكَ المختصرات، إذا تمَّ على سدَادِهِ، ولم تعقبْهُ آفةٌ، فهي ملكةٌ قاصرة عن المَلَكاتِ التي تحصُلُ من الموضوعات البسيطة المطوَّلة؛ لكثرة ما يقع في تلك من التَّكرارِ، والإحالةِ،

---

(١) يقصد مختصر ابن الحاجب في «الفقه»، و«أصول الفقه»، وسبق الكلام عليهما (ص ٩٩-١٠٠).

(٢) يقصد منظومته: «الخلاصة»، الشهيرة بـ: «ألفية ابن مالك»، وسبق الكلام عليها في أكثر من موضع (ص ٤٣)، وانظر فهرس الكتب.

(٣) الخُوْنَجيُّ؛ هو: الحكيم، الطبيب، المنطقي، القاضي، الشيخ: محمد بن ناماور، أبو عبدالله، أفضل الدين، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٥٩٠ ـ ٦٤٦هـ).

له في المنطق: «الجُمَل»، و«كشف الأسرار»، و«الموجز»، والأخير هو المراد في كلام ابن خلدون.

انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٢٢٨)، و«طبقات الشافعية» (٨/ ١٠٥ـ١٠٦)، و«عيون الأنباء» (٣/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٧٤٧ـ٧٤٨).

المفيدَيْن لحصولِ المَلكةِ التامَّةِ.

وإذا اقتُصِر على التَّكرار قصَّرت الملَكةُ لقلَّتِه؛ كشأنِ هذهِ الموضوعاتِ المختَصَرَةِ، فقصدوا إلى تسهيلِ الحفظِ على المتعلِّمين، فأركبوهم صَعبًا، يقطَعُهُم عن تحصيل الملَكاتِ النَّافِعَةِ، وتمكُّنِها) أ.هـ

**وعلَّق أ.د: عمر بن سليمان الأشقر[1] ـ حَفِظَهُ الله ـ على ذلك بقوله:**

(ولك أن ترجع إلى المختصرات في فقه المذاهب؛ لترى مصداق هذا الذي ذكره ابن خلدون مثل:

كتاب: «مختصر خليل» في فقه المالكيّة،

وكتاب: «المنهاج»[2] لزكريا الأنصاري[3] في فقه الشافعيّة،

---

(١) في: «تاريخ الفقه الإسلامي» (ص ١٥١).

(٢) كذا؛ ولا أعلمُ أنَّ لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ مختصرًا فقهيًّا باسم: «المنهاج»، ولعله يقصد: «المنهج»، واسمه: «منهج الطلاب»، وكلام فضيلة الدكتور الأشقر ينطبق عليه، والله أعلم. وقد تقدم الكلام على «المنهج» (ص ٥٢). وانظر فهرس الكتب.

(٣) هو: شيخ الإسلام: زكريا بن محمد، أبو يحيى، الأنصاري، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٨٢٦ ـ ٩٢٥هـ)، عالمٌ مشاركٌ في جميع العلوم، وكتب الله لمؤلفاته الانتشار، والقبول.

**من مؤلفاته الفقهيَّة:**

**الصغيرة:** متن «تحرير: (تنقيح: «اللباب»)»، وشَرْحُه: «تحفة الطلاب»، ومتن «منهج الطلاب»، وشَرْحُه: «فتح الوهاب».

**الكبيرة:** «شرح: (مختصر المزني)»، و«الغُرَر البَهِيَّة في شرح منظومة: (البهجة الورديَّة)»، و«أسنى المطالب في شرح: (روض الطالب)».

انظر ترجمته في: «الكواكب السائرة» (١/ ١٩٨ ـ ٢٠٨)، و«شذرات الذهب» (١٠/ ١٨٦ ـ ١٨٨)، و«معجم المطبوعات» (١/ ٤٨٣ ـ ٤٨٨)، و«الأعلام» (٣/ ٤٦ ـ ٤٧)، و«معجم المؤلفين» (١/ ٧٣٣ ـ ٧٣٤).

وكتاب: «الكنز» للنسفي في فقه الأحناف[1]،

وكتاب: «زاد المستقنع» لشرف الدين أبي النجا في فقه الحنابلة) أ.هـ

**وقد ذكر العلامة القنوجي[2] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ الاختصارات ضمن عنوان: «موانع العلوم، وعوائقها»؛ وقال:**

(وأمَّا كثرة الاختصارات المؤلَّفة في العلوم؛ فإنَّها مخلة بالتعليم) أ.هـ

ثم ذكر كلام العلامة ابن خلدون السَّابق بطوله[3].

**وقال العلامة الحجوي[4] رَحِمَهُ اللهُ:**

(ثم جاء خليل في أواسط الثامن[5] واختصره[6]. وهناك بلغ الاختصار غايته؛ لأنَّ «مختصر خليل» مختصرُ مختصرِ المختصر، وإنْ أخَلَّ بالفصاحة، وكاد جل عباراته أنْ يكون لغزًا، وفكرتهم هذه مبنية على مقصدين؛ وهما:

تقليل الألفاظ تيسيرًا على الحفظ[7].

وجمع ما هو في كتب المذهب من الفروع، ليكون أجمع للمسائل.

---

(١) ستأتي ترجمة النسفي، وكتابه «الكنز» (ص ١٩٨). وانظر فهرس الكتب.

(٢) في: «أبجد العلوم» (ص ١٣٣).

وهو العلامة: صديق بن حسن خان، القنوجي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٣٠٧هـ).

(٣) دون نسبته إليه.

(٤) في: «الفكر السَّامي» (٤/ ٤٥٧ ـ ٤٦٠)، باختصار، وهو ينقل من «الحلل السّندسيّة» (١/ ٦٠٠ ـ ٦٠٣).

وانظر أيضًا: «الفكر السَّامي» (٣/ ١٨٩)، و (٤/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).

(٥) أي القرن الثَّامن.

(٦) الضمير يعود لـ: «مختصر البراذعي لـ: (المدونة)».

(٧) كذا؛ والأقرب: (تيسيرًا للحفظ)، أو (تيسيرًا على الحفاظ).

وكلٌّ منها له مقصدٌ حسنٌ، لولا حصول المبالغة في الاختصار، التي نشأت عنها أضرار.

**فمنها**: أنَّ اللغة لنا فيها مترادفات متفاوتة المعنى، وفيها: المشترك، والتراكيب ذات الوجهين، والوجوه، مع حدوث لغة ثانية، وهي: مصطلحات شرعيَّة، وعربيَّة، فأصبحت الجملة الواحدة تحتمل احتمالات، فلما اختصروا أحالوا أشياء عما قُصِدَ بها، وتغيَّرت مسائل عن موضعها.

ومنها: أنَّهم لما أغرقوا في الاختصار، صار لفظ المتن مغلقًا، لا يُفْهم إلا بواسطة «الشُّرَّاح»، أو «الشروح»، و«الحواشي»، ففات المقصود الذي لأجله وقع الاختصار، وهو جمعُ الأسفارِ في سفرٍ واحدٍ، وتقريبُ المسافةِ، وتخفيفُ المشاقِّ، وتكثيرُ العِلْمِ، وتقليلُ الزَّمَنِ، بل انعكس الأمرُ، إذ كثرت المشاق في فتح الأغلاق، وضاع الزَّمَنُ من غيْرِ ثمنٍ.

أمَّا الاطلاع من «كتابٍ»، و«سنةٍ»، و«إجماعٍ»، و «قياسٍ»، و «علةِ الحكمِ» التي لأجله شُرِعَ، وفهم أسرار الفقه، وما هناك من أفكار السلف، وكيفيّة استنباطهم، ومداركهم، فكلُّ ذلك فاتنا بفواتِ كتبِ الأقدمين الحلوية لذلك.

ولقد فاتنا خيرٌ كثير، وقد كان تعليمه يعين على الملكة الصحيحة في الفقه، والفقيه الذي يستحق لقب «فقيه»، هو العارفُ بذلكَ، أما الذي يسرد آلافًا من مسائله، غير عارف بأصلها؛ فإنَّما [هو] حاكٍ، نقَّالٍ...) أ.هـ

وإنْ كانَ كلامُ الثعالبي ـ كما رأيت ـ خاصًّا بمختصرات المالكيّة، إلا أنَّ ما قاله ينسحب على مختصرات باقي المذاهب، لاسيما الحنفيَّة، والشافعيَّة.

**وقال الإمام المقَّري[١] رَحِمَهُ اللهُ:**

(كُلُّ أهلِّ هـذه المائة[٢] عـلى حـالِ مَـنْ قَبْلَهُم، مِنْ حِفْظِ المختصراتِ، وشَقِّ الشُّروحِ، والأصولِ الكبارِ، فاقتصروا على حِفْظِ ما قلَّ لَفْظُهُ، ونَزَرَ حَظُّهُ، وأفنوا أعمارَهُـم في حـلِّ لُغـوزِهِ، وفَهْـمِ رُمـوزِهِ، ولم يـصلوا إِلَى رَدِّ مـا فيـه إِلَى أصـولِهِ بالتَّصْحِيحِ، فَضْلاً عَنْ مَعْرِفةِ الضعيفِ من ذلكَ والصَّحيحِ.

بَلْ هو حَلُّ مُقْفلٍ، وفَهْمِ أَمْرٍ مُجْمَلٍ، ومطالعـةُ تقييـداتٍ زعمـوا أنَّهـا تَـسْتَنْهِضُ النفوسَ، فبينما نحنُ نَسْتَنْكِرُ العدولَ عَنْ كُتِبِ الأئمةِ إِلَى كُتُبِ الـشيوخِ، أُتِيحَـتْ لنا تقييداتٌ للجَهَلَةِ، بلْ مُسَوَّداتُ المُسوخِ، فإنا لله وإِنَّا إليهِ راجعونَ) أ.هـ

**وقال أ.د: محمد أبو الأجفان[٣]:**

(هناك من يعيب صرف الجهد، في اختصار المؤلفات الفقهيَّة، إذا أوغل المختصرون في الاقتصاد في العبارة، والاكتفاء بالإشارة، والرمز، حتى يصبح المُخْتَصَر أشبه بالألغاز المغلقة، التي تحتاج إلى جهود، تُصرف في الشرح، والتعليق، لتبديد الغموض، وحل المغلقات.

---

(١) كما في: «نفح الطيب» (٥/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧).

وانظر: «نيـل الابتهاج» (٢/ ٦٩ ـ ٧٠)، و «الحلـل الـسندسيّة» (١/ ٦٠٠ ـ ٦٠١)، و «الفكر السَّامي» (٢/ ٤٥٩)، و «ورقات عن حضارة المرينيّين» (ص ٣٨١).

والمقَّري، هو الإمام، القاضي: أبو عبدالله، محمد بن محمد، التلمساني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ٧٥٩هـ).

وهو جد العلامة، الأديب: أبي عبدالله، أحمد بن محمد، المقَّري، مُصَنِّف: «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب».

وقد ترجم له حفيده ترجمة مطولَّة، وموثَّقة في: «نفح الطيب» (٥/ ٢٠٣ ـ ٣٥٠).

(٢) أي: (المائة الثَّامنة).

(٣) في مقدمة تحقيقه لـ: «مختصر كتاب: (النظر في أحكام النظر)»؛ للقبَّاب (ص ٩٤).

ثم إنَّ المختصراتِ الفقهيَّة، التي يؤدي اختصارها، إلى عدم ذكر تقييد المطلق، الوارد فيها، وعدم تخصيص العام، المذكور فيها، لا تُعْتَمَد في الفتوى) أ.هـ

ورأيتُ كلامًا جيِّدًا **للعلامة: مصطفى الزَّرْقَا**[1] رَحِمَهُ اللهُ، وهو يتحدَّث عن الدور السَّادس من أدوار الفقه الإسلامي؛ أنقله بطوله لعلاقته بالمختصرات الفقهيَّة:

(الدَّور الفقهي السادس:

من منتصف القرنِ السَّابع إلى ظهور «المجلة»[2] سنة: (١٢٨٦هـ).

---

(١) في: «المدخل الفقهي» (١/ ٢١١ ـ ٢١٤).

(٢) أي: «مجلة الأحكام العدليَّة».

**[فائدةٌ: لمحة موجزة عن «مجلة الأحكام العدليَّة»]:**

«مجلة الأحكام العدليَّة»: معلمة فقهيَّة في أحكام المعاملات، ومسائل الدَّعاوى، وأحكام القضاء، وُضِعَت على يد لجنةٍ من فحول فقهاء «المذهب الحنفي»، وذلك في عهد السلطان الغازي عبدالعزيز خان ابن السلطان محمود الثاني العثماني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٢٤٥ ـ ١٣٩٣هـ)، فأصبحت معلمة شاملة لما وُضِعَت له. وصيغت أحكامُها في موادَّ، على غِرارِ موادِّ القوانين الوضعيَّة، وقد بلغت (١٨٥١)، واحدًا وخمسين وثمانمائة وألف مادة، تقع في ستة عشر كتابًا.

وقد التزمت اللجنة القائمة بهذا العمل الأخذَ بالأقوال الرَّاجحة والمفتى بها من «مذهب أبي حنيفة ﷺ»، عدا مسائل قليلة أخذت فيها بخلاف الرَّاجح في المذهب.

ثم صدرت «الإرادة السنيَّة السُّلطانيَّة»، في عهد السلطان عبدالحميد خان الثاني ابن السلطان عبدالمجيد خان رَحِمَهُ اللهُ (١٢٥٨ ـ ١٣٣٤هـ) بالعمل بها في: (٢٦/ شعبان/ ١٢٩٣هـ).

و «المجلة» تمثل ما اصْطُلِحَ عليه في عصرنا باسم: «القانون المدني».

انظر: «دُرَر الحُكَّام» (١/ ٨)، و «تاريخ الدولة العثمانيَّة» (ص ٥٧٠)، و «المدخل الفقهي» (١/ ١٦٢)، و «القواعد الفقهيَّة» (ص ١٧٨ ـ ١٨٣)، ومقدمة محقِّقَيْ: «مجلة الأحكام الشَّرعيَّة» (ص ٢٧)، ومقدمة محقِّق: «مجلة الأحكام العدليَّة» (ص ٣٨ ـ ٤٧).

في هذا الدور أخذ الفقه في الانحطاط. فقد بدأ في أوائلِهِ بالرُّكودِ، وانتهى في أواخِره إلى الجمودِ، وإنْ كانَ في بحرِ هذا الدَّوْرِ الواسع قد برز بعضُ الفحولِ اللامعين، من الفقهاءِ والأصوليين[1].

ففي هذا العصر سادَ الفكرُ التقليدي المغلق، وانصرفت الأفكار عن تلمُّس العِلل والمقاصد الشرعيَّة في فقه الأحكامِ، إلى الحفظِ الجافِ، والاكتفاء بِتَقَبُّلِ ما في هذه الكتب المذهبية دون مناقشة.

وطَفِقَ يتضاءلُ ويغيبُ عن ذلكَ النَّشاط الذي كان لحركةِ التخريج، والترجيح، والتنظيم، في فقه المذاهب.

وأصبح مُرِيدُ الفِقْهِ يدرسُ كتابَ فقيهٍ معيَّن، من رجالِ مذهبه، فلا ينظر إلى الشريعة وفقهها، إلا من خلال سطوره، بعد أنْ كان مُرِيدُ الفقهِ قَبْلاً يدرسُ «القرآنَ»، و «السنةَ»، و «أصولَ الشرعِ»، و «مقاصِدَهُ»، و «أدلةَ الأحكامِ».

وقد أصبحت المؤلفاتُ الفقهيَّة - إلا القليل - أواخرَ هذا العصرِ اختصارًا لِمَا وُجِدَ من المؤلفاتِ السَّابقة، أو شرحًا له. فانحصرَ العملُ الفقهي في ترديدِ ما سبق، ودراسةِ ألفاظٍ، وحفظِها.

وفي أواخرِ هذا الدَّوْرِ حلَّ الفكرُ العامي محلَّ الفكرِ العلمي، لدى كثيرٍ من متأخري رجالِ المذاهبِ الفقهيَّة.

**طريقة المتون:**

وقد شاعت - كنتيجةٍ لذلك - طريقةُ «المتون» في التآليفِ الفقهيَّة، وأصبحت

---

(١) هذا من الإنصاف الذي افتقده بعض من تكلّم على العصور المتأخرة في «تاريخ الفقه الإسلامي».

هي الطريقةَ السَّائدة العامَّة، وحلَّت كتبُ المتأخرين فيها محلَّ كتبِ المتقدمين القيِّمة في الدِّراسات الفقهيَّة.

وطريقةُ المتونِ هذه يعمد فيها المتأخرون إلى وضع مختصرات يجمعون فيها أبواب العلم كلَّها، في ألفاظٍ ضيِّقةٍ، يَتبَارونَ فيها بالإيجازِ، حتَّى تصل إلى درجةِ المسخِ، أو الألغاز، وتكاد كلُّ كلمةٍ أو جملةٍ تُشِيرُ إلى بحثٍ واسعٍ، أو مسألةٍ تفصيليَّةٍ، كمَنْ يحاولُ حصرَ «الجَمَل» في قارورةٍ!، ويُسَمَّى هذا المختصرَ «**متنًا**».

ثم يعمدُ مؤلفُ المتنِ نفسه، أو سواه، إلى وضع «**شرحٍ**» على المتن؛ لإيضاحِ عباراته، وبسطِ تفاصيل مسائله، والزيادَةِ عليه.

ثم توضع من قِبَلِ آخرين تعليقات على تلك الشروح تُسمَّى «**الحواشي**»، ثم توضع على تلك الحواشي ملاحظات تُسمَّى «**تقريرات**».

وتتضمن تلك «الشروح»، و«الحواشي»، و«التقريرات»، كثيرًا من المناقشات اللفظيَّة، في حلِّ العبارات والألفاظ، دون المقاصد الجوهريَّة في العلمِ، وقد يضيع الموضوع الواحد، أو يتشتَّت، بين المتون، والشروح، والحواشي، والتقريرات.

ولا نعني بهذا خلو «الحواشي» من الفوائد العلميَّة، بل هي مشحونة بكثيرٍ من التحليل، والتحقيق، والتمحيص، والمباحث ذات الشأن، ولكنها قد مُزِجَ فيها اللباب بالقشور، وعانى الفقه فيها سقم الطريقة.

وتاريخ المتون في الحقيقة يرجع إلى أقدم من هذا العصر. ولكنها عندما ظهرت قديمًا كان الغرض منها حكيمًا؛ وهو: جمع المسائل الأوليَّة البسيطة في متونٍ

صغيرةٍ، بعبارة سهلة؛ لتكون مبادئ لِشُدَاةِ الفقه[١]، على نحو «الآجُرُّوميَّة»، في علم النحو. وهذا الغرض يقضي بأن يبقى المتن مختصرًا، بسيطًا، سهلاً، للمسائل الأوليَّة، مقصورًا عليها، للغاية التعليميَّة، فلا توضع عليه الشروح الواسعة، ولا الحوشي المعقدة.

ولكن المتون انقلبت في العصر المبحوث عنه إلى طريقة عامة تعقيديَّة في تأليف الفقه، حتَّى إنَّ من يريد أن يترك له أثرًا، وذِكْرًا عِلْمِيًّا، لا يفكر أن يخدم العلم بمؤلّفٍ مستقلٍّ يعمد به إلى التجديد في أسلوب الفقه ولغته، وفي تنقيحه وتقسيمه، وترتيبه وتبويبه، والرجوع بمسائله الـمُشَتَّتة في غير أبوابها إلى أبوابها، ومناسباتها، فيضيف إلى جهود المتقدمين الحميدة جهودًا جديدة، بل كان كل مؤلف متأخر يحصر جهده في وضع حاشية على شرح، أو شرح على متن معقد، أو يضع متنًا على نسق سائر المتون الاختزاليَّة اللغزيَّة التي تقدمته.

ومن هنا نرى أنَّ طريقة المتون بدأت قديمًا معقولة الفكرة والغرض لوضع مبادئ العلم البسيطة تسهيلاً على المبتدئين، ثم أصبحت بالعواملِ التقليديَّة على أيدي المتأخرين أشواكًا، وتعاريجَ، تَوَعَّرَ بها طريقُ الفقه، واعتاصَ على غير ذوي الاختصاص، وأصبحت دوحةُ الفقهِ في أخريات هذا الدور تحملُ الورقَ الكثير عوضًا عن الثمر اليانع) أ.هـ

**أقول:** ومع كل هذا إلا أنَّ العلماء، تباروا في ميدان التأليف لهذه المتون المختصرة، وكذا طلاب العلم فقد تنافسوا في حفظِ هذه المتون المختصرة،

---

(١) الشَّادي: المبتدئ الذي يأخذُ طَرَفًا من العلم والأدب، جمعه: شُدَاة؛ كقَاضٍ وقُضَاة. وأصله في اللغة: من يقتطع قطعة من الإبل، ويسوقها. (ر: «المصباح»، و«القاموس»). الزرقا].

وتدارسِها، وأكثروا من حفظ المتون في سائر العلوم، وشُكِّلت لأجلها الدُّروس، ووضعت المصنفات، وعُقِدت المسابقات، فتنافس في ذلك الطلبة.

والشاهد؛ أنَّ الله ـ تعالى ـ نفع الأمة بهذه «المختصرات»، ولكني أردت إظهار جزء من أثر هذه «المختصرات» على السَّاحة العلميَّة، وكما أنِّي ذكرت فوائد هذه «المختصرات»، ومحاسنها، فقد أحببت أن أذكر مساوئها، من باب الموازنة.

وليعلم طالب العلم أنَّ الفقهاء، وطلاب العلم تقاسموا هذه المحاسن والمساوئ، وكلٌّ أخذ منها بحظه.

فوُجِد منهم من استفاد من المختصرات الفقهيَّة، في استحضار المسائل، وتقريب المذهب، مع بحثه وتحريه عن «الدليل»، و «التعليل»، ومنهم من جَمَدَ عليها.

ولو تأملت سيرة بعضهم؛ لتحقق لك ذلك.

**يقول الدكتور: عبدالحميد بن مبارك، آل الشيخ مبارك، الأحسائي، المالكي**(١):

(ونحنُ لا نشكُّ بأنَّ المختصراتِ الفقهيَّةِ سِلاحٌ ذو حدَّينِ، فيجبُ حُسْنُ استخدامِه، فهي مرحلةٌ ضَرُورِيَّةٌ للطالبِ، للإلمامِ بجميعِ مسائلِ الفقهِ ـ حسب قدرته ـ مرحلة مرحلة، ثم يتوسَّعُ في الأمهاتِ، ثُمَّ إلى أصولِها، من «الكتابِ»، و «السُّنَّةِ».

وليحذَرْ طَالِبُ العِلْمِ مِمَّن فَتَحَ الله عليهِ، وحَصَّلَ أدواتِ الفَهْمِ، وأسبابَ الاجتهادِ، أنْ يقف عندَ حَدِّ المختصَرَاتِ الفقهيَّة، بلْ عليهِ أنْ يَتَّصِلَ بأُصُولِها، وبأَقْوالِ السَّلَفِ المتقدمِينَ، لِيَصِلَ خَلَفَ هذِه الأُمةِ بِسَلَفِهَا، وليكُونَ الفِقْهُ قَادِرًا

(١) في مقدمة تحقيق: «تسهيل المسالك» (١/ ١١٢).

على اسْتِيعَابِ جَمِيعِ مَسَائِلِ العَصْرِ، مُواكِبًا تَطَوّر المجتمَع) أ.هـ

**وقالَ الأستاذُ الدكتور: عبدالكريم محمد الأسعد[١] حَفِظَهُ الله:**

(أمَّا ما زُعِم مِنْ أنَّ هذا النظامَ التأليفي[٢] يُعَدُّ مَظْهرًا لانحِطَاطِ «عُصُورِ المماليكِ» و«عُصُورِ العثمانيين»[٣]، فعندي أنَّ الواقعَ التَّاريخي يُكَذِّبُ هذا الزَّعْم، يَسْتَوي في ذَلِكَ «عَهْدُ المماليكِ»، و«عَهْدُ العثمانيين»، فقد حَكَتْ لنا كُتُبُ التَّاريخِ ـ فيما حَكَتْ ـ ما كانَ للعلومِ في العَصْرَيْنِ بِعامَّة، وفي «عَصْرِ المماليكِ» على وَجْهِ الخُصوصِ مِن ازدهارٍ وانتشارٍ، وما كانَ للعُلماءِ فِيهِمَا من مَنْزِلَةٍ رفيعةٍ، وما كانَ لحكامِهِمَا على اختلافِ أُصُولِهم من اهتمامٍ بالتَّعْلِيمِ والتَّصْنِيفِ، وفي فهارسِ المخطوطاتِ والكُتُبِ الدَّالةِ على آثارِ السابِقين طوفان مِمَّا أُلِّف في «عُصُورِ المماليكِ» و«عُصُورِ العثمانيين» مِنْ «متونٍ»، و«شروحٍ»، و«حواشٍ»، و«تقريراتٍ»، و«مختصراتٍ»، تَنْطِقُ كُلُّهَا بما حَفلتْ بِهِ مِنْ ألوانِ المعارِفِ التي لا يَتَأَتَّى معها أنْ تُنْسَبَ إلى التَّخَلُّفِ والجُمُودِ والضَّحَالَةِ) أ.هـ

**وقالَ[٤] ـ حَفِظَهُ الله ـ عن اتهام أصحاب المتون والمختصرات بأنَّهم لا يتذوقون النص الأدبي، ولا يجيدون تطبيق قواعد النحو:**

---

(١) في: «دِفاعٌ عن ظاهرة المتون» (ص ٤٥٥).

(٢) أي: نظام المتون والمختصرات.

(٣) النصُّ على هذين العصرين؛ لأنَّهما العصران اللذان ظهرت فيهما ظاهرت المتون والمختصرات بشكلٍ جلي، وكذا ما تبعها من الشروح والحواشي والتقارير.

(٤) في: «دِفاعٌ عن ظاهرة المتون» (ص ٤٥٦).

وفي كلامه هذا ردٌّ على المأخذ الرابع من مآخذ المختصرات؛ وهو: (ركاكةُ الأسلوب، وضعف الصياغة، والإخلال بالبلاغة).

(أمَّا اتِّهامُ الدَّارِسين في هذا النِّظام التَّأليفي[١] بِأَنَّهم لا يُتْقِنونَ سوى التَّعامُلَ مَعَ الألفاظِ، وتحكيكها، مِمَّا يَعْجَزُونَ مَعَهُ عَنْ تَذَوُّقِ أيّ نصٍّ أدبِيٍ جميلٍ، وعن تَطْبيقِ قواعِدِ النَّحْوِ عليهِ، لِقِلَّةِ خِبْرَتِهم في التَّطْبيقِ؛ فإنَّهُ مِنَ الواضِحِ ما في هذا الاتِّهامِ من المُغَالاةِ والتَّطَرُّفِ، وهو إنْ صَحَّ وقُوعُهُ، فإنَّما يَقَعُ من طائفَةٍ قَلِيلَةٍ مِنَ الدَّارِسِينَ، الذينَ ضَعُفَ اسْتِعْدَادُهم، والذينَ قَصَروا هِمَمَهم في الوقتِ نَفْسِه على دِرَاسَةِ الألفاظِ وَحْدَها، ولم يَتَجَاوزُوها إلى معَانِيها، ولا يَجُوزُ تَعْمِيمُ الحُكْمِ مِنْ أَجْلِ هؤلاءِ كما هو الواجبُ في القَضايا العلميَّة، أمَّا الذينَ يَجْعَلونَ الألفاظَ مُنْطَلَقًا إلى المعاني، أو يُوَحِّدُون النَّظْرَةَ إليهما، وهُمْ جُلُّ الدَّارِسينَ؛ فَلَنْ يُعْجِزْهُم بِالتَّأكِيدِ أنْ يَتَذَوَّقوا مضمونَ أيّ نَصّ أدَبي جميل، ويَفْهَمُوه، ويُطَبِّقُوا قواعِدَهم النَّحْوِيَّةِ علَيْهِ) أ.هـ

❊ ❊ ❊

(١) أي: نظام المتون والمختصرات.

**[تَنْبِيهٌ مُهِمٌّ: حَولَ الغَارَةِ عَلَى كُتُبِ الْعِلْمِ]**(١):

هذا تنبيهٌ مُهِمٌّ رأيتُ ضرورةَ ذكرِهِ بعد تردُّدٍ كثير، والمقصد منه هو التحذير من **فئةٍ باغية**، تجاوزتْ حدودَ الأدبِ عند كلامِها على «الفقه المذهبي»، وتعدَّت على الاختيارات العلميَّة لفقهاءِ الأمة.

فئةٍ مَنَعَت النَّظر في كتب المذاهب الفقهيَّة، سواءٌ المطوَّلات التي تُعْنى بذكر الخلاف العالي، والاستدلال للأقوال، أو كتب المتون المجردة «المختصرات»، ولبعضِهم في ذلك كلامٌ يُسْتَحْيَا من ذكره.

والعجيبُ أنَّ هذه الفئة - **وغالبهم ممن لم يشتد في العلم عودُه** - تكلَّمت عند هجومِها على كتب العلم باسم «أهل الأثر»، وبحجة الدعوة إلى «الاتباع»، ونبذ «التقليد»(٢).

---

(١) ومناسبته للمَبْحَثِ الرَّابع: [المَآخِذِ عَلَى المُخْتَصَرَاتِ الفِقْهِيَّةِ]؛ ظاهِرَةٌ.

(٢) وقد سألني من لم يشتد في العلمِ عودُه قائلاً (مستنكرًا): لماذا يغلب على علمائكم (في السعودية) التمذهب؟!

فانظر كيف صار اتباع أحد المذاهب مما يعاب على المسلم، فالله المستعان.

وما أدري ما موقف هذا السائل من علماء الأمة المجتهدين المتمذهبين؛ أمثال:

الأئمة: ابن الصلاح، والنووي، وابن الملقن، والذهبي، والعراقي، وابن حجر، فهؤلاء محدثون، فقهاء، أصوليون، مفسرون، بلغوا رتبة الاجتهاد، وهم من أتباع المذهب الشافعي، عاشوا عليه، وماتوا عليه.

ولا تخلو بقية المذاهب الأخرى من أمثالهم؛ فمن المذهب الحنفي:

محمود بن أحمد العيني ت (٨٥٥هـ).

قاسم بن قُطْلُوبُغا المصري ت (٨٧٩هـ).

ومن المذهب المالكي:

=

وأتـوا عنـد نقـدِهم لكُتـب العلـم بأمثلـةٍ استخرجوا بعـضَها بتكلّـفٍ ظـاهرٍ، فكانون كالحشرة التي تترك الطيبات، ولا تقع إلا على القاذورات.

ولو تأمَّلتَ الأمثلةَ التي ذكروها؛ لوجدت أنَّ:

كثـيرًا منهـا تفريعـاتٌ فقهيَّـة، قُـصِدَ منهـا تـصوير المسائل الـشرعيَّة، وإمكـان حدوثها، وكيفية الفُتْيَا عند وقوعها.

وبعضُها جاء لتمرين طلاب العلم على طريقة التخريج الفقهي للنوازل.

وقليلٌ منها دخيلٌ على طريقة السَّلفِ في طرحِ الفقه، وتأصيله.

ونحن إنْ كنا نوافق هؤلاء «الأثرية» على القليل مما ذكروا، إلا أنَّنا لا نوافقهم

---

=

محمد بن عبدالله ابن العربي ت (٥٤٣هـ).

يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر ت (٤٦٣هـ).

ومن المذهب الحنبلي: شيوخ الإسلام:

عبدالله بن أحمد ابن قدامة ت (٦٢٠هـ).

أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية ت (٧٢٨هـ).

محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ت (٧٥١هـ).

فهل يعيب هذا السائل على هؤلاء الأئمة تمذهبهم؟! وهل عابهم أحدٌ من قبله؟!

بل نجد من أتباع المذاهب من هم أقل رتبة من هؤلاء، ومع ذلـك كـانوا مصابيحَ للعلـم، والفقـه، وكتبهم تُدَرس، وتُشرح، فهل يُعاب عليهم انتسابهم للمذاهب؟!

إنَّ التمذهبَ عزٌّ لصاحبه، وتزكيةٌ له، وانتسابُه لأحد أئمة الهدى الأربعة، خير له من أن يكون بـلا مذهب، والعيب بعد ذلك - بل الإثم - لازمٌ لمن جمد على مدرسته، وقدَّم رأي إمامِه عـلى الـدليل الصحيح، من غير وجه قوي؛ كدعوى: التخصيص، أو التقييد، أو النسخ، أو ضعف السند.

**أخيرًا**؛ أحب أنْ أشير إلى أنَّ هذا السائل واحدٌ من مئات الضحايا من الشباب الذين **تلقّنوا على من لم يُلقّنوا العلم** بصورة صحيحة.

ـ أبدًا ـ على كلامِهم الإنشائي الذي لمزوا بِهِ أهلَ العلمِ، ومصنفاتِهم.

فمِمَّا قالوه:

«العبرةُ بـ (الكتاب) و (السنة)، وكلُّ ما عداهما فمحل نظر»[1].

و «فلنأخذ من حيث أخذوا».

و «نحن رجالٌ وهم رجالٌ»[2].

واعلم أخي ـ بارك الله فيك ـ أنَّ من تكلَّم على كتب الفقه المذهبي، وأساءَ الظنَّ بمؤلفيها؛ قد حُرِم لذة النظر في كتبهم العلميَّة.

ومنهم (أثريٌّ) ـ ممن ألَّف في «التعصب المذهبي» ـ ذكر هذه المآخذ، ومَثَّل لها، بأسلوبٍ هزلي، متندرًا بما ينقله، ساخرًا بأهل العلم، فخرج قلمه عن طريق النصح، والتوجيه، سامحه الله.

فاحذر طالبَ العلْمِ ـ رُزِقت حُسْنَ الفَهْمِ ـ ممن تنكَّرَ لهذا العلم، ولا يجرنَّك إلى حفرةٍ وقع فيها، بحجة طلب «الدليل»، وبغض «التعصب».

واعلم أنَّ مِنْ هؤلاء مَنْ وقع في «التقليد»، و«التعصب»؛ فأصبحوا «حَزْمِيِّينَ»، و «شَوْكانِيِّين» من حيث لا يدرون، والله الهادي للصواب.

وقد رأيتُ كلامًا نفيسًا للعلامة: **محمود شاكر**[3] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في الاستهانة بتراث الأمة، والجرأةِ على نقده، وما يتبعُ ذلك.

---

(١) وهذه العبارة كلمةُ حقٍّ استخدمت في باطل.

(٢) وهناك من استخدم هذه العبارة معارضًا بها أقوال الصحابة ﷺ.

(٣) في مقدمة قراءته لـ: «أسرار البلاغة» (ص ١٧ ـ ٣٠).

وهو العلامة، المحقِّق: أبو فهر، محمود ابن الشيخ محمد آل شاكر، الحسيني، المصري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٣٢٧ ـ ١٤١٨هـ)، وهو أخو العلامة المحدث: أبو الأشبال، أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ (١٣٠٩ ـ ١٣٧٧هـ).

وأصلُ كلامِه جاءَ نقدًا لهجوم الشيخ محمد عبده، ومن معه، على بعض كتبِ البلاغة، ومصنفيها، واستمرار هذا الهجوم حتى شمل كتب المتأخرين من علماء الأمة، في العلوم الشرعيَّة، والعربيَّة، وكان لكلامهم صدى.

فارجع إليه؛ وستجد أنَّ الرَّجل يكتب بِحُرْقةٍ، فغفر الله له، وأسكنه الجنة.

وسأنقل لك شَذَرًا منه، على أملِ أنْ تَرْجِعَ إليه بِنَصِّه.

فمِمَّا قاله هذا الجبل عن نقدِ كتب أهل العلم:

(ما قاله الشيخان[1] إنَّما هو ترديدٌ لما كان يقوله الشيخ محمد عبده في دروسِه ومجالسِه، في ذمِّ الكتبِ التي كان طلبة العلم في «الأزهر» يدرسونها، فتلقَّفوا عنه هذا الطَّعْنَ بالتسليم دونَ فَحْصٍ أوْ نَظَرٍ، وهذه الخَصْلَةُ وحدها ليست من خِصالِ أهلِ العلم، إنَّما هي تشدُّقٌ وثرثرة، كُلُّ امريءٍ قادرٌ على أنْ يَتَبَجَّحَ بها، ويتباهى.

وقبل كُلِّ شيءٍ؛ فهي في حقيقتها صدٌّ صريحٌ عن هذه الكتب، يُورثُ الازْدِرَاءَ، ويُغْري بالانصرافِ عمَّا فيها، ويحمِلُ على تحقيرِ أصحابها.

وفُتِح هذا الباب ولم يُغْلَقْ إلى هذا اليومِ...

ولم يقتصرْ ذمُّ الشيخ عبده على كتبِ البلاغة وحدها، بل تناول الطعنُ الجارحُ كلَّ الكتبِ التي كانت تدرس في «الأزهر» على اختلاف أنواعها، من بلاغةٍ،

---

(١) يقصد بالشيخين:

العلامة: محمد رشيد رضا رَحِمَهُ اللهُ، وبَرَّدَ مَضْجَعَهُ.

وعبدالرحمن بن عبدالرحمن البَرْقُوقي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٣٦٣هـ) الأديب المعروف، من مصنفاته: «شرح: (ديوان المتنبي)»، و«شرح: (تلخيص: «المفتاح»)» وفي مقدمته للثَّاني الكلام الذي ينتقده أبو فهر.

انظر ترجمته في: «الأعلام» (١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠).

وفقهٍ، ونحوٍ، وبقية علوم العربيَّة والدين، وذاعَ هذا الطعنُ، وتناقلتْهُ ألسنة المحيطين به من صغار طلبة «الأزهر»، وطلبة المدارس، وغيرهم من الطوائف، **فكانَ هذا أوّلَ صَدْعٍ في تُراثِ الأمَّة العربيَّة الإسلاميَّة، وأوّل دَعْوة لإسقاط تاريخ طويل من التأليفِ، وما كتبه علماءُ الأمة المتأخِّرون**، إسقاطًا كاملاً يتداوله الشبابُ بألسنتِهم، مُسْتَقِرًّا في نفوسِهم، وهم في غَضَارَةِ الشبابِ، لا يُطِيقون التمييزَ بين الخطأِ والصوابِ، وليس عندهم من العلم ما يُعينُهم على الفصل في المعركة التي دارت بين شيوخ «الأزهر»، والشيخ محمد عبده، وليس في أيديهم سوى ما قاله الشيخ في التجريحِ والطَّعْنِ، الذي صدَّهم صدًّا كاملاً - أيضًا - عن هذه الكتب، وأورثهم الاستهانة بِهَا، **والاستهانةُ دَاءٌ وبيلٌ يَطْمِسُ الطُّرقَ المؤدية إلى العِلم والفهم.**

كلماتٌ جارحةٌ، وزلاَّتُ لسانٍ على حين غَضبٍ، لا يدري النَّاطقُ بها ما عواقبها؛ وقد قال الشاعر القديم:

جِرَاحَاتُ السِّنَانِ لَهَا الْتِئَامٌ  وَلاَ يَلْتَامُ[1] مَا جَرَحَ اللِّسَانُ

وقد كانَ ما قال الشاعر، وبقي الجرحُ يَتَّسِعُ، وينزِفُ إلى هذا اليوم[2]...

آه! لقد مضى على الأمَّة العربيَّة الإسلاميَّة نحوٌ من ثلاثة عشر قرنًا، لم نسمعْ في خلالِها دعوةً تُحَرِّضُ طلبةَ العلْمِ على إسقاطِ كُتُبٍ بِرُمَّتِها من حسابِهم، وتحُثُّهم على رفضِها، وتركِ النَّظرِ فيها.

---

(١) لاَ يَلْتَامُ؛ أي: لا يلتئم. [محمود شاكر].

(٢) ثم تطرق الشيخ إلى دعوى الجاهل طه حسين في «الشعر الجاهلي»، وما نتج عن ذلك من الحط والاستهانة بتراث الأمة، ونزع الثقة من كتابها، ورواتها.

وكتابا عبدالقاهر[١]: «أسرار البلاغة»، و«دلائل الإعجاز»، أَصْلانِ جليلان في البلاغة، لم يسبقهما سابقٌ ممن كتب في البلاغة، وهما كـ«كتاب سيبويه»[٢]، بل أشدُّ صعوبة، فمن أرادَ اليومَ أنْ يرد الناسَ عن «كتب المبرد»[٣]، ومَنْ بعدَهُ إلى «ابن عقيل»[٤]، إلى

(١) هو: الإمام النحوي: أبو بكر، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، الجرجاني، صاحب المصنفات في: النحو، والبلاغة، ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٤٧١هـ).
وهو أوَّل من وضع «علم البلاغة»، وأسَّس قواعده، وأظهر فوائده.
انظر ترجمته في: «بغية الوعاة» (٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

(٢) هو: إمام البصريين: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قَنْبر، مات ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ غمًّا سنة: (٢٦١هـ).
ومعنى سيبويه: رائحة التفاح، صنف في النحو «الكتاب»، فلم يصنَّف مثله، ومصنفه هذا، لا يجرؤ عليه، إلاَّ من يجرؤ على ركوب البحر عند تلاطم أمواجه، لذلك كان يقول الْـمُبَرَّد ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ لمن أراد أن يقرأه عليه: (هل ركبت البحر؟) تعظيمًا واستصعابًا لما فيه.
انظر ترجمته في: «بغية الوعاة» (٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

(٣) الإمام النحوي، اللغوي، الأديب: أبو العباس، محمد بن يزيد، الْمُبَرَّد، الأزدي، اليماني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٢١٠ ـ ٢٨٥هـ)، ويكفيه أنَّهم قالوا: (ما رأى الْـمُبَرَّد مثل نفسه).
من مصنفاته: «الْمُقْتَضَب»، و«الكامل»، والأوَّل أعجب مصنفاته، كَتَبَه في شيخوخته، وقيل: إنَّ أعظم كتب النحو: «الكتاب» لسيبويه، و«الْمُقْتَضَب» للمُبَرَّد.
وقال عنه العلامة الدكتور: محمد عبدالخالق عظيمة ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في مقدمة تحقيقه (١/ ٦٦):
(أوَّل كتاب عالجَ مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح، والعبارة المبسوطة) أ.هـ
انظر ترجمته في: «بغية الوعاة» (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧١).

(٤) هو: الإمام، المفسر، الفقيه، النحوي: بهاء الدين، عبدالله بن عبدالرحمن ابن عقيل، القرشي، الهاشمي العَقِيلِيّ، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٦٩٨ ـ ٧٦٩هـ).
أَلَّف في التفسير، والفقه، وبرع في النحو حتى صار إمامًا فيه، وأملى شرحًا على «ألفية ابن مالك»، اسمه: «الكتاب الجليل»، فكان من أعجب الشروح، وأفضلها، اشتهر باسمه، حتَّى أصبح لا يُعرف إلا بـ: «شرح ابن عقيل».
انظر ترجمته في: «بغية الوعاة» (٢/ ٤٧ ـ ٤٨).
وانظر ما كتب حول شرحه في: «جامع الشروح» (١/ ٢٣١ ـ ٢٣٥).

«ابـن هـشامٍ»(١)، إلى «الأشـموني»(٢)، ويحـثُّهم عـلى اسـتمدادِ النَّحـو مـن «سـيبويه» وحـدَه(٣)؛ فقـد أغـراهم بـأنْ يلقـوا بأنفسهم في بحـرٍ لجـيّ لا يَـرَى راكبُه شاطئًا يأوي إليه، وما هو إلى الغَرق لا غير.

(١) سبقت ترجمته (ص ١٣٩).

(٢) هو: العلامة، المقرئ، المفسر، الفقيه، الأصولي، النحوي: أبو الحسن، نور الدين، علي بن محمد، الأُشْمُوني، المصري، الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - مولده في: (٨٣٨هـ)، وفي سنة وفاته خلاف؛ فقيل: (٩٠٠هـ)، و (٩١٨هـ)، و (٩٢٠هـ)، و (٩٢٩هـ). والمقطوع به أنَّه لم يتجاوز (٩٣٠هـ)، والله أعلم
له شرحٌ عظيمٌ على «ألفيَّة ابن مالك»، ونَظَمَ «المنهاج» في الفقه، وشَرَحَهُ، و نَظَمَ «جمع الجوامع» في الأصول، وشَرَحَهُ.
انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» (٦/ ٥)، و«الكواكب السائرة» (١/ ٢٨٥)، و «شذرات الذهب» (١٠/ ٢٢٩ - ٢٣٠)، و «معجم المطبوعات» (١/ ٤٥١)، و «الأعلام» (٥/ ١٠).
* وقد ترجم له كحالة - رَحِمَهُ اللهُ - في أكثر من موضع في «معجم المؤلفين» (٢/ ٤٠٧)، و(٢/ ٤٩٦)، و (٢/ ٥٢١).

(٣) وهذا نظير من قال بترك كتب الفقه، ونصوص الفقهاء، والعودة بطلاب العلم إلى «الكتب الستة»، وغيرها من الدَّواوين المسندة، وأخذ الفقه منها مباشرة.
ونعرف أناسًا - يجبن النفر منهم عن التصريح برأيه - يلمحون إلى الطلاب بالرجوع إلى «سبل السلام»، و «نيل الأوطار»، ويقولون هي مبنية على النصوص، ويحذرون من القراءة في كتب الفقه.
بل نعرف من يقفز بصغار الطلبة - مباشرة - إلى «محلى الظاهريَّة» حيث الأقوال الشاذة، والجرأة على أهل العلم، وسَحْقِ المخالف بطريقة ابن حزم النَّارية، التي يجب ألا يتربى عليها طالب العلم، غَفَرَ الله للإمام ابن حزم، وبَرَّدَ مَضْجَعَهُ.
كلُّ ذلك يحدث؛ باسم الوقوف عند النص، ويُحط على علماء الأمة، باسم نبذ التقليد، فتجدهم يتبنون أقوالاً غريبة، ويدعون إليها، لم يقلْ بها سوى واحد أو اثنين، ممن شذ عن الأمة.
وقد وقع هؤلاء - بعملهم هذا - في نوعٍ من «التقليد»، أَلْبَسُوه - زورًا - ثوب «الاتباع».

=

« كتابُ سيبويه » لا يعلِّم طالبَ العلْمِ، إلا إذا مَهَّد له الطريقَ: « ابنُ عقيل »،

=

ومن باب إنصاف هؤلاء « الأثريِّين »، ومشايخِهم؛ يجب أنْ نقول: إنَّ لخروجهم أسبابًا؛ أهمها: أنَّهم ردة فعل لغلاة المقلِّدة، ممن كانوا عالة على الفقه الإسلامي، ولبعض الذين ما كانوا يعنون بالدليل في مصنفاتهم، على أنَّ لهؤلاء أعذارًا ذُكِرت (ص ١٣٦).

يقول فضيلة الشيخ: محمد الشيباني الشنقيطي - غفر الله له - في: « تبيين المسالك » (١/ ١٢ - ١٣):

(إنَّ بعضَ المتشبثين بالفروع، لا يرون أي فائدة لذكر « الدليل »، وحجتهم في ذلك أنَّ الذين دَوَّنوا الفروع أعلم بالدليل الأصلي من غيرهم، وهم مؤتمنون.

ويرى بعضهم أنَّ البحث عن « الدليل » ربما ينافي الأدب معهم، ويرى أنَّ ذلك أمر يخص المجتهِدين وحدهم.

وليس ذلك بِمُسَلَّم؛ لأنَّ البحث عن « الدليل » لا يستلزم القدح في المجتهد، ولا يستلزم الاجتهاد، وإنَّما هو من قبيل التبصر الذي هو التطلع إلى معرفة « الدليل » مع التمسك بالفروع، ليكون المقلد مطمئنًا على ما هو عليه، بما اطلع عليه من « الدليل ».

وكرد فعل على ذلك؛ قام آخرون فأهملوا الفروع، وقالوا: نكتفي بـ « القرآن »، و « السنة »، اللذين هما أصل الفروع، حتَّى أصبحوا يطالبون بإلغاء المذاهب، هذا مع عدم دراسة كافية لـ « الكتاب »، و « السنة »، و « اللغة العربيَّة » التي تتوقف عليها معرفتها، معتقِدين أنَّ صريحَ النَّصِ من « الكتاب »، و « السنة »، محيطٌ بجميع الأحكام.

وهذا خطأ؛ لأنَّ الصريحَ من « الكتاب »، و « السنة » لم يستوعبا إلا القليل من الأحكام، وهذا ما حدا بالمجتهِدين إلى « الاجتهاد » و « القياس ». والاجتهاد له شروطٌ لا بد منها لمن يتصدى له، وهي - بلا شكٍّ - مفقودةٌ في مثل هؤلاء.

فالذين رفضوا « الدليل »؛ فرَّطُوا. كما أنَّ الذين تركوا « الفروع » أفرطوا) أ.هـ

* وقبلَ أنْ أختمَ هذا الكلام؛ أحب أنْ أنبّه إلى أنَّه لا يوجد كتبٌ في الفقه، حُرِّرَت، ونُقِّحت، وصُحِّحت، ودُلِّلَ عليها، ونُقِلت نقلاً مضبوطًا غير كتب أتباع أئمة الهدى الأربعة.

ولا يلزم من كلامي هذا القول بالجمود عليها، بل يبقى الفيصل:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

و« ابنُ هشام »، و « الأشموني »، وإلا فقد قَذَفَ نفْسَه في المهالك.

كُلُّ من دعا طُلاَّبَ العلْمِ إلى الإعراضِ عن الكُتُبِ التي قَعَّدَت القواعد، ومَحَّصَت الكتبَ التي تُعدُّ أصْلاً في عِلْمٍ لم يسبقْهُم إلى مثله سابقٌ، كـ « سيبويه »، و « عبدالقاهر »، وحَثَّهم على الرجوعِ إلى الأصلِ وحدَه، دون استعانة بمن قَعَّدوا قواعد هذا العلم، وقتلوه بحثًا، وتنقيبًا؛ فقد استهانَ بعقول هؤلاء الأئمة العظام، الذين خدموا العلم بإخلاصٍ ووَرَعٍ، جيلاً بعد جيل، وَعَوَّدَ طلبةَ العِلْمِ أنْ يستهينوا ويستخِفُّوا بالعلم نفسه، وهذا هو البلاءُ الماحقُ لكلِّ فضيلةٍ في طالب العِلْمِ، ويخرجه من حَيِّز التواضع في طلبِ العِلْمِ، إلى حَيِّز الغُرُور والتَّبَجُّحِ والاستطالة بِعِلْمٍ ليسوا منه في قَبيلٍ ولا دَبِيرٍ...

بل بلغت « الاستهانة » مبلغها في الدِّين، بعد ما نشأ ما يسمُّونه بـ « الجماعاتِ الإسلاميَّة »، فيتكلَّم متكلِّمُهُم في « القرآن » و « الحديث » بألفاظٍ حفظها عن شيوخه، لا يدري ما هي، ولا يردّ، بل يكذب أحاديثَ « البخاري »، و « مسلم » بأنَّها من « أحاديث الآحاد » بجرأةٍ وغطرسة!!

**بل جاء بعدهم أطفالُ الجماعاتِ الإسلاميَّة فيقولُ في « القرآن » و« الحديث » و« الفقه » بما شاء هو، ويرُدُّ ما قاله « مالكٌ »، و« أبو حنيفةَ »، و« الشافعيُّ »، و« ابن حنبلَ »؛ ويقول: « نحنُ رجالٌ، وهم رجالٌ »!!**

**بل تعدَّى ذلكَ إلى صحابةِ رسول الله ﷺ بهذا اللفظ نفسه؛ فيقولُ: « نحنُ رجالٌ، وهم رجالٌ ».**

أيُّ بلاءٍ حَدَثَ في زماننا هذا؟! إنَّما هو وباءُ « الاستهانةِ » بكلِّ شيءٍ...
انطفأ سِرَاجُ العِلْمِ، وسِرَاجُ الخُلُقِ، وبقيت العقولُ في ظلماتٍ بعضُها فوقَ بعضٍ.

أيُّ نكبةٍ نزلتْ بعلومِ هذه الأمةِ العربيَّة الإسلاميَّة، على يد الصِّغارِ في حقيقتهم، الكبارِ في مراتبهم التي أنزلتهم إيَّاها [تصاريفُ الزمان](١)، فأطلقوا ألسنتهم في مواريث أربعة عشر قرنًا، بالاستهانةِ، والقدحِ، والازدراء.

وغَفَرَ الله للشريف الرَّضي(٢)؛ حيث قال دفاعًا عن نَفْسِهِ، والدفاعُ عن عِلْمِ أمَّتنا أولى بما قال:

وَإِنَّ مَقَامَ مِثْلِيَ فِي الأَعَادِي ... مَقَامُ الْبَدْرِ تَنْبَحُهُ الْكِلابُ
رَمَوْنِي بِالْعُيُوبِ مُلَفَّقَاتٍ ... وَقَدْ عَلِمُوا بِأَنِّي لا أُعَابُ
وَلَـمَّا لَمْ يُلاقُوا فِيَّ عَيْبًا ... كَسَوْنِي مِنْ عُيُوبِهِمُ وَعَابُوا

ولا حول ولا قوة إلى بالله، وهو بعباده لطيفٌ خبيرٌ، وهو القادِرُ على أنْ يَرُدَّ مَنْ زاغَ عن الطريقِ إلى الجادَّة، وأنْ يُعِيذَه مِنْ شرور نفسه، وفلتاتِ لسانه.

نَفْثَةُ مَصْدُورٍ(٣)، ولا بُدَّ للمَصْدورِ أنْ يَنْفُثَ). أهـ

ولشيخنا العلامة د. بكر بن عبدالله أبو زيد(٤) ـ حَفِظَهُ الله ـ كلامٌ نفيسٌ، أنقله

(١) ليته قال: [مشيئة الله] أو [أقدار الله].

(٢) هو العالم النحوي الشهير: محمد بن الحسن، الإستراباذي، النجفي، الشيعي (٦٢٤ ـ ٦٨٦هـ)، صاحب أعظم شرح لـ«كافية» ابن الحاجب، حتى عُرِفَ بها، وقيل له: «الشارح».
يقول الإمام السيوطي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في: «بغية الوعاة» (١/ ٥٦٧):
(صاحب «شرح: (الكافية)» لابن الحاجب، الذي لم يؤلَّف عليها ـ بل ولا في غالب كتب النَّحو ـ مثلها، جمعًا، وتحقيقًا، وحسنَ تعليل، وقد أكب الناس عليه، وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر، فمَنْ قَبْلهم، في مصنَّفاتِهم، ودروسهم، وله فيه أبحاثٌ كثيرة مع النحاة، واختياراتٌ جَمَّة، ومذاهبُ ينفرد بها) أ.هـ

(٣) الْـمَصْدُورُ: الذي يشتكي وَجَعًا في صَدْرِه. [محمود شاكر].

(٤) في: «المدخل المفصل» (١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣).

بنصِّه، لفائدته، ولأهميَّة ما يجود به قلم فضيلته:

(إنَّ معرفةَ ما يُعدُّ طريقًا لمعرفةِ مذهبِ المجتهد، وما لا يُعد، تَطَرَّقَ إليها بعضُ التغالي والإفراط، من جهةِ مَنْحِ بعض الأتباع للأئمة المتبوعين ما بلغَ حدَّ التجاوزِ، بإعطاءِ غَيْرِ المعصوم ﷺ، خصائص النبي المعصوم ﷺ؛ حتَّى جعلوا قولَ الإمامِ، وفِعْلَه، وتقريرَه، وإقرارَه، وسكوتَه، كتصرفاتِ النبي ﷺ. وقد أفضى هذا الإفراطُ إلى الدعوةِ إلى سَدِّ باب الاجتهاد.

ومن هنا دخل الداخل في تحميل مذاهبِ الأئمة ما لا تحتمله، وتطرق إليها من جهة التفريط: دعوة بعضِهِم نبذَ فقهِهِم بالكليَّة، و «الأخذُ ابتداءً من حيثُ أخذَ القوم»، و«هم رجالٌ، ونحن رجالٌ».

وهي عباراتُ حقٍّ، وكلماتُ صدقٍّ؛ إذا صدرت من عالمٍ فقيه، متأهلٍ، توافرت فيه شرائط الاجتهاد، وتحلَّى بالورع، والزهادة، والبعد عن مخاتلة[1] الدنيا بالدين، والتعلق بأذيال المفسدين. لكن تسمع لها في عصرنا ضجيجًا من المتعالمين، وصغار الطلبة الناشئين، ومن شابَ في الطلبِ، لكنه ما زال حلس[2] الجهل المُطْبِق، فَنَقَلَتْهُم هذه الدعوى - وليسوا من أهلها - إلى ضمورٍ واضمحلالٍ في الفقه، ودعتهم «طفرةُ الأَخْذِ بالدليل»، وهم غيرُ متأهلين، إلى أنْ شاطوا[3]، وبعدوا عن «الدليل»، وحرموا فقه السلف الصالحين.

(١) جاء في: «القاموس» (ص ٩٩١): (خَاتَلَهُ: خَادَعَهُ).

(٢) جاء في: «القاموس» (ص ٥٣٩): (حَلَسَ في هذا الأَمْرِ؛ إذا لَزِمَهُ، وَلَصِقَ بِهِ).

(٣) جاء في: «القاموس» (ص ٦٧٤) ضمن معاني «شَطَّ»: البُعْد، والجور، ومجاوزة القدر المحدود، والبعد عن الحقِّ، وشَقَّ عليه وَظَلَمَهُ، والبعيد ما بين الطرفين.

لـذا بانـت مـنهم بـوائن، وظهـرت مـنهم بـوادر، يأباهـا الله، ورسـولُه ﷺ، والمؤمنونَ، فتولَّـدت عـنهم الـدعوة المنكـودة إلى هجرِ الكتـبِ الـصفراء ـ كتـب الفقه!!! ـ، وزجر الطلابِ عن حفظ المتون، بَلْ فَاهَ بعضُ المخذولينَ بحرقِ كُتُبِ الفقه علنًا، في محضرٍ من العلماء، في بيتٍ من بيـوت الله، فخـذلَ الله مقالَتَه وأطفـأ الله نارَه، وتسلَّل من بينهم مستخفياً مخذولاً.

**إنَّ الوقيعـةَ الظالِمَة في أئمـة العلـم والـدِّين، هـي ـ لعمـر الله ـ «نَفْثَـةٌ رافـضيةٌ»، وَ«دَخِيلَـةٌ سَـلُولِيَّةٌ»**، تـدعو إلى القـدح في المحمـول بالقـدح في الحامـل، **وغايتهـا «زندقةٌ مكشوفةٌ»**.

**وخُلَاصَةُ الْقَوْلِ:**

أنَّ الحقَ الصوابَ، والعدلَ الوسطَ: الأخذُ بـ «الـدَّليل»، وعـدم التقـديم عليـه لأَيِّ كَـائِنٍ مَـنْ كَـانْ، مـع احـترام أئمـة العلـم والـدِّين، في القـديم والحـديث، والاستفادة من فقههم، ودقيق فهمهم، ومَـنْ حُـرِمَ النَّظَـرَ فيهـا؛ فقـد حُـرِمَ خَـيْرًا كثيرًا.

وما زالَ ـ ولله الحمدِ ـ في كلِّ مذهبٍ أئمة هداة، وعلماء دعاة، إلى مـا كـانَ عليـه إمـامُ المـذهب، مـن الأخـذِ بـ «الـدَّليل»، والتَّنَـائِي عـن التعـصب الـذميم للـرأي المضاد للدليل) أ.هـ

* * *

**خاص بالاستدراك والتعقيب**
**[ المبحث الرابع ]**

........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................

# المَبْحَثُ الخَامِسُ

## [أَسْبَابُ شَرْحِ الْمُخْتَصَرَاتِ، وَأَسَالِيبُ الشَّرْحِ، وَآدَابُهُ، وَمَهَمَّتُهُ]

سأعتمد في غالب هذا المبحث على كلام العلامة حاجي خليفة(١)، وهو مفيدٌ في الباب، ووافٍ بالمقصود؛ إذ يقولُ رَحِمَهُ اللهُ:

(التَّرشيحُ الثَّاني: في الشَّرْحِ، وبيان الحاجة إليه، والأدبِ فيه:

واعلم أنَّ كلَّ من وضعَ كتابًا إنَّما وضعَه ليُفْهَم بذاتِه، من غَيْرِ شرحٍ، وإنَّما احْتِيج إلى الشَّرحِ لأمورٍ ثلاثة:

**الأمرُ الأوَّلُ:**

كمال مهارة المُصَنِّف، فإنَّه لجودَةِ ذهنِه، وحُسْنِ عبارَتِه، يتكلَّمُ على معانٍ دقيقةٍ، بكلامٍ وجيزٍ، كافٍ في الدلالةِ على المطلوبِ، وغَيْرُه ليسَ في مرتبَتِه، فربَّما عسر عليه فهم بعضها، أو تعذَّر؛ فيحتاجُ إلى زيادَةِ بسطٍ في العبارَةِ، لتظهرَ تلك المعاني الخفيَّةُ، ومِنْ ههنا شرحَ بعضُ العلماءِ تَصْنِيفَهُ.

**الأمرُ الثَّاني:**

حَذَفَ [الْـمُصَنِّفُ] بعضَ مقدِّمَات الأقيسةِ اعْتمادًا على وضوحِها، أو لأنَّها من علمٍ آخر، أو أهملَ ترتيبَ بعضِ الأقيسةِ، فأغفلَ عِللَ بعضِ القضايا، فيحتاجُ الشَّارِحُ إلى أنْ يذكرَ المقدِّماتِ المهمَلَةَ، ويُبَيِّنَ ما يُمكن بيانه في ذلك العلم، ويرشدَ إلى أماكن فيها لا يليق بذلك الموضع من المقدماتِ، ويرتبُ القياساتِ، ويعطى عللَ ما لم يعط المُصَنِّف.

---

(١) في: «كشف الظنون» (١/ ٣٦-٣٨).

وعنه صديق حسن في: «أبجد العلوم» (ص ١٠٨ - ١٠٩)، والتونكي في: «معجم المصنفين» (١/ ٨١-٨٣).

وانظر: «المناهج والأُطُر التأليفيَّة» (ص ٣٦-٦٠)، و «دِفاعٌ عن ظاهرة المتون» (ص ٤٣٠-٤٣١).

**الأمرُ الثَّالثُ:**

احتمالُ اللفظِ لمعانٍ تأويليَّة، أو لطافة المعنى عن أنْ يعبر عنه بلفظٍ يوضحه، أو للألفاظ المجازيَّة، واسْتعمالُ الدلالةِ الالتزاميَّة، فيحتاجُ الشَّارح إلى بيانِ غرض المُصَنِّف، وترجيحه.

وقد يقع في بعض التصانيف ما لا يخلو البشر عنه، من السهوِ، والغلطِ، والحذفِ لبعض المهماتِ، وتكرارِ الشيء بعينه بغير ضرورة، إلى غير ذلك، فيحتاج أنْ ينبه عليه) أ.هـ

**[أَسَالِيبُ الشَّرْحِ]:**

تابع حاجي خليفة كلامه السَّابق بقوله:

(ثم إنَّ أساليبَ الشَّرحِ على ثلاثةِ أقسامٍ:

**الأوَّلُ:**

الشَّرحُ بـ (قال - أقول)؛ كـ «شرحِ المقاصد»، و«شرحِ الطَّوالع» للأصفهاني، و«شرحِ العضد».

وأمَّا المتن فقد يُكْتَبُ في بعض النُّسَخِ بتمامِهِ، وقد لا يُكْتَب؛ لكونِهِ مندرجًا في الشَّرحِ بلا امتياز.

**والثَّاني:**

الشَّرْحُ بـ (قولِه)؛ كـ: «شرحِ البخاري» لابن حجر، والكَرْمَاني، ونحوهما.

وفي أمثاله لا يلتزم المتن، وإنَّما المقصود ذكر المواضع المشروحة، ومع ذلك قد يَكْتُب بعضُ النُّسَّاخِ متنه تمامًا، إمَّا في الهامش، وإمَّا في المسطر، فلا ينكر نفعه.

**والثَّالثُ:**

الشَّرحُ مزجًا، ويُقالُ له: «شرحٌ ممزوجٌ» يمزج فيه عبارة المتن والشَّرح[1]، ثم

---

(١) للشرح المزوج أمثلةٌ كثيرة؛ منها: مؤلفات علامة المذهب الحنبلي: منصور بن يونس البُهُوتي - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٠٥١هـ): «دقائق أُولي النُّهى لشرح: (المنتهى)»، و«كشاف القناع عن متن: (الإقناع)»، و«الرَّوض المُرْبع شرح: (زاد المستقنع)».

وطريقة الشرح الممزوج أن يمزج المتن بالشرح لدرجة أنك لا تفرق بينهما إلا بِمُمَيِّزٍ، وسأذكر لك مثالاً يوضح ذلك.

جاء في أحد الكتب الفقهيَّة ما يأتي:

(وَإِنْ أَحْرَمَ فِي الْحَضَرِ، ثُمَّ سَافَرَ، أَوْ أَحْرَمَ سَفَرًا، ثُمَّ أَقَامَ؛ أَتَمَّ، لأَنَّهَا عِبَادَةٌ اجْتَمَعَ لَهَا حُكْمُ الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ؛ فَغَلَبَ حُكْمُ الْحَضَرِ...) أ.هـ

فأنت حين قراءتك لهذا النص لا يداخلك شكٌّ في أنَّه مُصَنَّفٌ واحدٌ لِمُصَنِّفٍ واحدٍ.

بينما الواقع خلاف ذلك؛ فما قرأتَه هو كلامٌ ممزوجٌ بين متنٍ وشرحٍ، والمتن هو «زاد المستقنع»، والشرح هو «الروض المربع».

والآن سأعيد كتابة هذا النص بالتمييز، جاعلاً المتن بين قوسين:

( (**وَإِنْ أَحْرَمَ**) فِي الْحَضَرِ، (**ثُمَّ سَافَرَ، أَوْ**) أَحْرَمَ (**سَفَرًا، ثُمَّ أَقَامَ**)؛ أَتَمَّ، لأَنَّهَا عِبَادَةٌ اجْتَمَعَ لَهَا حُكْمُ الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ؛ فَغَلَبَ حُكْمُ الْحَضَرِ...) أ.هـ

انظر: «الروض المربع» (ص ١٤٣).

- فالتمييز في «الشرح الممزوج» يكون بوضع المتن بين قوسين؛ كما رأيتَ في «الروض المربع».

- ومنهم من يكتفي بوضع خطٍّ فوق المتن كما في إحدى طبعات «الهداية شرح: (بداية المبتدي)» [إدارة القرآن والعلوم الإسلاميَّة - كراتشي] فقد مزجَ النَّاشرُ بين المتن والشرح، مكتفيًا بوضع خطٍّ فوق ألفاظ «البداية».

- ومنهم من يكتب المتن بلون مخالف للون خط الشرح، وقد رأيت هذا في كثيرٍ من المخطوطات، يُكْتَبُ المتنُ باللون الأحمر، والشرح بالخطِّ الأسود أو الأزرق.

وبدأت بعض دور النشر فعل هذا في بعض مطبوعاتها، وأكثَرُهم يميِّزون المتنَ بخطٍّ أسودٍ سميك.

- ومنهم - وهذا الغريب - من لا يفعل ذلك، ولا يجعل تمييزًا بين المتن والشرح.

يمتاز إمَّا بالميم والشين، وإمَّا بخطٍّ يخط فوق المتن.

وهو طريقه أكثر الشُّرَّاح المتأخرين من المحقِّقين وغيرهم، لكنه ليس بمأمون عن الخلطِ، والغَلَطِ[1]) أ.هـ

هذه ثلاثة أساليب للشرح، ذكرها حاجي خليفة رَحِمَهُ اللهُ، وقد زاد شيخنا العلامة: محمد بن لطفي الصباغ ـ حَفِظَهُ الله ـ أسلوبَيْن؛ فقال[2]:

(**الرَّابعُ**: الشرح الذي يعتمد إيراد المتن أولاً، ثم يأتي بعد ذلك بالشرح، وقد يشير بعضهم إلى المتن بحرف الصاد، (يريد **الْـمُصَنِّف** مرجحًا ذكر أصل المادة: صَنَّفَ).

وقد يشير بعضهم إلى المتن بحرف الميم، (يريد المصنف مشيرًا إلى أول حرف من كلمة المصنف).

وإلى الشرح بحرف شين؛ (يريد الشارح).

وقد يستعمل الحبر الأحمر علامة أيضًا[3]...

---

(١) وقد جربت ذلك بنفسي عندما كنت أضبط نص «زاد المستقنع»، فقد نظرت في الكثير من نسخه المفردة، أو الموجودة ضمن «الروض المربع».

وقد أشرتُ إلى ذلك في كتابي: «المدخل إلى: (زاد المستقنع)».

(٢) في: «المناهج والأُطُر التأليفيَّة» (ص ٣٦ ـ ٦٠).

(٣) ومن أمثلة ذلك:

ابن هشام في: «شرح: (قطر الندى)»، والسيوطي في: «همع الهوامع»، فقد كانا يوردان المتن مسبوقًا بحرف (ص)، ثم يذكران الشَّرح مسبوقًا بحرف (ش).

أما الإمام: محمد بن عبدالله الزركشي الحنبلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٧٧٢هـ) في «شرح: (مختصر الخِرَقي)»، فقد كان يورد المتنَ مسبوقًا بـ (قال). أي: الخِرَقي، ثم يبدأ بالشَّرحِ مسبوقًا بـ (ش).

=

**الخامسُ**: الشرح الذي يعمد الشارح فيه إلى شرح ما ورد في المتن دون أن يلتزم بذكر عبارة المتن أبدًا، ودون أنْ يشير إليها بشيء.

مثل كتاب: «أوضح المسالك إلى (ألفيَّة) ابن مالك» [لابن هشام][1] أ.هـ

---

= بينما العلامة: صدر الأفاضل، أبو محمد، القاسم بن الحسين، الخُوارزمي (٥٥٥ ـ ٦١٧هـ) عند شرحه لـ «المفصل» للزمخشري، في كتابه: «التَّخْمِير»، كان يبدأ بالمتن بقوله: (قالَ جارُ الله). ثم يذكر متن «المفصل»، ثم يقول: (قالَ المُشَرِّح). ثم يُورد شرحه.

وهكذا كلٌّ له طريقته، وغالب الشروح التي من النوع الرابع، لا تخرج عما ذكرت.

أما استعمال الخط الأحمر، فقد رأيته على مخطوطاتٍ عدة، حيث يعمد الناسخ (وقد يكون هو الشارح) إلى كتابة المتن بالأحمر، ثم يشرع في الشرح بالخط الأسود.

وقد سبقت الإشارة إلى كتابة المتن بالخط الأحمر في الشرح الممزوج (النوع الثالث)، والفرق بينه وبين النوع الرابع، هو أنَّ الشارح في النوع الثالث يمزج بين المتن والشرح في صياغةٍ واحدةٍ، أما في النوع الرابع فهو يكتب الجملة أو العبارة المراد شرحها بالقلم الأحمر، وبعد الفراغ منها يبدأ بالشرح بلونٍ آخر، بصورة تجعل المتن منفصلاً تمامًا عن الشرح.

(١) ومِمَّن فعل هذا: الإمام: يحيى بن سالم العِمْراني، اليماني، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٤٨٩ ـ ٥٥٨هـ) في كتابه: «البيان في مذهب الإمام الشَّافعي»، الذي شرح فيه كتاب: «المهذب» للشيرازي.

وهؤلاء يجعلون المتنَ أصلاً لهم في الشرح، ويسيرون على ترتيبه، ولكنَّهم لا يشيرون إليه في الشرح، ولا يذكرون لفظه، والنَّاظِرُ في كتبِ هذا النوع، لا يعلم أنَّها شرحٌ لذاك المتن إلا بأحد أمرين:

**الأمرُ الأوّلُ**: الإشارة إلى ذلك في تسمية الشرح، أو في مقدمته.

وممن فعل ذلك: ابنُ هشام حيثُ سمَّى شرْحَه: «أوضح المسالك إلى: (ألفية ابن مالك)»، كما أشار إلى ذلك في المقدمة.

**الأمر الثاني**: تنبيه العلماء إلى ذلك، والنص على هذا في تراجمهم.

كما نصَّ علماءُ الشافعيَّة ومؤرِّخو مذهبهم في ترجمة الإمام أبي الحسين يحيى العِمْراني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ على أنَّ العِمْراني شرح كتاب «المُهَذَّب» للشيرازي، في كتابه: «البيان». =

[آدابُ الشَّرْحِ]:

تابع حاجي خليفة ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ كلامه السَّابق بقوله:

(**إنَّ مِنْ آدابِ الشَّارِحِ، وشرطِهِ**، أنْ يَبْذُلَ النُّصْرَةَ فيما قد التزم شرحه، بقدر الاستطاعة، ويَذُبَّ عمَّا قد تكفَّلَ إيضاحه، بما يذبُّ به صاحبُ تلك الصناعة، ليكونَ شارِحًا غير ناقض وجارح، ومفسرًا غير معترض، اللهم إلا إذا عثرَ على شيءٍ لا يمكن حمله على وجهٍ صحيحٍ؛ فحينئذ ينبغي أنْ ينبه عليه بتعريضٍ أو تصريحٍ، مُتَمَسِّكًا بذيلِ العدلِ والإنصافِ، متَجَنِّبًا الغي والاعتسافِ، لأن الإنسانَ محلُّ النِّسْيَانِ، والقلمُ ليس بمعصومٍ من الطغيان، فكيفَ بِمَنْ جمعَ المطالبَ من محالِّها المتفرقة؟!

وليس كلُّ كتابٍ ينقلُ المُصَنِّف عنه سالِمًا من العيبِ، محفوظًا له عن ظهرِ الغيبِ، حَتَّى يُلام في خَطَئِهِ.

فينبغي أنْ يتأدبَ عن تصريحِ الطعن للسلفِ مطلقًا، ويُكَنِّي بمثلِ:

=

[تنبيهٌ]:

النَّاظرُ في مقدمة العِمْراني لا يجدُ نصًّا صريحًا من المصَنِّف على أنَّ كتابَه شرحٌ لـ: «المُهَذَّب»، بل كلامه عامٌّ، وظاهِرُه أنَّه صَنَّف كتابَه «البيان» لبيان مذهب الشافعي، مستعينًا بمطالعة شروح «المُهَذَّب»، وسار في ترتيب كتابه وفق كتاب «المُهَذَّب» للشيرازي، مع ما زاده عليه من مسائل.

ثم إنِّي وجدته يذكر «المُهَذَّب» في بعضِ المواضع مثله مثل أي كتاب يحيل إليه لا على أنَّه المتن الذي تعمد شرحه.

هذا ما تَبَيَّن لي، على أنَّ نَصَّ علماءِ الشافعيَّة في المسألة، وعدم خلافهم في ذلك، يبقيَ فيصلاً في المسألة، والله أعلم.

(قيلَ)، و (ظَنَّ)، و (وَهِمَ)، و (اعْتُرِضَ)، و (أُجِيبَ)، و (بعضُ الشُّرَّاحِ)، و(المحشي)، أو (بعض الشُّرُوحِ)، و (الحواشي)، ونحو ذلك من غير تعيين؛ كما هو دأبُ الفضلاءِ من المتأخرينَ، فإنَّهم تأنقوا في أسلوبِ التحريرِ، وتأدبوا في الردِّ والاعتراضِ على المتقدمينَ، بأمثالِ ما ذُكِرَ تَنْزِيهًا لهم عمَّا يفسدُ اعتقادَ المبتدئينَ فيهم، وتعظيمًا لحقِّهم، وربَّما حملوا هفواتِهم على الغلطِ مِنَ النَّاسخين، لا مِنَ الرَّاسخين.

وإنْ لم يُمكن ذلك قالوا: لأنَّهم لفرط اهتمامهم بالمباحثة، والإفادة، لم يفرغوا لتكريرِ النَّظَرِ والإعادَةِ.

وأجابوا عن لمزِ بعضِهم بأنَّ ألفاظَ كذا وكذا؛ ألفاظُ فلانٍ بعبارَتِهِ، بقولِهم إنَّا لا نعرفُ كتابًا ليس فيه ذلك، فإنَّ تصانيفَ المتأخرينَ بل المتقدمينَ لا تخلو من مثل ذلك، لا لعدم الاقتدار على التغيير، بل حذرًا عن تضييع الزمان فيه، وعن مثالِبهم، بأنَّهم عزوا إلى أنفسِهم ما ليس لهم، بأنَّه إن اتفق فهو من توارد الخواطر، كما في تعاقبِ الحوافرِ على الحوافرِ)[1] أ.هـ

### [فَصْلٌ: الرُّؤوسُ الثَّمانِيَةِ]:

يقول العلامة التهانوي[2] رَحِمَهُ اللهُ:

(قالوا: الواجب على مَنْ شَرَعَ في شَرْحِ كِتابٍ مَا أنْ يَتَعَرَّضَ في صدْرِهِ لأشياءَ قبلَ الشُّروعِ في المقصودِ، يُسميّها قُدَماءُ الحُكَمَاءِ «الرؤوس الثمانية»:

(١) ليت بعض الكتبة المعاصرين يتأدبون بها في هذه المقالة في ردودهم، ولاسيما إذا كان المردود عليه من إخوانهم في العلم والدعوة.

(٢) في: «كشاف اصطلاحات الفنون» (١/ ١٤ ـ ١٧) [باختصار].

**أحدُها**: الغَرَضُ من تدوين العلم، أو تحصيله؛ أي: الفائدة المترتبة عليه، لئلا يكونَ تحصيله عبثًا في نظره.

**وثانيها**: المنفعة؛ وهي ما يتشوَّقه الكلُّ طبعًا، وهي الفائدة المعتَدُّ بها، ليتحمل المشقَّة في تحصيله، ولا يعرض له فتور في طلبه، فيكون عبثًا عرفًا.

**وثالثُها**: السّمة؛ وهي عنوان الكتاب، ليكونَ عندَ النَّاظِرِ إجمالُ ما يُفَصِّله الغرض.

**ورابِعُها**: المؤلِّف؛ وهو مصنِّف الكتاب، ليركنَ قلبُ المتعلِّم إليه في قبول كلامه، والاعتماد عليه، لاختلاف ذلك باختلاف المصنِّفين. وأمَّا المحقِّقونَ فيعرفون الرِّجالَ بالحقِّ، لا الحقَّ بالرجالِ.

**وخامِسُها**: أنَّه من أيّ علم هو؛ أي من اليقينيَّات أو الظنِّيَّات، من النظريَّات أو العمليَّات، من الشرعيَّات أو غيرها؛ ليطلبَ المتعلِّمُ ما تليق به المسائلُ المطلوبةُ.

**وسادِسُها**: أنَّه أيَّة مرتبة هو؛ أي بيانُ مرتبتِهِ فيما بين العلوم، إمَّا باعتبارِ عمومِ موضوعِهِ، أو خصوصِهِ، أو باعتبارِ توقّفه على علمٍ آخر، أو عدم توقّفه عليه، أو باعتبارِ الأهميَّة أو الشرف؛ لتقدم تحصيله على ما يجب، أو يُستحسن تقديمه عليه.

**وسابِعُها**: القسمةُ، وهي بيانُ أجزاءِ العلومِ، وأبوابِها؛ ليطلبَ المتعلِّمُ في كلِّ بابٍ منها ما يتعلَّق به، ولا يُضَيِّعَ وقْتَهُ في تحصيلِ مطالبَ لا تَتَعَلَّقُ بِهِ. كما يُقال: أبوابُ المنطق تسعة؛ كذا، وكذا. وهذا قسمة العلم. وقسمةُ الكتابِ كما يُقال: كتابنا هذا مرتَّبٌ على مقدمةٍ، وبابَيْنِ، وخاتمةٍ. وهذا الثَّاني كثيرٌ شائعٌ، لا يخلو منه كتابٌ.

**وثامِنُها**: الأنحاءُ التعليميَّة؛ وهي أنحاءٌ مستحسَنةٌ في طُرُقِ التعليم؛

ـ أحدُها: التقسيم؛ وهو التكثير من فوق إلى أسفل، أي من أعم إلى ما هو أخص؛ كتقسيم الجنس إلى الأنواع، والنوع إلى الأصناف، والصنف إلى الأشخاص.

ـ وثانيها: التحليل؛ وهو عكسه؛ أي التكثير من أسفل إلى فوق، أي من أخص إلى ما هو أعم، كتحليل «زيد» إلى الإنسان والحيوان، وتحليل الإنسان إلى الحيوان والجسم.

ـ وثالثُها: التحديدُ؛ أي فعلُ الحدِّ[1]، أي إيرادُ حدِّ الشيءِ، وهو ما يدُلُّ على الشيء دلالةً مُفَصَّلَةً بما به قوامه، بخلاف الرسم؛ فإنَّه يدُلُّ عليه دلالةً مجملةً.

ـ ورابِعُها: البرهانُ؛ أي الطريقُ إلى الوقوفِ على الحقِّ. أي اليقين إنْ كانَ المطلوبُ نظريًا، وإلى الوقفِ عليه، والعملِ به إنْ كان عمليًّا.

واعلم؛ أنَّهم إنَّما اقتصروا على هذه الثمانية؛ لعدم وجدانهم شيئًا آخرَ يُعين في تحصيل الفن، ومن وجدَ ذلك، فليضمه إليها، وهذا أمرٌ استحساني، لا يلزم من تركه فسادٌ على ما لا يخفى) أ.هـ

---

(١) قوله: (أي فعل الحد). جملةٌ لا فائدة منها، وتفضي إلى ما يسميه علماء المنطق بـ «الدَّوْر»، وما بعدها يغني عنها.

و «الدَّوْرُ» لغة: الحركة، وعود الشيء إلى ما كان عليه.

واصطلاحًا: توقّف كل من الشيئين على الآخر.

وهو مُخِلٌّ بصحَّةِ التعريفات، ومؤثِّرٌ في قبولِها.

انظر: «كشاف اصطلاحات الفنون» (١/ ٨١٠ ـ ٨١٢)، و «معجم مصطلحات أصول الفقه» (ص ٢١٠).

[مُهِمَّةُ الشَّرْحِ]:

قال شيخنا العلامة: محمد بن لطفي الصباغ[١] حَفِظَهُ الله:

(مهمة الشرح تعليميَّة، إذْ تُيَسِّرُ لطالب العلم فهْم المتن الذي حفظه واستظهره، وأستطيع أنْ أحدد هذه المهمة بما يأتي:

١ ـ توضيح عبارة المتن: لغةً، وإعرابًا[٢]، وتفصيلاً لُمجْمَلٍ، وتصحيحًا، أو تضعيفًا لقَوْلٍ، وضربًا للأمثلة الكثيرة[٣].

٢ ـ الزيادة في المعلومات؛ بـ: بيان القيود، والشروط في المسألة المشروحة، وإيراد أقوال العلماء المختلفة فيها.

٣ ـ نصرة ما التزم شرحه بقدر الاستطاعة، والدفاع عمَّا تكفَّل بإيضاحه[٤].

---

(١) في: «المناهج والأُطُر التأليفيَّة» (ص ٥٠ ـ ٥١).

(٢) توضيح العبارة لغة وإعرابًا مهم جدًا، ولكن لا نراه إلا في بعض الشروح المطوَّلة.

وممَّا هو مطلوبٌ ـ أيضًا ـ في كتب الشرح:

ذكر الحدود والاصطلاحات، وذكر الاعتراضات عليها، إنْ وجدت، وإيراد الإشكالات، والجواب عنها.

وكذلك: التعريف بالأعلام، والمذاهب، والفرق، والأمكنة، والحوادث، وكل ما يرى الشارح أهمية بيانه، ولاسيما الغريب، وما يجهل غالبًا عند العامة من طلبة العلم.

**وضابطُ ذلك نية الشارح في شرحه من حيث البسط أو الإيجاز.**

(٣) إذا تطلب الأمر؛ وإلا فبعض المسائل تفهم بمثالٍ واحد، وكذلك بعض الضوابط قد تُضْبط بمثالين.

وقد يتطلب الأمر التفريع على المسألة المشروحة، أو ذكر مسائل أخرى جديدة.

(٤) وخلاف ذلك محله كتب «الردود»، لا «الشروح»، فلينتبه لذلك.

وإذا وقف الشَّارحُ على نصٍ في المتن يخالف ما يراه؛ فعليه:

شرح ما في المتن، وبيانه، وذكر مَنْ قال به، والاستدلال له؛ هذا أولاً.

=

اللهم إلا إذا عثر على شيءٍ لا يمكن حمله على وجهٍ صحيح؛ فحينئذ ينبه عليه، وهذا نادرٌ؛ إذْ قلما نجد في الشروح ردًّا، أو انتقاداً لما في المتون) أ.هـ

* * *

=

ثم يُعَقِّبُ على ذلك بذكر الأقوال الأخرى في المسألة، مع ذكر مَنْ قال بها، والاستدلال لكل قول.

وإن وجد على بعض الأدلة اعتراضًا، فيورده مع الردِّ عليه إن وجد؛ وهذا عين الإنصاف.

وأخيراً يذكر ما يراه راجحًا عنده، مع التوجيه، والتعليل، ثم يقوم بالرد على الأقوال الأخرى، بتوهين أدلتها، أو الاعتراض عليها.

أما مبادرة كلام «الماتن» بالرد عليه، في كل مرة، وإيراد الاعتراضات على كلامه؛ باسم التجرد للحق، واتباع الدليل؛ فهذا خلاف ما تعارف عليه أهل العلم، وخلاف منهجهم في «كتب الشروح»، والله الموفق.

خاص بالاستدراك والتعقيب
[ المبحث الخامس ]

# المَبْحَثُ السَّادِسُ

## [ نَمَاذِجُ لأَشْهَرِ الْمُخْتَصَرَاتِ الفِقْهِيَّةِ فِي الْمَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ ]






لكُلِّ مذهبٍ «متون»، و «مختصرات»، وهي مختلفة؛ فمنها: القوي، ومنها الضعيف، ومنها المعتمد، ومنها غير المعتمد، ومنها المشهور، ومنها المغمور.

وسأذكر في هذا المبحث بعضًا من هذه المتون والمختصرات المشهورة، والمتعمدة في كل مذهب.

* * *

## أولاً:

## [الْـمَذَهَبُ الْـحَنَفِي][1]:

(١) سأذكر المختصرات المشهورة عندهم.

وعند الحنفيَّةِ اصطلاحٌ خاص بعدة كُتب تُعرف:

بـ «كتب ظاهر الرِّواية»، و «كتب ظاهر المذهب»، و «الكتب الأصول».

والمراد الكتب الستة لصاحب أبي حنيفة ﷺ، الإمام: محمد بن الحسن الشيباني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٨٩هـ).

وهذه الكتب هي: «المبسوط» [ويُسَمَّى بـ «الأصل»]، و «الزيادات»، و «الجامع الصغير»، و «الجامع الكبير»، و «السِّيَر الصغير»، و «السِّيَر الكبير».

ومن قال إن «كتب ظاهر الرِّواية» خمسة؛ لم يعد «السِّيَر الصغير».

ومن قال إنَّها أربعة؛ لم يعد «السِّيَر» بقسميه.

وفي بعضِ التصانيفِ نجدُ خلافًا في تحديد «كتب ظاهر الرِّواية»، ولا يخرج عن «الكتب الستة» التي ذكرت.

وسُمِّيت بـ «كتب ظاهر الرِّواية»؛ لأنَّها رُوِيت عن مؤلفها برواية الثقات، فهي ثابتة عنه، إما متواترة، أو مشهورة.

وبعض هذه الكتب راجعها مُصَنِّفُها مع صاحبه الإمام أبي يوسف القاضي، وقيل: إنَّ ما وُصِفَ بـ «الكبير» انفرد بجمعه، وروايته، وما وُصِفَ بـ «الصغير» عرضه على أبي يوسف.

وما في هذه الكتب معتمدٌ عند الحنفية، بل لا يُرَجَّحُ غيرها عليها إلا بمرجحٍ خاصٍّ.

ونظرًا لما تتمتع به هذه الكتب من قوة؛ فقد قام الإمام أبو الفضل محمد بن محمد المروزي (الحاكم الشهيد) – رَحِمَهُ اللهُ – ت (٣٣٤هـ) بجمع هذه الكتب ـ بعد حذف المكرر من المسائل ـ في مصنفٍ سَمَّاه «الكافي».

انظر: «الطبقات السنية» (١/ ٣٤ ـ ٣٧)، و «شرح: (عقود رسم المفتي)» (ص١٦ ـ ٢٠)، و «حاشية: (بداية المبتدي)» للكنوي (١/ ١٧ ـ ١٩)، و «النافع الكبير» (ص ١٧)، و «مَرْجَع العلوم الإسلامية» (ص ٤٨١ ـ ٤٨٤)، و «مصادر الدراسات الفقهية» (١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٣)، و «المذهب الحنفي» (١/ ٢٦٠ ـ ٢٦٣، و ٣٤٠)، و «المصباح في رسم المفتي» (ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤).

(١) «مختصر القُدُوري[١]»؛ لأبي الحسين، أحمد بن محمد، القُدُوري[٢]، البغدادي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٣٦٢ ـ ٤٢٨هـ).

(٢) «وقاية الرِّواية في مسائل الهداية»؛ لتاج الشريعة، محمود بن أحمد، المحبوبي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (حدود ٦٧٣هـ).

(٣) «المختار للفتوى»؛ لأبي الفضل، مجد الدين، عبدالله بن محمود، الموصلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٦٨٣هـ).

(٤) «مجمع البحرين وملتقى النيرين»؛ لمظفر الدين، أحمد بن علي السَّاعاتي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٦٩٤هـ).

ويقصد بالبحرين: «مختصر القُدُوري»، و «المنظومة»[٣]، فكتابُه جمعٌ لهذين المتنيْن مع ما زاده[٤].

---

(١) «المختصر» للقُدُوري، اشتهر بالنسبة إليه فقيل: «مختصر القُدُوري»، وهو متنٌ متين، معتمدٌ عند الحنفيَّة، بل من أشهر المتونِ عندهم، ومن أجلِّها، وهو المراد عند إطلاقهم «**الكتاب**»، قالوا هو للحنفيَّة كـ «**الكتاب**» لسيبويه للنحاة، ولهم في الثناء عليه كلامٌ كثير، من أظرفه، وأغربه: (إنَّ الحنفيَّةَ يتبرَّكون بقراءَتِه في أيَّامِ الوَبَاءِ، وهو كِتابٌ مُبارَكٌ، مَنْ حَفِظَهَ يكونُ آمِنًا مِنَ الفَقْرِ، حتَّى قيلَ: إنَّ مَنْ قرأَهُ على أُستاذٍ صالحٍ، ودَعا لَهُ عِنْدَ خَتْمِ الكتابِ بالبرَكَةِ، فإنَّه يكونُ مالِكًا لِدَرَاهِمَ، عَلَى عَدَدِ مسائِلِهِ، وفي بعضِ الشروحِ أنَّه مشتملٌ على اثني عشر ألف مسألة).

انظر ما قيل في «**الكتاب**»، وعنايَةَ العلماءِ بِهِ في: «كشف الظنون» (٢/ ١٦٣١ ـ ١٦٣٤)، و «جامع الشروح» (٣/ ١٦٢٤ ـ ١٦٣١).

(٢) ذُكِرَ في هذه النسبة (القُدُوري) أكثر من سبب، والأشهر أنَّها نسبةٌ إلى القُدُور جمع قِدْر، نسبة إلى بيعِ القُدُور، أو صنعِها.

انظر التحقيق في هذه النسبة في مقدمة محقِّق «التجريد» للقُدُوري (١/ ٦ ـ ٧).

(٣) انظر: «الجواهر المضيّة» (١/ ٢٠٩)، و «كشف الظنون» (٢/ ١٥٩٩ ـ ١٦٠٠).

(٤) «منظومة» النسفي في الخلاف، وتُسمَّى «الخلافيات».

(٥) «كنز الدقائق» للنسفي[1].

وقد ذكر الَّلكنوي[2] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ أنَّ اعتماد المتأخرين قد كثر على: «الوقاية»، و«الكنز»، و «المختار»، و«مختصر القُدُوري».

وذلك لما عَلِموا من جلالةِ مؤلِّفيها، والتزامهم إيراد مسائل معتمد عليها.

وأشهرها ذكرًا، وأقواها اعتمادًا:

(١) «كنز الدقائق»؛ للإمام: أبي البركات، حافظ الدين، عبدالله بن أحمد، النَّسَفي، الحنفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (....ـ ٧١٠هـ)، صاحب «التفسير»، و «المنار» في الأصول.

و «الكنز» مختصرٌ من «الوافي» للمُصَنِّف نفسه، و «الوافي» متنٌ مقبولٌ، ومعتبرٌ في المذهب الحنفي، جمع فيه المصَنِّف مسائلَ: «الجامع الصغير»، و «الزيادات» كلاهما لمحمد بن الحسن، و «الكتاب» للقُدُوري، و «الخلافيَّات» منظومةٌ لنجم الدين النسفي، وغير ذلك.

ومن أهم شروح «الكنز»: «البحر الرائق»؛ لابن نُجَيْم، وعلى «البحر» حاشية لابن عابدين اسمها «منحة الخالق».

انظر ترجمة النَّسَفي في: «الجواهر المضيَّة» (٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥)، و «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٥٢)، و «تاج التراجم» (ص ١١١ ـ ١١٢)، و «الفوائد البهيَّة» (ص ١٠١ ـ ١٠٢)، و «معجم المؤلفين» (٢/ ٢٢٨).

**[تنبيهٌ: حول تاريخ وفاة النسفي رَحِمَهُ اللهُ]:**

في «الدرر» أنَّ وفاته كانت سنة: (٧٠١هـ)، والصحيح ما أثبته، واعتماد الحافظ كان على «الجواهر»، والنسخة المطبوعة ليس فيها ذكر تاريخ وفاته، ونسخة الحافظ من «الجواهر» فيها تاريخ الوفاة، وهي زيادة من الناسخ، وجدها على حاشية النسخة التي نَسَخَ منها، فأدخلها المتن على أنَّها من كلام المصنف، والله أعلم.

(٢) في: «عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية» (ص ١٠).

وانظر: «النَّافع الكبير» (ص ٢٣ ـ ٢٦).

وهو: العلامة، المحدث: أبو الحسنات، عبدالحي بن عبدالحليم، اللَّكْنَوي، الحنفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٢٦٤ ـ ١٣٠٤هـ).

«الوقاية»، و«الكنز»، و«مختصر القُدُوري».

وهي المراد بقولهم: «المتون الثلاثة».

وإذا أطلقوا «المتون الأربعة»[1] أرادوا:

هذه «الثلاثة»، و«المختار»، أو «مجمع البحرين».

**وفي ذلك يقول: مفتي «دمشق»: الشيخ: محمود حمزة[2] ـ رَحِمَهُ اللهُ:**

(المتون عندنا أربعةٌ، وقد جمعْتُها منْظومةً؛ فقلتُ:

إنَّ الْـمُتُـونَ عِنْـدَنَـا أَرْبَـعَـــةٌ صِـــغَـــارُ

«وقَايَـــةٌ» وَ«مَجْمَـــعٌ» وَ«الْكَنْزُ» وَ«الْـمُخْتَارُ» ) أ.هـ

**قلت: وهناك متون أخرى مهمة في الفقه الحنفي؛ منها:**

(٦) «مختصر الطّحاوي» ؛ لأحمد بن سلامة، أبي جعفر، الطّحاوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٣٢١هـ)، صاحبُ «العقيدة» الشهيرة.

قال محقِّقُه: الشيخ: أبو الوفا الأفغاني رَحِمَهُ اللهُ[3]:

إنَّه (أوّل المختصرات في مذهبنا، وأبدعها، وأحسنها تهذيبًا، وأصحّها رواية عن أصحابنا، وأقْواها دراية، وأرجحها فتوى...) أ.هـ

وقد رتّبه الطّحاوي على ترتيب كتاب «المختصر» لشيخه الإمام: إسماعيل بن

---

(١) انظر في مصطلح: «المتون الثلاثة»، و«المتون الأربعة»:
«الفوائد البهيَّة» (ص ١٠٦ ـ ١٠٧)، و«المذهب الحنفي» (١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، و«المصباح في رسم المفتي» (ص ٣٤٥).

(٢) في: «الطريقة الواضحة» (ص ٢٤٨).

(٣) في مقدمة تحقيقه (ص ٤)

يحيى، المزني، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٧٥ ـ ٢٦٤هـ)[(١)].

(٧) «بداية المبتدي»؛ لعلي بن أبي بكر، المَرْغِيْنَاني، الرِّشْتَاني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٥٩٣هـ).

جمع فيه بين مسائل: «مختصر القُدُوري»، و«الجامع الصغير» لمحمد بن الحسن الشيباني، وزاد على مسائلهما مسائلَ دعت الضرورة إليها، واختار في ترتيبه ترتيب «الجامع الصغير»[(٢)].

---

(١) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٦٢٧).

(٢) هذا ما ذكره بعض من ترجم للمَرْغِيْنَاني، واستفادوا ذلك مِمَّا جاء في مقدمة «البداية»:
(قال أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبدالجليل: كان يخطر ببالي عند ابتداء حالي أن يكون كتاب في الفقه، فيه من كل نوع، صغير الحجم، كبير الرسم، وحيث وقع الاتفاق بتطواف الطرق، وجدت «المختصر» المنسوب إلى القُدُوري أجمل كتاب، في أحسن إيجاز، وإعجاب، ورأيت كبراء الدهر، يُرَغِّبُونَ الصغير والكبير في حفظ «الجامع الصغير» فهممت أنْ أجمع بينهما، ولا أتجاوز فيه عنهما، إلا ما دعت الضرورة إليه؛ وسَمَّيْتُه «بداية المبتدي»...) أ.هـ
ولكن؛ هذا الكلام لا يوجد في مقدمة «البداية» في الطبعات التي بين أيدينا اليوم، سواءٌ النسخ المفردة، أو التي مع الشروح كـ: «الهداية»، وشروحها.
ومِمَّا يزيدُ الأمرَ غرابةً أنَّ المَرْغِيْنَاني نفسه لَمَّا صنَّف «الهداية» ـ وهي شرحٌ لـ «البداية» ـ لم يذكر هذا الكلام في المقدمة، فضلاً عن شرحه، وبيانه.
ولعلَّ المَرْغِيْنَاني أَلَّف «البداية» بدون هذه المقدمة، ثم قام بشرحها في «الهداية»، ثم أعاد نَسْخَ «البداية»، وأضاف إليها هذا الكلام، ولكن بعد أن انتشرت النسخة الأولى لـ «البداية»، وطارت نسخ «الهداية» بين الناس، ولهذا نظائر معلومة.
هذا ما ظهر لي والله أعلم.
وانظر: «مِفْتَاح السَّعادة» (ص ٦٣٨)، و«كشف الظنون» (١/ ٢٢٨)، و(٢/ ٢٠٣٢)، و«الفوائد البهيَّة» (ص ١٤١ ـ ١٤٢)، و مقدمة: «نَصْبُ الرَّاية» (١/ ١٤).
وقد ورد نص الخطبة التي ذكرتها في «الفوائد البهيَّة»، وفي المرجِعَيْن الثَّاني والرَّابع إشارة إليها دون ذكر النص.

وقد قام مصنِّفه بشرحه في: «كفاية المنتهي»، ولكنه شرح مطوّل، فخشي مُصَنِّفُه أنْ يُهْجَر الكتابُ لأجل الإطناب الذي فيه، فقام بشرحه مرةً ثانية، شرحًا مختصرًا وسمَّاه: «الهداية شرح: (بداية المبتدي)»[(١)].

وحبُّ الحنفيَّة لـ: «الهداية» معلومٌ، وعنايتهم بها ظاهرة[(٢)].

**قال الإمام: محمود بن أحمد العيني[(٣)] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٨٥٥هـ):**

---

(١) انظر: «الهداية» (١/ ٢٤).

وفيها التصريح بأنَّ «الهداية» شرحٌ آخر، لا صلة له بـ «الكفاية»، وليس مختصرًا منه، ولا أعلمُ مستندًا لمن قال: إنَّ «الهدايةَ» مختصرةٌ من «الكفاية»؛ بل كلامُ المصنِّفِ ينصُّ على أنَّه لَّما رأى طول «الكفاية»، قام بشرح «البداية» من جديد، دون الإشارة إلا أنَّ هذا الشرح الجديد ـ «الهداية» ـ مختصر من «الكفاية»، والله أعلم.

(٢) تكلَّم الشيخ: عبدالحكيم بن محمد شاكر في مقدمة تحقيقه لـ: «التنبيه على مشكلات: (الهداية)» (١/ ٥٨ ـ ٧٨) على عناية علماء الحنفية بكتاب «الهداية»، فذكر ما وقف عليه من شروحها، وحواشيها، ومختصراتها، والتعليق عليها، والزوائد عليها، وتخريج أحاديثها، وجملت ما ذكره: (٨٩) كتابًا، وقد بذل في عمله هذا جهدًا علميًّا يُشكر عليه.

وليته أشار إلى جهد من قبله، ولاسيما العلامة: طاش كبرى زاده في: «مِفْتَاح السَّعادة» (ص ٦٤٠ ـ ٦٤٥)، والعلامة حاجي خليفة في: «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٣٢ ـ ٢٠٤٠) فقد تكلَّما ـ رَحِمَهُمَا الله ـ على جهود علماء الحنفيَّة حول كتاب «الهداية»، وكان الثَّاني موفَّقًا إلى درجة كبيرة في عمله، وقد وقف الشيخ عبدالحكيم ـ يقينًا ـ على جمعِهما، واستفاد منهما.

(٣) في: «البناية» (١/ ٦).

وقد غلا الحنفيَّة في مدح «الهداية»؛ حتى قال قائلهم:

إنَّ «الهداية» كـ «القرآن» قد نسخت ... ما صنفوا قبلها في الشرع من كتب

فاحفظ قواعدها واسلك مسالكها ... يسلم مقالك من زيغ ومن كذب

ونحن لا نجهل مكانة كتاب «الهداية» في المذهب الحنفي، وأهميته، بل مكانته محفوظة على مستوى المصنفات الفقهيَّة في المذاهب السنيَّة الأربعة، وهو ومؤلفه على العين والرأس.

=

(إنَّ كتابَ «الهدايةِ» قد تباهجت به علماءُ السلف، وتفاخرتْ به فضلاءُ الخلف، حتَّى صارَ عمدةَ المُدَرِّسين في مدَارِسهم، وفخرَ المُصَدَّرين في مجالِسِهم، فلم يزالوا مشتغلين به في كلِّ زمانٍ، ويتدارسونَهُ في كلِّ مكانٍ، وذلك لكونِهِ حاويًا لكنزِ الدقائقِ، وجامعًا لرمزِ الحقائقِ، ومشتمِلاً على مختارِ [الفتاوي]، ووافيًا بخلاصةِ أسرارِ الحاوي، كافيًا في إحاطةِ الحادِثَاتِ، وشافيًا في أجوبةِ الواقعاتِ، موصولاً على قواعد عجيبةٍ، ومفصلاً على قواعد غريبةٍ، وماشيًا على أصولٍ [مُبينَةٍ]، وفصولٍ رَصِينَةٍ، ومسائل غَزِيرَةٍ، ودلائل كثيرةٍ، وترتيبٍ أنيقٍ، وتركيبٍ حقيقٍ) أ.هـ

**ومِمَّا طُبِعَ من عنايتهم بها:**

- شرح محمد بن عبدالواحد بن الهمام - رَحِمَهُ اللهُ - (٧٨٨ - ٨٦١هـ): «فتح القدير للعاجز الفقير».

- وشرح محمد بن محمود البابرتي - رَحِمَهُ اللهُ - ت (٧٨٦هـ): «العناية على: (الهداية)».

- وإيضاح علي بن علي بن أبي العز - رَحِمَهُ اللهُ - ت (٧٩٢هـ): «التنبيه على مشكلات: (الهداية)».

=

ولكن بيان هذه الأهمية بهذا التشبيه، ومقارنة كلام البشر بكلام رب البشر، هو المحظور. ولو تأملتَ - أخي طالب العلم - البيت الثَّاني؛ لرأيت فيه التصريح بعصمة الكتاب.

وانظر هذين البيتين في: «مِفْتَاح السَّعادة» (ص ٦٣٩)، و «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٣٢).

وجاء الشطر الأول من البيت الثَّاني في: «مِفْتَاح السَّعادة» هكذا:

فاحفظ قراءتها والزم تلاوتها ..........................

- وشرح العيني: «البناية في شرح: (الهداية)».
- وحاشية اللكنوي رَحِمَهُ اللهُ.

- تخريج عبدالله بن يوسف الزَّيْلَعي - رَحِمَهُ اللهُ - ت (٧٦٢هـ): «نَصْبُ الرَّاية لأحاديث الهداية».

* * *

## ثانيًا:

## [الْـمَذْهَبُ الْـمَالِكِي]

(١) «التفريع»؛ لعبيدالله بن الحسين، أبي القاسم، (ابن الجلاَّب) ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٣٧٨هـ).

ويُسمَّى «التفريع» بـ: «مختصر ابن الجلاَّب»، واشتهر اختصارًا بـ: «الجلاَّب».

وهو أحد الكتب الخمسة التي عوَّل عليها المالكيَّة شرقًا وغربًا[1].

**والكتب الخمسة هي:**

[١] «المدونة» للإمام مالك ﷺ.

[٢] «التفريع» لابن الجلاب.

[٣] «الرسالة» لابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ اللهُ.

[٤] «التلقين» للقاضي عبدالوهاب البغدادي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٤٢٢هـ).

[٥] «عِقْد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة» لعبدالله بن نجم بن شاش ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٦١٠هـ).

(٢) «الرسالة»؛ لعبدالله بن عبدالرحمن (ابن أبي زيد القيرواني) ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٣٨٦هـ).

(٣) «مختصر ابن الحاجب»؛ لعثمان بن عمر، (ابن الحاجب) ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٦٤٦هـ).

(٤) «مختصر خليل»؛ لخليل بن إسحاق، الجندي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٧٦٩هـ).

---

(١) انظر: «اصطلاح المذهب» (ص ٣٥١).

*** ومِنَ الكتبِ المخْتَلَفِ فيها عند المالكيَّة:**

كتابُ «التَّبْصِرة»(١)؛ للإمام: أبي الحسن، علي بن محمد بن أحمد، الرَّبْعِيّ، المعروف بـ«اللَّخْمِي»(٢) - رَحِمَهُ اللهُ - (... - ٤٧٨هـ)(٣)، وهو تعليقٌ كبيرٌ على «المدونة».

---

(١) ومن كتب المالكيَّة المشهورة: «التبصرة» للإمام: أبي إسحاق، إبراهيم بن علي، ابن فرْحُون - رَحِمَهُ اللهُ - ت (٧٩٩هـ)، واسمه: «تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام».
وهو من كتب القضاء المعتمدة؛ ولكن فيه مسائل غريبة، وفتاوى ضعيفة.
انظر: «كشف الظنون» (١/ ٣٣٩)، و«شجرة النُّور» (١/ ٢٢٢)، و«الفكر السامي» (٤/ ٤٩٢)، و«اصطلاح المذهب» (٥٨٥ - ٥٨٦).

(٢) انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» (٨/ ١٠٩)، و«الديباج المذهب» (٢/ ١٠٤ - ١٠٥)، و«الحلل السندسية» (١/ ٣٢٢ - ٣٢٣)، و«نزهة الأنظار» (٢/ ٢٧٦ - ٢٧٧)، و«شجرة النُّور» (١/ ١١٧)، و«تراجم المؤلفين التُّونسيِّين» (٤/ ٢١٤ - ٢٢٠).
واشتهر بـ«اللَّخْمِي»؛ لأنَّه ابن بنت اللَّخْمِي، فالنسبةُ لِجَدِّه لأمِّه، ولا يُعرف عن جدِّه لأمِّه شيءٌ.
ولـ«التَّبْصِرَة» عدة نسخ خطيَّة؛ انظر مكانها في:
«كتاب العُمر» (٢/ ٦٨٢ - ٦٨٣)، ومقدمة محقِّق «تحرير الكلام في مسائل الالتزام» (ص ٣٦)، و«اصطلاح المذهب» (ص ٣٠٨ - ٣٠٩).

(٣) أَرَّخَ بعضُ الباحثينَ وفاته في: (٤٩٨هـ)، والصوابُ ما ذُكِرَ أعلاه، ولعلَّهم اتبعوا ما جاء في «الديباج المذهب» (٢/ ١٠٥)، ولعلَّ ما في «الديباج» تصحيفٌ.
[فَائِدَةٌ]:
يكثر الخطأ في تاريخ ولادة، ووفاة الأعلام، إذا احتوى التاريخ على الرقم (سبعة)، أو (تسعة)، ومضاعفاتها؛ للتشابه بينهما.
لذا نجدُ أنَّ بعض العلماءِ يضبطون التاريخ في هذه الحالة، بزيادة توضيح، فيقولون: (توفي سنة: [واحد وتسعين] بتقديم التاء). ويقولون: (توفي سنة: [واحد وسبعين] بتقديم السين)، ونحو ذلك.

وفي «التَّبْصِرَة» كلامٌ، بل قيل إنَّه ـ اللَّخْمِي ـ مَزَّق في «تبصرته» مذهب الإمام مالك!

جاء في «بُو طْلَيْحِيَّة»[1]:

٥٣. وَاعْتَمَدُوا «تَبْصِرَةَ» اللَّخْمِيِّ وَلَمْ تَكُنْ لِجَاهِلٍ أُمِّيِّ
٥٤. لَكِنَّهُ مَزَّقَ بِاخْتِيَارِهِ مَذْهَبَ مَالِكٍ لَدَى امْتِيَارِهِ

وقال العلامة ابن غازٍ[2] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في مدح «ألفيَّة ابن مالك»:

لَقَدْ هَتَكَتْ قَلْبِي سِهَامُ جُفُونِهَا كَمَا مَزَّقَ اللَّخْمِيُّ مَذْهَبَ مَالِكِ

**أقول وبالله التوفيق:**

اللَّخْمِي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ من أئمة المالكيَّة، بلا شكٍّ، وفقهه محلُّ عنايةِ علمائهم،

---

(١) انظر: «بُو طْلَيْحِيَّة» (ص ٧٤ ـ ٧٦).
و «بُو طْلَيْحِيَّة» نَظْمٌ مشهورٌ عند المالكيَّة، سيأتي الكلام عليه (ص ٢٦٥-٢٦٦).

(٢) نقل ذلك عنه العلامة عبدالله الشنقيطي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في: «نشر البنود» (٢/ ٢٣٨).
وابن غازي؛ هو: الإمام، المحقِّق، المحدِّث: محمد بن أحمد، العثماني، المكناسي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٨٤١ ـ ٩١٩هـ)، خاتمةُ علماء المغرب، وآخرُ محقِّقيهم، فاق أهل وقته في معرفة العلوم، في القرآن، وتجويده، وتفسيره، وقراءاته، وعللها، ووجوهها، والفقه، والعربية، والحساب، والفرائض، واختص بحفظ الحديث، ومعرفة رجاله، وطبقاتهم... وألَّفَ في كلِّ هذه العلوم، نفد عمره ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في طلب العلم، ونشره، وتقييده.
له: الثَّبَت الشهير «التعلل برسوم الإسناد»، ترجم فيه لنفسه، وذكر مصنفاته، و «إتحاف ذوي الاستحقاق»، جمع فيه بين «شرح المرادي»، و «شرح الشاطبي» على «ألفيَّة ابن مالك»، وزاد عليهما من علمه وتحقيقه.
انظر ترجمته في: «توشيح الديباج» (ص ١٧٦ ـ ١٧٨)، و «نيل الابتهاج» (٢/ ٢٧١ ـ ٢٧٣)، و «كفاية المحتاج» (ص ٤٥٩ ـ ٤٦١)، و «الأعلام» (٥/ ٣٣٦)، و «معجم المؤلفين» (٣/ ١٠٧).

ولكنَّ كلامَهم على « التَّبْصِرَة » له اعتبارٌ أصولي، فقهيٌّ، مذهبيٌّ.

ويحسنُ قبل توضيح الكلام على « التَّبْصِرَة »، نقلُ شيءٍ من ترجمةِ القاضي[1] - رَحِمَهُ اللهُ - للَّخْمِي؛ حيث قال:

(ظهرَ في أيامِهِ، وطارت فتاويه، وكانَ أبو الحسن فقيهًا، فاضلاً، ديِّنًا، متفنِّنًا، ذا حظٍّ من الأدب، والحديث، جَيِّدَ النظر، حسن الفقه، جيِّدَ الفهم، كانَ فقيه وقته، وأبعدُ الناسِ صيتًا في بلدِه، وبقي بعد أصحابه، فحاز رئاسة بلاد « إفريقيَة » جملة، وتفقَّه به جماعة... وكانَ حَسَنَ الخُلُقِ، مشهورَ الفضلِ[2]) أ.هـ

فكيف يكون من قيل فيه هذا؛ صاحب كتاب غير معتمد؟!

---

(١) في: « ترتيب المدارك » (٨/ ١٠٩).

(٢) وله في « تونس » قبرٌ مشهورٌ، يقصده الناس، ولهم فيه اعتقادٌ؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله.

[تنبيهٌ مُرٌّ]:

عندما نقرأ في كتب التراجم والسِّير نجد أنَّ بعضهم يذكر في آخر بعض التراجم أنَّ للمُتَرْجَم قبرًا مشهورًا، ويقصده الناس و...

وأكثرهم لا يعلِّق على هذا الخبر، بل رأيتُ في بعض المصادر في آخر بعض التراجم:

(وقبره مَزارٌ يعرفه الخاص والعام، ولهم فيه اعتقادٌ تامٌّ، وحُقَّ لهم ذلك) أ.هـ

أمَّا ما يذكره بعضهم في بعض التراجم من الكرامات، والمنامات، التي لم نرَها عند الأنبياء، ولم نجد مثلها في سيرة من تحقَّقت ولايتهم كالصحابة ﷺ، فكثير، ومن غريب ما قرأته عند أحد التراجم:

أنَّ المُتَرْجَم لما مات، بنى بعض الولاة على قبره قبةً مشهورةً ظاهرةَ النور والبركة، فلما مات أحد الولاة، دفنوه بالقرب من قبة الشيخ المُتَرْجَم وجعلوا الوالي في مؤخِّرة القبة، برجاء بركة الشيخ أنْ يعفو الله - تعالى - عن الوالي، فرئي الشيخُ في النوم، فقال: فرقوا بيني وبينه، فجُعِلَ شباكٌ بين الشيخ والوالي.

كذا، دون تعليقٍ من المؤلِّف أو المحقِّقَيْن، فوا أسفاه على غربة العقيدة، والله المستعان.

**يجب أنْ نعلم أولاً، أنَّ نقد علماء المذاهب لبعض كتب أئمتهم له عدة أوجه؛ من أهمها:**

**الوجه الأول:**

أنَّ الكتابَ اشتهرَ، وانتشرَ قبلَ العرضِ على مؤلِّفه، ولم يُراجِعْهُ، ولم يُصحِّحْ عليه.

**الوجه الثاني:**

أنَّ المُصَنِّفَ لم يلتزمِ المذهبَ، وتحقيقه في الكتاب، ولم يَبْنِ مسائله، على أصول المذهب، وقواعده، بلِ اتَّبع رأيه الفقهي، واجتهاده العلمي، ولا يلزم من ذلك أنَّ المُصَنِّفَ لا يعلم أصولَ مذهبِه، وقواعدَه.

**الوجه الثالث:**

أنَّ الكتابَ فيه رواياتٌ ضعيفةٌ، وأقوالٌ شاذَّةٌ، وآراءٌ المذهبُ على غيرِها.

وكما رأيتَ؛ هذه أمورٌ مُتعلِّقَةٌ بالمُصَنَّفِ لا المُصَنِّفِ.

ولو تأملنا ما قيل في «تَبْصِرَة» اللَّخْمِي، لوجدنا النقدَ منطلقًا من الوجهين الأَوَّلَيْن.

قال القاضي[1] - رَحِمَهُ اللهُ - عن «تَبْصِرَته»:

(له تعليقٌ كبيرٌ على «المدونة» سمَّاهُ «التَّبْصِرَة» مفيدٌ حسنٌ، وهو مغرى بتخريج الخلاف في المذهب، واستقراء الأقوال، وربما تبع نظره؛ فخالف المذهب، فيما ترجح عنده، فخرجت اختياراته في الكثير عن قواعد المذهب) أ.هـ

وقال العلامة: أحمد بن يحيى، الونشريسي[2] - رَحِمَهُ اللهُ - ت (٩١٤هـ):

(١) في: «ترتيب المدارك» (٨/ ١٠٩).

(٢) في: «المعيار المعرَب» (٢/ ٤٧٩).

وانظر: «نيل الابتهاج» (٢/ ٦٧)، و«نفح الطيب» (٥/ ٢٧٦)، و«الحلل السندسية» (١/ ٦٠٠).

(كان أهل المائة السادسة، وصدر السابعة لا يسوّغون الفتوى من « تَبْصِرَة » الشيخ أبي الحسن اللَّخْمِي؛ لكونه لم يصحح على مؤلفه، ولم يؤخذ عنه[١]) أ.هـ

وهذا لا يعني الحطَّ من قدرِها، ولا قدْرِ مُصَنِّفِها، فقد أثنى عليها جمع من أهل العلم، كما أنَّ بعض من نقده تضمن كلامه ثناءً عليه بألفاظٍ صريحةٍ.

يقول الوزير السّرّاج[٢] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١١٤٩هـ):

(له ـ اللَّخْمِي ـ تآليفُ حسنةٌ، مفيدةٌ، من أحسَنِها؛ تعليقٌ كبيرٌ على « المدونة » مفيدٌ، سمَّاهُ « التَّبْصِرَة ») أ.هـ

وقال العلامة الحطَّاب[٣] رَحِمَهُ اللهُ:

(وَلَهُ تَعْلِيقٌ كَبِيرٌ مُحَاذٍ لِـ « الْـمُدَوَّنَةِ » سَمَّاهُ « التَّبْصِرَةَ » حَسَنٌ مُفِيدٌ) أ.هـ

---

(١) في: « نيل الابتهاج » (٢/ ٦٩):

(لأنَّها لم تُصحَّح على مؤلفها، ولم تؤخذ عنه).

[تنبيهٌ]:

يُفْهَم من هذا أنَّ « التَّبْصِرَة » غير محرَّرة، ولعلَّ هذا من الونشريسي من باب التماس العذر للَّخْمِي، لِمَا رأوه في « تبصرته » من مخالفة للمذهب، وأصوله.

ولكن يرى العلامة الثعالبي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ أنَّ « التبصرة » كتابٌ محرَّرٌ، ومُصَنِّفُه راضٍ عنه، حيث قال في: « الفكر السَّامي » (٤/ ٢٥٠ ـ ٢٥١):

(نقلَ « المعيارُ » عن المقري أنَّ اللَّخْمِي لم يُحرِّرْه [أي كتابه: « التَّبْصِرَة »] في حياتِه، فكانَ الشيوخُ لا يستجيزون النقلَ منه غيرَ أنَّني رأيتُ في « جذوة الاقتباس » أنَّ ابن النحوي لَمَّا أخذَ عنه، طلب منه « تبصرته »، فقال له: تُرِيدُ أنَّ تحملَ علمي على كفِّك إلى « المغرب »؟

فهذا يدلُّ على تحريره لها، وأخذهم لها عنه في حياته) أ.هـ

(٢) في: « الحلل السندسية » (١/ ٣٢٣).

(٣) في: « مواهب الجليل » (١/ ٤٩).

وقال العلامة المحقِّق الحجوي[١] رَحِمَهُ اللهُ:

(له تعليق على المدونة [اشتهر] بـ: «التَّبْصِرَة»، حسن مفيد، وله اختيارات خالف فيها من تقدمه) أ.هـ

وهذه - كما رأيت - عباراتٌ مُسْتَلَّةٌ من كلام القاضي عياض السابق، نُقِلَت دونما تعليق، أو تعقيب.

ثمَّ إنَّ مخالفته للمذهب لم تكن اتباعًا للهوى، بل اتباع للدليل، وعدم تقيده بأصول المذهب، ولاسيما في المسائل التي ليس لمالكٍ فيها قول؛ يقول العلامة عبدالله بن إبراهيم الشنقيطي[٢] رَحِمَهُ اللهُ:

(إنَّ المُقَلِّدَ العارفَ لعِلْمِ الأصولِ، إذا عَدِمَ في مسألةٍ نَصَّ إمامِهِ؛ اختلفَ فيه أهلُ المذهبِ[٣] على ثلاثةِ أقوالٍ:

**قيلَ**: يجوزُ له القياسُ، مع التزامِ ما لإمامِهِ من الأصولِ، فلا يقيسُ على أصلِ الشافعي، إذا كانَ مخالفًا لأصولِ مالكٍ، ولا لغيرِ الشافعيِّ منَ المجتهدينَ كذلكَ؛ وهذا هو طريقُ ابن رشدٍ، والمازريِّ، والتونسيِّ، وأكثرِ المالكيَّةِ.

**وقيلَ**: يجوزُ له أنْ يقيسَ مطلقًا، أي: فلا يلزمُهُ التعلُّقُ بأصولِ إمامِهِ، بل يقيسُ عليها، وعلى أصولِ غيْرِهِ، مع وجودِهَا - أي وجودِ أصولِ إمامِهِ -؛ **وهذا قولُ اللَّخْمِيِّ، وفِعْلُهُ**؛ ولِذَلكَ قالَ عياضٌ في: «المدارِكِ»: (له اختياراتٌ خَرَجَ بكثيرٍ منها عن المذهبِ)...

(١) في: «الفكر السَّامي» (٤/ ٢٥٠ - ٢٥١).

(٢) في: «نشر البنود» (٢/ ٢٣٨).

(٣) المذهب المالكي.

وقيلَ: يجوزُ له ذلكَ بشرطِ التَّعَلُّقِ بنصوصِ إمامِهِ، فلا يفتي، ولا يحكمُ إلا بشيءٍ سَمِعَهُ منه؛ وهو نصُّ ابنِ العربيِّ، وظاهرُ نقلِ الباجيِّ) أ.هـ

ومِمَّا يدل على أنَّ اللَّخْمِيَّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ اشتهر باتباع الدليل، ولو خالف المذهب، وجرأته في ذلك؛ قول بعضهم(١):

وَاظِبْ عَلَى نَظَرِ اللَّخْمِيِّ إِنَّ لَـهُ ... فَضْلاً عَلَى غَيْرِهِ لِلنَّاسِ قَدْ بَانَا

يَسْتَحْسِنُ القَوْلَ إِنْ صَحَّتْ أَدِلَّتَهُ ... وَيُوْضِحُ الحَقَّ تِبْيَانًا وَفُرْقَانَا

وَلاَ يُبَالِي إِذَا مَا الحَقُّ سَاعَدَهُ ... بِمَنْ يُخَالِفُهُ فِي النَّاسِ مَنْ كَانَا

ويكفي أنْ نعلم أنَّ «التَّبْصِرَة» أحد المتون الأربعة المعتمدة في «مختصر خليل».

يقول العلامة محمد الحجوي(٢) رَحِمَهُ اللهُ:

(اللَّخْمِي أحدُ الأئمةِ الأربعةِ المعتمدة ترجيحاتهم في «مختصر خليل»، حتَّى في اختياره من عنده، رغمًا عمَّا قاله عياض) أ.هـ

وذكرَ(٣) أنَّ أقوالَه ـ على مخالفته ـ معدودةٌ من المذهب، وكثيرًا ما تُتَّبَع، ويُتْرَك نصُّ الإمام لِتَبَيُّنِ حُجَّتُها، ورُجْحَانِ دَلِيلِها.

**[خُلَاصَةُ هَذَا النِّقَاشِ]:**

إنَّ اللَّخْمِيَّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ مالكي المذهب، بل من أئمتهم، ولكنه شذ عن علماء

---

(١) انظر: «تراجم المؤلفين التُّونسيِّين» (٤/ ٢١٧)، وقد نقلَ المصنِّفُ بعدَ هذه الأبياتِ كلامًا متينًا للعلامة محمد الفاضل بن عاشور رَحِمَهُ اللهُ، وهي مؤيدة لما ورد في هذه الأبيات.

(٢) في: «الفكر السامي» (٤/ ٢٥١).

(٣) في: «الفكر السَّامي» (٤/ ٥١٥).

المالكيَّة في عصره، فراح يفتي الناس بما يراه، متبعًا الدليل، وفق ما يؤديه اجتهاده، ولو خالف رأيه المذهب، أو أصوله.

وكان يبسط في كتابه «التَّبْصِرَة» (المسائلَ، بحكايةِ أقوالِ علماءِ المذهبِ، وبيانِ ما فيها من الخلافِ، وفي الكثيرِ يُرَجِّحُ بين الأقوالِ بمقتضى الأدِلَّةِ، ويختارُ منها ما يراهُ ـ في نظرِهِ ـ صوابًا، حتى قيلَ إنَّ اختياراتِهُ تخرجُ في كثيرٍ من الأحيانِ عن قواعدِ المذهبِ)[1].

ونقدُ المالكيَّةِ كانَ ـ كما أسلفتُ ـ لِاعتباراتٍ مذهبيةٍ، ومنهجيَّةٍ، لا نقدًا لشخصِه، أو لعلمِهِ، أو لكتُبِهِ ذاتها، وهم ـ إلى اليوم ـ يشهدونَ له بالعِلْمِ، والفَضْلِ، وقد عوَّلَ المالكيَّة على «تَبْصِرَةِ اللَّخْمِيِّ»، وأكثروا من نَقْلِ نصوصِها، ولاسيما المحقِّقون منهم؛ كابن عرفة رَحِمَهُ اللهُ[2]، وبالله التوفيق.

* * *

(١) «تراجم المؤلفين التونسيين» (٤/ ٢١٨ ـ ٢١٩).

(٢) انظر تعليق الشيخ يحيى بن البراء على «بُو طْلَيْحِيَّة» (ص ٧٥)، ح (١).

## ثالثًا:

## [الْـمَذْهَبُ الشَّافِعِي]

(١) «التنبيه»؛ لإبراهيم بن علي، أبي إسحاق، الشيرازي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٤٧٦هـ).

وهو أحد الكتب الخمسة المشهورة المتداولة بين الشافعية؛ وهي(١):

[١] «مختصر الْـمُزَنِي»؛ لإسماعيل بن يحيى الْـمُزَنِي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٧٥ ـ ٢٦٤هـ).

[٢] «المهذب».

[٣] «التنبيه»؛ كلاهما للشيرازي.

[٤] «الوسيط».

[٥] «الوجيز»؛ كلاهما لـ: أبي حامد، محمد بن محمد الغزالي – رَحِمَهُ اللهُ – (٤٥٠ ـ ٥٠٥هـ).

يقول الإمام النووي(٢) ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عن هذه الكتب الخمسة:

(مشهورة بين أصحابنا يتداولونها أكثر تداول، وهي سائرة في كل الأمصار، مشهورة للخواص، والمبتدئين في كل الأقطار، مع عدم تصنيف مفيد يستوعبها) أ.هـ

(٢) «الغاية والتقريب»؛ المعروف بـ: «متن أبي شجاع»، لأحمد ابن الحسن [الحسين] الأَصْبَهَاني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٥٩٣هـ).

(٣) «منهاج الطالبين وعمدة المفتين»(٣)؛ ليحيى بن شرف، أبي زكريا، النَّووي

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٣).

(٢) في: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٣).

(٣) «المنهاج» للنووي؛ من أعظم مختصرات الشافعيَّة؛ وهو عمدة المفتين عندهم، ووجهة المستفتين =

=

لديهم ، ومِمَّا يدل على أهميَّة « المنهاج »، وما تميز به من التحقيق والتدقيق، وما تضمنه من النفائس والمستجدات:

ـ أنَّه صارَ عند متأخِّري الشَّافعيَّة عمدة المفتي والمستفتي.

ـ أنَّ العلماءَ اهتموا به حفظًا، وتدريسًا، وشرحًا، وتلخيصًا، ونَظْمًا.

ـ دخوله دائرة الأمثال؛ فكانوا إذا أرادوا مدحَ أحد طلبة العلم؛ قالوا:

« قد قرأ: (المنهاج) »، « قد حفظ: (المنهاج) »، « قد درس: (المنهاج) ».

ومِمَّا قالوه:

« من قرأ: (المنهاج)؛ هاج ».

ـ إشادة أدباء الشافعيَّة به، نظمًا، ونثرًا؛ ومن ذلك:

قد صَنَّفَ العلماءُ واختصروا فلمْ ... يأتوا بما اختصروه كـ: « المنهاجِ »

جمعَ الصحيحَ معَ الفصيحِ وفاقَ بالتـ ... ـرجيحِ عندَ تلاطُمِ الأمواجِ

لِمَ لا وفيهِ معَ النواوي الرافعيْ ... حِبرانِ بلْ بحرانِ كالعجَّاجِ

مَنْ قاسَهُ بسواهُ مات وذاك مِنْ ... خسفٍ ومِن غبنٍ وسوءِ مزاجِ

**ـ ومن أهم ما يدلُّ على أهميَّة « منهاج الطالبين » أنَّ شروحه تجاوزت المئة شرح.**

**علمًا بأنَّ أهم شروحه؛ والتي عليها التعويل لدى متأخري الشافعيَّة؛ هي:**

١ ـ « كنز الرَّاغبين »؛ لجلال الدين المحلِّي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٨٦٤هـ).

٢ ـ « تحفة المحتاج » لابن حجر الهيتمي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٩٧٣هـ).

٣ ـ « مغني المحتاج »؛ للخطيب الشربيني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٩٧٧هـ).

٤ ـ « نهاية المحتاج »؛ للرَّمْلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٠٠٤هـ).

وقد سبق الكلام على هذه الشروح، وما كتب حولها في مواضع متعدِّدة من هذا الكتاب.

وانظر عن « منهاج الطالبين »:

مقدمة تحقيق: « النجم الوهاج » (١/ ١٢ ـ ١٣)؛ للدكتور: محمد عبدالرحمن شميلة الأهدل، و(١/ ٦٨ ـ ٧٦) من المرجع نفسه، و« الابتهاج » (١/ ٨٧ ـ ٨٩)، و« سلّم المتعلّم »؛ (١/ ١٠٠ ـ ١١٠).

وانظر عناية العلماء به في:

=

ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٦٣١ ـ ٦٧٦هـ).

(٤) «روض الطالب»؛ لإسماعيل بن أبي بكر، اليمني، شرف الدين ابن المقرئ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٨٣٧هـ).

(٥) «منهج الطلاب»[1]؛ لزكريا بن محمد، أبي يحيى، الأنصاري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٩٢٦هـ).

* * *

=

«كشف الظنون» (٢/ ١٨٧٣ ـ ١٨٧٦)، و«إيضاح المكنون» (٢/ ٥٨٧ ـ ٥٨٨)، و«الابتهاج» (١/ ٨٧ ـ ٨٩)، و«سلّم المتعلّم»؛ (١/ ١٠٦ ـ ١٠٨)، و«جامع الشروح» (٣/ ١٩٠٩ ـ ١٩٣١)، ومقدمة تحقيق: «النجم الوهاج» (١/ ٦٩ ـ ٧٦)، ومقدمة تحقيق: «منهاج الطالبين» (١/ ١٤ ـ ٢٨).

(١) سبق الكلام عليه، وعلى شرحه: «فتح الوهاب» (ص ٥٢، ١٥٥). وانظر فهرس الكتب.

## رابعًا:

## [الْـمَذْهَبُ الْـحَنْبَلِيُ]

(١) «مختصر الخِرَقِي»(١)؛ لعمر بن لحسين، أبي القاسم، الخِرَقِي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ

(١) **[فائدةٌ: فتنة القرامطة في سنة: (٣١٧هـ)، وتاريخ تصنيف «مختصر الخِرَقي»]:**
قال الخِرَقي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في: «مختصره» (ص ٥٨) في باب: ذكر الحج، ودخول «مكة»:
(ثم أتى الحجر الأسود ـ إنْ كان ـ فاستلمه إنِ استطاع، وقَبَّله...) أ.هـ
ومراده: ثم يأتي «الحجرَ الأسود» إنْ وَجَدَه في مكانِه.
والمصنِّف ـ هنا ـ يُشير بعبارته هذه إلى حادثة «القرامطة» سنة: (٣١٧هـ)، حين ظهروا على «مكَّةَ» ـ أعزَّها الله ـ في يوم التروية، بقيادة ملك البحرين، الطاغية، الملحد، الزنديق: أبي طاهر، سليمان الجَنَّابي، القِرْمِطيّ أخزاه الله، فعاث عدو الله في حرم الله، فنهب الأموال، وقتل المسلمين، وهم في ضيافة رب الكعبة، ورَدَمَ بئرَ «زَمْزَمَ» بالقتلى، وعَدَا إلى الكعبة، فجرَّدها من كسوتها، واقتلعَ بابَها، وسرقَ ما فيها، وكان من جرمه الذي لا يُغْتَفر أنِ انتزع ـ يا الله! ـ «الحجرَ الأسود» من مكانِهِ، وأخذه إلى موطنه في «هَجَر» [من بلادِ الأحساء، شرق الجزيرة العربيَّة].
وظَلَّ المسلمون زمنًا محرومين من مصافحة يمين الله في الأرض، إلى أنْ منَّ الله بفضلِه، وكرمِه، وجودِه، وشاءَ أن يعود الأمر كما كان، وذلك في سنة: (٣٣٩هـ)، بعد أنْ حُرِمت منه «الكعبة» لمدة اثنتين وعشرين سنة.
وقد أشار إلى مقصد الخِرَقي مَنْ تَصَدَّى لشرح «مختصره»، وبيان غريبه؛ كـ:
ابن قدامة في: «المغني» (٥/ ٢١٤)، وأبي طالب الضرير في: «الواضح» (٢/ ٢١٩)، والزَّرْكَشي في: «شرحه» (٣/ ١٨٧)، وابن المِبْرَد في: «الدُّر النقي» (٢/ ٤١٥).
وانظر جناية البرامكة على «مكة» في:
«المنتظم» (١٣/ ٢٨١ ـ ٢٨٢)، و«الكامل» (٦/ ٢٠٣ ـ ٢٠٥)، و«وفيات الأعيان» (٢/ ١٤٨ ـ ١٤٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٢٠ ـ ٣٢٣)، و«البداية والنهاية» (١٥/ ٣٧ ـ ٤١).
وفي كتب التاريخ؛ حوادث سنة: (٣١٧هـ).
**[فائدةٌ: أَلَّف الخِرَقي «مختصره» بين سنتي: (٣١٨هـ ـ ٣٢١هـ)]:**
=

(٢٩٠ تقريبًا ـ ٣٣٤هـ).

(٢) « عمدة الفقه ».

(٣) « المقنع »؛ كلاهما لـ: عبدالله بن أحمد، أبي محمد، ابن قدامة، المقدسي ـ رَحِمَهُ

---

= لم يذكر الخِرَقي في « مختصره » تاريخ تأليفه، ولا نَسْخِهِ.

ولكنَّنا نستدلُّ على تاريخ تصنيفه للكتاب، بقوله: (ثم أتى الحجر الأسود ـ إنْ كان ـ فاستلمه إنِ استطاع، وقَبَّله...) أ.هـ

فهذا يدلُّ على أنَّه ألَّف « المختصر » و « الحجرُ الأسود » غيْرُ موجودٍ في مكانه.

وأوَّل من نَبَّه إلى هذا ـ فيما علمت ـ ابن كثير، في ترجمة الخِرَقي، مستدلاً بكلام الخِرَقي السابق.

ونستطيع أنْ نتوصل إلى الفترة التي ألَّف فيها المختصر بالنظر إلى ما يأتي:

١ ـ كان « الحجرُ الأسود » في قبضة « القرامطة » في الفترة بين (٣١٧ ـ ٣٣٩هـ).

٢ ـ خبر سرقة القرامطة « الحجرَ الأسود »، لا أظنه سيصل إلى « بغداد » ـ بلد الخِرَقي ـ إلا أواخر شهر الحج، من السنة نفسها، إلا لم يكن أوائل السنة التي تليها (٣١٨هـ).

٣ ـ وفاة الخِرَقي كانت سنة: (٣٣٤هـ).

وبناء على ما سبق؛ نستطيع أنْ نقول: إنَّ تاريخ التنصيف كان بين (٣١٨ ـ ٣٣٤هـ).

وإذا علمنا أنَّ الخِرَقي ألَّف « مختصره » في أثناء وجوده في « بغداد »، قبل أنْ يرحلَ منها، وأنَّه رحلَ إلى « دمشق »، وقت وجود الرفض، وفتنة سب الصحابة ﷺ، وكان ذلك ـ تقريبًا ـ سنة: (٣٢١هـ)، استطعنا أنْ أن نصل إلى تحديد أدق؛ فنقول:

ألَّف الخِرَقي « مختصره » في الفترة ما بين (٣١٨ ـ ٣٢١هـ)، والله أعلم.

وانظر: « سير أعلام النبلاء » (١٥/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، و« البداية والنهاية » (١٥/ ١٧٢)، ومقدمة محقِّق: « المقنع في شرح: (مختصر الخِرَقي) » (١/ ٥٧ ـ ٥٩).

[تنبيهٌ]:

جاء لفظ الخِرَقي عند ابن كثير هكذا: (إنْ كان هناك). وزيادة: (هناك)، لم أجدها في المطبوع من « مختصر الخِرَقي »، ولا في شروحه المطبوعة: « المغني »، و « الواضح »، و « شرح الزَّرْكَشي »، فهل هي في إحدى النسخ، أو زيادة من ابن كثير للتوضيح، فالله أعلم.

اللهُ ـ (٥٤١ ـ ٦٢٠هـ).

(٤) «الوجيز»؛ للحسين بن يوسف، أبي عبدالله، بن أبي السَّرِيِّ، الدُّجَيْلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٦٦٤ ـ ٧٣٢هـ).

وهو من «المختصرات» المعتمدة في معرفة المذهب في «الإنصاف»[1]، وغيره.

قال في مقدمته[2]:

(هَذَا كِتَابٌ فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الإِمَامِ... أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ ﷺ، جَمَعْتُه وَجِيزًا، قَوْلاً وَاحِدًا، مُخْتَارًا مِنْ تَرْجِيحِ الرِّوَايَاتِ الْـمَنْصُوصَةِ عَنْهُ، الْـمُعَنْعَنَةِ الْـمُتَدَاوَلَةِ، وَعَرَضْتُهُ مِرَارًا، عَلَى شَيْخِنَا الإِمَامِ الْعَلاَّمَةِ... تَقِيِّ الدِّينِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِالله الزَّرِيرَانِي[3]... فَهَذَّبَهُ، وأَمْلَى عَلَيَّ فِيهِ مِنْ فِيهِ مَسَائِلَ مَنْصُوصَةً عَنِ الإِمَامِ، صَارَتْ أَحْكَامُ الكِتَابِ بِهَا كامِلَةً، وَأَجَازَ الإِفْتَاءَ بِحُكْمِهِ، وَأَنَّه الْـمَذْهَبُ) أ.هـ

(٥) «زاد المستقنع في اختصار: (المقنع)»؛ لموسى بن أحمد، الحَجَّاوي، الصَّالِحِي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٨٩٥ ـ ٩٦٨هـ).

---

(١) انظر: «الإنصاف» (١/ ٢٤).

(٢) «الوجيز» (ص ١٩ ـ ٢٠).

(٣) الإمام، الفقيه، شيخ الطوائف بـ«بغداد»: عبدالله بن محمد، تقي الدين، الزَّرِيرَاني، البغدادي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٦٦٨ ـ ٧٢٩هـ)، كان عارِفًا بأصول الدين، ومعرفة المذهب والخلاف، وبالحديث وبأسماء الرجال، والتواريخ، واللغة العربية، وغيرها، وانتهت إليه معرفة الفقه بالعراق، طالع «المغني» لأبي محمد ثلاثًا وعشرين مرة، وكان يستحضر كثيرًا منه، وقد انتهت إليه رئاسة العلم بـ«بغداد» من غير مدافع.

انظر ترجمته في: «الذيل على: (طبقات الحنابلة)» (٢/ ١٠ ـ ١٢)، و«المقصد الأرشد» (٢/ ٥٥ ـ ٥٦)، و«المنهج الأحمد» (٥/ ٤٦ ـ ٤٨).

(٦) «دليل الطالب لنيل المطالب»؛ لمرعي بن يوسف، الكرمي، المقدسي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٠٠٠ ـ ١٠٣٣هـ).

(٧) «أخصرُ المختصرات»؛ لمحمد بن بدر الدين، ابن بَلْبَان، الدمشقي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٠٠٦ ـ ١٠٨٣هـ).

قال المُصَنِّفُ في مقدمته[1]:

(سَمَّيْتُهُ: «أَخْصَرَ الْمُخْتَصَرَاتِ»؛ لأَنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَى أَخْصَرَ مِنْهُ، جَامِعٍ لِمَسَائِلِهِ، فِي فِقْهِنَا مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ) أ.هـ

* * *

(١) «أخصر المختصرات» (ص ٨٦).

**خاص بالاستدراك والتعقيب**
**[المبحث السادس]**

# المَبْحَثُ السَّابِعُ

## [ سَعَةُ الْمَادَّةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي الْمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ ]

اشتهرتِ المختصراتُ الفقهيَّة ـ رغم صغر حجمها ـ باحتوائها على آلاف المسائل، وهذه حقيقةٌ يعرِفُها من دَرَّسَ هذه المتون، أو دَرَسَها، أو قرأ في شُرُوحِها.

وقد نصّ العلماءُ ـ في هذا الباب ـ على أكثرَ من كتاب، وذكروا ما يحتويه من المسائل.

وسأذكرُ في هذا المبحث بعضَ ما وقفتُ عليه من هذه الكتب، ذاكِرًا عدد المسائل الواردة فيه:

* * *

## أولاً:
## [مُـخْتَصَرَاتُ الْـحَنَفِـيَّـةِ]

### (١) «مختصر القُدُوري»:

قال حاجي خليفة[1] رَحِمَهُ اللهُ:

(في بعض شروح «المجمع»: إنه مشتملٌ على «اثني عشر ألف» مسألة) أ.هـ

* * *

(١) في: «كشف الظنون» (٢/ ١٦٣١)، ونقل ذلك عن صاحب: «مصباح أنوار الأدعية».

## ثانيًا:

## [مُخْتَصَراتُ الْمالِكِيَّةِ]

**(١) «التفريع»:**

قال الإمام: محمد بن أبي القاسم (ابن عبدالسَّلام)[١] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٧١٥هـ):

(يُقال: إنَّ فيه «ثمانية عشر ألفَ» مسألة عن مالك سوى أصحابه) أ.هـ

**(٢) «مختصر المدونة» لابن أبي زيد:**

قال محمد بن إسحاق (ابن النديم)[٢] رَحِمَهُ اللهُ:

(يحتوي على نحو «خمسين ألف» مسألة) أ.هـ

كذا قال ابن النديم، وهذا العدد أكثر من عدد مسائل الكتاب الأصل «المدونة»، فيما نصّوا عليه.

وقد اخْتَلَفَتِ المصادرُ في تقديرِ عددِ مسائل «المدونة»[٣]:

فقيل: (٣٢٠٠٠) مسألة؛ قاله: الشيخ: إبراهيم بن صالح الحسيني رَحِمَهُ اللهُ.

وقيل: (٣٦٠٠٠) مسألة.

وقيل: (٣٦٢٠٠) مسألة؛ منها أربعة مسائل ممحوة.

وقيل: (٤٠٠٠٠) مسألة؛ قاله: الشيخ: ابن عاشور رَحِمَهُ اللهُ.

ولم أرَ من قال بأكثر من ذلك، وعليه ـ إنْ سلَّمنا بهذا التقدير ـ سيكون المخْتَصِر

---

(١) في: «تراجم من ذكر في: (مختصر ابن الحاجب)» (خ).

وانظر: «اصطلاح المذهب» (ص ٢٣٥).

(٢) في: «الفهرست» (ص ٢٥٠).

(٣) انظر: «ترتيب المدارك» (٣/ ٣٦٧)، و«اصطلاح المذهب» (ص ١٢٠ ـ ١٢١).

«ابن أبي زيد» قد زاد على «المدونة»، إلا أنْ يكون ذِكْر هذه الأعداد في «المدونة»، و«المختصر» تقديريًّا، لا على وجه التحديد، وهو الأظهر، على أنَّ بعض ما قيل فيه مبالغةٌ ظاهرةٌ، وسيأتي قول الهلالي عن مسائل «مختصر خليل»، والله أعلم.

وعلى هذا قِسْ ما قيل في عدد مسائل المتون الأخرى، من كتب المذاهب الأخرى.

**(٣) «مختصر ابن الحاجب»:**

قال العلامة محمد الحجوي[1] رَحِمَهُ اللهُ:

(قال ابن دقيق العيد[2]:

(إنَّه جمع (أربعينَ ألفَ) مسألة.

وقال في: «المنح البادية»[3]:

---

(١) في: «الفكر السامي» (٣/ ٢٨٦).

وانظر: «كفاية المحتاج» (ص ٣٠٣).

(٢) الإمام: تقي الدين، أبو الفتح، محمد بن علي بن وهب، القشيري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٧٠٢هـ).

(٣) «المنح البادية في الأسانيد العالية، والمرويَّات الزاهية، والطرق الهادية الكافية»؛ للمسند، الطُّرُقِي، المؤرِّخ: محمد بن عبدالرحمن بن عبدالقادر، الفاسي، المعروف بـ: (أبي عبدالله الصغير) ت (١١٣٤هـ).

والكتاب في «علم الإجازات»، وفيه فوائد، وغرائب، ومِمَّا فيه من العجائب قوله:

(رأيت عيسى ـ عليه السلام ـ إلا أنِّي لم آخذ عنه، ولكن في جمعة فتح لي في علم الأوائل، والتعاليم، من طب، وتوقيت، وغيرهما) أ.هـ

ويقول محمد الصغير الأفراني المراكشي صاحب: «الصفوة والنزهة»، وهو أحد الآخذين عن أبي عبدالله الصغير:

وبعض مشايخي الأبرار لاقى — نبيّ الله عيسى دون فرضِ

فقل لشيوخ مراكشْ هلموا — بإنصافٍ لتصطحبوا بروض

=

إنَّ ابن الحاجب جمع (ستًا وتسعين ألفَ) مسألة) أ.هـ

**(٤) «مختصر خليل»:**

قال العلامة: محمد الحجوي[١] رَحِمَهُ اللهُ:

(قالوا:

حوى (مائة ألف) مسألة منطوقًا، ومثلها مفهومًا.

وإنَّما ذلك تقريبٌ، وإلا ففيه أكثر من ذلك بكثير[٢].

بل قال الهلالي[٣]:

فيه المسألة الواحدة التي تجمع (ألفَ ألفِ) مسألة) أ.هـ

**(٥، ٦، ٧) مختصرات ابن عبدالحكم[٤]:**

---

=

انظر: «فهرس الفهارس» (٢/ ٥٩٥ ـ ٦٠٢).

ومن يقرأ في كتب «الإجازات» و «الأثبات» لا يستغرب مثل هذا الكلام.

(١) في: «الفكر السامي» (٣/ ٢٨٦).

(٢) جاء في: «الدليل إلى المتون العلميَّة» (ص ٣٨٦):

أنَّ «مختصر خليل» (حوى (أربعمائة ألف) مسألة فقهيَّة) أ.هـ

ولا أعرف من نص على هذا العدد من علماء المالكية، أو غيرهم، فيُلراجع، والله أعلم.

(٣) يعني: الشيخ: أحمد بن عبدالعزيز، الهلالي، السلجماني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١١٧٥هـ).

(٤) هو الإمام، الفقيه، مفتي الديار المصرية: أبو محمد، عبدالله بن عبدالحكم بن أعْين، المصري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٥٥ ـ ٢١٤هـ).

انظر: ترجمته في: «ترتيب المدارك» (٣/ ٣٦٣ ـ ٣٦٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٢٠ ـ ٢٢٣)، و«الديباج المذهب» (١/ ٤١٩ ـ ٤٢١)، و«شجرة النور الزكية» (١/ ٥٩).

وانظر: عن مختصراته زيادة على ما سبق: «دراسات في مصادر الفقه المالكي» (ص ٢٢ ـ ٣٥، و ١٧١ ـ ١٧٣)، و«اصطلاح المذهب» (ص ١٠٥ ـ ١٠٩، و١٥٥).

له ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ثلاث مختصراتٍ، جمعَ فيها سماعاتَه عن مالـكٍ، وكِبـارِ تلاميـذِه ممن دَرَسَ عليهم[1].

قال الإمام عياض[2] رَحِمَهُ اللهُ:

(صَنَّفَ كتاباً اختصرَ فيه أَسْمِعَتَهُ، ثُمَّ اخْتَصَرَ منه كِتاباً صَغيراً، وعلى هـذين الكتابَيْن ـ مع غيرِهما ـ مُعَوَّل المالكيين من البغداديين في الـمُدَارَسَة) أ.هـ

**قيلَ: إنَّ مسائلَ[3]:**

«المختصر الكبير»: ثمانية عشر ألف مسألة.

و«المختصر الأوسط»: أربعة آلاف مسألة.

و«المختصر الصغير»: ألف ومئتا مسألة.

والسببُ في قِلَّةِ مسائلِ «الصغير» أنه قَصَرَهُ على عِلْمِ «الموطأ»[4].

* * *

(١) انظر: «اصطلاح المذهب» (ص ١٠٥ ـ ١٠٦).

(٢) في: «ترتيب المدارك» (٣/ ٤٦٤).

(٣) انظر: «ترتيب المدارك» (٣/ ٣٦٧).

(٤) انظر: «ترتيب المدارك» (٣/ ٣٦٥).

## ثالثًا:
## [مُخْتَصَرَاتُ الْحَنَابِلَةِ]

**(١) «مختصر الخِرَقِي»:**

قال القاضي ابن أبي يعلى[١] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٥٢٦هـ):

قرأت بخطِّ أبي إسحاق البَرْمَكِيِّ:

(أنَّ عدَدَ مسائلِ «المختصرِ»: (ألفانِ وثلاثُمائَةِ) مسألةٍ) أ.هـ

**(٢) «زاد المستقنع»:**

قال العلامة الدكتور: بكر أبو زيد[٢] حَفِظَهُ الله:

(قيل:

إنَّ مسائله بالنَّصِّ، والمنطوق، نحو: (ثلاثة آلاف) مسألة،

ونحوها في الإيماء، والمفهوم،

الجميع نحو (ستة آلاف) مسألة

هكذا سمعنا من بعض أجلاء المذهب في عصرنا.

وما ينقله بعض الطلبة عن بعض علماء العصر أنَّ عدد مسائل «الزاد» نحو (ثلاثين ألف) مسألة؛ فلا ينبغي التعريج عليه) أ.هـ

* * *

(١) في: «طبقات الحنابلة» (٣/ ١٤٩).
وانظر: «المقصد الأرشد» (٢/ ٢٩٨).

(٢) في: «المدخل المفصَّل» (٢/ ٧٧٠ ـ ٧٧١).

**خاص بالاستدراك والتعقيب**
**[المبحث السابع]**

# المَبْحَثُ الثَّامِنُ

# [ حُكْمُ الإفْتَاءِ مِنَ الْمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ ]

ذكرتُ في المبحَثِ الرَّابع: (الْـمَآخِذُ عَلَى الْـمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ)، جملةً من المآخذ، وكان مما قلته:

(٧) احتواءُ بعضِ المختصراتِ على مُطْلقاتٍ مقيَّدةٍ في غيرها، وعموماتٍ مخصَّصة في غيرها.

وهذا مزلقٌ خطير لمن أفتى من «المختصرات»، دون علمٍ بهذه المطلقات، والعمومات.

(٨) كما أنَّ بعضَها فيه من الاختصارِ المخلِّ الذي لا يُفْهَم معناه إلا بعد الاطِّلاع على كتب «الشروح»، و«الحواشي».

وأزيد ـ هنا ـ ما يتعلَّق بحكم الإفتاء من هذه «المختصرات»؛ فأقول وبالله التوفيق:

**نصَّ العلامة: أحمد بن إدريس، القرافي، المالكي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٦٨٤هـ) على تحريم الإفتاء من «المختصرات» التي فيها مطلقاتٌ مقيَّدة في غيرها، أو عموماتٌ مخصصة في غيرها**، وإنْ أجادَ ـ من أفتى بها ـ حِفْظَها، وفَهْمَها، إلا في مسألةٍ يقطع فيها أنَّها مستوعبة التقييد، وأنَّها لا تحتاج إلى معنى آخر من كتابٍ آخر، وتكون هي عين الواقعة المسؤول عنها، لا أنَّها تشبهها.

قال رَحِمَهُ اللهُ[(١)]:

(الْفَرْقُ الثَّامِنُ وَالسَّبْعُونَ:

«الْفَرْقُ بَيْنَ قَاعِدَةِ مَنْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ، وَبَيْنَ قَاعِدَةِ مَنْ لاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ»:

---

(١) في: «أنوار البروق في أنواء الفروق» (٢/ ١٠٧).

اعْلَمْ أَنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ لَهُ أَحْوَالٌ:

الْـحَالَةُ الأُولَى: أَنْ يَشْتَغِلَ بِمُخْتَصَرٍ مِنْ مُخْتَصَرَاتِ مَذْهَبِهِ، فِيهِ مُطْلَقَاتٌ مُقَيَّدَةٌ فِي غَيْرِهِ، وَعُمُومَاتٌ مَخْصُوصَةٌ فِي غَيْرِهِ، وَمَتَى كَانَ الْكِتَابُ الْـمُعَيَّنُ حَفِظَهُ وَفَهِمَهُ كَذَلِكَ، أَوْ جَوَّزَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ؛ حَرُمَ عَلَيْهِ أَنْ يُفْتِيَ بِمَا فِيهِ، وَإِنْ أَجَادَهُ حِفْظًا وَفَهْمًا، إلاَّ فِي مَسْأَلَةٍ يُقْطَعُ فِيهَا أَنَّهَا مُسْتَوْعَبَةُ التَّقْيِيدِ، وَأَنَّهَا لاَ تَحْتَاجُ إِلَى مَعْنًى آخَرَ، مِنْ كِتَابٍ آخَرَ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْقُلَهَا لِمَنْ يَحْتَاجُهَا، عَلَى وَجْهِهَا، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَلاَ نُقْصَانٍ، وَتَكُونُ هِيَ عَيْنَ الْوَاقِعَةِ الْـمَسْؤولِ عَنْهَا، لاَ أَنَّهَا تُشْبِهُهَا، وَلاَ تُخَرَّجُ عَلَيْهَا، بَلْ هِيَ هِيَ، حَرْفًا بِحَرْفٍ، لأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ هُنَالِكَ فُرُوقٌ تَمْنَعُ مِنَ الإِلْحَاقِ، أَوْ تَخْصِيصٌ، أَوْ تَقْيِيدٌ يَمْنَعُ مِنَ الْفُتْيَا بِالْمَحْفُوظِ؛ فَيَجِبُ الْوَقْفُ) أ.هـ

وقال العلامة: ابن عَابِدِين رَحِمَهُ اللهُ[1]:

(لا يجوز الإفتاء مما في الكتب الغريبة.

وفي «شرح: (الأشباه)» لشيخنا، المحقِّق: هبة الله البعلي: قال شيخنا العلامة: صالح الجينيني: إنَّه لا يجوز الإفتاء من الكتب المختصرة؛ كـ: «النهر»[2].

(١) في: «رَدّ المحتار» (١/ ٧٢ ـ ٧٣).
وانظر: «شرح: (عقود رسم المفتي)» (ص١٣، ٣٤)، و«النافع الكبير» (ص ٢٦ ــ ٣٠)، و«المصباح» (ص ٣٥٧ ـ ٣٦٨)، و«المذهب الحنفي» (١/ ٢٢٥ ـ ٢٣٦).

(٢) يقصد: «النهر الفائق شرح: (كنز الدقائق)» [ط]؛ للشيخ: عمر بن إبراهيم، سراج الدين، ابن نُجَيْم ت (١٠٠٥هـ)، وهو أخو الإمام: (زين الدين) صاحب «البحر الرائق» رَحِمَهُمَا اللهُ.
قال عنه العلامة المحبي رَحِمَهُ اللهُ: (الفقيه، المحقِّق... كان متبحراً في العلوم الشرعية، غوَّاصاً على المسائل الغريبة، محقِّقاً إلى الغاية... ألف كتابه الذي سماه: «النهر الفائق»، ضاهى به كتاب أخيه: «البحر =

و«شرح: (الكنز)»[١] للعيني.

و«الدر المختار شرح: (تنوير الأبصار)»[٢].

أو لعدم الاطلاع على حال مؤلفيها؛ كـ:

«شرح: (الكنز)» لمنلا (مُلاَّ) مسكين[٣].

و«شرح: (النُّقَاية)[٤]» للقُهُسْتَاني.

---

الرائق»، لكنه أربى عليه في حسن السبك للعبارات، والتنقيح التام... وله فيه مناقشاتٌ على شرح أخيه) أ.هـ

انظر: ترجمته في «خلاصة الأثر» (٣/ ٢٠٦)، «ومعجم المؤلفين» (٢/ ٥٥١).

(١) واسمه «رمز الحقائق في شرح: (كنز الدقائق)» [ط].

(٢) ذكر العلامة ابن عابدين ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في «شرح: (عقود رسم المفتي)» (ص١٣)؛ أن «الدر المختار» للحَصْكَفي، و«الأشباه والنظائر» لابن نُجَيْم، من الكتب غير المعتمدة، لأسباب؛ منها: شدة اختصارهما، ولأنَّهما غَيْرُ مُحَرَّرَيْن، ولاشتمالهما على سَقْطٍ في النقل في مواضع كثيرة، وترجيح ما هو خلاف الراجح، بل ترجيح ما هو مذهب الغير، مما لم يقلْ به أحد من أهل المذهب.

وانظر ما سيأتي ـ بعد قليل ـ عن «الأشباه والنظائر».

(٣) هو الواعظ: محمد بن عبدالله، معين الدين، الفراهي، الهروي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (...-٩٥٤هـ).

من مؤلفاته: «بحر الدرر» في التفسير، و«الواضحة في تفسير الفاتحة»، و«روضة الواعظين في أحاديث سيد المرسلين ﷺ»، و«معارج النبوة في مدارج الفتوة».

انظر ترجمته في: «إيضاح المكنون» (٢/ ٧٠٠)، و«هدية العارفين» (٢/ ٢٤٢)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٥٨٤).

(٤) كتاب «النُّقَاية»؛ للإمام: صدر الشريعة الأصغر، عبيدالله بن مسعود الْمَحْبُوبِي رَحِمَهُ اللهُ. وهو مختصرٌ مشهور في الفقه الحنفي، اختصره مصنِّفُه من كتاب: «وقاية الرِّواية في مسائل: (الهداية)»؛ لجده الإمام: تاج الشريعة، محمود ابن صدر الشريعة أحمد الْـمَحْبُوبِي رَحِمَهُ اللهُ.

وكلاهما مترجم في «تاج التراجم»: (ص ١٤٢)، (ص ٢٥١).

أو لنقل الأقوال الضعيفة فيها؛ كـ:

« القُنْيَة »[(١)] للزَّاهِدِي.

=

و « الوقاية » أحد المتون الأربعة المعتمدة عند الحنفيَّة، وهو منتخبٌ من كتاب « الهداية » للإمام برهان الدين للمرغِيناني رَحِمَهُ اللهُ.

وسبق الكلام على كتاب « الهداية »، وعناية الحنفيَّة به (ص ٢٠١-٢٠٣).

كما سبق الكلام على « المتون الأربعة » المعتمدة عند الحنفيَّة (ص ١٩٩).

ولكتاب « النُّقاية » عدة شروح؛ منها:

- « جامع الرموز »؛ للإمام، الفقيه، المفتي: شمس الدين، محمد القُهُسْتَاني، الخرساني، الحنفي - رَحِمَهُ اللهُ - (... - نحو ٩٥٣هـ)، وقد فرغ من تأليفه سنة: (٩٤١هـ).

وتاريخ وفاة القُهُسْتَاني محلُّ خلافٍ، وكذا ضبط لقبِه، وهو مترجمٌ في: « شذرات الذهب »، (١٠/ ٤٣٠)، و « معجم المطبوعات »، (٢/ ١٥٣٣)، و « الأعلام »، (٧/ ١١).

- « فتح باب العناية بشرح: (النُّقاية) »؛ للإمام: الملا علي بن سلطان، الهروي، القاري - رَحِمَهُ اللهُ - (٩٣٠ - ١٠١٤هـ).

(١) « قُنْيَة المنية لتتميم المنية »؛ لأبي الرجاء، نجم الدين، مختار بن محمود، الزَّاهِدِي، الغَزْمينيّ، المعتزلي ت (٦٥٨هـ)، من كبار أئمة الحنفيَّة، وأعيان الفقهاء، له اليد الباسطة في الخلاف في المذهب.

له: « القُنْيَة »، و « زاد الأئمَّة »، و« المجتبى » في الأصول، وغيرها.

انظر ترجمته في: « الجواهر المضيَّة » (٣/ ٤٦٠ - ٤٦٢)، و « تاج التراجم » (ص ٢٥٦ - ٢٥٧)، و « الفوائد البهيَّة » (ص ٢١٢ - ٢١٣).

وكتابه « القُنْيَة » استصفاه من « منية الفقهاء » لأستاذه بديع بن منصور القُزَبْني، العراقي (كان حيًّا ٦٢٠هـ).

وقد ذكر علماء الحنفية أنَّ كتاب « القُنْيَة » ليس من كتب المذهب المعتمدة، بل مشهور عندهم بضعف الرِّواية، وأنَّ مصنفها معتزلي، وقد نصَّ أكثر من فقيهٍ حنفي بأنَّه لا عبرة بما يقوله الزَّاهِدِي مخالفًا لغيره؛ لكونه جامعًا للرطب واليابس.

=

فلا يجوز الإفتاء من هذه إلا إذا علم المنقول عنه، وأخذه منه.

هكذا سمعته منه، وهو علامة في الفقه، مشهورٌ، والعهدة عليه) أ.هـ

أقول [القائل «ابن عَابِدِين»]:

وينبغي إلحاق «الأشباه والنظائر»(١) بها، فإنَّ فيها من الإيجاز في التعبير، ما لا يُفهم معناه إلا بعد الاطلاع على مأخذه، بل فيها في مواضع كثيرة الإيجاز المخِلُّ، يظهر ذلك لمن مارس مطالعتها مع «الحواشي»، فلا يأمن المفتي من الوقوع في الغلط، إذا اقتصر عليها. فلا بد له من مراجعة ما كتب عليها من «الحواشي» أو غيرها.

ورأيت في: «حاشية» أبي السعود الأزهري أنَّه:

لا يُعْتمد على:

---

= انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٣٥٧)، و «حاشية الطَّحْطَاوي» (١/ ٤٤٩)، و (١/ ٤٦٠)، و «شرح: (عقود رسم المفتي)» (ص١٣)، و «رفع الاشتباه» (ص٢٨٧)، و «النافع الكبير» (ص ٢٨)، و «الفوائد البهيَّة» (ص ٢١٣)، و«المذهب الحنفي» (٢/ ٦٠٦ ـ ٦٠٨).

[تنبيهٌ]:

للزَّاهِدِي كتابٌ آخر باسم: «قُنْية الفتاوى» يقع في مجلدين، والمقصود هو الأوّل.

(١) يقصد كتاب: «الأشباه والنظائر»؛ للإمام ابن نُجَيْم ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٩٧٠هـ).

ويُلحق به الكثير من كتب الأشباه والنظائر، والقواعد؛ لأن مبناها على الاختصار، وجمع معاني كثيرة في ألفاظ قليلة.

انظر: «شرح: (عقود رسم المفتي)» (ص ١٣، و٣٤)، و «المصباح» ( ص٣٥٨، و٣٦٨)، و«المذهب الحنفي» (١/ ٢٢٧).

وقد مرَّ قبل صفحات قليلة ـ عند الكلام على «الدر المختار» ـ ذِكرُ أوْجه النقد لـ: «الأشباه والنظائر».

« فتاوى ابن نُجَيْم »[١].

ولا « فتاوى الطُّوري »)[٢] أ.هـ

(١) واسمها: «الفتاوى الزينية في فقه الحنفية» [ط].

والسبب في عدم الفتوى منها؛ هو اشتمالها على: أقوالٍ ورواياتٍ ضعيفة، ومسائل شاذة وغريبة، وهذه ليس لها علاقة بالـمُصنِّفِ، ولا تقدحُ في إمامته، والكلامُ مُتَّجهٌ للمُصَنَّف فقط.

انظر: «النافع الكبير» (ص: ٣٠)، و«المصباح في رسم المفتي» (ص٣٦٠)، و«المذهب الحنفي» (١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

(٢) القول في: «فتاوى الطُّوري» كالقول في: «فتاوى ابن نُجَيْم».

وانظر: المرجع السابق.

ولم يظهر لي مَنْ (الطُّوري) هذا؟ ولم ينص على اسمه من تكلَّم من علماءِ الحنفيةِ على «فتاوى الطُّوري».

وقد ذهبَ الشيخُ أحمد النقيب ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ في: «المذهب الحنفي» (١/ ٢٢٩)، إلى أنه هو: محمد ابن الحسين، القادري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (كان حيًّا ١١٣٨هـ).

من مؤلفاته: «الفواكه الطورية في الحوادث المصريَّة»، و«تكملة: (البحر الرائق)».

انظر: ترجمته في: «إيضاح المكنون» (٢/ ٢٠٢ – ٢٠٣)، و«هدية العارفين» (٢/ ٣١٨)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٢٥٥).

وهناك (طُوري) آخر تُوفي قبله؛ وهو: الشيخ: علي بن عبدالله، الطُّوري، المصري - رَحِمَهُ اللهُ – ت (١٠٠٤هـ).

من مؤلفاته: «ذخيرة الناظر شرح: (الأشباه والنظائر) ».

قال عنه المحبي رَحِمَهُ اللهُ: (العالم المقدّم في نتائج الفضل، كان عالماً فاضلاً، فقيهاً مطلعاً على مسائل المذهب... أخذ عن الشيخ زين ابن نُجَيْم، وغيره، حتى بَرعَ وتفنَّنَ، وألَّف مؤلفاتٍ ورسائلَ في الفقه كثيرة، وكان يفتي، وفتاويه جيدة مقبولة. وبالجملة؛ فهو في فقه الحنفية الجامع الكبير، له الشهرة التامة في عصره، والصيت الذائع) أ.هـ

انظر ترجمته في: «خلاصة الأثر» (٣/ ٢٠٠)، و«هدية العارفين» (١/ ٧٥٠)، و«معجم المؤلفين» (٢/ ٤٦٧).

=

**وقال العلامة التَّاودي[1] رَحِمَهُ اللهُ:**

(لا يجوز الإفتاء بنصوص المختصرات، إلا لمن عرف ما للأئمة عليها من تقييدٍ، وإطلاقٍ) أ.هـ

**وقال العلامة: عبدالحي اللَّكنوي[2] رَحِمَهُ اللهُ:**

(لا يجترئ على الإفتاءِ من الكتبِ المختصرَةِ، وإنْ كانت مُعْتَمَدَة؛ ما لم يستعنْ بـ «الحواشي»، و «الشروح»؛ **فلَعَلَّ اختصارَه يوصله إلى الورطَةِ الظَّلْماءِ**) أ.هـ

**وقال رَحِمَهُ اللهُ[3]:**

(أمَّا الكتبُ المختصرَةُ بالاختصارِ الْـمُخِلِّ؛ فلا يُفتى منها إلا بعدَ نظرٍ غائرٍ، وفكرٍ دائمٍ، **وليس ذلك لعدمِ اعتبارها، بل لأنَّ اختصاره يُوقع المفتي في الغلطِ كثيرًا**) أ.هـ

**ويؤكّد ذلك شيخنا أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان[4] ـ حَفِظَهُ الله ـ بقوله:**

(المختصرات درجات متفاوتة من حيث الغموض، ليس عدم الاعتماد عليها ـ مستقلة ـ تقليلاً من شأنها؛ ولكن لما تؤدي إليه من لَبْسٍ، وسوء فهم...

فمن ثَمَّ ينبغي للباحث والدَّارس ألا يتوقف في النقل والاقتباس على

=

ويبعد أن يكونَ صاحبُ هذه الترجمة؛ صاحبَ فتاوى غير معتمدة في المذهب، ولعلَّ المراد الأول، وقد ذكروا في ترجمته أنه جمع ورتَّب «فتاوى سراج الدين الهندي»، فلعلّها المراد في كلام العلامة ابن عابدين رَحِمَهُ اللهُ، والله أعلم.

(١) في: «شرح: (لاميَّة الزقاق)» (ص ٣٤٠).

وهو العلامة: محمد بن الطالب بن سودة المري، التَّاودي، المالكي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٢٠٧هـ)

(٢) في: «النَّافع الكبير» (ص ٢٦).

(٣) في: «النَّافع الكبير» (ص ٣١).

(٤) في: «منهج البحث في الفقه الإسلامي» (ص ١٤٦ ـ ١٤٧).

المختصرات، ولا يقتصر في فهمه عليها، بل لا بد من الرجوع إلى الشروح المعتمدة، والدَّواوين الفقهيَّة الموسَّعة، حيث الإسهاب في التعبير، والاستدلال، ووضوح الألفاظ، وشهود المعاني، دون لبس) أ.هـ

وقد مَرَّ(١) قول أ.د: محمد أبو الأجفان:

(إنَّ المختصرات الفقهية، التي يؤدي اختصارها، إلى عدم ذكر: تقييد المطلق، الوارد فيها، وعدم تخصيص العام، المذكور فيها، لا تُعْتَمَد في الفتوى) أ.هـ

[تنبيهان]:

**التنبيه الأوّل:**

اعلم أنَّ المرادَ بهذه المسألة ـ حكم الفتيا بالاعتماد على المختصرات ـ هو طالب العلم المتوسط، والمبتدئ من باب أولى.

أمَّا طُلاب العلم المتمكِّنون، العارفون بالمذهب، ودقائقه، فلا حرجَ عليهم من الفتيا بالاعتماد على المختصرات، لعلمهم بحقيقة الأمر جملة وتفصيلاً.

**التنبيه الثَّاني:**

إنَّ منع الفتوى من المختصرات، لا يلزم منه التقليل من شأنها، أو شأن مؤلفيها، ولكن للعلة التي ذُكِرت.

وفي ذلك يقول الشيخ: أحمد النقيب(٢) وَفَّقَهُ الله:

(هذا لا يعني أنَّ مثلَ هذه الكتب ليست لها قيمة علميَّة؛ لأنَّها قد تكونُ قَيِّمةً،

---

(١) في المَبْحثِ الرَّابع: [الْـمَآخِذُ عَلَى الْـمُخْتَصَرَاتِ الفِقْهِيَّةِ] (ص ١٥٩).

وانظر ـ أيضًا ـ كلام أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان ـ حَفِظَهُ الله ـ في المبحث نفسه (ص ١٤٧).

(٢) في: «المذهب الحنفي/ مراحله وتطبيقاته...» (١/ ٢٢٧ـ ٢٢٨).

صالحةً في نفسِها، إلا أنَّها ـ لإيجازها ـ لا يَأْمَنُ الباحثُ إساءةَ فهم بعض عباراتِها؛ كـ: «الدر المختار» للحَصْكَفي؛ فإنَّه كتابٌ قيِّمٌ في نفسِه، إلا أنَّ بعضَ عبارَاتِه غايةٌ في الإيجاز، ولذلك نرى ابن عَابِدِين ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ يُثْني عليه أوّلاً، ثم يُشير إلى إيجازه الدَّاعي إلى تأليف الحاشية عليه...[1]

وهذا النوعُ من الكتبِ يُستفادُ منها بعدَ فَهْمِ مُرادِها، ومعرفةِ مآخذِها، ومراجعةِ شروحِها، وحواشِيها، ولا ينبغي الاستعجال، وعدم التريّث في الاعتمادِ والاقتصارِ عليها) أ.هـ

ويقولُ الشيخُ: محمد كمال الدين الراشدي[2]:

(أما الكتب المختصرة بالاختصارِ المخلِّ؛ فلا يفتى منها، إلا بعد نظرٍ غائرٍ، وفِكرٍ دائرٍ، وليس ذلك لِعَدَمِ اعتبارِها، بل لأنَّ اختصارَهُ يُوْقِعُ المفتي في الغَلَطِ كثيرًا) أ.هـ

وقد مرَّ قبل قليل نقل كلامٍ للعلامة اللكنوني، وأ. د. عبدالوهاب أبو سليمان.

* * *

(١) مرَّ كلام ابن عَابِدِين هذا في: المَبْحَثِ الرَّابعِ: [الْـمَآخِذُ عَلَى الْـمُخْتَصَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ] (ص ١٤٨)، وأُعيد بتمامه قبل قليل.

(٢) في: «المصباح في رسم المفتي» (ص ٣٦١).

**خاص بالاستدراك والتعقيب**
**[المبحث الثامن]**

........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................

# المَبْحَثُ التَّاسِعُ

## [مُقَابَلَةُ «الْمُخْتَصَرِ» عَلَى «الأَصْلِ» عِنْدَ التَّحْقِيقِ]

كثيرًا ما نسمع نقاشًا بين طلبة العلم، وبعض المحقِّقين حول موضوع مراجعة «الأصل»، والاستفادة منه، عند تحقيق «المختَصَر»، أو العكس، وقد حدث لي ذلك فعليًّا، وجربت الأمرَ بنفسي، فخرجتُ بهذا الضابط الذي أسأل الله ـ تعالى ـ أن ينفع به؛ فأقول وبالله التوفيق:

لا يخلو «المختصَرُ» من حالتين:

**الحالة الأولى:**

ألا يُغيِّر المختَصِرُ من «الأصلِ» شيئًا، وإنما يَحْذفُ ما تكرَّر من الأدلة، ويحذف (أو يختصر) بعضَ النقول المطوّلة، والاستطرادات التي قد تخرج عن موضوع الكتاب، ويكتفي بذلك دون تعليق، أو زيادة.

ويُعرف هذا إما بالتصريح من المخْتَصِر، أو بالنص على ذلك من قبل أئمة المذهب العارفين به، أو بمراجعة الكتابَيْن.

ويدخل ضمن هذا النوع: مختصرات: «الكتب الستة»، ومختصرات بعض الكتب المهمة؛ كـ: «تفسير ابن كثير»، و «الترغيب والترهيب» للمنذري.

ويدخل أيضًا: الكتب التي تجمع بين الكتب، بعد حذف السند، وحذف ما تكرر من المتن.

ويدخل أيضًا: الأجزاء، والأقسام المستلّة من بعض الكتب الكبيرة، وإفرادها كاملة، أو مختصرة بدون زيادة ولا نقص.

**والضابطُ في هذه الحالة:**

أنْ يحذفَ المختَصِرُ من «الأصل» المكرَّرَ، وما يرى أنَّه لا فائدة منه في «المختَصَر»، كالسند مثلاً، ولا يزيد عليه شيئًا، سواءٌ كانت الزيادة: تعقيبًا، أو تعليقًا، موافِقًا، أو مخالِفًا.

**[وضعُ «المختصراتِ» التي تَنْدَرِجُ تحتَ الحالة الأولى]:**

**(١)** يُعدُّ «المختَصَرُ» نسخةً مصغَّرةً من «الأصلِ».

**(٢)** يمكن للمحقِّق مراجعة «الأصل»، والاستفادة منه عند تحقيق «المختَصَر»، ويمكن له - أيضًا - مراجعة «المختَصَر»، والاستفادة منه عند تحقيق «الأصل».

**(٣)** إنَّ «المختَصَرَ» الذي يكون على هذه الحالة؛ **يكونُ عديمَ الفائدة العلميَّة،** عند وجود «الأصل» [بصورة صحيحة]. وأرجو أنْ تفهموا قولي (عديم الفائدة العلميَّة)، وألا يؤخذ منها تنقص المختَصِر، فقد يكون اِخْتَصَرَ الكتابَ له، للاستذكار حال الطلب، أو لتقريبه للناشئين.

**(٤)** يُسْتَفَاد من «مختصرات» هذه الحالة في تعليم صغار الطلبة، ولمن تقصر همتهم عن مراجعة الأصول؛ ومن ذلك: «التجريد الصريح لأحاديث (الجامع الصحيح)» للزبيدي، و«تلخيص مسلم» للقرطبي، ومختصر «الترغيب والترهيب» للحافظ، و...

*** وقبل أنْ ننتقلَ إلى الحالة الثانية يجب أنْ نَعْلَمَ أنَّ ما سبقَ خاصٌّ بما إذا كان** المختَصِر قد أبقى ما تبقّى من «الأصل»، كما هو، ولم يزد عليه، ولم يعلّق بشيءٍ.

أما إنْ علَّق عليه بشيءٍ فيه موافقة، أو مخالفة لما في «الأصل»، أو زيادة فائدة، فهنا الأمر يختلف.

ويدخلُ تحتَ هذا الباب:

مختصراتُ الذهبي؛ كـ: «تلخيص المستدرك»، و«تلخيص: (العلل المتناهية)»، و«تلخيص: (الموضوعات)»، و«تهذيب التهذيب» للحافظ، فإنَّها

تُعَدُّ كُتبًا علميَّة، تُقتنى، ويُنظر فيها، ويُستفاد منها، ففيها زيادةُ علمٍ على ما في «الأصل».

**الحالة الثانية:**

أنْ يُغيِّر المختَصِرُ من «الأصل»، ويتصرفَ فيه بتقديمٍ، وتأخيرٍ، وزيادةٍ، ونقصٍ، فيخرجُ كِتَابَهُ، بثوبٍ جديدٍ، وفي بعضِ أبوابِه، وفصولِه، أحكامٌ جديدةٌ، مخالفةٌ لما في «الأصل».

ومن ذلك كتاب «المقنع» في فقه الإمام أحمد لابن قدامة، ومختصره «زاد المستقنع» للحَجَّاوي رَحِمَهُمَا الله.

فالذي يقارن بين الكتابَيْن، يجدُ الفرقَ بينهما جليًّا، مع أنَّ الحجاوي صرَّحَ في المقدمة بأنَّ كتابه هذا مختصرٌ من «المقنع»، ومع ذلك نجدُ عِنْدَه: اخْتِلافاً في الأَحْكامِ، وزِيادةً لبعضِ المسائلِ، وتِكْراراً لِبَعْضِها، وإِدْراجَ أُخرى في غيرِ محلِّها.

**[وضعُ «المختَصَرات» التي تندرجُ تحتَ الحالة الثانية]:**

بالنظرِ إلى وضعِ «المختصراتِ» التي تندرجُ تحتَ الحالة الأولى، يمكننا التوصل إلى وضع «مختَصَرات» هذه الحالة:

(١) **لا يُعَدُّ** «المختَصَرُ» نسخة مصغَّرة من «الأصل»، بل هو كتابٌ جديد، لمصنفٍ جديد، وكلُّ ما في «المختَصَر» من أحكامٍ، لا يمكن نسبتها إلى مُصَنِّفِ «الأصل».

(٢) **لا** يمكن للمحقِّق مراجعة «الأصل»، والاستفادة منه عند تحقيق «المختَصَر»، ولا يمكن له ـ أيضًا ـ مراجعة «المختَصَر»، والاستفادة منه عند تحقيق «الأصل» (في المقابلة)، إلا في حدودٍ ضيقة جدًا، ويجب عليه أنْ يكون

حَذِرًا في أثناء هذه الاستفادة، لأنَّه يقابل بين كتابَيْن مختلفَيْن، وإنْ كان أحدهما «أصلاً» للثاني، والثاني «مختصَرًا» من الأوّل.

(٣) إنَّ «المختَصَر» الذي يكون على هذه الحالة؛ **لا يكون عديم الفائدة العلميَّة**، عند وجود «الأصل»، بل هو كتابٌ آخرُ له اعتبارُه العلمي.

**[تنبيهاتٌ]:**

**[التنبيهُ الأوَّلُ]:**

كتابُ «مجمع الزوائد» للإمام: علي بن أبي بكر، الهيثمي، الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - ت (٨٠٧هـ) يدخل ضمن الحالة الأولى، فهو جمعٌ بين الكتب، بعد حذف السند، **ولكن الاحتياج له باقٍ؛ لأمرين:**

**الأمر الأوّل:**

ضياع بعض «الأصول» التي اعتمدها في جمعه، وما وُجِد منها فقد وجِد متأخرًا.

**الأمر الثاني:**

أحكامه على الأسانيد والرجال، وهي مهمة، وإنْ خُولف فيها، ولكنها تبقى من العلم الذي يُنْتَفع به.

ويُقال في «المطالب العالية» للحافظ: أحمد بن علي، ابن حجر، العسقلاني، الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - ت (٨٥٢هـ)، و «إتحاف الخيرة المهرة» للإمام: أحمد بن أبي بكر، البوصيري، الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - ت (٨٤٠هـ) مثل ما قيل في «مجمع الزوائد»، والله أعلم.

[التنبيه الثاني]:

بعض الكتب التي جمعت بين «الصحيحين» تدخل ضمن الحالة الأولى، ولكنها مهمة [للمتخصِّصين]؛ لاعتماد مؤلفيها على روايات الصحيح، وإدخال بعض الألفاظ المستفادة من بعض الروايات، أو بعض «المستخرجات»، فخرجت بذلك زيادات لا توجد في أصول «الصحيحين»؛ ومنها «الجمع بين الصحيحين» للإمام: محمد بن فتُّوح، أبي عبدالله، الحُمَيْدي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٤٨٨هـ)، وإن انتقد بعض أهل العلم صنيع الحُمَيْدي هذا، إلا أنَّ عمله فيه فوائد في الألفاظ والمعاني، لا توجد في «الصحيحين».

[التنبيه الثالث]:

مختصراتُ المعاصرين للكتب العلميَّة لا تدخل في كلامي، لا من بعيد، ولا من قريب، والمَعْنِيَّة بذلك هي مختصرات السلف المتأخرين، لكتب السلف المتقدمين، والكلام هنا في جدوى مقابلة «المختَصَر» على «الأصل» عند تحقيق المخطوط، فخرجت بذلك مختصرات المعاصرين.

على أنَّ من راجع بعض هذه المختصرات ـ المعاصرة ـ وجدها قد اغتالت «الأصل»، وسلخت منه مسائلَ، وفوائدَ علميَّة مهمة، لم يرَ المخْتَصِرُ الصَّبِي أهميَّةً لها بزعمه.

* * *

**خاص بالاستدراك والتعقيب**
**[المبحث التاسع]**




# المَبْحَثُ العَاشِرُ

## [ الْمَصَادِرُ العَامَّةُ، وَالْخَاصَّةُ لِدِرَاسَةِ الْمُتُونِ الْفِقْهِيَّةِ ]






سأذكر في هذا المبحث المصادر العامّة، والخاصّة، لدراسة المتون العلميَّة عامة، والمختصرات الفقهيّة خاصّة، والتي تحدثت عن:

نشأتها، وأنواعها، وأهميتها، وفوائدها، وخصائصها، ومناهج مؤلفيها، وشروحها، والمعتمدِ منها عند كلِّ مذهب، وما أُخِذَ على بعضِها، وطُرُق معرفة الراجح من المذهب، وكذا الأقوال، والروايات، والأوجه، وغير ذلك من مصطلحات المذاهب.

وبعضها لم أطلع عليه، واستفدته من بعض المصادر.

وتكلَّمت على بعضها، مبيِّنًا ما فيها، وأهميتها.

* * *

## أَوَّلاً:
## [الْـمَصَادِرُ الْعَامَّةُ]

(١) «الفكر السَّامي في تاريخ الفقه الإسلامي»؛ للعلامة: محمد بن الحسن الحجوي، الثعالبي، الفاسي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٢٩١ ـ ١٣٧٦هـ).

(٢) «الدليل إلى المتون العلميَّة»؛ لشيخنا القاضي: عبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم حَفِظَهُ الله.

(٣) «المتون الفقهيَّة وصلتها بتقنين الفقه»؛ للدكتور: محمد بن محمد حجر ظافري حَفِظَهُ الله.

وتجد في هذه الدراسة العلميَّة الكثير من الأمورِ التي ينبغي معرفتها عن المتون الفقهيَّة للمذاهب الأربعة؛ كـ: أنواعِها، وفوائدِها، ومناهجِ مؤلفيها، والمعتمدِ منها عند كلِّ مذهب، وما أُخِذَ على بعضِها.

(٤) «مَرْجَع العلوم الإسلامية»؛ للدكتور: محمد الزحيلي[1] وَفَّقَهُ الله.

---

(١) وهو كتابٌ جيِّد حوى عامة العلوم الإسلامية، وتكلَّم عليها من حيث: تعريفها، وتاريخها، وعلماؤها، ومصادرها، وكتبها.

ورتبه على تسعة فصول تمثل العلوم الإسلامية الآتية:

علوم القرآن الكريم، علوم الحديث، علم أصول الدين، علم الفقه، علم أصول الفقه، علم الزهد والأخلاق، علم الفرائض، علم الخلاف.

**ولكن يُؤخذ عليه ملحوظتان:**

**[الملحوظة الأولى]:**

توسعه في ذكر المذاهب، حتى إنَّه عد «فِرَقاً» لم يعتمدها أهل العلم في الخلاف، ولم يذكروها في مصادرهم، ولم يعولوا عليها؛ وهي: «الجعفرية الإماميَّة» (الرافضة)، و«الزيديَّة»، و«الإباضيَّة». =

=

فكيف يحشر «الرَّافضة» مع المذاهب الإسلامية (الأربعة) المعتمدة، وحال «الرافضة» لا يخفى، بل لا يلتقون مع «المذاهب السنية» (الأربعة) في أصل الأصول فكيف بغيرها.

وكذا حال «الزيديَّة»، و«الإباضيَّة» فإنَّ أهل العلم من السلف والخلف لم يلتفتوا إليهما في مصنفاتهم، ولا تجد لهما ذكرًا إلا في بعض كتب العقائد الموسّعة، وذلك للكلامِ على بدعهم المنكرة، والرد على شبههم وضلالاتهم.

أمَّا كتب «الفقه» فقد خلت من أفكارهم تمامًا؛ لأنَّهم إنْ وافقونا لم يأتوا بجديد، وإن خالفونا فلا يُعتد بخلافهم، فَلِمَ تُسَوَّد الصحائف بذكر آرائهم؟!

ولك أنْ تعجب إذا قرأت في بعض كتب الفقه لبعض الدكاترة المعاصرين عندما يتكلّمون على المتعة فيقولون: اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأوّل: يرى جواز نكاح المتعة، وقال به «الإماميَّة».... ثم يذكر أدلتهم.

وقد تشدد بعض السلف إزاء ذِكْرِ مذهب ابن حزم (الظاهري) في الكتب، وذِكْرِ آرائه، ولم يعتدوا بخلافه، فكيف إذا علموا أنَّ بعض المعاصرين أدرج في المذاهب الإسلامية الفكر «الجعفري» (الرافضي)، واعتد بكلام «الزيديَّة»، و«الإباضيَّة»، وذكره في مصنفاته.

بل بالغ بعضهم فأدخلوا القوانين الوضعيَّة عند الكلام في المسائل الشرعيَّة، ولا سيما ما يتعلَّق بأحكام الأسرة [الذي سمَّوه: «الأحوال الشخصيَّة»]، فتجدهم يذكرون المسألة، وآراء العلماء في المذاهب الأربعة، ثم يذكرون حكمها عند «الرافضة»، و«الزيديَّة»، و«الإباضيَّة»، وحكم المسألة في «القانون» المصري، أو السوري، ويسمونه بـ: «القانون المدني»، أو «قانون الأحوال الشخصيّة»، ويقارنونه بـ«الشريعة» الغرّاء، ولا تجد في مصنفاتِهم حكمَ العملِ بهذه القوانين، وحكم مضاهاتِها بالشريعة الإسلاميَّة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

**[الملحوظة الثانية]:**

عند كلامه في الفصل الرَّابع على: (علم أصول الدين).

فإنَّه عندما ذكر كتب العقيدة الإسلاميَّة فإنَّه أكثرَ من ذكرِ كتبِ الأشاعرة، والمعتزلة، على أنَّها من كتب العقائد الإسلاميَّة، في حين نجد ذِكر كتب العقيدة السلفيَّة لم يتجاوز أصابع اليد الواحدة، وطالب العلم المبتدئ قد يغتر بذلك، كما أنَّه ذكر فيها بعض الكتب، وهي غير داخلة ضمن شرطه (كتب أصول الدين).

ثم بعد ذلك راح يترجم للعلماء الأعلام في علم أصول الدين، فخلط البر بالشعير، فتراه يذكر: أبا إسحاق النَّظَّام، وأبا علي الجبائي، وأبا الحسين البصري، وهم من رؤوس المعتزلة، وغيرهم من أئمة

=

(٥) «مصادر الدراسات الفقهيَّة».

(٦) «منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه»؛ كلاهما لمعالي الأستاذ الدكتور: عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان حَفِظَهُ الله.

وكتب «أبو سليمان» في الدراسات الإسلاميَّة، ومناهجها؛ محرَّرة، مفيدة، يحسن بطلاب العلم الاطلاع عليها، والاستفادة منها[1].

(٧) «المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهيَّة»؛ للأستاذ الدكتور: عمر ابن سليمان الأشقر حَفِظَهُ الله.

(٨) «مصطلحات المذاهب الفقهيَّة ـ أسرار الفقه المرموز في الأعلام والكتب والآراء والترجيحات»؛ لمريم محمد صالح الظفيري.

(٩) «المدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي»؛ لعلي الشربجي.

(١٠) «البحث الفقهي، طبيعته، خصائصه، أصوله، مصادره، مع

---

= الأشاعرة والماتُريديَّة، في حين لا تجد أحدًا من الأئمة الأربعة، ولا تجد ذكرًا لشيخي الإسلام ابن تيميَّة، وابن القيم، مع أنَّها من أكثر من تكلَّم في (علم أصول الدين) كما عرَّفه. ولمْ يذكرْ سوى أبي جعفر الطحاوي، و أبي الحسن الأشعري، فقط، ولم يتكلَّم على المراحل التي مرَّ بها الثاني، والمرحلة التي استقرَّ عليها. والمراحل الفكريَّة التي مرَّ بها أبو الحسن الأشعري من أهم ما يُقال في ترجمته.

أما المتأخرون فقد حشر ـ سامحه الله ـ شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ مع جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده.

والكتاب في جملته جيِّد، ويستفاد منه في معرفة المراجع الإسلاميَّة، وكتبِها، مع الحذَرِ مِمَّا تقدم.

(١) ومنها:

[١] «مصادر الدراسات القرآنيَّة والسنة النبويَّة والعقيدة الإسلاميَّة».

[٢] «مصادر الدراسات العربيَّة والتاريخيَّة».

المصطلحات الفقهيَّة في المذاهب »؛ للدكتور: إسماعيل سالم عبدالعال.

(١١) « خِزَانة العلوم في تصنيف الفنون الإسلاميَّة ومصادرها »؛ للدكتور: عبدالله نذير أحمد (ص ٢٣ ـ ٣٦).

وكتابه هذا شرحٌ لرسالة: « اللؤلؤ النظيم في رَوْم التعلّم والتعليم »؛ لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ.

و« خِزَانة العلوم » مفيدٌ جدًا للمبتدئين، مع الحذر من بعض الفنون الواردة في الكتاب، فتعلّمها محرَّمٌ، عند عامة أهل العلم، بل هي من خوارم المروءة، والممارس لها، فاسقٌ لا تقبل شهادته.

(١٢) كتب « طبقات الفقهاء »؛ فقد صنَّف علماء كل مذهب في طبقات علمائهم، ويذكرون في الترجمة مؤلفات الْمُتَرْجَم، وخصائصها، والمعتمد منها، وغير المعتمد، وهي كثيرة؛ منها:

(١/ ١٢) « الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفيَّة » لعبدالقادر بن محمد، القرشي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٦٩٦ ـ ٧٧٥هـ).

(٢/ ١٢) « ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك »؛ لعياض بن موسى، اليَحْصُبِي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٤٧٦ ـ ٥٤٤هـ).

(٣/ ١٢) « طبقات الشَّافعيَّة الكبرى »؛ لعبدالوهاب بن علي، السُّبْكِي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٧٢٧ ـ ٧٧١هـ).

(٤/ ١٢) « طبقات الحنابلة »؛ لمحمد بن محمد، (ابن أبي يعلى)، الفَرَّاء ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٤٥١ ـ ٥٢٦هـ).

* * *

## ثَانِيًا:
## [الْـمَصَادِرُ الْـخَاصَّةُ]

### [١]
### الْـمَذْهَبُ الْـحَنَفِي

(١) «الفتاوى الخانيَّة»؛ لحسن بن منصور الفرغاني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٢٩٥هـ).

وتُسمَّى: «فتاوى قاضيخان»، وهي مطبوعة بهامش: «الفتاوى الهنديَّة»، وتقع في الأجزاء الثلاثة الأولى منها.

عقد الشيخ الفرغاني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في أولها فصلاً في: (رسم المفتي)[١].

(٢) «الجواهر المضيَّة» (سبق).

عقد في آخره كتابًا سمَّاه «كتاب الجامع»[٢]، على طريقة المالكيَّة[٣]، وفيه فوائد

---

(١) «الفتاوى الخانيَّة» (١/ ٢ ـ ٣).

(٢) «الجواهر المضيَّة» (٤/ ٥٢٥ ـ ٦٠٥).

(٣) **[فائدةٌ: «كتاب الجامع» عند المالكيَّة، أصلُه، وطريقتُه]:**

للمالكيَّة كتابٌ ابتدعوه، وأبدعوا فيه، وصنَّفوا فيه؛ وسَمّوه «الجامع»، وأوَّلُ مَنْ ابتكره هو إمام دار الهجرة، مالك بن أنس الأصبحي ﷺ (٩٣ ـ ١٧٩هـ)، فقد عقد في آخر «الموطأ» كتابًا سمَّاه الجامع.

يقول الإمام: محمد بن عبدالله (ابن العربي) ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٥٤٣هـ) في: «القبس» (٣/ ١٠٨٢):

(هذا كتابٌ اخترعَهُ مالكٌ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في التصنيفِ؛ لفائدتيْن:

[إحداهما]: أنَّه خارج عن رسم التكليف المتعلّق بالأحكام التي صنفها أبوابًا، ورتبها أنواعًا.

و [الثانية]: أنَّه لمَّا لَحِظَ الشريعة، وأنواعها، ورآها منقسمة، إلى أمرٍ ونهيٍ، وإلى عبادة ومعاملة، وإلى جنايات، و [عادات]، نظمها أسلاكًا، وربط كل نوعٍ بجنسه، وشذَّت عنه من الشريعة معانٍ مفردة، لم يتفق نظمها في سلك واحد، لأنَّها متغايرة المعاني، ولا أمكن أنْ يجعل لكلٍ منها بابًا =

=

لصغرها، ولا أراد هو أنْ يطيل القول فيها يمكن إطالة القول فيه، فجمعها أشتاتًا، وسمّى نظامها «كتاب الجامع»؛ فطرّق للمؤلفين ما لم يكونوا قبل ذلك به عالِمِينَ في هذه الأبوابِ كُلِّها) أ.هـ

[ما بين معقوفتين، مصحَّحٌ من مقابلة النص على «شرح الزرقاني على: (الموطأ)» (٤/ ٢١٧)، وهو ينقل عن «القبس»].

ويقول الإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس، الصنهاجي، القرافي ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ في: «الذخيرة» (١٣/ ٢٣١):

(هذا الكتابُ يختصُّ بمذهبِ مالكٍ، لا يوجدُ في تصانيفِ غيره من المذاهب، وهو من محاسن التصنيف؛ لأنَّه تقع فيه مسائل لا يناسب وضعها في ربعٍ من أرباع الفقه، أعني: العبادات، والمعاملات، والأقضية، والجنايات. فجمعها المالكيَّة في أواخر تصانيفها، وسمّوها بـ «الجامع»، أي جامعِ الأشتاتِ من المسائلِ التي لا تناسبُ غيرهُ من الكتب، وهي ثلاثة أجناس: ما يتعلق بالعقيدة، وما يتعلق بالأقوال، وما يتعلق بالأفعال، وهو الأفعال والتروك بجميع الجوارح) أ.هـ

ومنه أخذ الدكتور: محمد حجّي تعريف «كتاب الجامع» فقال في: «الذخيرة» (١٣/ ٦):

(جامعُ الأشتاتِ من المسائلِ التي لا تناسبُ غيرهُ من كتب الفقه؛ كـ: العبادات، والمعاملات، والأقضية، والجنايات) أ.هـ

وللمالكيَّة في تصنيف «الجامع» ثلاث طرائق؛ فهم إمَّا:

١ - **أنْ يصنفوه مفردًا**؛ كـ: «كتاب الجامع»؛ لفقيه الأندلس: الإمام: أبي عبدالله، زياد بن عبدالرحمن، اللخمي، القرطبي، (شَبْطُون) - رَحِمَهُ اللهُ - ت (١٩٣هـ).

٢ - **أو ملحقًا بآخرِ المصنفاتِ**؛ كما فعل الإمام مالكٌ في آخر «الموطأ»، والإمام أبو القاسم، عبيدالله ابن الحسين (ابن الجلاب) - رَحِمَهُ اللهُ - (... - ٣٧٨هـ) في آخر «التفريع»، والإمام أبو الوليد، محمد بن أحمد، ابن رشد (الجد) - رَحِمَهُ اللهُ - (٤٥٠ - ٥٢٠هـ) في آخر «البيان والتحصيل»، والإمام شهاب الدين القرافي - رَحِمَهُ اللهُ - في آخر «الذخيرة»، وغيرهم.

و «كتاب الجامع» للإمام: أبي محمد، عبدالله بن أبي زيد القيرواني - رَحِمَهُ اللهُ - (٣١٠ - ٣٨٦هـ)، وهو مشهورٌ، ولكنه ليس مفردًا، بل هو آخر كتابٍ وضعه في «مختصر: (المدونة)»، ويظنه بعض الناس مفردًا، لأنَّه طبع كذلك أكثر من مرة، وكذلك نُسَخُه الخطيَّة، فقد وُجِدت له أكثر من نسخة مستقلة من دون «مختصر: (المدونة)».

=

منثورة عن مصطلحات الحنفيَّة.

(٣) «مِفْتاح السَّعادَة ومِصْبَاح السِّيادَة في مَوْضُوعات العلوم»؛ للعلامة: أحمد ابن مصطفى (طاش كبرى زاده) ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٩٦٨هـ).

عندما تكلَّم على «علم الفقه»، تدرَّج بالكلام إلى إنْ وصل إلى أئمة المذاهب، والفقهاء، فتناول ترجمة الإمام: نعمان بن ثابت (أبي حنيفة) ﷺ، وتوسع في ترجمته، حتى وصل به الحديث إلى الكتب المصنَّفة على المذهب الحنفي، فقام بسرد الكثير منها، وعرَّف بعضها، وتكلَّم على بعضها الآخر[1].

ولما تَكَلَّم على «علم الفتاوى» ذكرَ جملةً منها[2].

(٤) «الطَّبقات السنيَّة في تراجم الحنفيَّة»؛ للشيخ: تقي الدين بن عبدالقادر التميمي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٠٠٥هـ).

=

٣ـ وإمَّا تابعًا لأواخر بعض الكتب والأبواب الفقهيَّة؛ وهذا موجودٌ في كثير من مصنفاتِهم؛ ومنها: «موطأ الإمام»، و«النوادر والزيادات» لابن أبي زيد القيرواني، وطريقَتُهم أنَّ المصَنِّفَ بعد أنْ يعقد كتابًا فقهيًّا في مصَنَّفِه، ويدرج تحته عددًا من الأبواب، وتحت كل باب مسائل (أحاديث) متحدة، فإنَّه بعد ذلك يعقد في آخر هذا الكتاب المعيّن بابًا يدرج تحته عددًا من المسائل (الأحاديث) المتعلِّقة بالكتاب، ولا تندرج تحت الأبواب السابقة؛ ومثال ذلك:

عقدَ الإمامُ مالكٌ في «الموطأ» (٢/ ٣٤٣) كتابَ (المُكَاتَب)، وأدرج تحته عددًا من الأبواب المتعلِّقة به، وختمه (٢/ ٣٦٣) بـ (جامع ما جاء في عتق المُكَاتَب وأمِّ ولدِه)، وأدرج تحته ما لم يدرجه في الأبواب السابقة، مما هو داخلٌ في (كتاب المُكَاتَب)، والأمرُ نفسُه حصلَ في كتاب (النكاح) من «الموطأ» (٢/ ٢٧)، فقد أدرج تحته عددًا من الأبواب، وختمه (٢/ ٥٦) بـ (جامع النكاح)، وهكذا.

(١) «مِفْتَاح السَّعَادة» (ص ٦٣٨ ـ ٦٥٣).

(٢) «مِفْتَاح السَّعَادة» (ص ٥٣٦ ـ ٥٣٧).

تُنظر مقدمة المؤلِّف[١].

(٥) « عقود رسم المفتي »؛ وهي « منظومةٌ ».

(٦) « شرح: (عقود رسم المفتي) » للنَّاظم نفسه[٢].

(٧) « رد المحتار على: (الدر المختار) ».

عقدَ المصَنِّفُ في أوَّلِه مبحثًا للكلام على (رسم المفتي)[٣].

والثلاثة الأخيرة للعلامة ابن عَابِدِين رَحِمَهُ اللهُ.

وكتابُه الأخيرُ مشهورٌ بـ: « حاشية ابن عَابِدِين »[٤]، وعلى أهميَّة هذه « الحاشية »، وجلالتها، واعتماد متأخري الحنفيَّة عليها؛ إلا أنَّ فيها شيئًا من المغالطات؛ منها:

[١] تصحيحه لقصة « إحياء أبوي النبي ﷺ »[٥]؛ ويترتب على ذلك قبول الإيمان بعد الموت؛ وهذا باطل « بالكتاب » و« السنة ».

---

(١) « الطَّبقات السنيَّة » (١/ ٤٠ ـ ٤٢).

(٢) وقد طُبِعَ هذا « الشرح » ـ مع « المنظومة » ـ ضمن « مجموعة رسائل ابن عَابِدِين » الرسالة الثانية (٣/ ٩ ـ ٥٢)، سنة (١٣٢٥هـ).

(٣) « حاشية ابن عَابِدِين » (١/ ٧١ ـ ٨١).

(٤) مات ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ولم يكمله، وأكمله ابنه العلامة، القاضي، الرئيس الثاني لمجلس المعارف بـ « دمشق »: محمد علاء الدين ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٢٤٤ ـ ١٣٠٦هـ)، وسَمَّى تكملته: « قرة عيون الأخيار ».

وابن عَابِدِين الابن مترجمٌ في: « حلية البشر » (٣/ ١٣٣٥ ـ ١٣٣٧)، و« معجم المطبوعات » (١/ ١٥٥)، و« غاية المرام » (٢/ ٧٥٤)، و« أعيان دمشق » (ص ٣٣٠ ـ ٣٣١)، و« الأعلام » (٦/ ٢٧٠)، و« معجم المؤلفين » (٣/ ٦٢٨).

(٥) انظر: « حاشية ابن عَابِدِين » (٤/ ٢٥٠).

[٢] مدحه لـ «ابن عربي» الضَّال[1]؛ وابن عربي زنديق من الزنادقة، ولو سلمنا بما قيل في تأويل بعض كلامه؛ فأقل أحواله التوقف في إسلامه.

[٣] غُلُّوه في «كرامات الأولياء»[2]؛ والغلو في الكرامات ذريعة للشرك.

[٤] جنايته على «الدعوة السَّلفيَّة النجديَّة»[3]؛ وما ذكره محض كذبٍ، وافتراء.

سقت هذه الأمثلة؛ للفائدة، والانتباه، لا لغمز العلامة ابن عَابِدِين، والطعن فيه. وفي «حاشيته» مباحثُ نفيسةٌ جدًّا؛ فالله يغفرُ لنا، وله.

(٨) «النَّافع الكبير لمن يطالع: (الجامع الصغير)».

(٩) «دفع الغواية عمّن يطالع (شرح: «الوقاية»)».

وهي مقدمة لـ: «السّعاية في كشف ما في (شرح: «الوقاية»)»، وهي مقدمة نفيسة، ولاسيّما (الإفادة الرّابعة).

(١٠) «الفوائد البهيَّة في تراجم الحنفيَّة».

ختمه مصنِّفُه بفصلَيْن[4]، ذكر فيهما فوائدَ في مصطلحات الحنفيَّة.

(١١) «التعليقات السنيَّة».

وهي حاشيةٌ على: «الفوائد البهيَّة في تراجم الحنفيَّة».

وردَ في بعضِ المواضعِ كلامٌ جيِّدٌ في تقديم ما في «المتون» على ما في «الشروح»، وما في «الشروح» على ما في «الفتاوى»، وضوابط ذلك[5].

---

(١) انظر: «حاشية ابن عَابِدِين» (٤/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

(٢) انظر: «حاشية ابن عَابِدين» (٤/ ٢٨١).

(٣) انظر: «حاشية ابن عَابِدِين» (٤/ ٢٨٣).

(٤) «الفوائد البهيَّة» (ص ٢٣٣ ـ ٢٤٩).

(٥) انظر على سبيل المثال «التعليقات السنية» (ص ١٠٦ ـ ١٠٧).

(١٢) «عمدة الرّعاية في حل (شرح: «الوقاية»)».

مقدمة المصنِّف مهمة.

* المصادر الخمسة السَّابقة للعلامة اللكنوي رَحِمَهُ اللهُ.

(١٣) «إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة»؛ لمفتي الدِّيار المصريَّة: شمس الدين، محمد بَخِيت بن حسين المطيعي، الحنفي، الأزهري[1] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٢٧١ ـ ١٣٥٤هـ).

وضعَ المؤلِّفُ في آخر الكتاب[2] خاتمةً، ذكر فيها الكتبَ التي يعول عليها الحنفيَّة، وطبقات علماء المذهب الحنفي.

وقد أثنى العلامة: بكر أبو زيد ـ حَفِظَهُ الله ـ على هذه الخاتمة[3]؛ حيث قال عن «إرشاد أهل الملة»:

(في آخره بحثٌ مهم) أ.هـ

وأفاد محقِّق «الإرشاد» أنَّ هذه الخاتمة مستفادة من كتاب: «ناظورة الحقِّ في فرضية العشاء وإنْ لم يغب الشفق» للشيخ: شهاب الدين المرجاني، من (ص ٢١) إلى (ص ٦٥).

(١٤) «المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ تعالى»؛ للدكتور: أحمد سعيد حوى.

---

(١) انظر ترجمته في: «معجم المطبوعات» (١/ ٥٣٨ ـ ٥٣٩)، و«الأعلام الشرقية» (٢/ ٤٩٧ ـ ٤٩٩)، و«الأعلام» (٦/ ٥٠)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ١٥٩).

(٢) «إرشاد أهل الملة» (ص ٢٠٥ ـ ٢٦٠).

(٣) في: «المدخل المفصَّل» (١/ ١٤٣).

(١٥) « المذهب عند الحنفيَّة »؛ للأستاذ الدكتور: محمد إبراهيم بن أحمد علي.

وهو بحثٌ مهمٌّ، نُشِرَ في الكتاب السادس والعشرين: « دراسات في الفقه الإسلامي »؛ إصدار: « مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي »؛ بـ: « جامعة أم القرى »؛ في: « مكة المكرّمة ».

(١٦) « المذهب الحنفي/ مراحله وتطبيقاته، ضوابطه ومصطلحاته، خصائصه ومؤلفاته »؛ لأحمد بن محمد نصير الدين النقيب.

وهو أنفعها، وأوسعها.

(١٧) « المصباح في رسم المفتي ومناهج الإفتاء »؛ لمحمد كمال الدين أحمد الراشدي.

وهو شرحٌ لما أملاه العلامة، المفتي، القاضي، الدكتور: محمد تقي بن محمد شفيع، العثماني، الحنفي عضو مجمع الفقه الإسلامي.

(١٨) « مجمع الضمانات »؛ للعلامة أبي محمد بن غانم بن محمد البغدادي - رَحِمَهُ اللهُ - (... ـ حدود ١٠٣٠هـ)، وضعَ المحقِّقَان في آخره (٢/ ٩٨٥ - ٩٩٢) مجموعةً من مصادر « الفقه الحنفي »، مع الكلام عليها، وهو مفيدٌ في جملته، وقد ذكرا عشرين مصدرًا.

* * *

## [٢]
## الْـمَذْهَبُ الْـمَالِكِي

(١) «كشف النقاب الحاجب من مصطلح: (ابن الحاجب)»؛ للعلامة: إبراهيم بن علي، ابن فرحون ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٧٩٩هـ).

(٢) «مواهب الجليل لشرح: (مختصر أبي الضياء سيدي خليل)»؛ للعلامة: محمد بن محمد الحطَّاب ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٩٥٤هـ).

تُنظر مقدمة الشَّارح.

(٣) «إتحاف المقتنع بالقليل في شرح مختصر خليل»؛ لأحمد بن عبدالعزيز الْهِلالي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١١١٣ ـ ١١٧٥هـ).

تُنظر مقدمة الكتاب.

(٤) «بُو طْلَيْحِيَّةْ»[١]؛ لمحمد (النّابغة) بن عبدالرحمن الغلاوي، الشنقيطي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ١٢٤٥هـ).

وهي نظمٌ لمقدمة «إتحاف المقتنع» السابق، وتقع في: (٣١٤) بيتٍ، ذكر فيها النَّاظم المعتمد من الكتب، والأقوال، وغير المعتمد منها، ومسائل أخرى.

ولها شروح؛ منها: «نور البصر»، و«نور العينين»، وكلاهما مخطوط.

---

(١) نشرها أ. د. محمد إبراهيم بن أحمد علي، وجعلها ملحقةً بآخر كتابه: «اصطلاح المذهب» (ص ٦١٩).
وطُبِعَت مستقلة بتحقيق ودراسة: يحيى بن البراء.
ونشرها مع التعليق عليها الدكتور حميد محمد لحمر في مقدمة تحقيقه لـ: «فتاوى ابن أبي زيد القيرواني» (ص ٢١ ـ ٤٢).
وستخرج قريبًا بعناية «دار البحوث للدراسات الإسلاميَّة وإحياء التراث» بـ: «دبي».

واشتهرت هذه المنظومة بـ: «بُو طْلَيْحِيَّةْ»؛ لما اشتهر من أنَّ مصنفها كتبها في «موريتانيا» تحت شجرة صغيرة من الطلح.

(٥) «الفكر السَّامي في تاريخ الفقه الإسلامي»؛ للثعالبي (سبق).

(٦) «منظومة»؛ لمحمدن[1] بن أحمدُّ[2] فال التندغي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٤٠٠هـ).

وهو نظمٌ للكتب المعتمدة في المذهب المالكي، ذكر فيها الناظم ما يقارب (التسعين) كتابًا، مِمَّا اعتمد من مدونات الفقه المالكي[3].

(٧) «عون المحتسب فيما يعتمد من كتب المذهب»؛ لمحمد عبدالرحمن بن السالك العلوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٣٩٧هـ).

وهو شرحٌ لـ: «منظومة» التندغي السابقة.

(٨) «المصطلح الفقهي في المذهب المالكي»؛ لمحمد الفاضل بن عاشور.

(٩) «دراساتٌ في مصادرِ الفقه المالكي» ميكلوش موراني.

وهو بالألمانيَّة، وطبع بلغته الأصلية، ثم قام بترجمته ـ بإذنٍ من مؤلفه ـ الدكتور: سعيد بحيري وآخرون، بمراجعة وتحرير الأستاذ الدكتور: عبدالفتاح محمد الحلو رَحِمَهُ اللهُ.

والمؤلف مستشرقٌ (نصراني) ألماني، له عناية بالمذهب المالكي، وكتبِه، وأسهم في إخراج بعضها، ومن ينظر إلى بحوثه ودراساته؛ يعلم أنَّ الرجلَ له دراية جيِّدة بالمذهب المالكي.

---

(١) كذا آخره: نون.

(٢) كذا آخره: دال مشدَّدة ومضمومة.

(٣) انظر: مقدمة محقق: «بُو طْلَيْحِيَّةْ» (ص ٤١ ـ ٤٢).

ولكن يجب الحذر مِمَّا يكتب، والاستغناء عن أعماله أولى، فقد يدس السم في العسل، كعادة زملائه المستشرقين، وقد كتب «ميكلوش» هذا مقالاً منذ سنوات، فيه طعنٌ في أحد رواة الحديث، ونشره فيما يُسمَّى بـ «إسرائيل» أبادها الله(١).

(١٠) «معلمة الفقه المالكي»؛ لعبدالعزيز بن عبدالله.

(١١) «اصطلاح المذهب عند المالكيَّة»؛ للأستاذ الدكتور: محمد إبراهيم بن أحمد علي.

**وهو أنفعها، وأوسعها.**

(١٢) «الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي، مصطلحاته، وأسبابه، مدارسه، ومؤلفاته»؛ لعبدالعزيز بن صالح الخليفي.

(١٣) «دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك»؛ للدكتور: حمدي عبدالمنعم شلبي.

---

(١) [فائدةٌ: في النقل عن المشركين]:

قال شيخُنا العلامة: بكر أبو زيد ـ نَفَعَ الله بِهِ ـ في: «المدخل المفصل» (١/ ١١٧):

(معلومٌ أنَّ «شرطَ الإسلام» شرطٌ أوَّلي مُسَلَّمٌ به، لا يختلفُ فيه اثنان، ولا ينتطحُ فيه عنزان، فكانَ أهلُ الإسلام يصدُّون صدودًا بالكليَّة عن مروِّياتِ الكافرين، بل لا يتجرأُ الكفرة على الرواية.

ثم انقلبت القَوْسُ رَكْوَة في هذا الزمان، الذي امتدَّت فيه أيدي الكافرين إلى مؤلفاتِ المسلمين، فانتشرت منهم البحوث، والدِّراسات، وتلقَّاها أفرادٌ من المسلمين بالحفاوة والتكريم، فَدَاخَلَتْ النُّقُولُ عَنْهُم بَعْضَ كُتُبِ المؤلِّفين من المسلمين، وهذا من مواطن الإثم.

وإنْ كان ما لديهم من الحق، فإنَّ لدى المسلمين أضعافه، وأُعيذك بالله أيها المسلم الفقيه، أنْ تجلبَ إلى ما تكتبه أي نقلٍ عن كافرٍ، إلا على سبيل النِّذَارة، والتحذير من تحريفاتِهم، وجهالاتِهم، وأغلاطِهِم على الشرع المطهَّر) أ.هـ

(١٤) «المدخل الوجيز في اصطلاحات مذهب السادة المالكيَّة»؛ لإبراهيم مختار.

(١٥) «المذهب المالكي؛ مدارسه ومؤلفاته، خصائصه وسماته»؛ لمحمد المختار محمد المامي.

والكتاب رسالةٌ في «كلية الشريعة»، بـ «جامعة الإمام» بالرياض، ولا أعلم أنَّه طُبع.

(١٦) «منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والتدليل»[1]؛ للدكتور: بدوي عبدالصمد الطاهر.

وهو مهمٌ، وفريدٌ في موضوعه[2].

(١٧) «تعدد الأقوال والرِّوايات في المذهب المالكي»؛ لعبدالسلام عسيري.

(١٨) «ندوة الإمام مالك إمام دار الهجرة»؛ مجموعة من الباحثين[3].

(١٩) «أسنى المسالك في أنَّ من عمل بالراجح ما خرج عن مذهب الإمام مالك»؛ لمحمد البوصيري، الشنقيطي.

---

(١) صدر من قبل في مجلة «الأحمديَّة» الصَّادرة عن «دار البحوث»، في العددين (الأوّل، والثَّاني)، ثم طُبع استقلالاً بزيادةٍ وتعديل.

(٢) وقد خرج ـ مؤخرًا ـ بعض الكتب عن: «دار البحوث للدراسات الإسلاميَّة وإحياء التراث» بـ: «دبي»، تعنى بالمذهب المالكي، ومصطلحاته، وأصوله، ورجاله، وهي جيدة، وفيها جهد علميّ ملموس، وقد مر بعضها قبل قليل.

* وما قلته خاصٌ بما خرج عن هذه «الدَّار» فيما يخص موضوعنا الذي نتحدث عنه، ولا يتضمن كلامي هذا مدحًا لبعض كَتَبَة هذه «الدَّار»، ولا لبعض ما أخرجوه.

(٣) نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة؛ المملكة المغربيَّة؛ سنة: (١٤٠٠هـ).

**(٢٠)** «أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك»؛ لمحمد بن حارث الخشني.

**(٢١)** «أُصول فقه الإمام مالك النقليَّة»؛ للدكتور: عبدالرحمن بن عبدالله الشعلان.

**(٢٢)** «المدخل إلى أصول الفقه المالكي»؛ للباجقني.

**(٢٣)** «المنهج إلى المنهج في أصول المذهب المبرج»؛ لمحمد زيدان.

**(٢٤)** «مصطلحات المذهب المالكي»؛ لعبدالعزيز بن صالح الخليفي.

**(٢٥ ـ ٢٦)** «منظومة بهرام»؛ وشرحها.

واسم هذا المنظومة «الدرة الثمينة»، في نحوِ (ثلاثة آلاف) بيت.

وقد طُبِعَت باسم: «ما لا يُعذر فيه بالجهل»[١].

و «بهرام»؛ هو: حامل لواء المذهب المالكي، بمصر، و [كبير] القضاة بها، الإمام: بهرام بن عبدالله بن عبدالعزيز، الدميري، المالكي (٧٣٤ ـ ٨١٥هـ)[٢].

**(٢٧)** «أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي»؛ لرياض محمد.

* ومن الكتب التي يمكن الاستفادة منها في معرفة المذهب المالكي، وأصوله؛ تلك الكتب التي تتحدث عن **«عمل أهل المدينة»**، وهذا من أصول المذهب المالكي، وهذه جملة مما وقفت عليه:

**(٢٨)** «خبر الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة»؛ للدكتور: حَسَّان بن محمد حسين فلمبان.

---

(١) انظر: «المدخل المفصل» (١/ ١٤٤).

(٢) انظر ترجمته في: «توشيح الديباج» (ص ٨٣ ـ ٨٥)، و «شجرة النُّور» (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٢٩) «العرف والعمل في المذهب المالكي، ومفهومها لدى علماء المغرب»؛ لعمر بن عبدالكريم الجيدي.

(٣٠) «عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأُصوليين»؛ للأستاذ الدكتور: أحمد بن محمد نور سيف.

(٣١) «المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة توثيقًا ودراسة»؛ للدكتور: محمد المدني بُوساق.

(٣٢) وكَتَبَ الدكتور حميد محمد لحمَر في مقدمة تحقيقه لـ: «فتاوى ابن أبي زيد القيرواني» (ص ١٥ ـ ١٩)، عن الكتبِ المعتمدة، وغيرِ المعتمدة في المذهب.

* * *

## [٣]
## الْـمَذْهَبُ الشَّافِعِي

(١) «المجموع شرح: (المهذب)»؛ للإمام: يحيى بن شرف النووي رَحِمَهُ اللهُ.

له فوائد قيِّمة في مقدمة «شرحه».

ولا تخلو مقدمات كتبِه الفقهيَّة ـ على وجازتها ـ من فوائد قيِّمة[1].

(٢) «فرائد الفوائد في اختلاف القولين لمجتهدٍ واحد»؛ للإمام: محمد بن إبراهيم المناوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (٧٤٧هـ).

(٣) «طبقات الشَّافعيَّة الكبرى»؛ للسبكي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (سبق).

وهو مليءٌ بالفوائدِ العلميَّة فيما يخص المذهب الشَّافعي، ورجاله، وكتبه، ومصطلحاته.

(٤) «عقودُ الدُّرر في بيان مصطلحات (تحفة) ابن حجر»؛ لمحمد بن سليمان، الكردي، المدني[2] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١١٢٧ ـ ١١٩٤هـ).

والمراد بـ«التحفة»: «تحفة المحتاج في شرح: (المنهاج)»؛ للإمام، الفقيه: أحمد بن محمد، شهاب الدين، أبي العباس، ابن حجر الْهَيْتَمِي رَحِمَهُ اللهُ.

(٥) «الفوائد المدنيَّة في بيانِ من يُفْتَى بقولِه من أئمَّةِ الشَّافعيَّة»؛ للكردي السابق.

---

(١) انظر على سبيل المثال مقدمات:

«المجموع» (١/ ١٠٧ ـ ١١٦)، و«منهاج الطَّالبين» (١/ ٧٦)، و«روضة الطَّالبين» (١/ ١١٤).

(٢) انظر ترجمته في: «سلك الدرر» (٤/ ١١١ ـ ١١٢)، و«الأعلام» (٦/ ١٥٢)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٣٣٤).

(٦) «إعانة الطَّالبين على حلِّ ألفاظ: (فتح المعين)»؛ لأبي بكر بن محمد شطا، الدمياطي، (السيد البكري) ت ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٣١٠هـ).

كَتَبَ في أوَّلِه[1] تعليقًا لطيفًا على قول الْـمَلِّيباري: (محقِّقُو المتأخرين). شمل أهم مصَنَّفَات الشافعيَّة الفقهيَّة، ولاسيما المتأخرون، والمعتمد للفتوى منها، والمُقَدَّم، والمؤَخَّر عند التعارض.

وَكَتَبَ ـ أيضًا ـ تعليقًا مفيدًا في آخره[2]، عند قول الْـمَلِّيباري:

(اعلم أنَّ المعتمد في المذهب للحكم والفتوى ما اتفق عليه الشيخان) أ.هـ

(٧) «الفوائد المكيَّة فيما يحتاجه طلبة الشَّافعيَّة من المسائل والضَّوابط والقواعد الكليَّة»؛ لعلوي بن أحمد، السقاف ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٢٥٥ ـ ١٣٣٥هـ).

وهو مطبوع ضمن مجموعة رسائل تحت عنوان: «مجموعة سبع كتب مفيدة».

واختصرَهُ مصنِّفُه في:

(٨) «مختصر: (الفوائد المكيَّة فيما يحتاجه طلبة الشَّافعيَّة)».

(٩) «ترشيح المستفيدين على: (فتح المعين بشرح: «قرة العين»)»؛ ـ للسقاف السابق.

كَتَبَ في أوَّله[3] مقدمةً نافعةً في رجالِ «المذهب الشافعي»، ومصَنَّفَاتِهم الفقهيَّة، واصطلاحاتهم فيها، والمعتمد للفتوى منها، والمُقَدَّم، والمؤَخَّر عند التعارض.

---

(١) «إعانة الطالبين» (١/ ١٩).

(٢) «إعانة الطالبين» (٤/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤).

(٣) «ترشيح المستفيدين» (ص ٣ ـ ٦).

(١٠) «الخزائن السنيَّة من مشاهير الكتب الفقهيَّة لأئمتنا الشافعيَّة»؛ لعبدالقادر بن عبدالمطلب الأندنوسي.

(١١) «الابتهاج في بيان اصطلاح: (المنهاج)»[1]؛ لأحمد بن أبي بكر، العلوي، الحضرمي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٣٤٣هـ).

(١٢) «سلّم المتعلّم المحتاج إلى معرفة رموز: (المنهاج)»[2]؛ لأحمد ميقري شميلة الأهدل ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ت (١٣٩٠هـ).

والمراد بـ: «المنهاج»؛ هو: «منهاج الطَّالبين» للإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ.

(١٣) «المذهب عند الشَّافعيَّة»[3]؛ للأستاذ الدكتور: محمد إبراهيم بن أحمد علي.

وعلى الرّغم من أنَّ هذا البحث دراسة قديمة، قام بها الباحث قبل ربع قرن؛ إلا أنَّها مفيدة، ونافعة، وقد أفدت منه، وليته يعيد نشرها بما استجد عنده من اصطلاح المذهب عند الشافعيَّة.

(١٤) «المذهب عند الشَّافعيَّة وذكرُ بعضِ علمائِهم وكتبِهم واصطلاحاتِهم»؛ لمحمد الطيّب بن محمد اليوسف.

(١٥) «المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي ﵁»؛ للدكتور: أكرم يوسف عمر القواسمي.

والكتاب أصله رسالة جامعيَّة، وهي مفيدة، ونافعة جدًا، وقد أفدت منها.

---

(١) طُبِعَ هذا الكتاب في مقدمة: «النَّجم الوهَّاج» للدميري (١/ ٧٧ ـ ٩٦).

(٢) طُبِعَ هذا الكتاب في مقدمة: «النَّجم الوهَّاج» للدميري (١/ ٩٧ ـ ١٤١).

(٣) وهو بحث منشور في: «مجلة جامعة الملك عبد العزيز»؛ العدد (الثاني)؛ جمادى الثاني؛ عام: (١٣٩٨هـ)؛ [ص ٢٥ ـ ٤٨].

(١٦) مصطلحات المذهب عند الشافعية؛ للدكتور: أحمد بن محمد تامر.

(١٧) مقدمة محقِّق «الغاية القصوى» للبيضاوي، و«الوسيط» للغزالي؛ للدكتور: علي محيي الدين القره داغي[١].

(١٨) مقدمة محقِّق «منهاج الطَّالبين»؛ للدكتور: أحمد بن عبدالعزيز الحدَّاد[٢].

(١٩) مقدمة محقِّق «البيان»؛ للشيخ: قاسم محمد النُّوري[٣].

(٢٠) مقدمة محقِّق «المسائل الحموية[٤]»؛ للدكتور: محمد سرحان التمر[٥].

* * *

---

(١) «الغاية القصوى» (١/ ١١٠ ـ ١٢٠).

(٢) «منهاج الطالبين» (١/ ٢٩ ـ ٤٢).

(٣) «البيان» (١/ ١٤٣ ـ ١٤٦).

(٤) وهي أجوبة الإمام: البارزي (سبق)، عن أسئلة الإمام: عبدالرحيم بن الحسن الإِسْنَويّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٧٠٤ ـ ٧٧٢هـ).

(٥) «المسائل الحموية» (ص ٤٩ ـ ٥٦).

## [٤]
## الْـمَذْهَبُ الْـحَنْبَلِي

**(١)** «الإنصاف في معرفة الرَّاجح من الخلاف»؛ للإمام: علي بن سليمان، أبي الحسين، المَرْدَاوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٨١٧ ـ ٨٨٥هـ).

تُنظر مقدمة الكتاب، وخاتمته.

**(٢)** معونة أُولي النُّهى: «شرح المنتهى»؛ كلاهما [المتن والشرح] للإمام: محمد ابن أحمد الفتوحي (ابن النجار) ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٨٩٨ ـ ٩٧٢هـ).

تُنظر خاتمة الكتاب.

**(٣)** «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل»؛ لعبدالقادر بن أحمد، (ابن بدران)، الدِّمشقي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٢٨٠ ـ ١٣٤٦هـ).

**(٤)** «مقدمة في بيان المصطلحات الفقهيَّة على المذهب الحنبلي»؛ للعلامة: علي ابن محمد الهندي، الحائلي[1] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (١٣٣٠ ـ ١٤١٩هـ).

**(٥)** «مصطلحات الفقه الحنبلي وطرق استفادة الأحكام من ألفاظه».

**(٦)** «مفاتيح الفقه الحنبلي»؛ كلاهما للدكتور: سالم بن علي الثقفي.

**(٧)** «المدخل المفصّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب»؛ لمعالي الدكتور: بكر بن عبدالله أبو زيد.

وهو أنفعها، وأوسعها.

وبلغني أنَّ بعض الأقزام تكلّم فيه، وأنَّه مستلٌ من «المدخل» لابن بدران الدمشقي، وهذا كلام من لم يعرف من الكتابين سوى العنوان.

---

(١) وقد كتبت في ترجمته: «العلامة الحائلي علي الهندي ـ حياته وآثاره»؛ وسيطبع قريبًا إن شاء الله.

(٨) «المذهب الحنبلي؛ دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته»؛ لمعالي الأستاذ الدكتور: عبدالله بن عبدالمحسن التركي.

(٩) «معجم مصنفات الحنابلة (من وفيات ٢٤١ ـ ١٤٢٠هـ)»؛ لفضيلة الأستاذ الدكتور: عبدالله بن محمد الطريقي.

وفيه نفسٌ عجيب في تتبع مصنفات الحنابلة في: العقيدة، والتفسير، والفقه، والعقيدة، وغيرها.

ويُعد عمله هذا أجمع ما كُتِب في مصنفات الحنابلة، وأجودها[1].

(١٠) «المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم»؛ لمعالي الأستاذ الدكتور: عبدالملك بن عبدالله بن دهيش.

(١١) «اللآلئ البهيَّة في كيفية الاستفادة من الكتب الحنبلية»؛ لمحمد بن عبدالرحمن آل إسماعيل.

* * *

---

(١) وهو الآن يعملُ عملين:

الأول: «المستدرك» لـ «معجم مصنفات الحنابلة».

الثاني: جمع تراجم علماء الحنابلة، من عهد الإمام أحمد، إلى عصرنا، وسيكون عمله أجمع ما في الباب، وقد أمضى فيه زمنًا طويلاً، وأوشك على الانتهاء منه، كما حدثني بذلك حَفِظَهُ الله.

**خاص بالاستدراك والتعقيب**
**[المبحث العاشر]**

..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................
..........................................................................................

## خاص بالاستدراك والتعقيب
## [المبحث العاشر]

# إِيرَادُ إِشْكَالٍ وَجَوَابِهِ حَوْلَ

# الإِمَامِ الشِّهَابِ الرَّمْلِي وَابْنَيْهِ الشَّمْسِ والجَمَالِ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ للهِ وَبَعْدُ:

فَقَدْ حَصَلَ لِي إِشْكَالٌ فِي تَرْجَمَةِ الإمَامِ «الرَّمْلِيِّ الْكَبِيرِ»، وَكِتَابِهِ «الْفَتَاوَى»، وَفِي حَالِ ابْنِهِ «حَسَن»، وَسَأَذْكُرُ هَذَا الإِشْكَالَ ومَا تَوَصَّلْتُ إِلَيْهِ، وَقَبْلَ ذَلِكَ أَسُوقُ تَرْجَمَةَ الإِمَامِ «الرَّمْلِيِّ الْكَبِيرِ»، وَتَرْجَمَةَ ابْنِهِ «الشَّمْسِ مُحَمَّدٍ».

فَأَقُولُ وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ:

(١) الرَّمْلِيُّ الْكَبِيرُ:

هُوَ: الإِمَامُ، الْفَقِيهُ: أَبُو الْعَبَّاسِ، شِهَابُ الدينِ، أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمْزَةَ، الأَنْصَارِي، الرَّمْلِيّ، المنوفي، المِصْري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (... ـ ٩٥٧هـ)، وَهُوَ مِنْ أَخَصِّ تلامِيذِ شَيْخِ الإِسْلامِ: زَكَرِيَّا بْنِ محمد، أبي يحيى، الأَنْصاري، الشافعي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٨٢٦ ـ ٩٢٥هـ)، وقدْ أذِنَ له الأنصاريُّ بمراجعةِ كُتُبِهِ، والتَّعْدِيلِ فيها، ولم يَأْذَنْ لِغَيْرِهِ بِذَلِكَ.

وهو صَاحِبُ الحاشِيةِ عَلَى: «أَسْنَى المطالبِ شرح: (رَوْضِ الطَّالبِ)»، وله «الفتاوى».

(٢) ابْنُهُ الشَّافِعِيُّ الصَّغِيرُ:

هُوَ: الإِمَامُ، الْفَقِيهُ: أَبُو الْعَبَّاسِ، شمسُ الدِّينِ، محمدُ بن أحمد ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ (٩١٩ ـ ١٠٠٤هـ)، مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ: «نِهَايةُ المحتاجِ إلى شرح: (المنهاجِ)»، و «غايةُ البيانِ شرح: (زبد ابن رسلانِ)»، و «حاشيةُ: (شرحُ: «التَّحْرِيرِ»)» لزكريا الأنصاري، و «شرحُ: (كِتابِ الإيضاح في مناسك الحج)» للنَّووي، و «شرحُ: (العقود)»

في النَّحْوِ[(١)].

* وهاتانِ التَّرْجَمَتَانِ لا إشكالَ عِنْدِي فيهما، عَلَى أنَّه رُبَّما الْتَبَسَ عَلَيَّ مؤلفاتُ الابْنِ مَعَ مؤلفاتِ أبيهِ تبعًا للخَلْطِ بينَهما في بَعْضِ كُتُبِ التَّرَاجُمِ، كما سيأتي؛ والإِشْكَالُ عِنْدِي في أَرْبَعَةِ أمورٍ:

**الإِشْكَالُ الأَوَّلُ:**

**[الاضْطِرَابُ فِي تَرْجَمَةِ (الرَّمْلِيِّ الْكَبِيرِ)، وَفِي تَارِيخِ وَفَاتِهِ]:**

تَرْجَمَ الغِزِّيُّ[(٢)]، وابنُ العِمَادِ[(٣)]، وإسماعيلُ باشا[(٤)]،

(١) **[فائدةٌ]:**

من الْمُصَنِّفِينَ مِمَّن يُقالُ لهم (الرَّمْلِي):

(١، ٢) الشيخ: خير الدين بن أحمد بن أحمد الرَّمْلِي، الحنفي، وكذا ابنه نجم الدين، وكلاهما مترجم في «معجم المطبوعات» لسركيس (١/ ٩٥١، و ٩٥٣).

(٣) والشيخ: أبو العباس، أحمد بن حسين بن حسن بن أرسلان، الرَّمْلِي، الشافعي، (٧٧٣ ـ ٨٤٤هـ)، ناظم: «صفوة الزُّبَد»، وهي منظومة شهيرة في الفقه الشافعي، اعتنى بها المتأخرون كثيرًا، وعدَدُ أبياتِها نحو: (١٠٤٠) بيتًا.

وقد مرت ترجمة ابن رسلان هذا، وعناية الشافعية بـ«منظومته» (ص ٤٠، ١١٥).

وهؤلاء يُقالُ لهم (الرَّمْلِي) نسبة إلى «الرَّمْلَة» بـ«فلسطين»، وعليه؛ فليسوا من الأسرة العلميَّة التي خرج منها علماء الشافعيَّة: الشهاب الرَّمْلِي، وابناه: الشمس، والجمال، فهؤلاء من «الرَّمْلَة» من قرى «المنوفيَّة» بـ«مصر».

ويوجد من المؤلفين أكثر من واحد ينعتون بالرَّمْلِي، وهم من «فلسطين»، وليسوا من «مصر»، ومنهم حنفية، وشافعيَّة.

(٢) في: «الكواكب السائرة» (٣/ ١٠١).

(٣) في: «شذرات الذهب» (١٠/ ٥٢٥).

(٤) في: «هدية العارفين» (١/ ١٤٥).

وكحَالة[١] لـ: شهابِ الدِّينِ، أحمدِ بْنِ أحمدِ بن حمزَةَ[٢]، الرَّمْلِي، وذكروا أنَّ وفاته (٩٧٣هـ)، وعَدُّوا من مؤلَّفَاتِه: «فتحَ الجوادِ بشَرْحِ: (منظومة ابن العِماد)»، ورسالةً في «شروطِ الإمامَةِ وشرْحِها»، وشرحًا في «شروط الوضوء»، و «فتحَ الرحمنِ بِشَرْحِ: (زبد ابن رسلان)»، و «شرحَ منظومَةِ البيضاوي» في النكاحِ.

وجزَمَ إسماعيلُ باشا بوفاتِه، أمَّا الغِزِّيّ وابن العماد فنقلا عن وَلَدِهِ أنَّه تُوفِّيَ في بِضْعٍ وسبعينَ، وترجمة ابن العماد له كانت ضِمْنَ وفيات (٩٧١هـ)، وقال: (تقريبًا).

وقد ترَدَّدَ كحَالة في وفاتِهِ فترْجَمَ له مَرَّتَيْنِ؛

الأولى: بِاسم: أحمد بن أحمد، وجعلَ وفاتَهُ سنة: (٩٧١هـ)، وقالَ في أثناءِ التَّرْجَمَةِ: (تُوفِّيَ في بِضْعٍ وسَبْعِينَ وتسعمائة).

والثانيةُ باسم: أحمد بن حمزة، وَجَعَلَ وَفَاتَهُ ـ جَزْمًا ـ في سنة: (٩٧٣هـ).

فكنتُ أظُنُّ أنَّ المرادَ بهذِهِ الترجمة (الرَّمْلِي الكبير)، وخاصة أنَّهم ذكروا أنَّه تلميذُ زكريا الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ، ولكنَّهم أخطؤوا في تارِيخِ وفاتِهِ، أمَّا من سمَّاه بـ: (أحمدَ بن حمزة) فيكونُ من بابِ اختصارِ الاسمِ، وهذِهِ طريقةٌ معروفةٌ في كُتُبِ التَّرَاجِمِ[٣].

---

(١) في: «معجم المؤلفين» مرتين في (١/ ٩٤)، و (١/ ١٣١).

(٢) في: «هدية العارفين» (١/ ١٤٥): (الحسن) بدل (حمزة).

(٣) وكذا فعل سركيس في: «معجم المطبوعات» (١/ ٩٥٠)، فقد عنون لاسمه بـ (أحمد بن حمزة)، ثم ذكر اسمه في الترجمة كاملاً: (أحمد بن أحمد بن حمزة)، والزِّرِكْلي ترجم له ـ كما سيأتي ـ بـ (أحمد ابن حمزة)، وكل هذا من باب الاختصار.

والَّذِي جَعَلَنِي أَسْتبعدُ هذا الاحتمالَ أنَّ ابْنَ العمادِ[1] تَرْجَمَ لـ (الرَّمْلِي الكبير) في وفياتِ (٩٥٧هـ)، وفي هذِه الترجمة ما ليسَ في الأخرى.

- فهلْ أخطأ ابْنُ العمادِ في ترجمتِهِ لهذا الرَّجُلِ مرَّتَيْنِ، وما فعلَهُ هي ترجمتَانِ لرَجُلٍ واحدٍ؟ أو لا؟ وهلْ أخطأ الباقونَ في تاريخِ وفاته فجعلوه (٩٧٣هـ)، بدلاً من (٩٥٧هـ)؟

الذي أَرَاهُ - بَعْدَ طُولِ بَحْثٍ - أنَّ التَّرْجَمَتَيْنِ عِنْدَ ابْنِ العِمادِ لرَجُلٍ واحدٍ، وهو الإمامُ (الرَّمْلِي الكبير)، وأصابَ ابْنُ العمادِ في الترجمةِ الأولى ضِمْنَ وفيات (٩٥٧هـ)، وأخطأ في تَرْجَمَتِهِ مرَّةً ثانيةً، أمَّا الباقونَ فقدْ أخطؤوا في تارِيخِ وفَاتِهِ، ولعَلَّهُم تَبِعوا الغِزِّيّ في «الكواكب».

أما الزِّرِكْلي فقد تَرْجَمَهُ[2] مرةً واحِدةً، وجعلَ وفاتَهُ سنة (٩٥٧هـ)، وأصابَ، أمَّا قولُهُ (أحمد بن حمزة) فاخْتِصارًا منه.

هذا ما توصَّلْتُ إليه، والله أعلم.

* ولكن يُشْكِلُ عَلَيَّ أنَّ الغزِّيَّ، نقلَ عن وَلَدِهِ: أنَّ أباه تُوفِّيَ في: (بِضعٍ وسبعينَ وتسعمائة)، وعنه ابن العماد، وهذا غريب.

وترجَمَ له كلٌّ: من سركيس[3]، وبروكلمان[4]، وسمَّوه أحمدَ بن أحمد بن حمزة، فأصابا في اسمِهِ، وفي تاريخ وفاته (٩٥٧هـ).

---

(١) في: «شذرات الذهب» (١٠/ ٤٥٤).

(٢) في: «الأعلام» (١/ ١٢٠).

(٣) في: «معجم المطبوعات» (١/ ٩٥٠).

(٤) في: «تاريخ الأدب العربي» (٨/ ١٨٩).

وذكرَ بروكلمان من مُصَنَّفَاتِهِ: «تَسْلِيةَ الْكَئِيبِ بِفَقْدِ الحَبِيبِ»، وأَغْرَبَ حِينَ قَالَ: (أَلَّفَهُ عَلَى أَثَرِ فَقْدِهِ لابْنِهِ، الذِي ماتَ بالطَّاعونِ في «مصرَ» (٩٨٧هـ)) أ.هـ فكيفَ يَقولُ بروكلمان هذا، وقَبْلَ ذلكَ يقولُ إنَّ وفاةَ الأبِ كانت في سنة (٩٥٧هـ)؟!

وكيف يُؤَلِّفُ الأبُ كِتابًا عن ابنه، وقد ماتَ قَبْلَهُ؟!

**الإِشْكَالُ الثَّانِي:**

**[الاضْطِرَابُ فِي تَحْدِيدِ الْجَامِعِ لِـ «فَتَاوَى» (الرَّمْلِيِّ الْكَبِيرِ) الْمَطْبُوعَةِ بِهَامِشِ «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» لابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ]:**

ذكرَ ابْنُ العِمادِ[1] في الترجَمَةِ الأولى للرَّمْلِيِّ في وفيات (٩٥٧هـ)، أنَّ الشيخَ شمسَ الدِّينِ الخطيب الشِّرْبيني جَمَعَ «فَتاوِيه» فصارَتْ مُجَلَّدًا.

أمَّا الزِّرِكْلي فقدْ نَسَبَ جَمْعَ «الفتاوَى» لابْنِهِ الشَّمْسِ محمدٍ الرَّمْلِي، وذلكَ في مَوْضِعَيْنِ، في ترجمةِ الشِّهابِ (الأب)[2]، والشَّمْسِ (الابن)[3]، كما أنَّه نصَّ في ترجَمَةِ الثَّاني عَلَى أنَّ «الفتاوى» المطبوعَةَ هي مِنْ مُصَنَّفَاتِ الشَّمْسِ (الابن)، وهي عِنْدَهُ غَيْرُ «فتاوى أبيه» التي قَامَ بِجَمْعِهَا.

أمَّا بروكلمان فقدْ نَصَّ[4] عَلَى أنَّ جَامِعَ «فتاوى الشِّهابِ» ابْنُهُ حسن، ونص على أنَّها هي المطبوعة مع «الفتاوى الكبرى» لابن حجر الهيتمي. بينما ذكر عند

(١) في: «شذرات الذهب» (١٠/ ٤٥٤).

(٢) في: «الأعلام» (١/ ١٢٠).

(٣) في: «الأعلام» (٦/ ٧).

(٤) في: «تاريخ الأدب العربي» (٨/ ١٨٩).

ترجمة الإمام الشمس (الابن)[1] أنَّ من آثاره «الفتاوى»، ولم يذكر أنَّها لأبيه. والغريب أنَّه نصَّ في هذا الموضع أيضًا على أنَّها هي المطبوعة مع «الفتاوى الكبرى»، فقد نص على ذلك ـ كما رأيت ـ في كلا الموضعين.

وأمَّا سركيس فقد نسبها[2] للشمس نَفْسِه، ونَصَّ على أنَّها هي المطبوعة، بهامش «الفتاوى الكبرى».

وقدْ ذكرَ إسماعيل باشا[3]، أنَّ للشِهَابِ «فتاوى»، وذكرَ أيضًا[4] أنَّ للشمسِ «الفتاوى»، ولم يذكُرْ عِند «فتاوى» الأبِ من قامَ بجمعها.

**ـ ومن خِلال ما سَبَق أصبحَ لدينا ثلاثةُ أقوالٍ في جَمْعِ «فتاوى» الإمام (الرَّمْلي الكبير).**

القولُ الأولُ: أنَّ الذي قامَ بجمْعِها هو: الشيخ شمس الدين الخطيب الشِّرْبيني، ذَكَرَ ذلكَ ابْنُ العِمادِ.

القولُ الثَّانِي: أنَّ الذي قامَ بجمعِها هو: ابْنه الشيخ حسن، ذكرَ ذلك بروكلمان.

القول الثالث: أنَّ الذي قامَ بجمعِها هو: ابنه الشمس، ذكرَ ذلك الزِّرِكْلي.

وهناك من نسبَ «الفتاوى» لكِلا الإمَامَيْنِ، دونَ الزِّيَادة على ذلك كإسماعيل باشا، ومِنْ صَنِيعِهِ نَفْهَمُ أنَّ لِكُلِّ واحدٍ منهما كتابَ «الفتاوى».

كما جَرى الخلافُ في تحديدِ مُصَنِّف «الفتاوى» المطبوعة بهامش «الفتاوى الكبرى»، على النَّحْوِ الذي رأيته.

---

(١) في: «تاريخ الأدب العربي» (٨/ ١٩٥).

(٢) في: «معجم المطبوعات» (١/ ٩٥٢).

(٣) في: «إيضاح المكنون» (٢/ ١٥٦).

(٤) في: «إيضاح المكنون» (٢/ ١٥٧).

**فَمَا الرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الأَقْوَالِ؟**

وهلْ للشمس «فتاوى»، غَيْرَ التي جَمَعَها لأبيه؟ أو أنَّه ليس له إلا التي جَمَعَها لأبيه؟

ولمنِ «الفتاوى» التي طُبِعَتْ في هامشِ «الفتاوى الكبرى»؟

فقدْ تضارَبَتِ الأقوالُ فيها، وإذا قرأتَ ما كُتِبَ على المطبوعِ فإنَّك تزدادُ حَيرةً.

فقد كُتِبَ على الغلافِ فتاوى الشَّمْسِ محمدٍ الرَّمْلِي، وكذا في خاتِمَة الطَّبْعِ[(١)]، بينما كُتِبَ في المقدمة[(٢)] أنَّها فتاوى الشِّهَابِ أحمدَ الرَّمْلِي.

ويمكنُ الجمعُ بين ذلكَ بالقولِ إنَّ مصدَرَ الفتاوى **الأب**، والجامِعُ لها هو **الابن**. فمن نَسَبَها **للأب** فاعتبرَ مصْدَرَها، ومن نسبها **للابن** فاعتَبَرَ جامِعَها، والله أعلم.

**الإِشْكَالُ الثَّالِثُ:**

**[تَعْرِيفُ حَسَنٍ الرَّمْلِيِّ]:**

جاءَ في كلامِ بروكلمان السَّابِقِ أنَّ جامعَ «فتاوى» الرَّمْلِيِّ الكبيرِ هو ابْنُهُ حَسَنٌ.

فمن «حسن» هذا؟ وأين أجد ترجمته؟

وهلْ هُوَ (جَمَالُ الدِّينِ الرَّمْلِيِّ) المتكرِّر في كلام العلامة عَلَوي السَّقَّاف ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في: «مختصر الفوائدِ المكِّيَّة»[(٣)]؟ وقد ذَكَرَ له في الموضِعِ الثَّالِثِ[(٤)] أنَّ له

(١) انظر: «الفتاوى الكبرى» (٤/ ٣٩٥).

(٢) انظر: «الفتاوى الكبرى» (١/ ٣).

(٣) انظر: «مختصر الفوائد المكية» (ص ٧٩، و٨٩، و ٩٦، و ١٣٤).

(٤) انظر: «مختصر الفوائد المكية» (ص ٩٦).

« شرحَ: (الإيضاح) » للنووي، عِلمًا بِأنَّ محقِّقَ « المختصر »[١] - حَفِظَهُ الله - عرَّفه في الهامِش بأنَّه (حسن بن أحمد بن حمزة الرَّمْلِي)، ونسبَ له جَمْعَ « فتاوى » والِدِه الشِّهاب، ولم يذْكُرْ مِنَ المصادِرِ سوى بروكلمان، ولم يذكرْ وفاتَه، ولا مولده[٢].

وفي مَوْضِعٍ آخر مِنَ الكِتَابِ[٣] ذَكَرَ المحقِّقُ أنَّ (الشَّمسَ مُحَمَّدًا) هو الذِي جَمَعَ « فتاوى » والِدِه!

- ومِمَّا أشكلَ عليَّ قولُ العلامة عَلَوي[٤] - رَحِمَهُ اللهُ - في الموضع الأول:

(وَرُفِعَ إِلَيْهِ سُؤالٌ مِنَ الأَحْسَاءِ فِيمَا يَخْتَلِفُ فِيهِ ابْنُ حَجَرٍ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ؛ فَمَا الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ مِنَ التَّرْجِيحَيْنِ؟) أ.هـ

وهذِه الفَقْرَةُ أَشْكَلَتْ عَلَيَّ؛ لأنَّ الذي أَعْرِفُهُ أنَّ السُّؤالَ في هذا البابِ يَكُونُ عَنِ الْمُعَوَّلِ عليه فيما إذا اختلفَ (ابن حجر)، و (الشمس الرَّمْلِي)، لا (الجمال). ومعروفٌ كلامُ عُلَماءِ الشَّافِعيَّةِ في هذا، وأنَّ شافِعية مصرَ يُقَدِّمونَ الشَّمْسَ، وشافِعية حضرموت يُقَدِّمونَ ابن حجر[٥].

ومَنْ يكونُ (الجمالُ) حتى يُقارنَ قولُه بقولِ (ابن حجر)، ويُسألُ عن أيِّهما يُقَدَّم؟

---

(١) وهو فضيلة الدكتور، الْـمُسْنِد: يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي حَفِظَهُ الله.

(٢) انظر: « مختصر الفوائد المكية » (ص ٧٩).

(٣) في: « مختصر الفوائد المكية » (ص ٨٤).

(٤) في: « مختصر الفوائد المكية » (ص ٧٩).
وكذا في: « ترشيح المستفيدين » (ص ٥).

(٥) مَرَّ الكلامُ على هذه المسألة (ص ٥٩).

**الإِشْكَالُ الرَّابِعُ:**

**[وُجُودُ الْخَلْطُ فِي مُصَنَّفَاتِ الأَبِ مَعَ الابْنِ]:**

مِنْ خِلالِ النَّظَرِ في ترجمةِ الإمامين: الشِّهابِ الرَّمْلِيِّ، والشَّمْسِ الرَّمْلِيِّ، فإنَّه يُلاحظ وجودُ شيءٍ من الْخَلْطِ بين مصنَّفاتِ الأبِ (الشِّهاب)، وابنه (الشَّمْسِ)، عَلَى أنَّ بعضَ المصنفاتِ المشهورَةِ للإمامينِ، مَحَلُّ اتفاقٍ؛ ومِنْ ذَلِكَ: «حاشيةُ: (أسنى المطالب)» للأبِ، و «نِهَايةُ المحتاجِ»، و «غَايةُ البيان» للابنِ.

والأمرُ بحاجةٍ إلى دِرَاسةٍ عَمِيقَةٍ لِمَصَادِرِ تَرْجَمَةِ الإمامينِ، معَ الوقوفِ عَلَى الأُصُولِ الخطيَّةِ لمصَنَّفاتِهما.

**هذا ما أَرَدتُ بيانَهُ في فيما يَخُصُّ ترجمةَ هذينِ الإمامينِ الشَّافِعِيين الجليلَيْن، وما حَصَلَ لِي مِنْ إِشْكَالٍ فِي ذَلِكَ، والله الموفقُ.**

* * *

**خاص بالاستدراك والتعقيب**
**[ إيراد إشكال وجوابه ]**

# الفهارس






# [فَهْرَسُ الأَعْلامِ][1]



(١) لم أعتبر (ابن، أبو، أل التعريف) في الترتيب، كما أني لم أعتبر (با) الواردة في بعض الأسماء نحو (با مخرمة)، و (با يزيد)، وحاولتُ ذكر العلم في أكثر من موضع حسب ما اشْتُهر به، أو ما عُرِفَ به.

(١) كذا آخره: نون.

(٢) كذا آخره: دال مشدَّدة ومضمومة.

* * *






# [فَهْرَسُ الْكُتُبِ][(١)]



(١) لم أعتبر (أل التعريف) في الترتيب، وحاولتُ ذكر الكتاب في أكثر من موضع حسب ما اشْتُهر به، أو ما عُرِفَ به.
ـ ولم أذكر إلا الكتب التي دار حولها الكلام، ولو يسيرًا، ولاسيما الكتب الفقهية التي تتعلق بالبحث، أما الكتب التي وردت في الهامش على أنها مراجع توثيق؛ كتب اللغة والتراجم، فلم أذكر كثيرًا منها؛ لأنَّها غير مقصودة في البحث بذاتها.
ـ **وللفائدة:**
* فقد اجتهدت في ذكر الاسم الكامل للكثير من الكتب، ولو لم يُذكر بتمامه في صلب الكتاب.
* ووضعت أمام الكتب المذهبية ما يدل على انتمائها؛ فوضعت حرف (ح) للحنفية، و (م) للمالكية، و (ش) للشافعية، و (حب) للحنابلة، وما خلى عن ذلك فليس من كتب الفقه المذهبية، أو أصوله.






## [فَهْرَسُ الْبُلْدَانِ، وَالأَمَاكِنِ، وَالأَزْمِنَةِ](1)



(١) لم أذكر في هذا الفهرس البلدان إذا جاءت نسبة؛ كـ «المصري»، و«العراقي»، و«القيرواني»... وكذلك إذا جاءت ضمن عنوان في كتاب؛ نحو: «عِقْد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة»؛ فإني لا أذكرها.

**[فهرس الأزمنة]**



* * *






# [فَهْرَسُ الفِرَقِ، والْـمَذَاهِبِ، وَالْـمَدَارِسِ][(١)]



(١) لم أذكر في هذا الفهرس المدارس الأربعة السنية: (الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة)؛ لكثرتها في الكتاب، ولكونها المادة الأصيلة للبحث.

ولم أذكر ـ أيضًا ـ المذاهب إذا جاءت نسبة؛ كـ: المالكي، والمعتزلي، والشيعي... وهكذا

وقد ذكرت فيه: الجوامع والمساجد.

وذكرت أيضًا: المراكز والمجامع والهيئات العلميَّة الحديثة.

* * *

## [فَهْرَسُ اللُّغَةِ، وَالْـمُصْطَلَحَاتِ][1]



---

[1] ذكرتُ فيه:
- المصطلحات والكلمات التي شُرِحت، أو ضُبِطت، أو بُيِّن أصلُها اللغوي، ووضعتُ قبلها علامة (*).
- والمصطلحات التي ذُكرت دون اعتبار، أو بيان؛ كشرحٍ أو ضبط.
ولم أذكر فيه المدن أو المواضع التي ضُبِطت أو شُرِحت؛ لأنَّ محلها الفهرس السابق (فَهْرَسُ الْبُلْدَانِ، وَالأَمَاكِنِ).
أمَّا المصطلحات التي قام عليها الكتاب نحو: (الأصل، التقرير، الحاشية، الشرح، المتن، المختصر)؛ فإنِّي ـ لكثرة ورودها ـ لم أشر إلا إلى موضع شرحها وبيانها فقط.

(١) هذا من الأعلام، وقد ذكرته هنا باعتبار أنّه مصلح شافعي.

(١) هذا من الكتب، وقد ذكرته هنا باعتبار أنه مصطلح حنفي، ويُراد به «مختصر القُدُوري»، وانظر مواضعه في فهرس الكتب.

* * *

# [فَهْرَسُ الْفُرُوقِ، وَالضَّوَابِطِ]



* * *

# [فَهْرَسُ الأَوَائِلِ]



* * *






# [قَائِمَةُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ](١)

[أولاً: الكتب المطبوعة]:

(١) **الابتهاج في بيان اصطلاح: «المنهاج»** ـ أحمد بن أبي بكر العلوي الحضرمي ت (١٣٤٣هـ). [مطبوع في مقدمة: «النَّجم الوهَّاج» الآتي (١/ ٧٧ ـ ٩٦)].

(٢) **أبجد العلوم**(٢) ـ صديق بن حسن خان القنوجي ت (١٣٠٧هـ) ـ دار بن حزم (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٣هـ).

(٣) **إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادوي وزوائد أبي إسحاق [شرح: «ألفيَّة» ابن مالك]** ـ محمد بن أحمد المكناسي (ابن غازي العثماني) ت (٩١٩هـ) ـ ت. حسين عبدالمنعم بركات ـ مكتبة الرشد (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٢٠).

(٤) **أخصر المختصرات** ـ محمد بن بدر الدين بن بَلْبَان ت (١٠٨٣هـ) ـ ت. محمد بن ناصر العجمي ـ دار البشائر الإسلامية (بيروت) ـ ط الثالثة (١٤٢١هـ).

(٥) **أخطار على المراجع العلميَّة لأئمة السَّلف (دراسةٌ تمهيديَّة تهدف إلى المحافظة على التراث العلمي الإسلامي، والتحذير من العبث به)** ـ عثمان بن عبدالقادر الصافي ـ دار الفاروق (الطائف) ـ ط الأولى (١٤١٠هـ).

(٦) **أدب الطلب ومنتهى الأَرَب** ـ محمد بن علي الشوكاني ت (١٢٥٠هـ) ـ ت. عبدالله يحيى السريحي ـ دار ابن حزم (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٩هـ).

(...) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب = معجم الأدباء.

(٧) **إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة** ـ محمد بَخِيت بن حسين المطيعي ت (١٣٥٤هـ) ـ مطبعة كردستان العلمية (مصر) ـ ط (١٣٢٩هـ).

---

(١) أنبه ـ هنا ـ إلى أنَّني لم أذكر سوى الكتب التي تمت الإحالة إلى صفحاتِها، أمَّا ما سُرِدَت سردًا للعلم، أو ذُكِرَت للفائدة، أو أُشِيرَ إليها، دون إحالةٍ إلى صفحاتها؛ فلم أذكرها.

(٢) جعلَهُ مؤلِّفُه على ثلاثةِ أجزاءٍ، وسَمَّى كلَّ جزءٍ منا باسمٍ خاص:

الجزء الأول: «الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم».

الجزء الثاني: «السحاب المركوم الممطر بأنواع الفنون وأصناف العلوم».

الجزء الثالث: «الرحيق المختوم من تراجم أئمة العلوم».

(٨) **إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك** - عبدالرحمن بن محمد بن عسكر ت (٧٣٢هـ) - ت. عبدالله بن الصديق الغماري - مكتبة القاهرة (القاهرة) - ط (١٣٩٢هـ).

(٩) **أساس البلاغة** - جارالله بن محمود الزمخشري ت (٥٨٣هـ) - ت. عبدالرحيم محمود - دار المعرفة للطباعة والنشر (بيروت) - [تصوير عن الطبعة المصريَّة].

(١٠) **أسرار البلاغة** - عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني ت (٤٧١ أو ٤٧٤هـ) - ت. محمود بن محمد شاكر ت (١٤١٨هـ) - دار المدني (جدة) - ط الأولى (١٤١٢هـ).

(١١) **إشارة التَّعْيين في تراجم النُّحاة واللغويِّين** - عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني - ت. د. عبدالمجيد دياب - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميَّة (الرياض) - ط الأولى (١٤٠٦هـ).

(١٢) **اصطلاح المذهب عند المالكية** - أ.د. محمد إبراهيم بن أحمد علي - دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث (دبي) - ط الأولى (١٤٢١هـ).

(١٣) **أصول الفقه** - محمد بن أحمد أبو زهرة ت (١٣٩٤هـ) - دار الفكر العربي (القاهرة) - ط. بدون.

(١٤) **إعانة الطَّالبين على حل ألفاظ: «فتح المعين»** - أبو بكر بن محمد شطا (السيد البكري) ت (١٣١٠هـ) - دار إحياء الكتب العربية (القاهرة).

(١٥) **الأعلام [قاموس تراجم لأشهر الرِّجال والنِّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين]** - خير الدين محمود الزِّرِكْلي ت (١٣٩٦هـ) - دار العلم للملايين (بيروت) - ط السَّادسة (١٩٨٤م).

(١٦) **الأعلام الشرقيَّة في المائة الرابعة عشرة الهجريَّة** - زكي محمد مجاهد - دار الغرب الإسلامي (بيروت) - ط الثانية (١٩٩٤م).

(١٧) **أعيان دمشق في نصف القرن الرابع عشر** - محمد جميل بن عمر الشطي ت (١٣٧٩هـ) - المكتب الإسلامي (بيروت) - ط الثَّانية (١٩٧٢م)؛ [وهو ذيلٌ لـ: «روض البشر الآتي»].

(١٨) **أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع** - خليل بن أحمد مَرْدَم بك ت (١٣٧٩هـ) - ت. عدنان بن خليل مَرْدَم بك - مؤسسة الرسالة (بيروت) - ط الثانية (١٩٧٧م).

(...) الأفراد للدارقطني = أطرف الغرائب والأفراد.

(١٩) **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية** - أدورد[1] بن كرنيليوس فنديك (كان حيًّا قبل: ١٣١٠هـ) - ت. محمد علي الببلاوي - مطبعة التأليف (مصر) - ط (١٣١٣هـ). [تصوير: دار صادر (بيروت)].

(٢٠) **الإمام المحدث سليمان بن عبدالله آل الشيخ (حياته وآثاره)** - عبدالله بن محمد الشمراني - دار الوطن للنشر (الرياض) - ط الأولى (١٤٢٢هـ).

---

(١) رسمه كحالة: (إدوار).

(٢١) **إِنْباء الغُمْرِ بِأَبْنَاءِ العُمْرِ** ـ أحمد بن علي (ابن حجر العسقلاني) ت (٨٥٢هـ) ـ ت. د. محمد عبدالمعيد خان ـ دائرة المعارف العثمانية (الهند). [تصوير: دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الثانية (١٤٠٦هـ)].

(٢٢) **الانحرافات العقديَّة والعلميَّة في القرنيين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين وأثرهما في حياة الأمة** ـ علي بن بخيت الزهراني ـ دار طيبة (مكة المكرمة)، و دار آل عمار (الشارقة) ـ ط الأولى (١٤١٨هـ).

(٢٣) **الأنساب** ـ عبدالكريم بن محمد السَّمْعاني ت (٥٦٢هـ) ـ ت[1]. عبدالرحمن بن يحيى المعَلِّمي ـ دار إحياء التراث الإسلامي (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٩هـ).

(٢٤) **الإنصاف في معرفة الرَّاجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل** ـ علي بن سليمان المَرْدَاوِي ت (٨٨٥هـ) ـ ت. أ.د.عبدالله بن عبدالمحسن التركي ورفيقه ـ هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤١٤هـ). [مطبوع بذيل: «المقنع»، و «الشرح الكبير»].

(٢٥) **أنوار البروق في أنواء الفروق** ـ أحمد بن إدريس القرافي ت (٦٨٤هـ) ـ [تصوير: دار المعرفة (بيروت)].

(٢٦) **أوضح المسالك إلى: «ألفيَّة ابن مالك»** ـ عبدالله بن يوسف بن هشام ت (٧٦١هـ) ـ ت. محمد عبدالعزيز النجار ـ مكتبة ابن تيمية (القاهرة).

(٢٧) **إيضاح المكنون في الذيل على: «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»** ـ إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي ت (١٣٣٩هـ) ـ المطبعة الإسلاميّة (طهران) ـ ط (١٣٨٧هـ) ـ [تصوير: دار الكتب العلميَّة (بيروت) ـ (١٤١٣هـ)].

(٢٨) **ابن باديس حياته وآثاره** ـ د. عمار الطالبي ـ دار الغرب الإسلامي (بيروت) ـ ط الثانية (١٤٠٣هـ).

---

(١) كُتِبَ على غلاف هذه الطَّبعة:

(طبعةٌ جديدةٌ، مصحَّحةٌ، وملونةٌ، ومدقَّقةٌ على أربع نسخٍ خطيَّة. قدَّم لها: محمد أحمد حلاَّق) أ.هـ

وليس لما كُتِبَ على الغلاف نصيبٌ من الصِّحَةِ، فليست هذه الطبعة طبعةٌ جديدةٌ، ولم تُقَابل على نسخٍ خطيَّة.

وإنَّما هي الطبعة القديمة نفسها، التي طُبِعَت بتحقيق العلامة: عبدالرحمن المعَلِّمِي رَحِمَهُ اللهُ، ولكن نُضِّدَت حروفُها من جديد، وأبقى النَّاشرُ الكتابَ كما هو بِنَصِّه، وبحواشيه النفيسة.

وقد ذكر المُقَدِّم لهذه الطبعة (١/ ٥) أنَّه اعتمد في طبعته هذه على طبعة المعَلِّمِي نصًا وحواشي، فجزاه الله خيرًا.

(٢٩) **البداية والنهايَّة** - إسماعيل بن عمر بن كثير ت (٧٧٤هـ) - ت. أ.د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربيَّة والإسلاميَّة - هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (القاهرة) - ط الأولى (١٤١٧هـ).

(٣٠) **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** - محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) - ت. د. حسين بن عبدالله العَمْري - دار الفكر (دمشق) - ط الأولى (١٤١٩هـ).

(٣١) **بذل المجهود في حل: «أبي داود»** - خليل أحمد السَّهَارنفوري ت (١٣٤٦هـ) - دار الكتب العلمية (بيروت).

(٣٢) **بشرى الكريم: «بشرح مسائل التعليم»** [شرح: «**المقدمة الحضرميَّة**»] - سعيد بن محمد باعشن الدَّوْعَنِي ت (١٢٧٠هـ) - دار المنهاج (جدة) - ط الأولى (١٤٢٥هـ).

(٣٣) **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز** - محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت (٨١٧هـ) - ت. محمد علي النجار - دار الكتب العلميَّة (بيروت).

(٣٤) **بُغْيَة المُلْتَمِس في تاريخ رجال أهل الأندلس [المكتبة الأندلسيَّة]** - أحمد بن حيان (يحيى) الضَّبِّي ت (٥٩٩هـ) - ت. إبراهيم الأبياري - دار الكتاب المصري (القاهرة)، ودار الكتاب اللبناني (بيروت) - ط الثالثة (١٤١٠هـ).

(٣٥) **بغية الوُعَاة في طبقاتِ اللغويِّين والنحاة** - عبدالرحمن بن الكمال السيوطي ت (٩١١هـ) - ت. محمد أبو الفضل إبراهيم - [تصوير: المكتبة العصريَّة (بيروت) - ط (١٤١٢هـ)].

(٣٦) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** - محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت (٨١٧هـ) - ت. محمد المصري - مركز المخطوطات والتراث والوثائق (الكويت) - ط الأولى (١٤٠٧هـ).

(٣٧) **البناية في شرح: «الهداية»** - محمود بن أحمد العيني ت (٨٥٥هـ) - ت. محمد عمر الرَّامفُوري - دار الفكر (بيروت) - ط الأولى (١٤٠٠هـ).

(٣٨) **بُو طْلَيْحِيَّة** - محمد (النّابغة) بن عبدالرحمن الغلاوي ت (١٢٤٥هـ) - ت. يحيى بن البراء - المكتبة المكيّة (مكة المكرمة)، ومؤسسة الريَّان (بيروت) - ط الأولى (١٤٢٢هـ).

(٣٩) **البيان في مذهب الإمام الشَّافعي (شرح كتاب «المُهَذَّب للشيرازي»)** - يحيى بن سالم العِمْراني ت (٥٥٨هـ) ت. قاسم محمد النُّوري - دار المنهاج للطباعة والنشر والتوزيع (جدة) - ط الأولى (١٤٢١).

(٤٠) **تاج التراجم في مَنْ صَنَّف من الحنفيَّة** - قاسم بن قُطْلُوبُغا المصري ت (٨٧٩هـ) - ت. إبراهيم صالح - دار المأمون للتراث (دمشق) - ط الأولى (١٤١٢هـ).

(٤١) **تاج العروس من جواهر: «القاموس»** - محمد مُرْتَضى بن محمد الزَّبيدي ت (١٢٠٥هـ) - ت. علي شيْري - دار الفكر (بيروت) - ط (١٤١٤هـ).

(...) تاج اللغة وصحاح العربية = الصحاح.
(٤٢) **تاريخ الأدب العربي** ـ كارل بروكلمان ت (١٩٥٦م) ـ ترجمة: جماعة من المختصين بإشراف أ.د. محمود فهمي حجازي ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ط الأولى الكاملة (١٩٩٣م).
(٤٣) **تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام** ـ محمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ) ـ ت. أ.د. عمر عبدالسلام تدمري ـ دار الكتاب العربي (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٧هـ).
(... ) تاريخ الجبرتي = عجائب الآثار في التراجم والأخبار.
(٤٤) **تاريخ الدَّوْلة العثمانية العليَّة** ـ محمد فريد بك المحامي ـ ت. إحسان حقي ـ دار النفائس (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠١هـ).
(٤٥) **تاريخ علماء الأندلس [المكتبة الأندلسيَّة]** ـ عبدالله بن محمد الفَرَضِي ت (٤٠٣هـ) ـ ت. إبراهيم الأبياري ـ دار الكتاب المصري (القاهرة)، ودار الكتاب اللبناني (بيروت) ـ ط الثالثة (١٤١٠هـ).
(٤٦) **تاريخ الفقه الإسلامي** ـ د. ناصر بن عقيل الطريفي ـ ط الأولى (١٤٠٨هـ) ـ الناشر: المؤلف.
(٤٧) **تاريخ الفقه الإسلامي** ـ أ.د. عمر بن سليمان الأشقر ـ دار النَّفائس (عمَّان)، ومكتبة الفلاح (الكويت) ـ ط الثالثة (١٤١٢هـ).
(٤٨) **تبيين المسالك شرح: «تدريب السالك إلى: (أقرب المسالك)»**[1] ـ محمد الشيباني بن محمد الشنقيطي دار الغرب الإسلامي (بيروت) ـ ط الثانية (١٩٩٥م).
(٤٩) **تتمة: «الأعلام» للزِّرِكْلِي (وفيات: ١٣٩٦ ـ ١٤١٥هـ)** ـ محمد خير رمضان يوسف ـ دار ابن حزم (بيروت) ـ ط الثانية (١٤٢٢هـ).
(٥٠) **تحرير الكلام في مسائل الالتزام** ـ محمد بن محمد الحطَّاب ت (٩٥٤هـ) ـ ت. عبدالسلام محمد الشريف ـ دار الغرب الإسلامي(بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٤هـ).
(٥١) **التحرير (في أصول الفقه)** ـ محمد بن عبدالواحد (ابن الهمام الحنفي) ت (٨٦١هـ) = مطبوع ضمن شرحه: «التقرير والتحبير» الآتي.

(١) «تدريب السالك»؛ للعلامة: عبدالعزيز بن حمد آل الشيخ مبارك الأحسائي، المالكي (١٢٨٩ ـ ١٣٦٠هـ)، وهي رسالة نفيسة في الفقه المالكي، اختصرها من كتاب: «أقرب المسالك»، وقد اقتصر المختصر من «أقرب المسالك» على ما تمس إليه الحاجة دون ما يتعلق بالأقضية، والشهادات، والحدود، و ما يقل وقوعه في هذا الزمن كالمكاتبة.
أمَّا كتاب: «أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك»؛ فهو للعلامة: أحمد بن محمد الدردير ت (١٢٠١هـ)، وهو مختصرٌ لـ: «مختصر خليل».
وكتب عليه مُصَنِّفُهُ شرحًا عُرِف باسم: «الشرح الصغير».

(٥٢) **تحفة الحبيب على: «شرح الخطيب»** ـ سليمان بن عمر البُجَيْرَمِي ت (١٢٢١هـ) ـ دار المعرفة (بيروت) ـ ط (١٣٩٨هـ).

(٥٣) **التجريد** ـ أحمد بن محمد القُدُوري ت (٤٢٨هـ) ـ ت. أ.د. علي جمعة محمد ورفيقه ـ دار السَّلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤٢٥هـ).

(٥٤) **تذكرة الحفاظ** ـ محمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ) ـ ت. عبدالرحمن بن يحيى المعلمي ـ ط. الهندية القديمة. [تصوير: دار الكتب العلمية (بيروت)].

(٥٥) **تذهيب: «تهذيب: (الكمال في أسماء الرجال)»** محمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ) ـ ت. غُنيم عباس غُنيم، ورفيقه ـ الفاروق الحديثة للطباعة والنشر (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤٢٥هـ).

(٥٦) **تراجم المؤلفين التونسيين** ـ محمد محفوظ ـ دار الغرب الإسلامي (بيروت) ـ ط الأولى (١٩٨٢م).

(٥٧) **ترتيب المدارك وتقريب المسالك** ـ عياض بن موسى اليَحْصَبِي ت (٥٤٤هـ) ـ ت. د. محمد بن شريفة ورفاقه ـ طبعة حكومة المغرب (الرباط) ـ ط الأولى (١٤٠٢هـ).

(٥٨) **ترشيح المستفيدين على: «فتح المعين بشرح: (قرة العين)»** ـ علوي بن أحمد السقاف ت (١٣٣٥هـ) ـ مؤسسة دار العلوم (بيروت).

(٥٩) **تسهيل المسالك إلى: «هداية السالك إلى مذهب الإمام مالك»** ـ مبارك بن علي التميمي الأحسائي ت (نحو ١٢٣٠هـ) ـ ت. د. عبدالحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك ـ دار ابن حزم (بيروت) ـ ط الثانية (١٤٢٢هـ).

(٦٠) **تعريفات العلوم وتحديدات الرسوم** ـ علي بن محمد (الشريف الجُرْجَاني) ت (٨١٦هـ) ـ ت. محمد باسل عُيون السُّود ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢١هـ).

(٦١) **التعليقات السنيّة على: «الفوائد البهيّة»** ـ عبدالحي بن عبدالحليم اللكنوي ت (١٣٠٤هـ) = وهو حاشية على: «الفوائد البهيّة في تراجم الحنفيَّة» الآتي.

(٦٢) **التفريع** ـ عبيدالله بن الحسين (ابن الجلاب) ت (٣٧٨هـ) ـ ت. د. حسين بن سالم الدهماني ـ دار الغرب الإسلامي (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٨هـ).

(٦٣) **التقرير والتحبير في شرح: «كتاب التحرير»** ـ محمد بن محمد الحلبي (ابن أمير الحاج) ت (٨٧٩هـ) ـ المطبعة الكبرى الأميرية (بولاق) ـ ط الأولى (١٣١٦هـ) ـ [تصوير دار الكتب العلمية (بيروت) ط الثانية (١٤٠٣هـ)].

(٦٤) **التنبيه** ـ إبراهيم بن علي (أبو إسحاق الشيرازي) ت (٤٧٦هـ) ـ ت. عماد الدين أحمد حَيْدَر ـ عالم الكتب (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٣هـ).

(٦٥) **التنبيه على مشكلات: «الهداية»** - علي بن علي بن أبي العز ت (٧٩٢هـ) - ت. عبدالحكيم بن محمد شاكر ورفيقه - مكتبة الرشد (الرياض) - ط الأولى (١٤٢٤هـ).

(٦٦) **تهذيب: «التهذيب»** - أحمد بن علي (ابن حجر العسقلاني) ت (٨٥٢هـ) - ت. خليل مأمون شيحا ورفيقاه - دار المعرفة (بيروت) - ط الأولى (١٤١٧هـ).

(٦٧) **تهذيب: «الكمال في أسماء الرجال»** - يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي ت (٧٤٢هـ) - ت. أ.د. بشار معروف عواد - مؤسسة الرسالة (بيروت) - ط الثانية (١٤٠٧هـ).

(٦٨) **تهذيب اللغة** - محمد بن أحمد الأزهري ت (٣٧٠هـ) - ت. عبدالسَّلام محمد هارون ورفاقه - الدَّار المصريّة للتأليف والترجمة (القاهرة) - ط (١٣٨٤هـ) - [تصوير].

(٦٩) **توشيح الديباج وحلية الابتهاج [ذيل على: «الديباج» لابن فرحون]** - محمد بن يحيى القرَافي ت (٩٤٦هـ) - ت. أحمد الشتيوي - دار الغرب الإسلامي - ط الأولى (١٤٠٣هـ).

(٧٠) **التوضيح في الجمع بين: «المقنع» و «التنقيح»** - أحمد بن محمد الشُّوَيْكي ت (٩٣٩هـ) - ت. ناصر بن عبدالله الميمان - المكتبة المكيّة (مكة المكرمة) - ط الأولى (١٤١٨هـ).

(٧١) **تهذيب الأسماء واللغات** - يحيى بن شرف النووي ت (٦٧٦هـ) - إدارة الطباعة المنيرية (مصر) [تصوير: دار الكتب العلمية (بيروت)].

(٧٢) **تهذيب اللغة** - محمد بن أحمد الأزهري ت (٣٧٠هـ) - ت. عبدالسَّلام محمد هارون ورفاقه - الدَّار المصريّة للتأليف والترجمة (القاهرة) - ط (١٣٨٤هـ) - [تصوير].

(٧٣) **التيسير العجيب في تفسير الغريب** - أحمد بن محمد (ابن المنيِّر) ت (٦٨٣هـ) - ت. سليمان ملا إبراهيم أوغلو - دار الغرب الإسلامي (بيروت) - ط الأولى (١٩٩٤م).

(٧٤) **جامع الشروح والحواشي [معجمٌ شاملٌ لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلامي وبيان شروحها]** - عبدالله بن محمد الحبشي - المجمع الثقافي (أبوظبي) - ط الأولى (١٤٢٥هـ).

(٧٥) **الجامع لشعب الإيمان** - أحمد بن الحسين البيهقي ت (٤٥٨هـ) - ت. جماعة بإشراف د. مختار أحمد النَّدوي - الدَّار السلفية (بومباي) - ط الأولى (١٤٠٦هـ).

(٧٦) **جُذْوَة المُقْتَبَس في تاريخ علماء الأندلس [المكتبة الأندلسيَّة]** - محمد بن فتُّوح الحُمَيْدي ت (٤٨٨هـ) - ت. إبراهيم الأبياري - دار الكتاب المصري (القاهرة)، ودار الكتاب اللبناني (بيروت) - ط الثالثة (١٤١٠هـ).

(٧٧) **الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفيَّة** - عبدالقادر بن محمد القرشي ت (٧٧٥هـ) - ت. أ.د. عبدالفتاح محمد الحلو - هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (القاهرة) - ط الثانية (١٤١٣هـ).

(٧٨) **حاشية الدُّسُوقي على: «الشرح الكبير»** - محمد بن أحمد عرفة الدُّسُوقي ت (١٢٣٠هـ) - [تصوير: الفكر (بيروت)].

(٧٩) **حاشية:** «**شرح: (الورقات)**» - أحمد بن محمد الدمياطي ت (١١١٧هـ) - ت. أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي - دار الفضيلة للنشر والتوزيع (القاهرة).

(٨٠) **حاشية الشَّلبي على** : «**تبيين الحقائق**» - أحمد بن يونس الشلبي ت (٩٤٧هـ) - ت. أحمد عزّو عناية - دار الكتب العلميَّة (بيروت) - ط الأولى (١٤٢٠هـ) [مطبوع مع: «تبيين الحقائق»].

(٨١) **حاشية الطَّحْطَاوي على:** «**الدر المختار**» - أحمد بن محمد الطَّحْطَاوي ت (١٢٣١هـ) - دار المعرفة (بيروت) - (١٣٩٥هـ) - [تصوير عن ط. بولاق سنة: (١٢٥٤هـ)].

(٨٢) **حاشية ابن عَابِدِين** [على: «**الدر المختار شرح: تنوير الأبصار**»] - محمد أمين بن عمر (ابن عَابِدِين) ت (١٢٥٢هـ) - مطبعة مصطفى البابي الحلبي (مصر) - ط الثالثة (١٤٠٤هـ).

(٨٣) **حاشية على:** «**شرح: (نخبة الفِكَر)**»[1] - قاسم بن قُطْلُوبُغَا المصري (٨٧٩هـ) - ت.د. إبراهيم بن ناصر الناصر - دار الوطن للنشر (الرياض) - ط الأولى (١٤٢٠هـ).

(٨٤) **حاشية ابن قاسم العبادي على:** «**تحفة المحتاج**» - أحمد بن قاسم العَبادِي ت (٩٩٤هـ) - ت. محمد عبدالعزيز الخالدي - دار الكتب العلميَّة (بيروت) - ط الأولى (١٤١٦هـ).

(٨٥) **حاشية ابن قاسم العبادي على:** «**الغُرَر البَهِيَّة**» - أحمد بن قاسم العَبادِي ت (٩٩٤هـ) - ت. محمد عبدالقادر عطا - دار الكتب العلميَّة (بيروت) - ط الأولى (١٤١٨هـ).

(...) حاشية أسنى المطالب = حاشية الرَّمْلِي على شرح الروض.

(...) حاشية البجيرمي = تحفة الحبيب.

(٨٦) **حاشية الجَمَل على:** «**شرح: (المنهج)**» [**والمراد:** «**منهج الطلاب**»] - سليمان بن عمر الجَمَل ت (١٢٠٤هـ) - المكتبة التجارية الكبرى (مصر) - ط (١٣٥٧هـ).

(٨٧) **حاشية الرَّمْلِي على:** «**شرح: (روض الطالب)**» - أحمد بن حمزة الرَّمْلِي ت (٩٥٧هـ) - مطبوع بذيل: «**أسنى المطالب شرح: (روض الطالب)**» - زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٥هـ) - المكتبة الإسلامية (بيروت).

(٨٨) **حاشية**[2]: «**الهداية**» - عبدالحي بن عبدالحليم اللكنوي ت (١٣٠٤هـ) - إدارة القرآن والعلوم الإسلامية (كراتشي) - ط الأولى (١٤١٧هـ).

(٨٩) **الحاوي الكبير** - علي بن محمد الماوردي ت (٤٥٠هـ) - ت. علي محمد معوّض ورفيقه - دار الكتب العلميَّة (بيروت) - ط الأولى (١٤١٤هـ).

---

(١) قيل إنَّ اسمها: «القول المبتكر».

(٢) على غلاف المطبوع (شرح)، والصواب ما ذكرته.

(٩٠) **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** ـ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ت (٩١١هـ) ـ ت. محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار إحياء الكتب العربية (القاهرة) ـ ط الأولى (١٣٨٧هـ).

(٩١) **الحلل السندسيّة في الأخبار التونسيّة** ـ محمد بن محمد (الوزير السرّاج) ت (١١٤٩) ـ ت د. محمد الحبيب الهيلة ـ دار الغرب الإسلامي (بيروت) ـ ط الأولى (١٩٨٥م).

(٩٢) **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر** ـ عبدالرزاق بن حسن البيطار ت (١٣٣٥هـ) ـ مَجْمَع اللغة العربية (دمشق) ـ ط (١٣٨٠هـ).

(٩٣) **حلية الفقهاء** ـ أحمد بن فارس الرَّازي ت (٣٩٥هـ) ـ ت. أ. د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي ـ النَّاشر: المؤلف.

(٩٤) **خِزَانة العلوم في تصنيف الفنون الإسلاميَّة ومصادرها**[1] ـ د. عبدالله نذير أحمد ـ دار البشائر الإسلاميَّة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٩هـ).

(٩٥) **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ـ محمد أمين بن فضل الله المُحِبِّي ت (١١١١هـ) ـ المطبعة الوهبيّة (القاهرة) ـ ط (١٢٨٤) ـ [تصوير].

(٩٦) **خلاصة**: «تذهيب: (التهذيب)» ـ أحمد بن عبدالله الخزرجي (كان حيًّا ٩٢٣هـ) ـ ت. محمود عبدالوهاب فايد ـ مكتبة القاهرة (القاهرة) ـ ط (١٣٩٢هـ).

(٩٧) **دائرة معارف القرن العشرين** ـ محمد فريد بن مصطفى وجدي ت (١٣٧٣هـ) ـ ط الثالثة [تصوير: دار المعرفة (بيروت)].

(٩٨) **دراسات في مصادر الفقه المالكي** ـ ميكلوش موراني النصراني ـ ترجمة: د. سعيد بحيري وآخرون ـ مراجعة: أ.د. عبدالفتاح محمد الحلو ـ دار الغرب الإسلامي (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٩هـ).

(٩٩) **دُرَر الحُكَّام شرح مجلة الأحكام** ـ علي حَيْدَر أفندي ت (... هـ) ـ تعريب: المحامي: فهمي الحسيني ـ [تصوير: دار الكتب العلميَّة (بيروت)].

(١٠٠) **الدُّرّ المَنْضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود** ـ أحمد بن محمد (ابن حجر الهَيْتَمِي) ت (٩٧٣هـ) ـ ت. بو جمعة عبدالقادر مكري ورفيقه ـ دار المنهاج (جدة) ـ ط الأولى (١٤٢٦هـ).

(١٠١) **الدُّرَر السنية في الأجوبة النجدية (مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبدالوهاب إلى وقتنا هذا)** ـ جمع: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم ت (١٣٩٢هـ) ـ ط.

---

(١) هذا الكتاب شرحٌ لرسالة: «اللؤلؤ النظيم في رَوْم التعلّم والتعليم»؛ لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ت (٩٢٥هـ).

(الجديدة) بصفٍ، وإخراجٍ جديد، وإضافات جديدة، مع تصحيح الأخطاء المطبعية الواردة في ط. (القديمة)، وقد نُشرت في سنوات متتالية، وتقع في (١٦) جزءًا.
(١٠٢) **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ـ أحمد بن علي (ابن حجر العسقلاني) ت (٨٥٢هـ) ـ ت. محمد سيد جاد الحق ـ دار الكتب الحديثة (مصر) ـ ط الثانية (١٣٨٥هـ).
(...) دِفاعٌ عن ظاهرة المتون، وما بُنِي عليها = مقالات منتخبة في علوم اللغة.
(١٠٣) **الدليل الشافي على النهل الصافي** ـ يوسف بن تغري بردي الأتابكي ت (٨٧٤هـ) ـ ت. فهيم محمد شلتوت ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (مكة المكرمة).
(١٠٤) **الدليل إلى المتون العلميَّة** ـ عبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم ـ دار الصميعي (الرياض) ط الأولى (١٤٢٠هـ).
(١٠٥) **الدِّيبَاج المُذْهَب في معرفة أعيان علماء المَذْهَب** ـ إبراهيم بن علي (ابن فرحون) ت (٧٩٩هـ) ـ ت. د. محمد الأحمدي أبو النور ـ مكتبة دار التراث (القاهرة).
(١٠٦) **الذخيرة** ـ أحمد بن إدريس القرافي ت (٦٨٤هـ) ـ ت. محمد حجي ـ دار الغرب الإسلامي (بيروت) ـ ط الأولى (١٩٩٤م).
(١٠٧) ذيل: **«الأعلام» للزِّرِكْلِي [معجم تراجم لأشهر الرِّجال والنِّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين]** ـ أحمد بن إبراهيم العلاونة ـ دار المنارة للنشر والترجمة (جدة) ـ ط الأولى (١٤٢٢هـ).
(١٠٨) **الذيل على: «طبقات الحنابلة»** ـ عبدالرحمن بن أحمد بن رجب ت (٧٩٥هـ) ـ ت. محمد حامد الفقي ـ مطبعة السنَّة المحمديّة (القاهرة) ـ ط (١٣٧٢هـ) ـ [تصوير: دار المعرفة (بيروت)].
(...) رد المحتار على: «الدر المختار» = حاشية ابن عَابِدِين.
(١٠٩) **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة** ـ محمد بن جعفر الكتاني ـ ت. محمد المنتصر بن محمد الزمزمي الكتاني ـ دار البشائر الإسلامية (بيروت) ـ ط الخامسة (١٤١٤هـ).
(١١٠) **رفع الاشتباه عن عبارة الأشباه** ـ محمد أمين بن عمر (ابن عَابِدِين) ت (١٢٥٢هـ) ـ مطبوع ضمن: «مجموعة رسائل ابن عَابِدِين» (الجزء الأوّل) الآتي.
(١١١) **رفع الإصر عن قضاة مصر** ـ أحمد بن علي (ابن حجر العسقلاني) ت (٨٥٢هـ) ـ ت. د. حامد عبدالمجيد ورفاقه ـ (القاهرة) ـ [تصوير].
(١١٢) **روض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر** ـ محمد جميل بن عمر الشطي ت (١٣٧٩هـ) ـ المكتب الإسلامي (بيروت) ـ ط الثَّانية (١٩٧٢م).
(١١٣) **الرُّوض المُرْبِع شرح: «زاد المستقنع»** ـ منصور بن يونس البُهُوتي ت (١٠٥١) ـ مع حاشية: محمد بن صالح العثيمين (١٤٢١هـ)، وتعليقات: عبدالرحمن بن ناصر السعدي ت (١٣٧٦هـ) ـ

تخريج. عبدالقدوس محمد نذير - دار المؤيد (الرياض)، ومؤسسة الرسالة (بيروت) - ط الأولى (١٤١٧هـ).

(١١٤) **روضة الطَّالبين** - يحيى بن شرف النووي ت (٦٧٦هـ) - ت. علي محمد معوض ورفيقه - دار الكتب العلميَّة (بيروت) - ط الأولى (١٤١٢هـ).

(١١٥) **روضة النَّاظِرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين** - محمد بن عثمان القاضي - مطبعة الحلبي (القاهرة) - ط الثالثة (١٤٠٣هـ).

(١١٦) **رَيْحَانة الأَلِبَّا وزهرة الحياة الدنيا** - أحمد بن محمد الخفاجي ت (١٠٦٩هـ) - ت. أ.د عبدالفتاح محمد الحلو - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (القاهرة) - ط الأولى (١٣٨٦هـ).

(١١٧) **زاد المستقنع في اختصار: «المقنع»** - موسى بن أحمد الحَجَّاوي ت (٩٦٨هـ) - تصحيح وتعليق. علي بن محمد الهندي ت (١٤١٩هـ) - مكتبة ومطبعة النَّهضة الحديثة (مكَّة المكرمة) - ط الأولى.

(١١٨) **زبدة ابن رسلان** - أحمد بن حسين بن رسلان ت (٨٤٤هـ) - ت. عبدالله الحِبْشي - مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت)، ومكتبة الجيل الجديد (صنعاء) - ط الأولى (١٤٠٩هـ) - [مطبوع ضمن: «فتح المنان شرح زبد ابن رسلان»].

(١١٩) **السُّبَاعِيَّات [في الفقه الحنفي]** - حمدان بن حمدويه الطُّرْسُوسِي (ق ٨هـ) - ت. د. حَمَدالله سيد جان سيدي - مكتبة نزار مصطفى الباز (مكَّة المكرمَّة) - ط الأولى (١٤٢٠هـ).

(١٢٠) **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر** - محمد خليل بن علي المرادي ت (١٢٠٦هـ) - ط الأولى استنبول (١٢٩١هـ). [تصوير: دار البشائر (بيروت)، و دار ابن حزم (بيروت) - ط الثالثة (١٤٠٨هـ)].

(١٢١) **سلّم المتعلّم المحتاج إلى معرفة رموز: «المنهاج»** - أحمد ميقري شميلة الأهدل ت (١٣٩٠هـ). [مطبوع في مقدمة: «النَّجم الوهَّاج» الآتي (١/ ٩٧ - ١٤١)].

(١٢٢) **السنن (الجامع الصحيح)** - محمد بن عيسى بن سَوْرَة (الترمذي) ت (٢٩٧هـ) - ت. أحمد بن محمد شاكر ت (١٣٧٧هـ) ورفاقه - دار الحديث (القاهرة).

(١٢٣) **السنن الصغرى (المجتبى)** - أحمد بن شعيب النسائي ت (٣٠٣هـ) - ت. مكتب تحقيق التراث الإسلامي - دار المعرفة (بيروت) - ط الرابعة (١٤١٨هـ).

(١٢٤) **السنن** - علي بن عمر الدارقطني ت (٣٨٥هـ) - عالم الكتب (بيروت) - ط الرابعة (١٤٠٦هـ).

(١٢٥) **سير أعلام النبلاء** - محمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ) - ت. شعيب الأرنؤوط ورفاقه - مؤسّسة الرِّسالة (بيروت) - ط السادسة (١٤٠٩هـ).

(١٢٦) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** - عبدالحي بن أحمد الدمشقي (ابن العماد) ت (١٠٨٩هـ) - محمود بن عبدالقادر الأرنؤوط - دار ابن كثير (دمشق) - ط الأولى (١٤١٣هـ).

(١٢٧) **شجرة النُّور الزَّكيَّة في طبقات المالكيَّة** - محمد بن محمد مخلوف ت (١٣٦٠هـ) - المطبعة السلفيَّة (القاهرة) - ط الأولى (١٣٤٩هـ). [تصوير: دار الفكر (بيروت)].

(١٢٨) **شرح الزَّرْكَشي على:** «**مختصر الخِرَقي**» - محمد بن عبدالله الزركشي ت (٧٧٢هـ) - ت. د. عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين - مكتبة العبيكان (الرياض) - ط الأولى (١٤١٠هـ).

(١٢٩) **شرح:** «**شرح: (نخبة الفِكَر في مصطلحات أهل الأثر)**» - علي بن سلطان القاري ت (١٠١٤هـ) - ت. هيثم نزار تميم ورفيقه - شركة دار الأرقم (بيروت).

(١٣٠) **الشرح الصغير على:** «**أقرب المسالك**» - أحمد بن محمد الدردير ت (١٢٠١هـ) - مطبعة مصطفى البابي الحلبي (القاهرة) - ط الأخيرة (١٣٧٢هـ).

(١٣١) **شرح:** «**عقود رسم المفتي**» - محمد أمين بن عمر (ابن عَابِدِين) ت (١٢٥٢هـ) - مطبوع ضمن: «مجموعة رسائل ابن عَابِدِين» (الجزء الأوّل) الآتي.

(١٣٢) **شرح:** «**لاميَّة الزَّقَّاق**» (الزَّقَّاق: أبو الحسن سيدي علي) - محمد بن الطالب بن سودة المري التَّاودي ت (١٢٠٧هـ) - ت. محمد عبدالقادر - المطبعة السَّلفيَّة ومكتبتها (القاهرة) - ط (١٣٤٩هـ).

(١٣٣) **شرح:** «**المقدمة الجَزُوليَّة**» **الكبير** - عمر بن محمد الشَّلُوبين - ت. د. تركي بن سهو العتيبي - مؤسسة الرِّسالة (بيروت) - ط الثانية (١٤١٤هـ).

(١٣٤) **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل**[١] - أحمد بن محمد الخفاجي ت (١٠٦٩هـ) ت. د. محمد كشَّاش - دار الكتب العلميَّة (بيروت) - ط الأولى (١٤١٨هـ).

(١٣٥) **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم** - نشوان بن سعيد الحميَري ت (٥٧٣هـ) - ت. أ.د. حسين بن عبدالله العمري ورفاقه - دار الفكر المعاصر (بيروت)، ودار الفكر (دمشق) - ط الأولى (١٤٢٠هـ).

---

(١) هذه هي الطبعة المعتمدة في الكتاب؛ وقد رجعت - لزيادة الضبط - إلى ثلاث طبعات أُخرى، ونبَّهت على ذلك في حينه؛ وهذا وصفٌ لهذه الطبعات:

(...) **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل** - أحمد بن محمد الخفاجي ت (١٠٦٩هـ) - ت. نصر الهويريني - المطبعة المنيرية (مصر) - ط (١٢٨٢هـ).

(...) **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل** - أحمد بن محمد الخفاجي ت (١٠٦٩هـ) - ت. محمد عبدالمنعم خفاجي - مكتبة الحرم الحسيني الكبرى (مصر) - ط الأولى (١٣٧١هـ).

(...) **معجم الألفاظ والتراكيب في شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل** - ت. وصنع. د. قصي الحسَين - دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع (طرابلس) - ط الأولى (١٩٨٧م).

(١٣٦) **الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة)** - إسماعيل بن حمَّاد الجوهري ت (بعد ٣٩٦هـ) - ت. أحمد عبدالغفور عطّار - دار العلم للملايين (بيروت) - ط الرَّابعة (١٩٩٠م).

(١٣٧) **صحيح البخاري** - محمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦هـ) - ت. د. مصطفى ديب البغا - دار ابن كثير (دمشق)، واليمامة (دمشق) - ط الرابعة (١٤١٠هـ).

(١٣٨) **صحيح مسلم** - مسلم بن الحجاج القشيري ت (٢٦١هـ) - ت. محمد فؤاد عبدالباقي - دار الحديث (القاهرة) - ط الأولى (١٢١٢هـ).

(١٣٩) **صيد الخاطر** - عبدالرحمن بن علي بن الجوزي ت (٥٩٧هـ) - ت. عامر بن علي ياسين - دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع (الرياض) - ط الثانية (١٤١٩هـ).

(١٤٠) **الضعفاء، ومن نُسِبَ إلى الكذب ووضْعِ الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يتهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعة يغلوا فيها ويدعوا إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة** - محمد بن عمرو العقيلي ت (٣٢٢هـ) - ت. حمدي بن عبدالمجيد السلفي - دار الصميعي (الرياض) - ط الأولى (١٤٢٠هـ).

(١٤١) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** - محمد بن عبدالرحمن السَّخاوي ت (٩٠٢هـ) - دار الكتاب الإسلامي (القاهرة) - [تصوير].

(١٤٢) **ضوابط للدراسات الفقهيَّة** - سلمان بن فهد العودة - دار الوطن للنشر (الرياض) - ط الأولى (١٤١٢هـ).

(١٤٣) **طبقات الحنابلة** - محمد بن محمد الفرّاء (ابن أبي يعلى) ت (٥٢٦هـ) - ت. أ.د. عبدالرحمن ابن سليمان العثيمين - الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عامٍ على تأسيس المملكة (الرياض) - ط (١٤١٩هـ).

(١٤٤) **الطَّبقات السنيَّة في تراجم الحنفيَّة** - تقي الدين بن عبدالقادر التميمي ت (١٠٠٥هـ) - ت. أ.د عبدالفتاح محمد الحلو - دار الرِّفاعي للنشر والطِّباعة والتوزيع (الرياض) - ط الأولى (١٤٠٣هـ).

(١٤٥) **طبقات الشافعية** - أحمد بن محمد الدمشقي (ابن قاضي شهبة) ت (٨٥١هـ) - ت. عبدالعليم خان - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية (الهند) - ط الأولى (١٣٩٨هـ).

(١٤٦) **طبقات الشافعية** - عبدالرحيم بن الحسن الأسنوي ت (٧٧٢هـ) - ت. عبدالله الجُبوري - دار العلوم للطباعة والنشر (الرياض) - (١٤٠١هـ).

(١٤٧) **طبقات الشافعيَّة الكبرى** - عبدالوهاب بن علي السبكي ت (٧٧١هـ) - ت. أ.د. عبدالفتاح محمد الحلو ورفيقه - هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (القاهرة) - ط الثانية (١٤١٣هـ).

(١٤٨) **طبقات الفقهاء** - إبراهيم بن علي الشيرازي ت (٤٧٦هـ) - ت. د. إحسان عباس - دار الرائد العربي (بيروت) - ط الثانية (١٤٠١هـ).

(١٤٩) **الطريقة الواضحة إلى البيّنة الرَّاجحة** ـ ترتيب محمود بن حمزة ت (... هـ).
(١٥٠) **ابن عابدين وأثره في الفقه الإسلامي [دراسة مقارنة بالقانون]** ـ د. محمد عبداللطيف صالح الفرفور ـ دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع (دمشق) ـ ط الأولى (١٤٢٢هـ).
(١٥١) **عجائب الآثار في التراجم والأخبار (تاريخ الجبرتي)** ـ عبدالرحمن بن حسن الجبرتي ت (١٢٣٧هـ) ـ ت. أ.د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم ـ مطبعة دار الكتب المصريَّة (القاهرة) ـ ط الأولى (١٩٩٨م).
(١٥٢) **عِقْد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة** ـ عبدالله بن نجم بن شاش ت (٦١٠هـ) ـ ت. أ.د. حَميد بن محمد لَحْمَر ـ دار الغرب الإسلامي ـ ط الأولى (١٤٢٣هـ).
(١٥٣) **علماء نجد خلال ثمانية قرون** ـ عبدالله بن عبدالرحمن آل بَسَّام ـ دار العاصمة (الرِّياض) ـ ط الثانية (١٤١٩هـ).
(١٥٤) **علماء ومفكرون عرفتهم** ـ محمد المجذوب ـ دار الاعتصام (القاهرة).
(١٥٥) **عمدة الرّعاية في حل: «شرح: (الوقاية)» [حاشية على: «شرح الوقاية»]** ـ عبدالحي بن عبدالحليم اللكنوي ت (١٣٠٤هـ) ـ المكتبة الرحيميّة (بومباي) ـ ط (١٣٨٣هـ).
(١٥٦) **العمدة في صناعة الشعر ونقده** ـ الحسن بن رشيق القيرواني ت (٤٥٦ أو ٤٦٣هـ) ـ ت. د. النبوي عبدالواحد شعلان ـ مكتبة الخانجي (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤٢٠هـ).
(...) العين = كتاب العين.
(١٥٧) **عيون الأنباء في طبقات الأطباء** ـ أحمد بن القاسم (ابن أبي أُصَيبعة) ت (٦٦٨هـ) ـ د. عامر النجار ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة) ـ ط (٢٠٠١م).
(١٥٨) **الغاية والتقريب [«متن أبي شجاع»]** ـ أحمد بن الحسن [الحسين] الأَصْبَهَاني (أبو شجاع) ت (٥٩٣هـ) ـ ت. د. مصطفى ديب البغا ـ دار ابن كثير (دمشق) ـ ط الثالثة (١٤٠٧هـ).
(١٥٩) **الغاية القصوى في دراية الفتوى** ـ عبدالله بن عمر البيضاوي (٦٨٥هـ) ـ ت. د. علي محي الدين علي القره داغي ـ دار الإصلاح (الدمام).
(١٦٠) **غاية المرام في منتخبات تواريخ دمشق الشام**(1) ـ محمد أديب بن محمد آل تقي الدين الحصني ت (١٣٥٨هـ) ـ دار البيروتي ـ الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ) ـ [تصوير].
(١٦١) **غِرَاس الأساس** ـ أحمد بن علي (ابن حجر العسقلاني) ت (٨٥٢هـ) ـ ت. د. توفيق محمد شاهين ـ مكتبة وهبة (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤١١هـ).

(١) كُتِب على غلاف الكتاب: «كتاب منتخبات التواريخ لدمشق»، وما ذكرته هو الاسم الصحيح، وبه سمَّاه مؤلفه؛ كما في (١/ ١٣).

(١٦٢) **الغَرِيبَيْن في القرآن والحديث** - أحمد بن محمد الهَروي ت (٤٠١هـ) - ت. أحمد فريد المزيدي - مكتبة نزار مصطفى الباز (مكَّة المكرَّمة) - ط الأولى (١٤١٩هـ).
(١٦٣) **الفائق في غريب الحديث** - جارالله بن محمود الزمخشري ت (٥٨٣هـ) - ت. علي محمد البجاوي ورفيقه - مطبعة عيسى البابي الحلبي (مصر) - ط الثانية.
(١٦٤) **فتاوى ابن أبي زيد القيرواني** - عبدالله بن أبي زيد القيرواني ت (٣٨٦هـ) - ت. أ.د. حَميد بن محمد لَحْمَر - دار الغرب الإسلامي (بيروت) - ط الأولى (٢٠٠٤م).
(١٦٥) **الفتاوى الخانيَّة (فتاوى قاضيخان)** - حسن بن منصور الفرغاني ت (٢٩٥هـ) - دار إحياء التراث العربي (بيروت) - ط الرَّابعة (١٤٠٦هـ) - [تصوير عن ط. بولاق سنة: (١٣١١هـ)]؛ مطبوع مع: «**الفتاوى الهنديَّة**».
(...) فتاوى قاضيخان = الفتاوى الخانية
(١٦٦) **فتاوى مصطفى الزَّرْقا** - اعتنى بها: مجد بن أحمد مكي - دار القلم (دمشق) - ط الثانية (١٤٢٢هـ).
(...) فتوحات الوهاب بتوضيح: «شرح: (منهج الطلاب)» = حاشية الجَمَل.
(١٦٧) **الفروق** - الحسن بن عبدالله العَسْكَري ت (٤٠٠هـ) - ت. محمد باسل عُيون السُّود - دار الكتب العلمية (بيروت) - ط الأولى (١٤٢١هـ).
(١٦٨) **الفكر السَّامي في تاريخ الفقه الإسلامي** - محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي ت (١٣٧٦هـ) - ت. أيمن صالح شعبان - دار الكتب العلمية (بيروت) - ط الأولى (١٤١٦هـ).
(١٦٩) **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات** - عبدالحي بن عبدالكبير الكتَّاني ت (١٣٨٢هـ) - ت. د. إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي (بيروت) - ط الثانية (١٤٠٢هـ).
(١٧٠) **الفهرست** - محمد إسحاق النديم (٣٨٥هـ) - ت. إبراهيم رمضان - دار المعرفة (بيروت) - ط الثانية (١٤١٧هـ).
(١٧١) **فوات الوَفَيات والذيل عليها** - محمد بن شاكِر الكتبي ت (٧٦٤هـ) - ت. د. إحسان عباس - دار صادر (بيروت).
(١٧٢) **الفوائد البهيّة في تراجم الحنفية** - عبدالحي بن عبدالحليم اللكنوي ت (١٣٠٤هـ) - ت. محمد بدر الدين النعماني - مكتبة خير كثير (الهند).
(١٧٣) **القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط** - محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت (٨١٧هـ) - مؤسسة الرِّسالة (بيروت) - ط السادسة (١٤١٩هـ).

(١٧٤) **القبس في شرح: «موطأ مالك بن أنس»** - محمد بن عبدالله (ابن العربي) ت (٥٤٣هـ) - ت. د. محمد عبدالله ولد كريم - دار الغرب الإسلامي (بيروت) - ط الأولى (١٩٩٢م).
(١٧٥) **قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل** - محمد الأمين بن فضل الله المُحِبِّي ت (١١١١هـ) - ت. د. عثمان محمود الصِّيني - مكتبة التوبة (الرياض) - ط الأولى (١٤١٥هـ).
(...) قواعد الاختصار المنهجي = مجلة البحوث الإسلاميَّة.
(١٧٦) **القواعد الفقهيَّة [مفهومُهَا، نشأتُها، تطوُّرُها، دراسةُ مؤلفاتِها، أدلتُها، مُهمَّتُها، تطبيقاتُها]** - علي أحمد النَّدْوي - دار القلم (دمشق) - ط الثالثة (١٤١٤هـ).
(١٧٧) **الكامل في التاريخ** - علي بن محمد الجزري (ابن الأثير) ت (٦٣٠هـ) - دار الكتاب العربي (بيروت) - ط السادسة (١٤٠٦هـ). [مصورة عن ط. (المنيريَّة)].
(...) كتاب الأصل = الأصل.
(١٧٨) **كتاب العُمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين** - حسن حسني عبدالوهاب - ت. محمد العروسي المطوي ورفيقه - دار الغرب الإسلامي(بيروت) - ط الأولى (١٩٩٠م).
(١٧٩) **كتاب العين** - الخليل بن أحمد الفراهيدي ت (١٧٥هـ) - ت.د. إبراهيم السَّامرائي ورفيقه - وزارة الثقافة والأعلام (الجمهوريّة العراقيّة)، ودار الرَّشيد للنشر - ط (١٩٨١م).
(١٨٠) **كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الفقيهة** - أ. د. عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان - دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة (جدة) - ط الأولى (١٤١٣هـ).
(١٨١) **كتب حذر منها العلماء** - مشهور بن حسن آل سلمان - دار الصميعي للنشر والتوزيع (الرياض) - ط الثانية (١٤٢٣هـ).
(١٨٢) **كَشْفُ الخفاءِ ومزيلُ الإلباسِ عمَّا اشتهرَ من الأحاديثِ على ألسنَةِ النَّاس** - إسماعيل بن محمد العجلوني ت (١١٦٢هـ) - دار الكتب العلميّة (بيروت) - ط الثالثة (١٤٠٨هـ).
(١٨٣) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** - مصطفى بن عبدالله الرُّومي (حاجي خليفة) ت (١٠٦٧هـ) - المطبعة الإسلاميّة (طهران) - ط (١٣٨٧هـ) - [تصوير: دار الكتب العلميَّة (بيروت) - (١٤١٣هـ)].
(١٨٤) **كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم** - محمد أعلى بن علي التَّهَانَوي ت (١١٩١هـ) - ت. د. رَفيق العجَم ورفاقه - مكتبة لبنان (بيروت) - ط الأولى (١٩٩٦م).
(١٨٥) **كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في: «الديباج»** - أحمد بابا التّنْبَكتي ت (١٠٣٦هـ) - ت. عبدالله الكندري - دار ابن حزم (بيروت) - ط الأولى (١٤٢٢هـ).
(١٨٦) **الكُلِّيَّات [معجم في المصطلحات والفروق اللُغَويَّة]** - أَيُّوب بن موسى الكفَوي ت (١٠٩٤هـ) - ت. د. عدنان درويش، ورفيقه - مؤسسة الرِّسالة (بيروت) - ط الثانية (١٤١٩هـ).

(١٨٧) **الكَواكب السَّائرة بمناقب أعيان المئة العاشرة** ـ محمد بن محمد الغَزِّي ت (١٠٦١هـ) ـ ت. خليل المنصور ـ دار الكتب العلميَّة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٨هـ).

(١٨٨) **لسان العرب** ـ محمد بن مكرم بن منظور ت (٧١١هـ) ـ دار صادر (بيروت) ـ [تصوير: دار الفكر (بيروت)].

(١٨٩) **ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين** ـ علي بن عبدالحي الحسني (أبو الحسن الندوي) (١٤٢٠هـ) ـ ت. عبدالماجد الغُوري ـ دار ابن كثير (دمشق) ـ ط الأولى (١٤٢٠هـ).

(١٩٠) **المتون الفقهيّة وصلتها بتقنين الفقه** ـ محمد بن محمد حجر ظافري ـ النَّاشر: المؤلف ـ ط الأولى (١٤٢١هـ).

(١٩١) **مجلة الأحكام الشَّرعيَّة** ـ أحمد بن عبدالله القاري ت (١٣٥٩هـ) ـ ت. أ. د. عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان ـ تهامة للنشر (جدة) ـ ط الأولى (١٤٠١هـ).

(١٩٢) **مجلة الأحكام العدليَّة** ـ لجنة علميَّة من قبل الدولة العثمانية؛ أحمد جودت باشا وآخرون ت (١٣١٢هـ) ـ ت. بسام عبدالوهاب الجابي ـ دار ابن حزم، ودار الجفَّان والجابي (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢٤هـ).

(١٩٣) **مَجْمَع الزَّوائد ومنبع الفوائد** ـ علي بن أبي بكر الهيثمي ت (٨٠٧هـ) ـ [تصوير: دار الرَّيَّان (القاهرة)، ودار الكتاب العربي (بيروت) ـ ط (١٤٠٧هـ).

(١٩٤) **مجمع الضمانات** ـ أبو محمد بن غانم البغدادي ت (حدود ١٠٣٠هـ) ـ ت. أ.د. علي جمعة محمد ورفيقه ـ دار السَّلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤٢٠هـ)].

(١٩٥) **مجمل اللغة** ـ أحمد بن فارس بن زكريا ت (٣٩٥هـ) ـ ت. زهير بن عبدالمحسن سلطان ـ مؤسسة الرِّسالة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٤هـ).

(١٩٦) **المجموع شرح: «المهذب»** ـ يحيى بن شرف النووي ت (٦٧٦هـ)، وتتمة: علي بن عبدالكافي السبكي ت (٧٥٦) ـ ت. وإكمال. محمد نجيب المطيعي ـ مكتبة الإرشاد (جدة).

(١٩٧) **مجموعة** رسائل **ابن عَابِدِين** ـ محمد أمين بن عمر (ابن عَابِدِين) ت (١٢٥٢هـ) ـ دار سعادت (تركيا) ـ ط الأولى (١٣٢٥هـ).

(١٩٨) **محاضرات الأدباء ومحاورات البلغاء والشعراء** ـ حسين بن محمد (الراغب الأصفهاني) ت (كان حيًّا في ٤٥٠هـ) ـ مكتبة الحيدرية (إيران) ـ ط الأولى (١٤١٠هـ).

(١٩٩) **مُحِيط المحيط** ـ بُطْرُس بن بولس البُسْتاني ت (١٣٠٠هـ) ـ مكتبة لبنان (بيروت) ـ ط الجديدة (١٩٨٣م).

(٢٠٠) **مختصر الخِرَقي** ـ عمر بن الحسين الخِرَقي ت (٣٣٤هـ) ـ ت. زهير الشاويش ـ المكتب الإسلامي (بيروت) ـ ط الثالثة (١٤٠٣هـ).

(٢٠١) **مختصر الطحاوي** - أحمد بن محمد الطحاوي ت (٣٢١هـ) - ت. أبو الوفا الأفغاني - مطبعة دار الكتاب العربي (القاهرة) - ط (١٣٧٠هـ).

(٢٠٢) **مختصر**: «**الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية**» - علوي بن أحمد السقاف ت (١٣٣٥هـ) - ت. د. يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي - دار البشائر الإسلامية (بيروت) - ط الأولى (١٤٢٥هـ).

(٢٠٣) **مختصر**: «**كتاب النظر في أحكام النظر**» **لابن القطان** - أحمد بن قاسم القبَّاب (٧٧٨هـ) - ت. أ.د محمد أبو الأجفان - مكتبة التوبة (الرياض)، ومؤسسة الرَّيان (بيروت) - ط الأولى (١٤١٨هـ).

(٢٠٤) **مختصر**: «**منتهى السّؤل والأمل في علمي الأصول والجدل**» - عثمان بن عمر الإسكندري (ابن الحاجب) ت (٦٤٦هـ) - ت. د. نذير حَمَادو - دار ابن حزم (بيروت)، و الشركة الجزائرية اللبنانية (الجزائر) - ط الأولى (١٤٢٧هـ).

(٢٠٥) **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد** - عبدالقادر بن أحمد (ابن بدران) ت (١٣٤٦هـ) - ت. أ. د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي - مؤسسة الرِّسالة (بيروت) - ط الثالثة (١٤٠٥هـ).

(٢٠٦) **المدخل الفقهي العام (إخراجٌ جديد)** - مصطفى أحمد الزَّرْقا ت (١٤٢٠هـ) - دار القلم (دمشق) - ط الأولى[1] (١٤١٨هـ).

(٢٠٧) **المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب** - د. بكر بن عبدالله أبو زيد - دار العاصمة (الرِّياض) - ط الأولى (١٤١٧هـ).

(٢٠٨) **المذهب الحنفي/ مراحله وتطبيقاته، ضوابطه ومصطلحاته، خصائصه ومؤلفاته** - أحمد بن محمد نصير الدين النقيب - مكتبة الرُشد (الرياض) - ط الأولى (١٤٢٢هـ).

(...) المذهب عند الشافعية = مجلة جامعة الملك عبدالعزيز.

(٢٠٩) **مَرْجَع العلوم الإسلامية (تعريفها، تاريخها، أئمتها، علماؤها، مصادرها، كتبها)** - د. محمد الزحيلي - دار المعرفة.

(٢١٠) **المُزْهِر في علوم اللغة وأنواعها** - عبدالرحمن بن الكمال السيوطي ت (٩١١هـ) - ت. محمد جاد المولى ورفاقه - [تصوير: المكتبة العصريَّة (بيروت) - ط (١٤١٢هـ)].

(٢١١) **المسائل الحموية (أجوبة البارِزي على أسئلة الإسْنَوي)** - هبة الله بن عبدالرحيم البارِزِي ت (٧٣٨هـ)، وعبدالرحيم بن الحسن الإِسْنَويّ ت (٧٧٢هـ) - ت. د. محمد سرحان التمر - دار البشائر الإسلامية (بيروت) - ط الأولى (١٤٢٥هـ).

---

(١) أي: الطبعة الأولى من (الإخراج الجديد)، وإلا فقد طُبِعَ الكتاب من قبل ضمن سلسلة: «الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد» عدة طبعات، وهذه الطبعة هي الأولى بعد إعادة الصياغة لبعض المباحث، وإعادة ترتيب فصوله وفقراته، والإضافة والتعديل؛ فكانت بـ (إخراج جديد).

(٢١٢) **المسند** - أحمد بن محمد بن حنبل ت (٢٤١هـ) - ت. شعيب الأرنؤوط ورفاقه - مؤسّسة الرِّسالة (بيروت) - ط الثَّانية (١٤٢٠هـ).

(...) مصادر الدراسات الفقيهة = كتابة البحث العلمي.

(٢١٣) **المصباح في رسم المفتي ومناهج الإفتاء**[1] - محمد كمال الدين أحمد الراشدي - دار إحياء التراث العربي (بيروت) - ط الأولى (١٤٢٥هـ).

(٢١٤) **المُصَنَّف** - عبدالرزاق بن همام الصَّنْعاني ت (٢١١هـ) - ت. حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب الإسلامي (بيروت) - ط الثالثة (١٤٠٣هـ).

(٢١٥) **معجم الأخطاء الشائعة** - د. محمد العدناني - مكتبة لبنان ناشرون (بيروت) - ط جديدة (١٩٩٧م).

(٢١٦) **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)** - ياقوت بن عبدالله الحموي ت (٦٢٦هـ) - ت.د. إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي (بيروت) - ط الأولى (١٩٩٣م).

(٢١٧) **معجم البلدان** - ياقوت بن عبدالله الحموي ت (٦٢٦هـ) - دار صادر (بيروت).

(٢١٨) **معجم مصطلحات أصول الفقه** - د. قطب مصطفى سانو - دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق) - ط الثانية (١٤٢٣هـ).

(٢١٩) **معجم مصنفات الحنابلة (من وفيات ٢٤١ - ١٤٢٠هـ)** - أ.د. عبدالله بن محمد الطريقي - النَّاشر: المؤلف (الرِّياض) - ط الأولى (١٤٢٢هـ).

(٢٢٠) **معجم المصنفين**[2] - محمود حسن التونكي خان المولوي ت (نحو ١٣٦٦هـ) - مطبعة زنكوغراف طَبَّارة (بيروت) - ط (١٣٤٤هـ).

(٢٢١) **معجم المطبوعات العربيَّة والمُعرَّبة** - يوسف بن إليان سَرْكِيس ت (١٣٥١هـ) - مطبعة سَرْكِيس (مصر) - ط (١٣٤٦هـ). [تصوير: دار صادر (بيروت)].

---

(١) هذا الكتاب شرحٌ وتحقيقٌ لما أملاه فضيلة المفتي، الشيخ: تقي الدين العثماني على طلاب دار العلوم بـ «كراتشي».

(٢) كُتِبَ على غلاف الكتاب بعد العنوان:

(طُبِعَ في ظلِّ دولة السلطان ملك الدَكَن حماه الله عن الشرور والفتن) أ.هـ

فظنَّ بعضُ الأفاضل أنَّ هذا اسمه مؤلفه؛ فنسبوا الكتاب للسلطان المذكور.

والصحيح أنَّ مصنف الكتاب هو: «محمود حسن التونكي»، وإن لم يرد اسمه على الغلاف، إلا أنَّه جاء صريحًا في مقدمة الكتاب (١/ ١٥).

أما من ذُكِرَ اسمه على الغلاف؛ فهو السلطان: عثمان علي خان ابن السلطان مير محبوب عليخان (كذا) نظام الملك آصفجاه، وهو الذي طبع الكتاب.

(٢٢٢) **معجم المؤلِّفين** ـ عمر رضا كحَالة ت (١٤٠٨هـ) ـ مؤسسة الرِّسالة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٤هـ).
(...) معجم مقاييس اللغة ـ مقاييس اللغة.
(٢٢٣) **المعجم الوسيط** ـ أحمد بن حسن الزَّيَّات ت (١٣٨٨هـ) ورفاقه ـ المكتبة الإسلاميَّة للطباعة والنشر والتوزيع (استانبول) ـ ط الثانية.
(٢٢٤) **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب** ـ أحمد بن يحيى الونشريسي (٩١٤هـ) ـ ت. جماعة من الفقهاء بإشراف د. محمد حجي ـ دار الغرب الإسلامي (بيروت) ـ ط (١٤٠١هـ).
(٢٢٥) **المغني [شرح: «مختصر» الخِرَقِي]** ـ عبدالله بن أحمد بن قدامة ت (٦٢٠هـ) ـ ت. أ. د. عبدالله ابن عبدالمحسن التركي ورفيقه ـ هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (القاهرة) ـ ط الثانية (١٤١٢هـ).
(٢٢٦) **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ: «المنهاج»** ـ محمد بن أحمد (الخطيب) الشِّرْبيني ت (٩٧٧هـ) ـ دار الفكر (بيروت).
(٢٢٧) **مِفْتاح السَّعادَة ومِصْبَاح السِّيادَة في مَوْضُوعات العلوم**[1] ـ أحمد بن مصطفى (طاش كبرى زاده) ت (٩٦٨هـ) ـ ت. د. علي دحروج ـ مكتبة لبنان (بيروت) ـ ط الأولى (١٩٩٨م).
(٢٢٨) **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** ـ محمد بن عبدالرحمن السَّخاوي ت (٩٠٢هـ) ـ ت. محمد عثمان الخشتْ ـ دار الكتاب العربي (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٥هـ).
(٢٢٩) ... **مقاييس اللغة**[2] ـ أحمد بن فارس الأزهري ت (٣٩٥هـ) ـ ت. عبدالسَّلام محمد هارون ـ دار الجيل (بيروت) ـ ط (١٤٢٠هـ) ـ [تصوير].
(٢٣٠) **المُقْتَضَب** ـ محمد بن يزيد الأزدي (الْـمُبَرِّد) ت (٢٨٥هـ) ـ ت. د. محمد عبدالخالق عظيمة ـ عالم الكتب (بيروت).

(١) عنوان الكتاب في الطبعة المعتمدة؛ هو: «موسوعة مُصْطلحات مِفْتاح السَّعادَة ومِصْبَاح السِّيادَة في مَوْضُوعات العلوم»، والعنوان الصحيح ما أثبته، وهذه الطبعة فيها عناية ظاهرة بالكتاب، ولكن من اعتنوا بتحقيقه أعادوا ترتيب مواد الكتاب على حروف المعجم، مع الإشارة عند كل مادة إلى موضعها الأصلي حسب ترتيب المصنف، وعملهم هذا وإن كان فيه تيسير للباحثين، إلا أنَّ إبقاء الكتاب على وضعه الأصلي الذي ارتضاه مصنفه، وخدمته بالفهارس الدقيقة؛ أولى وآمن، علمًا بأنَّهم قد أشاروا إلى عملهم هذا في مقدمة التحقيق.

(٢) هذا هو العنوان الصحيح للكتاب، دون زيادة: [معجم] في أوّله.

(٢٣١) **المقدمة [مقدمة ابن خلدون]** ـ عبدالرحمن بن محمد الحضرمي (ابن خلدون) ت (٨٠٨هـ) ـ دار الكتاب العربي (بيروت).

(٢٣٢) **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد** ـ إبراهيم بن محمد الرَّاميني (ابن مُفْلِح) ت (٨٨٤هـ) ـ ت. أ.د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ـ مكتبة الرشد (الرياض) ـ ط الأولى (١٤١٠).

(٢٣٣) **المقنع في شرح: «مختصر الخِرَقِي»** ـ الحسن بن أحمد (ابن البَنَّا) ت (٤٧١هـ) ـ ت. د. عبدالعزيز بن سليمان البعَيْمي ـ مكتبة الرشد (الرياض) ـ ط الأولى (١٤١٤).

(٢٣٤) **المناهج والأُطُر التأليفيَّة في تراثنا** ـ د. محمد بن لطفي الصباغ ـ المكتب الإسلامي (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٥هـ).

(...) منتخبات التواريخ لدمشق = غاية المرام في منتخبات تواريخ دمشق الشام.

(٢٣٥) **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك** ـ عبدالرحمن بن علي بن الجوزي ت (٥٩٧هـ) ـ ت. محمد بن عبدالمقادر عطا ورفيقه ـ دار الكتب العلميَّة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٢هـ).

(٢٣٦) **منحة الخالق على: «البحر الرائق»** ـ محمد أمين بن عمر (ابن عَابِدِين) ت (١٢٥٢هـ) ـ ت. زكريا عميرات ـ دار الكتب العلميَّة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٨هـ) [مطبوع مع «البحر الرائق»].

(٢٣٧) **منهاج الطَّالبين** ـ يحيى بن شرف النووي ت (٦٧٦هـ) ـ ت. د. أحمد بن عبدالعزيز الحداد ـ دار البشائر الإسلاميَّة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٢١هـ).

(٢٣٨) **المنهاج القويم بشرح: «مسائل التعليم» [وهي «المقدمة الحضرميَّة»]** ـ أحمد بن محمد (ابن حجر الْهَيْتَمِي) ت (٩٧٣هـ) ـ دار المنهاج (جدة) ـ ط الأولى (١٤٢٤هـ).

(٢٣٩) **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد** ـ عبدالرحمن بن محمد العليمي ت (٩٢٨هـ) ـ ت. محمود بن عبدالقادر الأرنؤوط ورفاقه ـ دار صادر (بيروت) ـ ط الأولى (١٩٩٧م).

(٢٤٠) **منهج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائصه** ـ أ.د. عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان ـ المكتبة المكيَّة (مكة المكرمة)، ودار ابن حزم (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٦هـ).

(٢٤١) **مواهب الجليل لشرح: «مختصر أبي الضياء سيدي خليل»** ـ محمد بن محمد الحطَّاب ت (٩٥٤هـ) ـ مكتبة النَّجاح (ليبيا ـ طرابلس) ـ ط الأولى (١٣؟هـ)؛ [تصوير: دار الكتاب اللبناني (بيروت)].

(...) مواهب الجليل لشرح: «مختصر أبي الضياء سيدي خليل» ـ محمد بن محمد الحطَّاب ت (٩٥٤هـ) ـ ت. زكريا عميرات ـ دار الكتب العلميّة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٦هـ).

(٢٤٢) **الموطأ [برواية: يحيى بن يحيى اللَّيْثِي ت (٢٤٤هـ)]** ـ مالك بن أنس الأصبحي ت (١٧٩هـ) ـ ت. أ.د. بشار عوَّاد معروف ـ دار الغرب الإسلامي (بيروت) ـ ط الثانية (١٤١٧هـ).

(٢٤٣) **المُوَلَّد في العربيَّة (دِرَاسةٌ في نُموِّ اللغةِ العربيَّة وتطوّرها بعد الإسلام)** ـ د. حلمي خليل ـ دار النهظة العربية (بيروت) ـ ط الثانية (١٤٠٥هـ).

(٢٤٤) **النَّجم الوهَّاج في شرح: «المنهاج» [أي: «منهاج الطالبين» للنووي]** ـ محمد بن موسى الدميري ت (٨٠٨هـ) ت. محمد غسان عزقول، ورفاقه ـ دار المنهاج للطباعة والنشر والتوزيع (جدة) ـ ط الأولى (١٤٢٤هـ).

(٢٤٥) **نزهة الأنظار في عجائب التَّواريخ والأخبار** ـ محمد بن سعيد مقْديش ت (١٢٢٨هـ) ـ ت محمد محفوظ ورفيقه ـ دار الغرب الإسلامي (بيروت) ـ ط الأولى (١٩٨٨م).

(٢٤٦) **نزهة النظر شرح: «نخبة الفِكَر»** ـ أحمد بن علي (ابن حجر العسقلاني) ت (٨٥٢هـ) ـ ت. د. نور الدين عتر ـ منطبعة الصباح (دمشق) ـ ط الثالثة (١٤٢١هـ).

(٢٤٧) **نشر البنود على: «مراقي السعود»** ـ عبدالله بن إبراهيم الشنقيطي ت (تقريبًا ١٢٣٠هـ) ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٩هـ).

(٢٤٨) **النور السافر عن أخبار القرن العاشر** ـ عبدالقادر بن شيخ العيدروس ت (١٠٣٨هـ) ـ ت. محمود الأرنؤوط ورفيقه ـ دار صادر (بيروت) ـ ط الأولى (٢٠٠١م).

(٢٤٩) **نيل الابتهاج بتطريز: «الديباج»** ـ أحمد بابا التّنْبُكتي ت (١٠٣٦هـ) ـ ت. د. علي عمر ـ مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤٢٣هـ).

(٢٥٠) **نَيْل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر من هجرة سيد البشر ﷺ** ـ محمد بن محمد زَبارة ت (١٣٨١هـ) ـ ت. عادل أحمد عبد الموجود ورفيقه ـ دار الكتب العلمية (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٩هـ).

(٢٥١) **النَّافع الكبير لمن يطالع: «الجامع الصغير»** ـ عبدالحي بن عبدالحليم اللكنوي ت (١٣٠٤هـ) ـ عالم الكتب (بيروت) ـ ط الأولى (١٤٠٦هـ).

(٢٥٢) **نَصْبُ الرَّاية لأحاديث: «الهداية»**[1] ـ عبدالله بن يوسف الزَّيْلَعي ت (٧٦٢هـ) ـ ت. محمد عوامة ـ دار القبلة للثقافة الإسلاميَّة (جدة)، و مؤسسة الرَّيَّان (بيروت)، والمكتبة المكيَّة (مكَّة المكرَّمة) ـ ط الأولى (١٤١٨هـ).

(٢٥٣) **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** ـ أحمد بن محمد التلمساني ت (١٠٤١هـ) ـ ت. د. إحسان عباس ـ دار صادر (بيروت) ـ ط (١٣٨٨هـ).

---

(١) هذه هي الطبعة السَّابقة نفسها، وصورةٌ منها، ولكن الشيخ محمد عوامة قابلها بمخطوطتين وصحَّح الكثير من الأخطاء المطبعيَّة، وفهرس أحاديثها.

(٢٥٤) **النهاية في غريب الحديث والأثر** ـ المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير) ت (٦٠٦هـ) ـ ت. محمود محمد الطناحي ورفيقه ـ [تصوير: دار الفكر (بيروت)].

(٢٥٥) **الهداية شرح:** «**بداية المبتدي**» ـ علي بن أبي بكر المرغيناني ت (٥٩٣هـ) ـ ت. محمد محمد تامر ورفيقه ـ دار السَّلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤٢٠هـ).

(٢٥٦) **هدي السَّاري مقدمة:** «**فتح الباري**» ـ أحمد بن علي (ابن حجر العسقلاني) ت (٨٥٢هـ) = فتح الباري بشرح: «صحيح البخاري».

(٢٥٧) **هدية العارفين أسماء المؤلِّفين وآثار المصنفين من:** «**كشف الظنون**» ـ إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي ت (١٣٣٩هـ) ـ المطبعة الإسلاميّة (طهران) ـ ط (١٣٨٧هـ) ـ [تصوير: دار الفكر (بيروت) ـ (١٤٠٢هـ)].

(٢٥٨) **الواضح في شرح:** «**مختصر الخِرَقي**» ـ عبدالرحمن بن عمر البصري (أبو طالب الضرير) (٦٢٤هـ) ـ ت. أ.د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش ـ مكتبة النهضة الحديثة (مكة المكرمة) ـ ط الأولى (١٤٢١هـ).

(٢٥٩) **الوجيز** ـ الحسين بن يوسف ابن أبي السَّرِيِّ الدُّجَيْلي ت (٧٣٢هـ) ـ ت. د. ناصر بن سعود السلامة ـ دار الفلاح (القاهرة) ـ ط الأولى (١٤٢٣).

(٢٦٠) **وجيز الكلام في الذيل على:** «**دول الإسلام**» ـ محمد بن عبدالرحمن السخاوي ت (٩٠٢هـ) ـ ت. د. بشار عوّاد مَعْروف ورفقائه ـ مؤسسة الرِّسالة (بيروت) ـ ط الأولى (١٤١٦هـ).

(٢٦١) **ورقات عن حضارة المرينيّين**[1] ـ محمد بن عبدالهادي المنُّوني ت (١٤٢٠هـ) ـ جامعة محمد الخامس؛ كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة (الرباط)؛ سلسة بحوث ودراسات رقم: (٢٠) ـ ط الثانية (١٤١٦هـ).

(٢٦٢) **وفيات الأعيان وأنباء الزمان** ـ أحمد بن محمد (ابن خَلِّكَان) ت (٦٨١هـ) ـ ت .د. إحسان عباس ـ دار صادر (بيروت) ـ [تصوير: دار الفكر].

(٢٦٣) **اليواقيت والدُّرر في شرح:** «**نخبة**» **ابن حجر** ـ محمد عبدالرؤوف المناوي ت (١٠٣١هـ) ـ ت. د. المرتضى الزين أحمد ـ مكتبة الرشد (الرياض) ـ ط الأولى (١٤٢٠هـ).

**[ثانيًا: الدَّوْريات]:**

(٢٦٤) **قواعد الاختصار المنهجي في التأليف** ـ د. عبدالغني أحمد جبر مزهر ـ مجلة البحوث الإسلاميَّة [مجلة علميَّة فصليَّة] ـ الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء بإدارة البحوث العلميَّة والإفتاء

(١) أي: الدولة «المرينيّة»، نسبة لمؤسِّسيها «بني مرين»، وهي من الدول التي قامت في «المغرب الأقصى» بعد انهيار دولة «الموحدين»، وحكموا خلال: (٦٦٨ ـ ٩٥٦هـ).

(الرِّياض) ـ العدد (٥٩)، السنة: (١٤٢٠هـ)؛ (ص ٣٣٧ ـ ٣٧٦).

(٢٦٥) **المذهب عند الشافعية** ـ أ.د. محمد إبراهيم بن أحمد علي ـ مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ـ العدد: (الثاني)؛ جماد الثانية؛ السنة: (١٣٩٨هـ)؛ (ص ٢٥ ـ ٤٨).

(٢٦٦) **مقالات منتخبة في علوم اللغة [المقالة الحادية عشرة]** ـ أ.د. عبدالكريم محمد الأسعد ـ دار المعراج الدولية للنشر (الرياض) ـ ط الأولى (١٤١٥هـ)، وهو مجموعةٌ من المقالات التي سبق نشرها في الدوريات العلمية، ثم قام الكاتبُ بجمعها، ونشرها في هذا الكتاب.

* * *

# [الْفَهْرَسُ التَّفْصِيلِيّ لِلْمَبَاحِثِ، والْفَوَائِدِ][1]



(١) حرف الحاء (ح) الوارد بعد رقم الصفحة يعني الإحالة إلى الحاشية، والرقم الذي يليه هو رقم الحاشية. وإذا لم يأتِ بعد الرمز (ح) رقم؛ فمعناه أنَّ هذه الحاشية تتمة لحاشية الصفحة السابقة.

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

* * *

# [الْفَهْرَسُ الإِجْمَالِي لِلْمَبَاحِثِ]



* * *



**خاص بالاستدراك والتعقيب**

........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................

**خاص بالاستدراك والتعقيب**

**خاص بالاستدراك والتعقيب**

........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................
........................................................................................................................

**خاص بالاستدراك والتعقيب**


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com